

الأكاديمية العربية في الدانمارك

كلية القانون والعلوم السياسية

الأضطهاد السياسي في سورية من ١٩٧٠-٢٠١٠

رسالة تقدم بها

ادريس عمر

إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية في الدانمارك، وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

د. عقيل الناصري

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الاضطهاد السياسي في سوريا (١٩٧٠ - ٢٠١٠) التي تقدم بها طالب الماجستير (ادريس عمر) جرى بإشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية في الدانمارك، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع:

د. عقيل الناصري

التاريخ.../.../٢٠١٤

بناء على التوصيات المتوافرة نرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

التاريخ.../.../٢٠١٤

تحويل

إنني الطالب ادريس عمر القائم بإعداد هذا البحث بإشراف الأستاذ الدكتور عقيل الناصري. أخول بهذا مجلس كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية بالدنمارك بالتصرف العلمي التام بالرسالة ومنها الطباعة والإهداء لدى المكتبات والأفراد دون أي التزام أو حقوق قانونية تترتب على ذلك.

الباحث
ادريس عمر

إقرار الخبير اللغوي

في البدء أشكر الزميل الباحث ادريس عمر على الثقة التي أولاني إياها، لمراجعة رسالته التي أعدها لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، و المعنونة بـ " الاضطهاد السياسي في سوريا ١٩٧٠ - ٢٠١٠ من الناحية اللغوية.

ربما كان الأساس الذي بنى عليه ثقته هو معرفته باختصاصي في اللغة العربية، حيث أنني تخرّجت في جامعة حلب، كلية الآداب عام (١٩٧٤) و جامعة دمشق، كلية التربية عام (١٩٧٨)، و قراءته بعض الدراسات الأدبية التي نشرتها في بعض الصحف و المواقع الإلكترونية، و كذلك الكتب التي أصدرتها، ومنها كتاب: أحمد خاني في الملحمة الشعرية ممّ و زين، كتاب: فقي تيران، حياته، شعره، قيمته الفنية، و كتاب: بقعة ضوء، من مذكرات عبدالرزاق بدرخان، الذي ترجمته، بالاشتراك، من اللغة الكردية إلى اللغة العربية، بالإضافة إلى مؤلفاتي الأدبية باللغة الكردية.

و قد حاولت جهدي أن أقرأ الرسالة بروية، للوقوف على ما قد يشوبها من أغلاط لغوية، سواء كانت إملائية أم نحوية، أم في الصياغة، فكانت في النهاية هذه الصيغة التي بين أيديكم، و التي أستطيع القول إنها خالية من الإملاء و الصياغة النحوية. و لا يسعني في الختام إلا أن أدعو للزميل بالتوفيق.

ألمانيا / هانوفر في ٠١ . ٠٦ . ٢٠١٤

حيدر عمر

كلمة شكر وتقدير

أقدم جزيل شكري وتقديري للدكتور الفاضل عقيل الناصري المشرف على رسالتي، لكل ما قدمه لي من النصائح والمعلومات والافكار القيمة التي أغنت البحث وأثرت، ولقد كان الدكتور عقيل صريحا معي منذ بداية العمل حيث قال لي: " سأحاسبك حتى على النقاط والحروف، لأنك ستصبح باحثا، عليك أن تقدم بحثاً علمياً حسب المعايير والأصول العلمية والأكاديمية". وهذا ما كان مبعث سروري، لأنني كنت على يقين بأن هذا التشدد نابع من حرصه على مصلحتي ومستقبلي العلمي، و أنا مدين له بما تعلمت في كتابة البحث العلمي وأصوله. واشكره أيضاً لرحابة صدره وصبره ولطفه.

والشكر موصول لإدارة الجامعة، وأخص بالذكر الدكتور وليد الحياي، لإتاحته الفرصة لي كي أكمل دراستي، وأحقق ما لم استطع تحقيقه في مراحل سابقة من دراستي في بلدي سوريا.

والشكر الخاص للدكتور آزاد علي على ملاحظاته القيمة التي قدمها لي بعد الاطلاع على البحث أثناء زيارته إلى ألمانيا. و أشكر كل من ساهم في إكمال هذا البحث من خلال تقديم الكتب والمراجع والمعلومات. وأخص بالذكر صديقي الاستاذ رضوان اسماعيل الذي يعمل مدرسا في الدوحة، ولن أنسى ما بذله من جهد لتأمين أكبر عدد من المراجع الأساسية التي اعتمدت عليها، كما اشكر الصديق شادي حاجي على نصائحه وملاحظاته القيمة. وأعبر عن شكري وامتناني للاستاذ حيدر عمر الذي خصص الكثير من وقته وبذل جهداً لا يستهان به من أجل أن يكتمل هذا العمل ويكون خاليا من الاخطاء اللغوية والنحوية وقدم الكثير من المقترحات القيمة لكي يكون العمل بالمستوى المطلوب، وفي الختام ارجو أن أكون قد وُفِّقْتُ في الوصول إلى ما هو جديدٌ ومفيدٌ للأجيال القادمة.

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع:

إلى والدي ووالدتي الكريمين، اللذين ربّاني على الصدق والإخلاص وحب الوطن والقيم النبيلة.

أخوتي وأخواتي، الذين أحببتهم وأحبوني وكانوا سنداً لي كي أصل إلى ما أطمح إليه.

إلى زوجتي الوفية، التي شجّعتني على الدراسة، وكانت سنداً لي لإتمام هذا البحث.

إلى الورود الجميلة التي تزين بيتي وحياتي ماريا و دَريا ، و دالين.

إلى القلوب التي كانت دافعاً لحياة أسمى، و ضحّتْ بدمائها من أجل إنهاء الاستبداد والنظام الشمولي في سوريا وبناء مجتمع ديمقراطي تعددي حر.

ادريس عمر

المقدمة:

اختياري موضوع الاضطهاد السياسي في سورية جاء نتيجة قناعتني التامة أن جذر المشكلة السورية وعدم استقرارها تمخضاً عن تنامي الاضطهاد السياسي بكافة أشكاله، بسبب تدخل الجيش في الحياة السياسية واستيلائه على السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية المتتالية منذ ما بعد الاستقلال.

حيث تنامت هذه الظاهرة، وتوجت باستيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في سوريا، واختزال الدولة والمجتمع في الحزب وفي العائلة وشخص الرئيس مستندة في ذلك على سياسة القوة وعسكرة المجتمع. و بغية إدامة هذه التراتبية خطت لاحتار السلطة والتحكم بكافة مفاصلها عن طريق الأجهزة الحزبية والأمنية والاستخباراتية المتعددة، والمنتشرة بشكل سرطاني رهيب، وجعلت الحكم في سورية مركزياً محصوراً ضمن إطار فئة محدودة مقربة ومنفعة.

قامت تلك الفئة بممارسة السلطة بأسوء أشكالها، عن طريق استخدام القوة بأبشع الطرق وحشية بعيدة عن الإنسانية والعدالة، ضاربةً مبادئ حقوق الإنسان عرض الحائط، غير أبهةً بالأمم المتحدة و القوى الدولية العظمى، وصبت جام غضبها على المكونات السورية الأخرى، وعلى طيفٍ سياسيٍ كبيرٍ وواسع اضطهاداً سياسياً مقيناً، واحتكرت السلطة والثروة والسلاح والإعلام، وحرمت الآخرين من أبسط حقوقهم الإنسانية المشروعة وفق المواثيق والقوانين والمعاهدات الدولية.

أوصلت الأحادية الحزبية والفكر الشمولي المستبد والاضطهاد السياسي الدولة السورية إلى الدرك الاسفل، وجعلها دولة فاسدة بامتياز. حيث، عانى الشعب السوري الكثير من المعاناة القاسية، التي تجلت في كثيرٍ من المحن والمجازر جراء القوانين الاستثنائية الجائرة وغير الدستورية، التي أصدرها لتعزيز سيطرته وإدامة بقائه على كرسي السلطة، إلى أن تجرأ، وبكل صفاقة، على تحويل النظام الجمهوري إلى نظام وراثي، مما أدى هذا الشغف الفظيع والمنقطع النظير بالسلطة، وبهذه الطريقة الجنونية، بالصراع على السلطة إلى الصراع على سوريا نفسها، وأصبحت سوريا ساحة لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية والدولية، بسبب المصالح المتضاربة والتوجهات السياسية المتناقضة في المشهد السياسي السوري من جهة، والاطراف الفاعلة الخارجية الإقليمية والدولية من جهة أخرى. حيث إن سورية كانت، ومازالت منذ عهد الاستقلال وحتى الآن، معرضةً للتدخلات الخارجية، بسبب موقعها الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط وحدودها مع اسرائيل، فأى تأثير في استقرارها أو السيطرة عليها يمثل خطراً كبيراً على منطقة حيوية وحساسة جداً بالنسبة للمجتمع الدولي، حيث إن امتداد الصراع الموجود وتأجيجه، والفوضى الحاصلة، وإنحسار قبضة السلطات عن أكثر المناطق، كل ذلك سهّل السُّبل كثيراً لتجمّع مختلف القوى والمجموعات المسلحة المتطرفة والسلفية في سوريا، وجعل منها ساحة حرب مفتوحة بين مختلف القوى، و لكل منها اجندات ومشاريعها وارتباطاتها، والشعب السوري وحده هو الذي يدفع الثمن.

أعتقد أن استمرار هذا الصراع سيمهد لحرب أهلية دموية، ستعود بالبلاد عقوداً من الزمن إلى الوراء، و لن تتعافى سوريا من أثارها عقوداً من الزمن، وأن ما يجري اليوم في سوريا

ما هو الا نتيجة للأسس الخاطئة التي بني عليها النظام السياسي خلال أربعة عقود سابقة من استبدادٍ وطغيانٍ فنيةٍ تحكّمت بأمر البلاد والعباد، وحرّمت الشعب من كافة أسباب الحياة ومن حريته، وأقصته من المشاركة في الحكم والقرار السياسي، وحولت البلاد إلى مزرعة عائليه.

ما سبق ذكره أعلاه، دفعني إلى اختيار هذا العنوان: الاضطهاد السياسي في سوريا (1970-2010)، لاطهار الحقبة السوداء التي مرت بها سوريا للأجيال القادمة وللعالم، لكي لا تتكرر تلك المآسي، ولسد الطريق أمام أنظمة الاستبداد بكافة أشكاله. و هي مهمة ليست سهلة، ولكنها واجبة علينا نحن ابناء سوريا. لان سوريا بأصالتها وحضارتها وعراقتها تستحق أن يعيش أبنائها حياة حرة كريمة هادئة ومستقرة آمنة في مجتمع تسوده العدالة والمساواة، في ظل دولة ديمقراطية تعددية لامركزية، يتمتع فيها الجميع بحقوقه كاملة.

أهمية البحث:

يعتبر هذا البحث مهماً لا سيما في هذه المرحلة، التي تتساقط فيها أنظمة الاستبداد العربي واحداً تلو الآخر بعد الاحتجاجات الشعبية التي تحوّلت إلى ثورات اصطّح على تسميتها بـ (ثورات الربيع العربي) ضد سنوات طويلة من حكم الطغيان والقمع والديكتاتورية. إن هذه المتغيرات المفاجئة لم تأتي عن عبث، بل هي نتيجة اختزال الحياة السياسية في حزب واحد، وعسكرة المجتمع وإلغاء القانون وغياب مبدأ المحاسبة وتعطيل منظمات المجتمع المدني. كل هذا أدى إلى حالة الحرمان والكبت لدى معظم فئات المجتمع، وحرّمه من المشاركة في القرار.

لذلك أرى أن الأحداث السياسية الهامة التي تمر بها الأنظمة المستبدّة، تستوجب الاهتمام بها و تعميق الدراسات حولها. و لهذا أحاول في بحثي هذا إلقاء الضوء على بنية الأنظمة السياسية المتعاقبة في سوريا، وعلى الأسس التي بني عليها نظام الحزب الواحد، والماهيات المستبدّة، والخلل في تركيبة وشكلية النظام خلال أربعة عقود من السلطة والقوة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إثراء الدراسات العلمية حول الأنظمة السياسية في سوريا، وإضافة ما هو جديد، وربما التركيز على جوانب لم تتعرض لها ما سبقتها من الدراسات ببعض التفصيل. لذا تم التركيز على الجانب التاريخي الذي مر به تكوين الدولة السورية وتطوراتها، وبالأخص من خلال الانقلابات العسكرية والاستحواذ بالقوة على السلطة من قبل العسكر، وتأثير ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد. كما سأركز على مرحلة حكم حزب البعث، وتشخيص وتحليل البنية السياسية لنظامه خلال مراحل حكمه في سوريا. وسأعطي مساحة كبيرة من البحث لبيان أشكال الاضطهاد السياسي الذي مورس بحق الخصوم السياسيين، والتركيز على ملف المعتقلين وأساليب التعذيب والمجازر والانتهاكات، التي تمت تحت شعار الدفاع عن الوطن وحمائته من الاعداء.

كما أحاول البحث عن إيجاد أفضل السبل والوسائل والآليات لتحقيق دولة ديمقراطية، يتمتع فيها المواطن السوري بجميع حقوقه التي شرّعتها له القوانين والأعراف والمواثيق الدولية.

الدراسات السابقة:

ومن أجل إتمام هذا البحث، تم الاعتماد على الكثير من المراجع والمصادر العربية، وكذلك الأجنبية المترجمة إلى اللغة العربية، التي كانت ممنوعة من التداول في الأسواق السورية. ولا أخفي أن قلة المراجع والصعوبة في الحصول عليها أخذت وقتاً وجهداً كبيرين. وهي الكتب التي أصدرها قادة سوريا الكبار، الذين كانوا شهوداً على تلك المراحل، وكانوا في مراكز القرار مثل:

- أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني ج ١-ج ٤، الناشر مكتبة المدبولي.
- محمد معروف: أيام عشتها ١٩٤٩-١٩٦٩، الانقلابات العسكرية واسرارها في سوريا، رياض الرئيس للكتب والنشر.
- نذير فنصة: أيام حسني الزعيم ١٢٧ يوماً هزت سوريا، دار الافاق الجديدة.
- غسان حداد: أوراق شامية- من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.
- هاني الخير: أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا(البداية... والنهاية) مطبعة الانشاء - دمشق.

وتم التأكد من موضوعيتها أثناء المقارنة، و تَمَّ إجماع من قِبَل أولئك القادة على الكثير من الأحداث التي أوردتها في هذا البحث، بالرغم من سرد كل واحد منهم الحدث بأسلوبه وطريقته. أما ماتم سرده حول الأشخاص والوقائع والأمكنة، فليس هناك اختلاف في الجوهر، وان وُجِدَ، فإنه بسيط لا يغير شيئاً من محتوى الحدث. أما القسم الآخر، من المراجع، فقد حصلت عليها بنفسني من معرض فرانكفورت الدولي للكتاب، الذي يقام سنويا في ألمانيا، وحصلت على بعضها في المناسبات الكردية التي تقام في ألمانيا ومن مكنتات أربيل في كردستان العراق أثناء حضوري مؤتمر أربيل للجالية الكردية السورية خارج البلاد عام (٢٠١٢). و اعتمدت أيضاً على بعض المقالات والمجلات الالكترونية ذات المصدقية. و الصفة المشتركة بين معظم هذه المراجع هي اعتماد الكثير منها على كتابين للكاتب البريطاني باتريك سيل المهتم بالوضع السوري، وكتاب الكاتب الهولندي فان دام وهي:

- باتريك سيل: الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية بعد الحرب (١٩٤٥- ١٩٥٨)، مكتبة دار طلاس 2010.

- باتريك سيل: الاسد - الصراع على الشرق الاوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
نقولوس فان دام: الصراع على السلطة في سوريا- الطائفية والاقليمية والعشائرية في السياسة الطبعة الالكترونية.

و ما أرجوه، بعد اكتمال البحث، هو أن أكون قد وُقِّفْتُ في إعطاء صورة واقعية عن مراحل مهمة من تاريخ سوريا.

منهجية البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على المنهج التاريخي " الاستردادي " أي الأسلوب والطريق المؤدي لمعرفة الحقائق أو الغرض المطلوب، كذلك نطلق عليه الوسيلة المؤدية إلى اكتشاف الحقائق والمعرفة العلمية. والمنهج التاريخي والوظيفي الذي يعتمد على الأحداث والوقائع التاريخية وتأثيراتها في صياغة الحاضر المعاصر، وذلك استناداً على المصادر والمشاهدات والمقابلات، وعلى التجربة الشخصية، حيث جرى تحليلها مقترناً بالمفاهيمية العلمية، و يجمع بين الإثبات والبرهنة لنستنبط منها النتائج و نستخلص العبر والدروس، بغية التأكيد على فرضية امكانية العيش المشترك للمكونات الاجتماعية والقومية وللأقليات الاثنية والدينية في دولة مهمة، بالرغم من التناقضات والخلافات الموجودة، ولكنها محكومة بالعيش المشترك، وأعتقد أن جمالية المجتمع تكمن في تنوعه القومي والديني والاثني، وأن لدى سوريا هذه التعددية المتنوعة.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من ثلاثة فصول، بالإضافة للمقدمة والخاتمة والاستنتاجات.

الفصل الأول: نشوء الدولة السورية و تطورها.

ويتضمن مبحثين.

المبحث الأول- مرحلة الاستقلال والسيادة الوطنية.

ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول- الانقلابات العسكرية ودورها في منظومة تطور البلاد السياسية.

المطلب الثاني- مرحلة الوحدة والانفصال.

المبحث الثاني- استلام حزب البعث الحكم في سنة ١٩٦٣.

أما الفصل الثاني: سمات الاستبداد السياسي من سنة 1963 إلى نهاية حكم حافظ الأسد عام (٢٠٠٠).

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول- طبيعة النظام السياسي السوري في دستور عام (١٩٧٣).

ويحتوي المبحث الأول مطلبين:

المطلب الأول: الأحزاب السياسية ودورها في حياة البلاد السياسية.

المطلب الثاني- النظام السياسي والحقوق القومية للکرد.

المبحث الثاني: السمات السياسية والاقتصادية لنظام الاستبداد السياسي.

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: الصراعات الحزبية بين أجنحة البعث العسكرية والمدنية.

المطلب الثاني: القوانين المقيدة للحريات وانعدام الضمانات القانونية في ظل نظام الحزب الواحد.

الفصل الثالث: توريث الحكم واستمرار الإرهاب السياسي.

يتضمن مبحثين:

المبحث الأول- تجذر الاستبداد السياسي في منظومة البلاد السياسية.

المبحث الثاني: محاولات الإصلاح وتراجع النظام عنها.

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: ربيع دمشق.

المطلب الثاني: استمرار الأزمة السياسية في البلاد.

وأخيراً الخاتمة والاستنتاجات.

الفصل الأول:

نشوء الدولة السورية و تطورها

الفصل الأول: نشوء الدولة السورية و تطورها.

كانت سوريا مثل غيرها من البلدان العربية، تحت ظل الامبراطورية (الدولة) العثمانية، وباتت جزءاً منها، حيث استمرت سيطرتها على البلاد مدة أربعة قرون، أي منذ سقوط سوريا في أيدي الأتراك العثمانيين سنة (١٥١٦) لغاية سنة (١٩١٦). لقد شهدت سوريا خلالها تراجعاً كبيراً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكانت الشعوب العربية قد ضاقت ذرعاً بالعثمانيين وجرائمهم، نتيجة سياسة التتريك وتردي الوضع الاقتصادي، والمجازر التي قام بها جمال باشا السفاح، والاعدامات التي نفذها بحق زعماء النهضة العربية في سورية ولبنان. وقد وجدت الشعوب العربية الفرصة أمامها مع ترشح الإمبراطورية العثمانية بمفاعيل الحرب العالمية الأولى وهزيمتها أمام الحلفاء، وتقدمت فرنسا وبريطانيا لتقاسم مناطق النفوذ من تركية الرجل المريض.

حرّضت بريطانيا العرب للقيام بثورة ضد الحكم العثماني. " وسرعان ما أعلن العرب ثورتهم الكبرى في ١٠ حزيران عام (١٩١٦) التي انطلقت شرارتها من مكة المكرمة بقيادة أميرها الشريف حسين بن علي وبمساعدة من القوات الإنكليزية، يحدوه الأمل باستبدال السلطة التركية بالزعامة الهاشمية لعائلته، و ذلك بناءً على الاتفاقيات المعقودة بينه وبين البريطانيين، وهي الاتفاقيات المعروفة باسم مراسلات مكامهون- الحسين^١، وتعدّ الهاشميين بفرصة إقامة دولة عربية ثمناً لدورهم في قيادة الثورة العربية ضد العثمانيين"^٢.

حاول العثمانيون قمعها بوحشية، وفي السادس من أيار (مايو) من عام (١٩١٦) علقت المشانق في دمشق وبيروت للعشرات من الزعماء الوطنيين السوريين، الذين اتهموا بالعمل على استقلال البلاد العربية. ووقف العرب إلى جانب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) ضد دول المحور (ألمانيا وتركيا واليابان) وفي عام (١٩١٨) دخلت الجيوش العربية، الملحقة بجيوش الحلفاء بقيادة بن الحسين، دمشق وطردت الأتراك منها، وعرف الشعب ذلك العالم بعام (الشريف). وقد أعلن استقلال سورية الشكلي لأول مرة في الثامن من آذار عام (١٩٢٠) من خلال مؤتمر ضم مندوبين عن أقطار بلاد الشام الأربعة، ونصب الأمير فيصل الأول بن الشريف حسين ملكاً عليها. وأعلن المؤتمر تطلعه إلى تحرير العراق وإقامة اتحاد معه.

جاء في مقدمة إعلان الاستقلال: " إن الأمة العربية ذات المجد القديم لم تقم جمعياتها وأحزابها ولم ترق دماء شهدائها ولم تتثر ضد الأتراك إلا طلباً للاستقلال التام"^٣، ولتظهر دولة سوريا إلى الوجود فقامت حكومة وطنية في سوريا، وعين رضا الركابي كأول رئيس للوزراء في الدولة السورية الوليدة.

^١ - مراسلات حسين-مكامهون: هي تبادل الرسائل بين عامي 1915 و1916 بين حسين بن علي (شريف مكة) وهنري مكامهون حامل لقب سير الممثل الأعلى لبريطانيا في مصر، وكان موضوع الرسائل يدور حول المستقبل السياسي للأراضي العربية في الشرق الأوسط، حيث كانت المملكة المتحدة تسعى لإستئثار ثورة مسلحة ضد الحكم العثماني. وعد مكامهون حسين بن علي باعتراف بريطانيا بأسيا العربية كاملة دولة عربية مستقلة إذا شارك العرب في الحرب ضد الدولة العثمانية. وهذا ما تم خلال الثورة العربية الكبرى. رأى القوميون العرب وعود مكامهون في رسائله على أنها عهد بالاستقلال الفوري للعرب.

^٢ - (نجاة) قصاب حسن: جيل الشجاعة حتى عام 1945، مذكرات (ج 2) ص31، ط ١، طابع ألف باء -الأديب - دمشق-1994.

^٣ - غسان محمد رشاد (الدكتور): من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966، أوراق شامية، ص9، ط1، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان 2001.

وقبل نهاية الحرب العالمية الاولى عقدت فرنسا وبريطانيا اتفاقية سايكس - بيكو السرية وبمصادقة الإمبراطورية الروسية عام (١٩١٦). كان الاتفاق تفاهماً حول اقتسام أراضي بلاد الشام بين فرنسا وبريطانيا، لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهوي الامبراطورية العثمانية المسيطرة على هذه المنطقة، في الحرب العالمية الاولى. تم التوصل إلى هذه الاتفاقية في ١٦ أيار عام (١٩١٦) بعد محادثات سرية بين ممثل بريطانيا مارك سايكس وممثل فرنسا جورج بيكو، وكانت على صورة تبادل وثائق تفاهم بين وزارات خارجية فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصيرية آنذاك. تم الكشف عن الاتفاق بوصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في روسيا عام (١٩١٧)، وادعت بريطانيا حينها أن الاتفاقية ألغيت بعد دخول العرب الحرب إلى جانب الحلفاء.^٤

إلا أن اتفاقية سايكس - بيكو دخلت حيز التنفيذ في نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما أعدت الدول الاستعمارية عدتها لتحسين وضعها العسكري وتحويلها إلى سيطرة سياسية، كما ظهر جلياً في مؤتمر سان ريمو، الذي انعقد بتاريخ ٢٥ نيسان من عام (١٩٢٠)، والذي تلخصت مقرراته بما يلي:

- 1- وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.
 - 2- وضع العراق تحت الانتداب البريطاني.
 - 3- وضع فلسطين وشرقي الاردن تحت الانتداب الإنكليزي مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور.^٥
- اعتقد أن اتفاقية سايكس - بيكو ومقررات سان ريمو كانت ضد إرادة شعوب المنطقة كلها، و كان الشعب الكردي الخاسر الأكبر من الاتفاقية، وأصبحت القضية الكردية أكثر تعقيداً، بل أصبحت من المعضلات الدولية. حيث أصبح جنوب كردستان، بموجب هذه الاتفاقية، ضمن خارطة العراق، غربها ضمن خارطة سوريا، وشمالها ضمن خارطة تركيا، بينما بقي شرقها على وضعه ضمن خارطة إيران، لأن اتفاقية سايكس - بيكو لم تشمل إيران. وقد كرسست الدول الاستعمارية هذا التقسيم لكردستان ودول الشرق الاوسط في مؤتمر سان ريمو.

كما أثارت مقررات هذا المؤتمر السخط والغضب في أوساط الوطنيين العرب، وخاصة في سوريا مما أدى إلى استقالة حكومة الركابي، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي، وتسلم يوسف العظمة وزارة الدفاع فيها. واتبعت هذه الحكومة نهج المواجهة مع الاحتلال، حيث أخذت تشجع الثوار في الشمال والساحل، وتمدهم بالموون والذخائر، كما أصدرت قانوناً يفرض التجنيد الإلزامي للاسراع ببناء جيش وطني.

وبناء على ذلك سارعت القوات الفرنسية إلى التحرك لقطع الطريق على أي إنجاز وطني يرسخ استقلالية الدولة السورية الوليدة، وفي ١٤ تموز أصدر الجنرال غورو إنذاره الشهير، الذي طالب بتسليم محطة رياق للسكة الحديدية للسلطة العسكرية الفرنسية، وإلغاء التجنيد الإجباري وقبول الانتداب الفرنسي بدون شروط. ورغم أن الحكومة السورية، التي كانت تدرك الفرق في موازين القوى العسكرية، قد استجابت للإنذار، إلا أن غورو احتج على تأخر كتاب الموافقة لمدة نصف ساعة، وبدأ بالزحف نحو دمشق، حيث اصطدم بالجيش

^٤ - جوزيف حجار (الدكتور): سورية بلاد الشام (تجزئة وطن، دراسة وملف وثائقي حول اتفاقية سايكس - بيكو، ص101، ط1، دار طلاس للدراسات والنشر -دمشق- 1999.

^٥ - انظر : نجاة قصاب حسن: جيل الشجاعة حتى 1945 ، ص46 ، مصدر سابق.

السوري الفتى الذي كان يقوده وزير الدفاع السوري يوسف العظمة في ميسلون في ٢٤ تموز عام (١٩٢٠)، ودارت معركة غير متكافئة لعدة ساعات استشهد فيها وزير الدفاع السوري. وأبرز من قاتلوا واستشهدوا في ميسلون كانوا من علماء المسلمين، الذين اعتقدوا أن الاشتراك في ميسلون فريضة جهاد مقدس، يجب أن يؤديها المسلم، منهم فضيلة الشيخ كمال الخطيب والشيخ محمد توفيق الدرة والشيخ ياسين بن نجيب كيوان و عبدالقادر كيوان^٦ وكثير غيرهم.

وبعد أن فرض الجنود الفرنسيون مطالبهم عنوة، طردوا فيصلاً من دمشق في ٢٥ تموز عام (١٩٢٠) بعد دحرهم جيشه في معركة ميسلون. ودخل (غورو) دمشق وذهب إلى قبر صلاح الدين، ضرب الأرض بقدمه قائلاً: ها نحن عدنا يا صلاح الدين.^٧

وعندما طردت فرنسا فيصل من دمشق، لم يذهب إلى موطنه في الحجاز رجلاً مهزوماً، وإنما توجه إلى مؤتمر السلام المعقود في باريس نيابة عن أبيه، فلما وصل إلى مرسيليا استقبله ضابطان فرنسيان مُرَجَّبَيْنِ به باسم الحكومة الفرنسية كزائر لفرنسا، وليس كممثل ذي صفة رسمية، فصعق فيصل من ذلك. ولم يستطع فيصل أن يحضر جلسات مؤتمر الصلح، فاضطر إلى مغادرة فرنسا إلى لندن، وبعد جهد كبير ووساطة بريطانية سمحت فرنسا له بالذهاب إلى باريس ليمثل الحجاز كدولة حليفة في مؤتمر الصلح.

قدم فيصل مذكرة إلى المؤتمر، بسط فيها حق العرب بالاستقلال، ثم ألقى في ٦ شباط عام (١٩١٩) خطاباً أكد فيه حق الشعوب الناطقة بالعربية والقاطنة في آسيا بالاستقلال والوحدة، وندد باتفاقية سايكس بيكو، ثم اقترح أن يعين مؤتمر الصلح لجنة تحقيق تزور سورية وفلسطين للتأكد من رغبات السكان في تقرير مصيرهم.

غير أن مؤتمر الصلح قرر أن البلاد العربية لها الحق بالانفصال عن تركيا، ولكنها بحاجة إلى المشورة الإدارية ومساعدة دولة وصية، تنتدبها عصبة الأمم للإشراف على شؤونها، وقرر أن لرغبة الشعب المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة. في هذه الاثناء دعا وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل إلى عقد مؤتمر في القاهرة، في ١٢ آذار (١٩٢١)، لبحث مستقبل العراق السياسي، حضره فيصل، الذي كان قد قام بزيارة إلى بريطانيا قبل ذلك، ربما للتمهيد لما سيقدره هذا المؤتمر من حيث تعيينه ملكاً على العراق.

وبعد انتهاء المؤتمر توجه فيصل إلى الحجاز، حيث مقر والده الشريف حسين، لاطلاعه على قرارات المؤتمر وأخذ موافقته. ثم غادر الحجاز من ميناء جدة في الحجاز متوجهاً إلى العراق، وعين ملكاً على عرشه تحت الحماية البريطانية.^٨

تعرض ذلك الإقليم الذي وقع تحت الانتداب الفرنسي للتقسيم إلى عدة وحدات سياسية، وأصدر الجنرال غورو قراراً في ٣١ آب عام (١٩٢٠) أوجد بموجبه دولة لبنان الكبير، حيث ضم إلى جبل لبنان مناطق طرابلس وبيروت وصيدا ومرج عيون وما يعرف بالأقضية الأربعة، وهي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا.

^٦ - الشيخ عبدالقادر كيوان: من مواليد دمشق ومن العائلات العريقة، كان من أشهر علماء دمشق في عصره، حث الناس على الجهاد ضد الفرنسيين في مساجد دمشق، وألقى الخطب في الجوامع، وبعدها توجه هو وصاحبه بأمر من يوسف العظمة إلى ميسلون من محطة القنات، انتهت معركة ميسلون باستشهاد 500-700 مجاهد، وعلى رأسهم يوسف العظمة والشيخ عبدالقادر كيوان والشيخ كمال الخطيب ومحمد توفيق الدرة ..

^٧ - (الدهامشة) عبدالله (الدكتور): سورية مزرعة الأسد 1963-2000م، ص3، ط1، دار النوادر، بيروت 2011.

^٨ - جاسم محمد صالح: فيصل الأول (١٨٨٣-١٩٣٣) موقع رابطة أبناء الشام على الرابط: <http://www.odabasham.net>

" ثم عمد إلى تقطيع أوصال سوريا الطبيعية، فقسمها إلى عدة دول، لتشهد سوريا في عهده، كما في عهود سلطة الحكام والمفوضين الساميين الفرنسيين لاحقاً، حكومات ليست دولاً مستقلة، وهي دولة دمشق (١٩٢٠) ودولة حلب (١٩٢٠) ودولة العلويين (١٩٢٠) ودولة لبنان الكبير (١٩٢٠) ودولة جبل الدروز (١٩٢١)، ولكل منها علم وعاصمة وحكومة وبرلمان وعيد وطني وطوابع مالية وبريدية خاصة".^٩

وبسبب الرفض الشعبي للتقسيم وعدم الاعتراف به قامت فرنسا في عام ١٩٢٢ بإنشاء اتحاد فيدرالي فضفاض بين ثلاث من هذه الدويلات، (دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين) تحت اسم "الاتحاد السوري"، واتخذ لهذا الاتحاد علم كان عبارة عن شريط عرضي أبيض تتوسطه خلفية خضراء. وفي الشهر الأخير من عام (١٩٢٤) قرر الفرنسيون إلغاء الاتحاد السوري وتوحيد دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة هي دولة سوريا، وأما دولة العلويين، فقد فصلت مجدداً، وعادت دولة مستقلة بعاصمتها مدينة اللاذقية، كما جعل لواء اسكندرون إدارة مستقلة.^{١٠}

لقد واجهت فرنسا، منذ بدء نزول قواتها على الساحل السوري لأول مرة، مقاومة عنيفة، تجلت في ثورات عمت مختلف المناطق السورية. كانت الأولى بقيادة الشيخ صالح العلي، و شملت كل أنحاء المنطقة الساحلية، من القرداحة وبابنا شمالاً إلى صافيتا جنوباً، مروراً بجبله وبانياس وطرطوس جنوباً، وكان مركزها قرية الشيخ بدر، التي جعل منها الشيخ صالح العلي حصناً له. أما الثانية، فقد كانت بقيادة إبراهيم هنانو، وشملت المنطقة الشمالية الغربية بين حارم وكفر تخاريم وإدلب وجبل الزاوية وجسر الشغور جنوباً ومعرة النعمان وأطراف حماة. ولم تتوقف تلك الثورات باستيلاء الفرنسيين في تموز عام (١٩٢٠) على جميع المدن الداخلية وعلى قسم كبير من البلاد، بل ظلت مشتتة خلال السنة الأولى من الاحتلال الفرنسي، ولم تتم السيطرة الفرنسية على المناطق الثائرة في صيف عام (١٩٢٠) إلا باستخدام القوة المفرطة.

ولقد قاوم الشعب الكردي أيضاً الاحتلال الفرنسي، وكان لهم بالمرصاد، وتجسد ذلك في معركة بياندر في عام (١٩٢٤)، حيث قُتل فيها القائمقام المتعاون مع الفرنسيين، كما قُتل الكابتن روغان، قائد الجند الفرنسي في المحافظة.^{١١}

وعن الموضوع ذاته يقول الدكتور آزاد علي " أما في الجزيرة السورية : قامت حركات كردية، وكذلك مقاومة منظمة ضد سلطة الانتداب الفرنسي، وكانت أبرزها معركة بياندر وانتفاضة عامودا عام (١٩٣٧)، وكانت هذه الأخيرة كبيرة لدرجة أن قصفت الطائرات الفرنسية مدينة عامودا نفسها، ودمرت أجزاء واسعة منها".^{١٢}

^٩-(الأمينة) د.ماري شهبستان: تاريخ سورية تحت الانتداب الفرنسي 1920-1946 على الرابط التالي: <http://www.ssnp.info>
^{١٠}- أندرو راثمیل: الحرب الخفية في الشرق الأوسط، الصراع السري على سورية (١٩14-1961)، ص14، ط1، دار سلمية للكتاب 1997.
^{١١} - شادي حاجي: تشريع اضطهاد الشعب الكردي في سوريا بموجب الدستور والقانون والقضاء، ص٤، دراسة خاصة - أبريل ٢٠١٢، المركز الكردي للدراسات والإستشارات القانونية- ياسا، النسخة الإلكترونية.

^{١٢} -آزاد علي (الدكتور): دور الحركة القومية الكردية في كردستان سوريا في الانتفاضة السورية خلال عام 2011، ص١٠، مطبعة جامعة دهوك ٢٠١٢. والدكتور آزاد علي : مهندس مدني ، دبلوم ماجستير ودكتوراه في تاريخ العلوم الهندسية من جامعة حلب وله العديد من الكتب المنشورة منها: قرى الطين، وروایتان باللغة الكردية yên perîsan و Bîrkekê kesek وله العديد من الابحاث أبرزها : البنى النظرية والتحصينات الحربية في العهدين الأيوبي والمملوكي. وله مئات المقالات حول الشأن الكردي. ويشرف على تحرير مجلة الحوار منذ تموز عام 1993 بمدينة القامشلي - سورية وحتى الآن.

لقد كان وقع الاحتلال ثقيلاً على المواطنين السوريين بكل مكوناتهم القومية والطائفية والاثنية، الذين بذلوا الكثير للخلاص من نير الهيمنة العثمانية والتمتع بهواء الحرية، وخصوصاً إن الاستعمار الفرنسي ترافق مع جملة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي اتسمت بالقسوة الشديدة، وهدفت إلى خنق روح الثورة والاستقلال في نفوس أبناء الشعب، بالإضافة إلى هدفها الأساسي القائم على امتصاص خيرات البلاد، ونهب ثرواتها.^{١٣}

لكن ذلك انعكس في مزيداً من الثورات على سلطات الاحتلال، ففي سنة (١٩٢٢) بدأت علاقة سلطان باشا الأطرش تسوء مع الفرنسيين بعد اعتدائهم على التقاليد العربية في حماية الضيف، حين اعتقلوا أدهم خنجر، وهو لبناني عاملي اشترك في عملية محاولة اغتيال الجنرال غورو، وحاول الاحتماء بدار سلطان باشا هرباً من الفرنسيين، إلا أنه اعتقل قبل وصوله إلى الدار، وكان سلطان باشا الأطرش خارج قريته يومها.

بعد هذه الحادثة التي اعتبرها سلطان باشا الشرارة الأولى لإكمال مشروع المقاومة، جهز سلطان باشا قوة من رجاله، واشتبك مع الفرنسيين في معركة تل الحديد عام (١٩٢٢)، وكان من نتائجها: ذبح فرقة الضابط بوكسان، محاصرة السويداء، أسر أربعة جنود فرنسيين. لجأت فرنسا إلى خديعة المجلس النيابي الذي طلب من سلطان باشا إطلاق سراح الجنود الفرنسيين مقابل إطلاق سراح أدهم خنجر، ولكنها سرعان ما أرسلت أدهم إلى الإعدام في بيروت، ودمرت منزل سلطان باشا الأطرش، فلجأ سلطان باشا والثوار إلى الأردن مؤقتاً، حيث عادوا بعد سنة إلى الجبل، وكان قد اكتسب شعبية كبيرة.^{١٤}

وقد توقفت الثورة مؤقتاً عام (١٩٢٣)، بعد أن أصدرت السلطات الفرنسية عفواً عن قائدها (سلطان باشا)، إلا أن التدابير الوحشية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضد أبناء شعبنا على امتداد الوطن أدت إلى نشوب الثورة من جديد، وكانت الشرارة مرة أخرى من جبل العرب وإشارة بدء انطلاق الثورة السورية الكبرى عام (١٩٢٥). وعندما أقدمت سلطات الاحتلال على تعيين حاكم فرنسي طاغية، كان أبناء الجبل قد خيروا بطشه وظلمه في مرة سابقة، هو الجنرال كارييه، الذي باشر بتنفيذ سياسات تهدف إلى البطش بزعماء الجبل ورموزه الوطنية، وعندما أرسل كارييه جنوده إلى دار سلطان باشا الأطرش ليطلبوا منه موافاة القائد الفرنسي في السويداء، ألقى أبناء الجبل القبض على هؤلاء الجنود، ومالبثت الثورة أن اندلعت في السويداء، وتوالت المعارك الطاحنة في الكفر وقلعة السويداء، وتم القضاء على العديد من الحملات التي حاولت فك الحصار عن القلعة.

وعندما أرسلت السلطات الفرنسية حملة من دمشق على رأسها الجنرال ميشو لتأديب الثوار، تصدى لها رجال الثورة في معركة المزرعة الشهيرة في الثاني والثالث من شهر آب عام (١٩٢٥)، وقاموا بتشتيت الحملة، وعندها استخدمت قوات الاحتلال الفرنسي كل قواها مستخدمة الطائرات والمدرمات، حيث قصفت ٨٠ قرية في محافظة السويداء من أصل ١٠٠، انضمت القبائل العربية المتواجدة في بادية درعا والسويداء إلى رجال الثورة، كما

^{١٣} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ص66-67، ط2، دار النهار للنشر، بيروت-2012.

^{١٤} - الثورة السورية الكبرى، من موسوعة ويكيبيديا الحرة. wikipedia.org/wiki

أعلن حزب الشعب السوري بقيادة المناضلين الوطنيين عبدالرحمن الشهبندر ونسيب البكري تأسيس الحكومة الوطنية ومركزها السويداء.

وفي ٢٣ آب عام (١٩٢٥) أصدر سلطان باشا الأطرش منشوره الشهير إلى الشعب السوري والذي أعلن فيه بيان الثورة السورية الكبرى ومطالبها. على إثر هذا البيان التحق معظم أحياء دمشق بالثورة، وامتد أوارها إلى جبل العرب وجنوب سورية، حيث توالى المعارك الضارية بين مجاهدي الثورة والقوات الفرنسية التي استعملت سياسة الأرض المحروقة في قتالها ضد الثوار، فهدمت البيوت وأحرقت الأراضي الزراعية، وقصفت الطائرات مدينتي دمشق والسويداء. وفي ٣ حزيران عام (١٩٢٦) حاول الفرنسيون احتلال صلخد بستة آلاف جندي مع الطائرات والمدفعية. وصلخد بلدة صغيرة جدا في ذلك الوقت، فلم يتمكنوا من احتلالها إلا في ٢٥ حزيران. ولما سقطت صلخد، جرت اجتماعات عديدة، ثم في تشرين الأول عام (١٩٢٦) غادر سلطان باشا الجبل إلى عمان، فوصل إلى شرقي الأردن في ٢٤ تشرين الأول ثم إلى السعودية^{١٥}.

أعتقد أن الشعب السوري أثبت من خلال مقاومته للاحتلال أنه يمتلك الروح القتالية العالية، وبرز ذلك من خلال الثورات التي أشعلها في معظم المناطق السورية ضد الانتداب الفرنسي، بالرغم من أن أكثرها كانت تحمل الطابع المناطقي أو العشائري أو العائلي، ولكن تضامن المناطق مع بعضها بعضاً يدل على أن الشعب السوري كان متكاتفاً ومتلاحماً، وأن الانتداب كان مرفوضاً، وأن المسائل القومية أو الطائفية أو الاثنية لم تكن تأخذ حيزاً كبيراً في العلاقة بين المكونات السورية حينذاك. ولكن السبب في عدم انتصار تلك الثورات هو نقص التنظيم والتخطيط، وطابعها المناطقي، فيما لو كانت مدروسة أكثر، لوفرت الكثير من الوقت والجهد والخسائر المادية والبشرية، لأن الشعب كان يحمي الثوار ويقدرهم، وفي الوقت نفسه كان الثوار يحترمون عائلات من يضيفونهم ويحمونهم، ولا يعتدون على حرمان من يؤونهم، ورغم عدم تكافؤ القوى والعتاد والأسلحة، واستخدام الفرنسيين كل أنواع الاسلحة الثقيلة ضد الثوار والشعب الثائر، من القصف بالطيران والمدافع والقتل والتدمير، لم يستطع كل هذا أن يضعف روح النضال والمقاومة لدى السوريين، لابل ازداد لديه الاصرار والتصميم للتخلص من الانتداب وإتمام الاستقلال.

ولم يشكل توقف الثورات المسلحة نهاية لنضال الشعب السوري في سبيل الحرية، بل تابع نضاله السياسي من أجل الاستقلال، واتخذ هذا النضال الطابع الفكري والجماهيري من حيث تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية، واستمرت المقاومة من خلال المظاهرات والإضرابات الداعية إلى رحيل المستعمر والحصول على الاستقلال الناجز والكامل، فتنشأت الجمعية التأسيسية التي افتتحت أولى جلساتها في ٩ حزيران من عام (١٩٢٨)، وترأسها هاشم الأتاسي، وقامت الجمعية التأسيسية باقتراح الدستور، الذي صاغته لجنة يرأسها إبراهيم هنانو، وتألف الدستور من ١١٥ مادة، ورفضت فرنسا بعض بنوده، خاصة تلك المتعلقة بالاستقلال التام، ورأت أن ذلك يفقدها الكثير من صلاحياتها، وفوجئت الجمعية التأسيسية بصدور بلاغ رسمي فرنسي، يطالب بحذف المواد التي تنص على الاستقلال

^{١٥} - نجاة قصاب حسن: جبل الشجاعة حتى 1945، ص113-117، مصدر سابق.

والوحدة، و خاصة المواد الست وهي (٢,٧٤,٧٣,١١٠,٧٥,١١٢)١٦، التي جاءت في صلب الدستور قبل مناقشته، وذلك بحجة أن الحكومة الفرنسية، لايسعها الموافقة على حرمانها من الوسائل التي تساعد على القيام بالواجبات الدولية التي أخذتها على عاتقها.

هذا يؤكد أن كل ما قامت به فرنسا بعد تشكيل الجمعية التأسيسية، ماهو إلا عملية خداع الشعب السوري، الهدف منها إدخال الحركة الوطنية في متاهات لتتحيثها عن القيام بواجبها الرئيسي المتمثل في المقاومة العسكرية، وإشغالها في أروقة السياسة التي لا تنتهي. فرفضت الجمعية حذف المواد رفضاً باتاً، فأجل المفوض السامي اجتماعات الجمعية لمدة ثلاثة أشهر، ثم مددها ثلاثة أشهر أخرى، ثم أجل اجتماعها إلى أجل غير مسمى.١٧

وفي عام (١٩٣٠) أجرت فرنسا محاولة ثانية للوصول إلى تسوية مع القوى الوطنية السورية، وذلك بالاعلان عن نشر دستور جديد، يتألف من نفس مواد الدستور القديم مضافاً إليها مادة تقضي بوقف تنفيذ المواد التي تمس صلاحيات الانتداب، مما أدى بالشعب السوري إلى الانتفاض مجدداً بوجه محاولات الاحتلال الفرنسي في مس سيادته وكرامته الوطنية، فعمت المظاهرات والإضرابات مختلف أنحاء البلاد.١٨

وكان هذا التدخل الفرنسي الخطير، و بهذه الطريقة، سبباً لتجدد الاستياء والاستنكار في جميع المدن السورية، وعند حلول الذكرى السنوية لافتتاح الجمعية التأسيسية، عقدت اجتماعات في دمشق وحلب، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى عصبة الأمم وإلى المفوض السامي، وكانت هذه المناسبة وسيلة لدعوة السوريين في داخل البلاد وخارجها إلى الوفاق والاتحاد.١٩

وقد اجتمعت معظم القوى الوطنية آنذاك في حزب الكتلة الوطنية٢٠ الذي أخذ على عاتقه مسألة تخليص سورية من الاحتلال الفرنسي وإقامة دولة سورية مستقلة ذات سيادة، بالإضافة إلى قوى وطنية أخرى اختلفت معه في تفاصيل سياسته وإن لم تختلف في الهدف العام الأساسي المبني على استقلال سورية وحريتها، مثل حزب الشعب بقيادة الدكتور عبدالرحمن شهبندر، وعصبة العمل القومي والحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي دخل في صراع مع السلطات الفرنسية في لبنان الذي كان مايزال خاضعاً لسلطات الانتداب الفرنسي، حيث اعتبرته السلطات الفرنسية حزباً غير شرعي.

وصل النضال الجماهيري لدى الشعب السوري إلى ذروته إثر مهاجمة الشرطة التابعة للاحتلال مقر حزب الكتلة الوطنية في حلب بعد ذكرى تأبين أربعينية إبراهيم هنانو عام

١٦- أكرم الحوراني: مذكرات ج 1، ص48، مكتبة المدبولي بالقاهرة، المكتبة الالكترونية، والكاتب هو سياسي سوري من مؤسسي الحزب العربي الاشتراكي، عضو في البرلمان وفيما بعد رئيساً للمجلس وتقلد مناصب عديدة منها نائباً لرئيس الجمهورية ومن المقاومين للاستعمار الفرنسي وأحد المطالبين بالاتحاد الفيدرالي مع مصر توفي في عمان 1996.

١٧- أكرم الحوراني: مذكرات ج 1، ص49. مصدر سابق.

١٨- ستيفن هامسلي لونغريغ: تاريخ سورية ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، ترجمة، بيار عقل، ص237-238، دار الحقيقة، بيروت.

١٩- الامينة دماري شهرستان: تاريخ سورية تحت الإنتداب الفرنسي 1920-1946، على الرابط التالي: <http://www.ssnp.info>

٢٠- **الكتلة الوطنية:** هي حزب سياسي سوري لعب دوراً بارزاً في الساحة السياسية السورية خصوصاً في مقارعة الإنتداب الفرنسي على سوريا(1920-1946) ووصفت بأنها أقوى الأحزاب السورية خلال الحقبة الديمقراطية. تعرضت الكتلة لعدد من الانشقاقات الداخلية، وانسحب منها بعض قياداتها الكبيرة أمثال هاشم الاتاسي، وأعيد تنظيمها وسميت "الحزب الوطني السوري" و استطاعت السيطرة على أغلب مقاعد البرلمان بين 1936 و1939 ومرة ثانية بين 1943 و1947 ما مكنها من الحكم منفردة. كان للكتلة دور بارز في تشكيل الحكومات. كانت شعبية الكتلة تتركز في دمشق ودرعا والقنيطرة والسويداء.

(١٩٣٥). فاجتاحت المظاهرات الشوارع والساحات، وأُعلن الإضراب، الذي دام ستين يوماً، في كافة المدن السورية، وقد عُرف بالإضراب الستيني الشهير، الذي اشتركت فيه أغلب القوى السياسية والاجتماعية من مختلف المذاهب والمشارب، وحمل الدلالة الكبرى على وحدة الشعب السوري في أماله وتطلعه إلى الحرية والاستقلال. وقامت السلطات الفرنسية بحملة اعتقال كبرى بين المواطنين، في محاولة لقمع الإضرابات والمظاهرات بكل ما استطاعت من عنف، قبل أن تكتشف استحالة مواجهة إرادة شعب بكامله فعادت وأطلقت سراهم بعد نجاح الإضراب في الوصول إلى أهدافه.^{٢١}

من ناحية أخرى نجح الملك فيصل الأول (ملك سورية السابق)، والذي كان قد أصبح ملكاً على العراق، في عقد معاهدة مع بريطانيا منحت العراق بعض الحقوق في الاستقلال، مما ترك أثراً كبيراً في سورية، وأصبح المطلب الشعبي للحركة الوطنية عقد معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة العراقية البريطانية، وبعد مفاوضات استمرت ستة شهور، توصل الوفد السوري المفاوض (الذي ترأسه الزعيمان هاشم الأتاسي وفارس الخوري) مع الحكومة الفرنسية في باريس في التاسع من أيلول عام (١٩٣٦) إلى عقد "معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية"، وقد استُقبل الوفد المفاوض لدى عودته إلى سورية استقبال الفاتحين، وجرت له في كل بلدة سورية مر بها احتفالات مشهودة.^{٢٢} وعلى إثر المعاهدة انعقدت في سورية عام ١٩٣٦ انتخابات لتشكيل مجلس نيابي سوري (برلمان)، فازت الكتلة الوطنية بأغلبية مقاعده، بعد هزيمة القوى المؤيدة للاحتلال والمتعاونة معه هزيمة ساحقة.

في ذلك الوقت، عام (١٩٣٩)، ظهرت مؤثرات محلية وإقليمية ودولية عديدة أثرت، على وضع سلطة الانتداب الفرنسي في سورية، أهمها الموضوع الدولي و بروز قوى دولية جديدة إلى الساحة، أخذت تلقي بظلالها على الهيمنة المطلقة للقوتين الاستعماريتين الكبيرتين آنذاك (فرنسا وبريطانيا). وفي فرنسا نفسها وصل إلى السلطة تحالف الجبهة الشعبية الذي ضم في صفوفه القوى اليسارية الفرنسية (الاشتراكيون والشيوعيون) برئاسة ليون بلوم، وارتأت السلطة الجديدة أن تصل إلى نوع من التفاهم مع القوى السياسية الممثلة للشعب السوري، كي تتجنب بذلك الضغوط التي تشكلها نضالات هذا الشعب في سبيل الحرية، و تظهر بمظهر المتفهم لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.^{٢٣}

إلا أن فرنسا، التي ساءها حصول الشعب السوري على أي من حقوقه الوطنية، أخذت تتراجع شيئاً فشيئاً عن بنود المعاهدة، ورفض الموظفون الفرنسيون تسليم سلطاتهم إلى الحكومة السورية المنتخبة، وتردّت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وأخيراً قامت السلطات الفرنسية عام (١٩٣٩) بحل البرلمان السوري المنتخب من قبل الشعب، وأخذت زمام السلطة مباشرة في عودة للحالة الاستعمارية السابقة منهيّة بذلك مفاعيل المعاهدة نهائياً.

٢١- أكرم الحوراني: مذكرات ج1، ص111-115. مصدر سابق

٢٢- هولاة حكمو سوريا، محمد هاشم الأتاسي، على الرابط التالي : <http://syrianleaders.com/presidents/94>

٢٣- هولاة حكمو سوريا، محمد هاشم الأتاسي، على الرابط التالي: <http://syrianleaders.com/history>

ولم تكف السلطات الاستعمارية الفرنسية بذلك، بل ساهمت في مؤامرة رتبها معها كل من بريطانيا وتركيا على لواء الإسكندرون، حيث ساهمت في سلخ لواء الإسكندرون عن وطنه الأم، بتسليم اللواء السليب إلى الحكومة التركية (التي ضمته إلى إقليم كيليكية) بعد انسحاب قواتها في ٢٣ تموز من عام (١٩٣٩) متجاهلة بذلك حق تقرير المصير للشعب العربي السوري في اللواء رغم اللجان التي زارت اللواء و أثبتت وجود أغلبية عربية فيه من حقها تقرير مصيرها بكامل حريتها وفقاً للمواثيق الدولية آنذاك.^{٢٤}

وطبعاً تنازلت فرنسا عن سلطتها لتركيا طمعاً بكسب وُدّها في الوقت الذي كان فيه شبح الحرب يلوح في الأفق. ولقد كانت هذه الخطوة صفة أليمة للمواطنين السوريين الذين شعروا بالمزيد من خيبة الأمل حين أعلنت حكومة فيشي، التي تأسست بعد استسلام فرنسا في تموز عام (١٩٤٠) عن استمرار الانتداب.

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، حاولت فرنسا أن تعيد سيطرتها الاستعمارية على بلاد الشام(وخصوصاً سوريا)، وأخذت تماطل في تسليم كافة السلطات للحكومة السورية الشرعية، فاندلعت الاضطرابات في كافة أنحاء الوطن السوري، لتأكيد حق الشعب السوري في الاستقلال التام والناجز، إلا أن القوات الفرنسية واجهت تلك الهبة الشعبية بعنف منقطع النظير مستخدمة القوة المفرطة بحق المتظاهرين العزل، وقامت بارتكاب مجازر مروعة بحق السكان الأمنيين، فأنزلت قواتها إلى الشوارع، وقصفت الأحياء السكنية في دمشق والسويداء وغيرها من المدن بالطائرات، و أنهت مسيرة القمع هذه بمجزرة مروعة، ارتكبتها في مبنى البرلمان السوري، عندما رفضت حاميته المكونة من رجال الدرك السوري أمراً بإنزال العلم السوري عن البرلمان وتسليمه للقوات الفرنسية، التي قامت بقصفه بمختلف أنواع القنابل وتدميره، مما أدى إلى استشهاد أفراد حاميته الأبطال (ماعدًا واحداً نجا بأعجوبة، وأصبح يعرف باسم الشهيد الحي)، وذلك في التاسع من شهر أيار عام (١٩٤٥)، وتم إنزال العلم السوري من فوق البرلمان وسط جثث هؤلاء الرجال الشجعان.^{٢٥}

لم تؤد العمليات الوحشية التي مارستها قوات الاحتلال الفرنسي إلى وأد جذوة النضال والكفاح لدى أبناء الشعب السوري، الذي استمر في مقاومة الاحتلال بكل السبل المتاحة.

^{٢٤}- انظر نجاه قصاب حسن: جيل الشجاعة ، ص157-161، مصدر سابق.

^{٢٥}- أكرم الحوراني: مذكرات ج1، ص385. مصدر سابق.

وكانت الظروف الدولية التي تبعت الحرب العالمية الثانية غير مؤاتية، كي تستمر فرنسا في سياساتها الاستعمارية، حيث طالبت بريطانيا بوقف أعمال القتال وإعطاء السوريين ما وعدوا به، وهدد تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بتدخل عسكري، وبالفعل دخلت قوات بريطانيا إلى سوريا في عام (١٩٤٥)، في مسعى لتهدئة الأوضاع، ومن ثم تم عرض المشكلة على مجلس الأمن، الذي صوّت على انسحاب قوات الاحتلال بمختلف جنسياتها من الأراضي السورية واللبنانية، حيث أصبحت كل منهما دولة مستقلة معترفاً بها في منظمة الأمم المتحدة.

كانت الحرب العالمية الثانية قد ألفت بظلالها على العالم آنذاك، ودخلت قوات الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) في حرب ضروس مع قوات المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان)، وشهدت سوريا صراعاً بين القوات الفرنسية التي كانت تابعة لحكومة فيشي (الموالية للألمان) وقوات حكومة الجنرال ديغول (المتحالفة مع الحلفاء)، حيث تمكنت القوات المتحالفة من إخراج قوات فيشي من سوريا في تموز من عام (١٩٤١)، وعلى إثر ذلك أذاع الجنرال كاترو (باسم ديغول) بيانه الشهير، الذي وعد فيه سورية ولبنان بالاستقلال وحق تقرير المصير. وبناء على ذلك تم في عام (١٩٤٢) إجراء انتخابات نيابية، فازت فيها الكتلة الوطنية، ولقد كانت الكتلة تمثل أولئك السياسيين الوطنيين، الذين كانوا يتفاوضون مع فرنسا حول الاستقلال بين الحربين، والذين كانوا يمثلون الطبقات التقليدية. وفي شهر آب من عام (١٩٤٣) انتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية، وتألقت حكومة جديدة برئاسة سعد الله الجابري.^{٢٦}

وفي عام (١٩٤٥)، أي في نهاية الحرب العالمية الثانية، جلت فرنسا عن سوريا، مخلفة وارئها نواة للجيش السوري، فيه ضباط طامعون ومتطلعون إلى الحكم، اتخذوا الجيش أداة للوصول إلى السلطة.

يقول الدكتور نيقولاوس فان دام : " فضل الفرنسيون تجنيد مختلف الأقليات الدينية والعرقية كالدروز والإسماعيليين والعلويين والمسيحيين والأكراد والشركس، وسياسة التجنيد الفرنسية هذه اتبعت تقليداً رسمته القوى الاستعمارية في العديد من الدول التابعة لها، والتي دعمت العائلات العربية السنية الثرية صاحبة الأراضي، وذات النشاط التجاري، التي قادت الحركة القومية العربية أثناء الاحتلال الفرنسي، دعمت بصورة غير مباشرة الاتجاه نحو التمثيل القوي للأقليات في الجيش السوري، وذلك برفضها إرسال أبنائها للتدريب العسكري، حتى كضباط، كما احتقرت في كثير من الأحيان الجيش كمهنة."^{٢٧}

ووصف الكاتب البريطاني باتريك سيل الكلية العسكرية بحمص إذ قال: " مكاناً للكسالى المتمردين المتأخرين دراسياً أو المغمورين اجتماعياً، (الذين لم يحصلوا على مجموع مرتفع في الثانوية يسمح لهم بدخول الطب والهندسة)، وهناك قلة من الشباب دار في خلدتها الانتساب إلى الكلية دون أن تكون مخففة في الدراسة، أو أن يكون أفرادها مفصولين من

^{٢٦} - غسان محمد رشاد: من تاريخ سورية المعاصر ، ص11. مصدر سابق.

^{٢٧} - نيقولاوس فان دام (الدكتور): الصراع على السلطة في سوريا، ص51، ط1، مكتبة مدبولي بالقاهرة 1995. والمؤلف هو مستشرق هولندي وسفير سابق في العراق ومصر واندونيسيا ، بدأ بدراسة اللغة العربية الفصحى عام 1964م، وكان ممن شجعه على دراسة العربية والده الذي درس العربية على يد المستشرق سنوك هورجرونج. درس فان دام العربية والعلوم السياسية الاجتماعية في جامعة أمستردام ، وبعدها حصل على الدكتوراه في الأدب عام 1977م. درس تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة أمستردام ما بين أعوام (1970-1975)، له عدة كتب بالعربية والهولندية والإنكليزية، ومن كتبه بالعربية الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، وهولندا والعالم العربي منذ القرون الوسطى حتى القرن العشرين.

المعاهد^{٢٨}. وثمة عامل اجتماعي اقتصادي شجع أبناء الأقليات (وخاصة العلويين)، على الالتحاق بالجيش، ألا وهو الفقر، حيث تعيش معظم الأقليات في الريف أو الجبال التي لاتصلح للزراعة، بالإضافة إلى توفر فرصة التسلق الإجتماعي والتمتع بحياة أكثر رفاهية عن تلك التي يوفرها القطاع الزراعي. وقد شكل هذا الحافز أهمية أقل بالنسبة لسكان المدن الكبرى ومعظمهم من السنة.

وأخيراً، فإن سكان المناطق المدنية كثيراً ما بدا لهم الأمر أيسر في تجنب الخدمة العسكرية عن أمثالهم بالمناطق الريفية، وذلك عن طريق سدادهم لرسوم الإعفاء من الخدمة^{٢٩}.

ومن الجدير بالذكر أن الاستعمار الأوروبي عامة والفرنسي خاصة، ماكان يترك البلد حتى يبني فيه ركائز من أنصاره يشغلون وظائف الحكم والجيش والإدارة، ويتأكد من إبعاد الإسلاميين والمعادين لسياسته عن ذلك كله.

وهكذا وتتويجاً لنضال طويل مليء بالتضحيات والبطولات، خرج آخر جندي أجنبي من الأراضي السورية في السابع عشر من نيسان عام (١٩٤٦)، واعتبر هذا اليوم، الذي أصبح يعرف بيوم الجلاء، العيد الوطني لسورية. وفي اليوم ذاته جرى اول احتفال بعيد الجلاء، حيث ألقى فيه الرئيس شكري القوتلي خطاباً هنا فيه الشعب السوري على هذا الانتصار العظيم.

^{٢٨} - (سيل) باتريك: الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب (١٩٤٥- ١٩٥٨)، ص60-61، ط8، مكتبة دار طلاس 2010. والكاثب هو صحفي بريطاني ومتخصص في شؤون الشرق الأوسط، أجرى العديد من المقابلات مع القادة والشخصيات البارزة في الشرق الاوسط وله العديد من الكتب منها: الصراع على سورية، الاسد والصراع على الشرق الاوسط، النضال من أجل سوريا(1965)، وكتب أخرى، متزوج من رنا قباني ابنة السفير السوري السابق لدى الولايات المتحدة الامريكية.

^{٢٩} - نيقولاوس فان دام (الدكتور): الصراع على السلطة في سوريا، ص53. مصدر سابق.

المبحث الأول: الاستقلال والسيادة الوطنية.

- فترة الحكم الوطني:

تعتبر فترة الحكم الوطني، ابتداءً من الجلاء بتاريخ ١٧ نيسان عام (١٩٤٦) حتى الانقلاب العسكري الأول في ٣٠ آذار عام (١٩٤٩)، امتداداً للحكم الوطني، الذي بدأ في صيف عام (١٩٤٣) مع انتخابات أول مجلس نيابي ديمقراطي، يعبر عن إدارة الشعب في تلك المرحلة، وانتخاب الرئيس شكري القوتلي أول رئيس للجمهورية الفتية مع إطلالة الحكم الوطني، الذي قال في أول خطاب له في يوم الجلاء: "لن ترتفع فوق هذه الراية (ويقصد الراية السورية) أي راية بعد اليوم إلا راية الوحدة العربية"^{٣١}.

والجدير بالذكر أن الانتداب الفرنسي خلف، بعد جلاء قواتها في ١٧ نيسان عام (١٩٤٦)، تركت ثقيلة متمثلة بالظرف الموضوعي للبلد ولذاتية المستعمر، ومن سماتها: التخلف والفقر والجهل ومجتمع تسود فيه الروح العشائرية والمصالح العائلية للارستقراطية التقليدية، وقد خلفت تجارة كاسدة وزراعة بدائية، وكان رجال الإقطاع وزعماء العشائر قد سيطروا على البلاد، وجلهم من الذين كانوا قد ارتموا في أحضان السلطات الفرنسية. وكانت معظم الأحزاب السورية تفتقر إلى وضوح الرؤيا السياسية والاقتصادية، وينقصها تصور شامل وكامل لمشاكل المجتمع وكيفية حلها.

أما عن الجيش السوري بعد الجلاء، فكتب كريم ديب عن ذلك بالقول: "لم يكن ثمة جيش وطني في سوريا عشية جلاء الفرنسيين، باستثناء بضع مئات العسكريين من "قوات الشرق" الذين كانوا موضع شك بولائهم الوطني لتعاونهم مع الفرنسيين وميولهم الانفصالية أيام الانتداب. ولكن خفف من هذه الشكوك وقوف هؤلاء إلى صف الوطنيين في المواجهة العسكرية مع الجيش الفرنسي في الأيام الأخيرة قبل الجلاء، دون أن يخلو الأمر من فرار بعض الأفراد وطلبهم اللجوء في فرنسا"^{٣٢}.

وعن الموضوع نفسه كتب باتريك سيل أيضاً مايلي: "كان معظم الضباط القدامى في الجيش السوري من أفراد العائلات الكبيرة المنتفذة، الذين أدرجهم الفرنسيون في سلك "القوات الخاصة"، لكي يحفظوا بذلك ولاء الأقليات التي استقدموا منها، ولكن الأغلبية الساحقة من طلاب الكلية العسكرية أصبحت بعد عام (١٩٤٦) من الطبقة الوسطى الدنيا، التي تربت فكراً، وهي على مقاعد الدراسة، بوسيلة أو بأخرى في مدارس حركات الشباب النظرية، التي ظهرت في الثلاثينات والاربعينات. وكانت العائلات المسلمة مالكة للأراضي تحتقر الجندي (العسكرية) كمهنة، بسبب سيطرة العاطفة الوطنية عليها، وتعتبر الانتساب إليها في فترة ما بين الحربين العالميتين خدمة للفرنسيين، ولم تكن الكلية العسكرية تعني بالنسبة لهم سوى مكان يتجمع فيه الكسالى المتمردون المتأخرون دراسياً أو المغمورون اجتماعياً،

^{٣٠} - لقد حدث أول انقلاب عسكري في المشرق العربي في العراق عام 1936 بقيادة بكر صديقي وبالتحالف مع القوى العراقية السياسية، وهي التي تنطلق من أولوية عراقية وليس من عروبة العراق.. لم يستمر في الحكم سوى أقل من احد عشر شهراً، إذ أطيح به من قبل القومية العروبية بالاستناد الى بريطانيا.

^{٣١} - غسان محمد رشاد(الدكتور): من تاريخ سورية المعاصر، ص 22. مصدر سابق.

^{٣٢} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ص100، ط1، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠١١.

وهناك قلة من الشباب دار في خلدتها الانتساب إلى الكلية دون أن تكون مخففة في الدراسة أو أن يكون أفرادها مفصولين من المعاهد".^{٣٣}

وقد كان هذا الجيش الحديث النشأة والتكوين يفتقر إلى الكثير من مقومات الجيش الإنضباطي، من تدريب وسلاح وروح معنوية عالية. وهذه المواصفات، جعلت الجيش السوري الناشئ، لقمة سائغة للمغامرين من ضباطه، وكان سبباً من أسباب الشقاق والتمزق داخل صفوفه، ومن ثم انشغاله عن واجبه الاساسي في حماية البلاد، والدفاع عن حدودها، وذلك بزجه بعد ذلك في خضم العملية السياسية والنزاعات الحزبية والطائفية والعشائرية.^{٣٤}

وبالرغم من ذلك، ومن التركة الثقيلة التي تركها المستعمر، حاولت القوى السياسية والنخب الحاكمة ببدء معركة البناء الوطني واستكمال الاستقلال، وبدووا العمل على إنهاء كافة أشكال التبعية للمستعمر، لتدخل سورية فيما بعد بمرحلة اللاعودة إلى الوراء وبتجاه الاستقلال الحقيقي الذي لا رجعة عنه، وبناء المؤسسات الدستورية.

ويؤكد مايلز كوبلاند، أحد موظفي الاستخبارات الامريكية في سوريا آنذاك: " بأن دورنا كان حث الشعب على انتخاب الرجال الوطنيين المخلصين. ولقد فوتنا الفرصة على الحكام السوريين بخصوص توجيه انتقادات لتدخلنا هنا وهناك عن طريق قيام القائم بالأعمال الامريكي بزيارة إلى وزارة الخارجية السورية، ولفت النظر إلى اعتقادنا أن الانتخابات السورية المقبلة ستكون محط أنظار جميع الاقطار المستقلة حديثاً، ولهذا فاننا لانتوقع وجود أي مانع من مراقبتنا لها. وقامت الشركات الامريكية الخاصة، بالتعاون مع أفراد الجالية الأمريكية وبعض الارساليات التبشيرية هناك، بتوجيه تحذير لاولئك السياسيين الذين اعتادوا اللجوء إلى الضغط والاكراه لحمل المواطنين على الادلاء بأصواتهم لصالحهم (صالح السياسيين) من مغبة مثل هذه الاعمال، أو من الوقوف في وجه إجراء انتخابات حرة نزيهة يصوت فيها المواطنين لمن يريدون.... وتمكن رئيس ارساليات طائفة الكنيسة الاصلاحية (ميثودية) أن ينتزع وعدا من أكبر اتحاد للمثقفين الأكراد بأنهم وزملاءهم لن يقوموا باستغلال أصوات الأميين الأكراد ويكتبوا لهم على أوراق الاقتراع أسماء مرشحي اتحادهم".^{٣٥}

لذا فقد جرت الانتخابات التشريعية في سوريا والتي تمت في ٧ تموز (١٩٤٧)، وتمت جولة الإعادة في بعض الدوائر الانتخابية في ١٨ تموز، وتعتبر أول انتخابات نيابية تنظم بعد استقلال البلاد الناجز عن فرنسا وأول انتخابات تنظم بطريقة الاقتراع المباشر والدرجة الواحدة. لقد تم خلالها التنافس على ١٣٦ مقعداً في المجلس النيابي، وبلغ عدد المرشحين ١٨٠٠ مرشح تنافسوا للوصول إلى مجلس النواب المكون من ١٣٦ مقعد. ووصفت الحملة

^{٣٣} - (سيل) باتريك: الصراع على سورية، ص 60-61. مصدر سابق.

^{٣٤} - (اليحيى) محمد بن عبدالرحمن: مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني، ص14، من سلسلة كتب التاريخ المعاصر، النسخة الإلكترونية.

^{٣٥} - مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، اللاخلاقية في سياسة القوة الأمريكية، ترجمة مروان خير، ص٦٧-٦٨، ط١، بيروت، ١٩٧٠.

الانتخابية بالشرسة والمحتدمة. وشهدت الانتخابات إقبالاً كبيراً إذ وصلت نسبة المشاركة إلى ٦٠ ٪ في دمشق.^{٣٦}

وقد اعتبرت نتائج الانتخابات، على الرغم من ذلك، ممثلة للشارع السوري سيما بعد إعادة الاقتراع في جولة في المراكز التي أتلفت بها صناديق. وفازت عدد من الأحزاب، ففي دمشق فازت قائمة الحزب الوطني وخسرت قائمتا حزب الشعب والإخوان المسلمون. في حلب فازت قائمة حزب الشعب وكذلك في حمص. في السويداء دعا آل الأطرش لمقاطعة الانتخابات مما ساعد في تقدم فوز آل أبو عسالي. رفض (حزب الشعب)^{٣٧} الاشتراك في الحكومة التي كلف جميل مردم برئاستها بعد الانتخابات، ثم عاد وقبل ذلك.^{٣٨}

وفي عهد حكومة جميل مردم من (١٩٤٧/١٠/٦ - ١٩٤٨/٨/٢٢) أعيد انتخاب شكري القوتلي كأول رئيس للجمهورية في العهد الوطني، وكان عهده برلمانياً دستورياً، تنافست فيه الأحزاب لكسب ثقة الشعب، وتوالت على الحكم في العهد الوطني حكومات متعددة، بلغ عددها (٧) حكومات، كان لبعضها مواقف سليمة إزاء الاستعمار الاقتصادي الجديد وحيال الأحلاف الأجنبية المشبوهة، كحلف بغداد ومشروع سوريا الكبرى. أما البرلمان السوري، فكان ناشئاً تسوده الفوضى، وكانت المفردات السياسية الرصينة، من أمثال كلمة "نائب" و"معارضة" ورئيس المجلس ولجنة الشؤون الخارجية" لم تفلح في ستر الفوضى الموجهة التي حكمت البرلمان السوري.^{٣٩}

" وفي ١٥ أيار عام (١٩٤٨)، عندما أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، تحركت الجيوش العربية، لحمايتها، محاولة إنقاذها من براثن الصهيونية، وكان معها الجيش السوري بدافع من الواجب الوطني والقومي وكره عزم وإيمان لتحقيق النصر. وقد استطاع في الأيام الأولى تحرير سمخ والسيطرة على نهر اليرموك في جسر بنات يعقوب وطبريا، ولكن لقلّة عدد الجيش وضعف عدته دور في مجرى الأحداث، إذ كشفت عن تقصير القيادات السياسية في الأقطار العربية ليس هنا مجال الحديث عنها".^{٤٠}

وقد واجهت هذه الحكومة (١٩٤٨/٨/٢٢ - ١٩٤٨/١٢/١٦)، أي الرابعة التي ترأسها جميل مردم مسألة خطيرة، هي القضية الفلسطينية بعد حرب عام (١٩٤٨) وما أحيط بها من ملبسات وردود أفعال، أدت إلى إضرابات ومظاهرات عارمة، وصلت إلى حد التصادم بين

^{٣٦} - بشكل عام كانت الانتخابات نزيهة وحرّة مع رصد لعمليات شراء أصوات في عدد من المناطق سيما في المدن الكبرى. ووقع عدد من الصدامات والحوادث الأمنية في يوم الانتخابات. في دمشق حصلت اشتباكات بين أنصار الحزب الوطني وحزب الشعب في باب توما، وأحرق عدد من صناديق الاقتراع، وكذلك الأمر في حي ركن الدين ذي الأغلبية الكردية. في حلب اتهم محافظ المدينة بممالة الحزب الوطني والتستر على الانتهاكات التي قام بها داعموه، و في حماه أسفرت الاشتباكات عن مقتل شخص، وانتشر الجيش في المدينة لمنع تطور الاشتباكات ، في مواقع أخرى سجلت صدامات مشابهة وإحراق لصناديق الاقتراع، والحصيلة كانت قتيلين.

^{٣٧} - **حزب الشعب:** برز مع بداية الحياة السياسية السورية خلال الانتداب الفرنسي على سورية برئاسة عبدالرحمن الشهبندر، وتأسس رسمياً بعد الاستقلال عام 1948 وهو المعارض التقليدي لحزب الكتلة الوطنية، علماً أن كلا الحزبين يعود للمناخ ذاته وهو حزب الكتلة الوطنية الذي قاد مقارعة الانتداب الفرنسي على البلاد. تمتع حزب الشعب بدعم من آل الأتاسي في حمص، وكان عدنان الأتاسي ابن الرئيس السابق هاشم الأتاسي أحد القادة الرئيسيين للحزب، غير أن هاشم الأتاسي لم يصبح عضواً رسمياً فيه رغم أنه أعلن تأييده له مراراً، وقد ساهم تأييد آل الأتاسي في انتشار شعبية الحزب في حمص لما لال الأتاسي من شعبية بين سكان المدينة. حصل الحزب على الأغلبية المطلقة من المقاعد في المجلس النيابي عام 1949 لكن الانقلابات العسكرية المتوالية أطاحت بحكومة حزب الشعب الأولى، بل إن الشيشكلي قام في 28 نوفمبر 1951 باعتقال أغلب قيادي الحزب بمن فيهم ناظم القدسي ورشدي كيخيا، كما وضع الرئيس هاشم الأتاسي تحت الإقامة الجبرية.

^{٣٨} - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة . الانتخابات التشريعية في سوريا 1947.

^{٣٩} - (سيل) باتريك: الصراع على سورية، ص53. مصدر سابق.

^{٤٠} - غسان محمد رشاد(الدكتور): من تاريخ سورية المعاصر ص 26. مصدر سابق.

الشعب والسلطة، وتفاقم الخلاف بين الحكومة والعديد من التيارات السياسية، انتهت باستقالة الحكومة، مما دعا رئيس الجمهورية إلى تكليف السيد خالد العظم بتشكيل حكومة جديدة. وكان من مهام الحكومة الجديدة معالجة الأمور التالية:

- 1- تصديق اتفاقية مرور البترول عبر سورية (التابلاين)^{٤١} وتقديمها إلى المجلس النيابي.
 - 2- تصديق اتفاقية النقد المعقودة مع فرنسا في ٧ شباط عام (١٩٤٧).
 - 3- معالجة الموقف على الجبهة الفلسطينية وعقد هدنة مع الكيان الصهيوني.
 - 4- تأمين الموارد المالية لتسديد ثمن الأسلحة المشتراة من فرنسا.
- ولكن استمرت الاضرابات والمظاهرات، مما دعا الحكومة إلى فرض الأحكام العرفية والاستعانة بالجيش لفرض النظام، وبدأت تلوح في الأفق ملامح انقلاب عسكري.^{٤٢}

وقد فشل الحكم الوطني الدستوري في إنقاذ البلاد مما تعانیه، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب منها:

- فقدان الزعامة القوية والقيادة الرشيدة.
- خلو البلاد من جيش قوي يعتمد عليه في تقرير الأمن وفرض الهيبة.
- فقدان التجانس بين كتل الدولة، وقلة السياسيين المجربين من أصحاب الكفاءة والنزاهة.
- نقص الوعي عند أكثرية الشعب، مع طغيان المطامع الفردية على المصالح العامة.
- افتقار الأحزاب الفائزة إلى منهج مدروس في كيفية ممارسة الحكم، وبرامج إصلاح الخلل في جهاز الدولة.
- تخلف البيئة الاجتماعية والاقتصادية قبل الانقلاب، إذ كان الفلاحون يننون تحت وطأة الديون التي يفرضها عليهم المرابون بفوائد مضاعفة، وكان الفقراء يعانون من وطأة الضرائب الجائرة، بينما كان الأغنياء يتهربون منها بما لديهم من وساطات ومحسوبيات.
- كان التعليم يسير بطيئاً، وظلت مشاريع محو الأمية حبراً على ورق رديحاً من الزمن.^{٤٣}

اتفق مع هذا الرأي، واعتقد أن هناك عوامل أخرى ساهمت في وصول الحالة السورية إلى ما وصلت إليه، وهو أن التجربة السورية كانت فتيحة، وكانت العلاقات العشائرية والعائلية سائدة، والفكر الديني كان مسيطراً على عقول العامة. والأحزاب الموجودة على الساحة آنذاك، استوردت وتبنت أفكاراً أوروبية قومية وعلمانية، وتيارات دينية تدين بعقيدة (إخوان المسلمين)، ولم تكن الأحزاب وقياداتها تملك رؤية وخبرة ناضجة عن فهم الواقع وميكانيزمات الصراع الاجتماعي، وعن إدارة شؤون الدولة، ولم تكن تملك استراتيجية واضحة تعبر عن مصالح الشعب بعيداً عن الأجندات الدولية.

وهذا ما أكده مايلز كوبلاند، عندما أكد بالقول: " كانت مشكلتنا الرئيسية، في دول الشرق الأوسط، فقدان القيادات الذكية، التي تتمتع بقسط وافر من الخبرة والحكمة في إدارة الأمور وتقدير مصالح بلدانها، والتي هي على مستوى رفيع من النزاهة والشجاعة الكافيتين لتحقيق كل ذلك. وبهذه الطريقة دون غيرها يمكننا أن نحقق أهدافنا مهما كان لونها وشكلها. ونتيجة

^{٤١} - التابلاين: خط أنابيب نفطي يمتد من القيصومة بالمملكة العربية السعودية حتى ميناء صيدا في لبنان. جاء اسم تابلاين من اختصار عبارة "Trans-Arabian Pipeline" والتي تعني بالعربية " خط الأنابيب عبر البلاد العربية" ومن أهدافه نقل النفط إلى الأسواق الاستهلاكية في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بدأ إنشاء الأنبوب عام 1948، في البداية كان مخططاً أن يكون مسار الأنبوب بداية من ابيق في المنطقة الشرقية للسعودية انتهاءً بميناء حيفا في فلسطين، لكن نشوء دولة إسرائيل في عام 1948 أدى إلى تعديل مسار الخط لتكون نهايته عند جنوبي صيدا بلبنان.

^{٤٢} - غسان محمد رشاد: من تاريخ سورية المعاصر، ص 29 مصدر سابق.

^{٤٣} - اليحيى محمد بن عبدالرحمن (الدكتور): مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني، ص 12. مصدر سابق.

لذلك فقد بدأ تركيزنا على فسخ المجال أمام وصول " النوع الملائم" من القيادات إلى السلطة وتسلمها مقاليد الحكم في داخل أوطانها، بينما نكون قد انجزنا دراسة مخططاتنا، وحددنا أهدافنا في المنطقة بكل دقة ووضوح".^{٤٤}

وحاولت الولايات المتحدة تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية الموالية لوشنطن ونقل النفط السعودي عبر سوريا إلى ضفاف البحر المتوسط، ومن ناحية أخرى دخل السوفييات في حرب باردة مع الولايات المتحدة، وافتتح سفارة لها في دمشق، حيث كانوا يلاقون شعبية واسعة جراء دعمهم لاستقلال سوريا، في زمن كانت الأفكار الاشتراكية والنضال ضد الأمبريالية تزدهر في العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة. بالإضافة إلى التنافس العربي - العربي على زعامة العرب. مما جعل سوريا ساحة مزدوجة للحرب الدولية، وللتنافس بين العرب على زعامة المنطقة، وبرز تنافس بين آل هاشم وآل سعود على الزعامة. كما كان لنكبة فلسطين تأثيرها القوي على الشارع السوري، حيث خرجت مظاهرات شعبية صادقة وعفوية تجاه فلسطين، وتطوع الكثير من السوريين من أمثال أكرم الحوراني وأديب الشيشكلي وغيرهم، ليشكلوا نواة جيش صغير لمحاربة إسرائيل وتحرير فلسطين.

ولو لا هذه العوامل لاستمرت مرحلة الحكم الديمقراطي، ولأصبحت الديمقراطية إرثاً لدى السوريين، وربما لن يمر البلد بكل هذه المعاناة والكوارث والانقلابات وتحكم العسكر بالبلد ولكانت سوريا غير سوريا التي نراها اليوم.

^{٤٤} - مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، اللاخلاقية في سياسة القوة الأمريكية، ص63. مصدر سابق.

المطلب الأول:

الانقلابات العسكرية ودورها في تطور منظومة البلاد السياسية.

الإنقلاب الأول:

حسني الزعيم: (١٩٤٩/٣/٣٠ - ١٩٤٩/٨/١٤)

في البداية نود أن نعرّف مفهوم الانقلاب العسكري عبر عدة وجهات نظر: " فيرى (رابابورت) أن الانقلاب عبارة عن حركة مفاجئة، خادعة، عنيفة وغير شرعية تحتاج لمهارة عالية من جانب القائمين بها من العسكريين هدفها تغيير الحكومة القائمة. - ويتفق معه (هرزي وايتز) في أن الانقلاب العسكري هو محاولة منظمة تنظيماً دقيقاً من العسكريين هدفها قلب نظام الحكم المدني، ويؤكد أن هذه المحاولات مظهرها عسكري، إلا أن مضمونها وهدفها سياسي، وهو قلب نظام الحكم. - ويرى (روزمرى اوكان) أيضاً أن الانقلاب العسكري هو استراتيجية خاصة للعسكريين، هدفها الإطاحة بنظام الحكم القائم، وجوهرها الهجوم المفاجئ على الحكومة القائمة"^{٤٥}. أما (مالابارتي) فيرى: " أن مفهوم الانقلاب لا ينطبق فقط على العسكريين والسياسيين، بل يشمل حتى القوى المدنية، التي تشارك أيضاً من خلال زعزعة استقرار الحكومة من خلال إجراءات تهدف إلى خلق حالة من الفوضى الاجتماعية، تمكن وتبرر وصول الانقلابيين إلى السلطة. ويميز مالابارتي بين مفهوم الانقلاب وبين الحرب الأهلية و" الثورة"، كون الانقلاب يعتمد على عنصر المفاجأة ومدة العمليات المنخفضة نسبياً، وتقليص حجم المواجهة المسلحة لأقصى حد"^{٤٦}.

وأنا أميل إلى رأي (هنري وايتز) بان الانقلاب هو عمل منظم مظهره عسكري، والهدف هو الاستيلاء على الحكم، وكما هو معروف إن معظم الانقلابات العسكرية طابعها عنفي ودموي، لكن في بعض الأحيان ربما يكون الانقلاب أبيض، أي يتم الاستيلاء على الحكم بدون سقوط ضحايا، ويتم تغيير وضع البلاد من حالة مأساوية فاسدة في كل شيء، وبالتالي يؤدي الانقلاب إلى تصحيح المسار و إلى إنهاء حالة استبداد، ويمهد لبناء مجتمع ديمقراطي. إلا أن الانقلاب يبقى عملاً غير قانوني وغير دستوري و انفضاضاً على السلطة الشرعية في البلاد.

^{٤٥} - فتحي سيد فرج: الحكومات العسكرية في العالم العربي، الحوار المتمدن العدد 2625، تاريخ 23/4/2009 .

^{٤٦} - حسين عبدالرزاق: ثورة لا "انقلاب عسكري"، جريدة المدى، العدد 2966 كانون الاول 2013، وهي جريدة سياسية يومية.

يعتبر أول بروز لظاهرة الانقلاب العسكري في المشرق العربي في العراق عام (١٩٣٦) بقيادة بكر صدقي^{٤٧}، وكان هذا بداية الانقلابات في العالم العربي، حيث دشّن من بعده حسني الزعيم عصر الانقلابات في سورية، عندما كانت الدولة السورية دولة وليدة وفتية، أي لم يمر على استقلالها سوى ثلاث سنوات، وانقلب على المؤسسات الدستورية والشرعية المنتخبة من قبل الشعب، وفتح باباً لم يعد باستطاعة أحد إغلاقه، مما أدى إلى تأخر سوريا عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وعلمياً واجتماعياً.

ونحاول في بحثنا هذا أن نحدد الأسباب التي كانت تقف وراء انقلاب حسني الزعيم: ^{٤٨}

أولها: العلاقة المضطربة بين النخب السياسية والبرلمانية والمؤسسة العسكرية، إذ يُتهم بعض رموز القيادات الأولى بالتعالي والإساءة إلى القيادة العسكرية، ما جعلها تتدخل عبر الانقلابات لإعادة الاعتبار لتلك القيادة.

وثانيها: الاضطرابات التي كانت تنتشر في المدن الكبرى، وتحولت إلى قلاقل، فأطلق رجال الشرطة النار على الجماهير، وقتلوا أربعة أفراد في دمشق في كانون الأول عام (١٩٤٨)، لأن الجماهير هددت باحتلال المجلس بالقوة، فأعلنت حالة طوارئ في جميع أنحاء البلاد، وتحرك الجيش نحو العاصمة بعرباته المدرعة، ليفرض منع التجول ما بين السادسة مساءً والسادسة صباحاً، ويحظر اجتماع ما يزيد على ثلاثة أشخاص، الأمر الذي جعل الجيش، ولأول مرة، يحس بطعم السلطة، وأصبح لضباطه قريبي العهد بالهزائم المهنية في الجبهة الرأي الأول في الأوضاع السياسية المتردية. ^{٤٩}

وثالثها: شكلت الهزيمة الساحقة، التي تعرضت لها الجيوش العربية مجتمعة على يد القوات الإسرائيلية المتواطئة مع الزعامة العربية آنذاك، كارثة قومية، زلزلت وجدان الشعوب العربية، وفي الوقت نفسه كشفت عن ضعف في أداء القيادات السياسية التي أدارت غمار حرب العام (١٩٤٨)، وعدم استعدادهم لخوضها. فتكونت لدى الضباط الشبان قناعة أن زعماءهم كانوا مهملين ومستهترين إلى حد الفظاظة، فعلى سبيل المثال، دخلت القوات السورية، كما هي الحال مع الجيوش العربية الأخرى في العراق ومصر، إلى المعركة بذخيرة متواضعة وأسلحة قديمة وبعضها فاسدة. هذا بالإضافة إلى أن إمداد وتموين الجيش كان ضعيفاً وغير منتظم، حيث كان بعض الجنود يبقون أياماً بدون طعام. ^{٥٠}

ورابعها: أثناء زيارة وزير الدفاع جميل مردم بك إلى الجبهة الجنوبية، اجتمع بالضباط عند جسر بنات يعقوب بحضور قائد الجبهة عبدالوهاب حكيم. وعندما أتى الوزير على بعض مظاهر التقصير في الجيش حاول العقيد توفيق بشور معاون قائد الجبهة التدخل والدفاع عن الجيش، مما أثار حفيظة الوزير مردم فصفعه على وجهه وأسقط العمرة عن رأسه. وقد أثار

^{٤٧} - عقيل الناصري (الدكتور): من تاريخية الانقلابية في العراق الحديث، الحوار المتمدن العدد 939 تاريخ 28/8/2004.
^{٤٨} - وكما يظهر من خلال الذين عاشوا تلك المرحلة ومن خلال مذكراتهم ومنهم من ساهم في تلك الانقلابات، وقدم شهادات وروايات متعددة عن وقائعها.

^{٤٩} - (سيل) باتريك: الصراع على سورية، ص56. مصدر سابق.
^{٥٠} - وكانت قضية فؤاد مردم الذي أرسل من قبل الحكومة السورية لاستلام شحنة الأسلحة التشيكية لاتزال ماثلة في الأذهان. حيث حوكم بتهمة الخيانة العظمى، وكانت التهم الموجهة إليه هي أن فتاة تشيكية يهودية الديانة تعمل لصالح الموساد، قامت بإغوائه وأقنعتة بتحويل الأسلحة إلى الصهاينة، وأتهم بتحقيق ربح غير مشروع من جراء صفقة الأسلحة واستئجار السفن، لذلك حكم عليه بالإعدام.

هذا الحادث الغريب أماً كبيراً في نفوس الضباط وخاصة الشباب منهم، و هو من الأسباب التي جعلت أفراداً وضباطاً يشعرون بالأسى والألم، ويقررون تأديب السياسيين والفئات الحاكمة، وخصوصاً أن الحادث اعتبر اعتداء على الشرف العسكري في المواقع الأمامية، حيث نزل الجنود الدماء دفاعاً عن كرامة سوريا وفلسطين.^{٥١}

وخامسها: ماجرى في جلسة مجلس النواب المعقودة في ١٧ آذار عام (١٩٤٩)، عندما شن فيصل العسلي، النائب عن منطقة الزبداني وزعيم الحزب التعاوني الاشتراكي اليمني، حملة اعتبرت مهينة للجيش، وتعرض لشخص حسني الزعيم مفنداً أعماله ومواقفه، متهماً إياه بالخيانة والتآمر مع الملك عبدالله ملك الأردن، وطالب بإحالاته إلى المحكمة مدعياً أنه يملك وثائق تثبت ذلك. هذا الهجوم على الجيش وقائده من قبل العسلي هو الذي فجر نار الأزمة، وقاد الزعيم إلى التخطيط للانقلاب.^{٥٢}

وسادسها: أما السبب الأهم فيما يراه المؤرخون، فهو قضية السمن الفاسد، الذي كان يوزع على قطاعات الجيش. وقد ظهرت هذه الأزمة أثناء عملية تفتيش روتينية، قام بها الرئيس شكري القوتلي يصحبه فيها رئيس وزرائه خالد العظم، حيث اشتموا رائحة السمن الكريهة. وبعد الفحص والتدقيق تبين أن السمن محضر من بقايا عظام نخاع الحيوانات، وهو غير صالح للاستهلاك البشري، وعلى إثرها تم توقيف الزعيم أنطون البستاني. وخوفاً من فضح شركائه في الجريمة (حسب الرواية التي تتهم بعض الضباط بالفساد) حجز في مبنى وزارة الدفاع. وقد دافع الزعيم عن صديقه قائلاً إنه من المحتمل أن يكون المتعهد لاستقدام السمن للجيش قد غش في النوعية. وخاصة إن الجيش السوري لم يكن يملك مختبرات لتحليل ما يقدم إليه من مواد.^{٥٣}

وسابعها: بالإضافة إلى هذه الأسباب كان الدور الأمريكي حاسماً في حدوث الانقلاب. يقول مايلز كوبلاند، وهو كان مسؤول البعثة الدبلوماسية الأمريكية السرية (C.I.A) آنذاك في سورية، " كان انقلاب حسني الزعيم ٣٠ آذار عام (١٩٤٩) من إعدادنا وتخطيطنا. فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر ميد بإنشاء علاقات صداقة منتظمة مع حسني الزعيم، الذي كان رئيساً لأركان الجيش السوري، ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر ميد إلى حسني الزعيم فكرة القيام بانقلاب عسكري اضطلعنا- نحن في السفارة- بمهمة وضع كامل خطته واثبات كافة التفاصيل المعقدة. إلا أن تحركاتنا هذه لم تثر أكثر من شكوك عند الساسة السوريين، فقد كانت كلها سرية ومتقنة الوضع والتخطيط. وأثارت هذه الشكوك- فيما بعد- فضول رجال الصحافة الغربيين وفئات من الطلبة، فقاموا بإجراء مقابلات مع من كان لهم ضلع في العملية، كما قاموا بفحص الوثائق التي لها صلة بالموضوع. وكانت نتيجة ذلك أن اعترفوا بصحة شكوك الساسة السوريين ودقتها. بيد أن الانقلاب حافظ على صبغة

^{٥١} - محمد معروف: أيام عشتها، 1949- 1969 ، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية، ص97، ط1، دار رياض الرئيس للكتاب والنشر 2003.

^{٥٢} - (سيل) باتريك: الصراع على سورية، ص66. مصدر سابق.

^{٥٣} - اتهام أحد الضباط بالسرقة والفساد شكل إهانة لكتلة كبيرة من ضباط الجيش، الذين لم يكونوا موالين للقوتلي، واعتبروه تدخلاً آخر من قبل الساسة الفاسدين في شؤون القوات المسلحة، ومافاقم من خطورة الموقف، أن الصبغة صاروا يمسون أنوفهم حين يرون ضابطاً في الشارع في إشارة لرائحة السمن الفاسد، وكبرت القضية حتى صارت اختبار قوة بين الجيش والساسة، حسمها الجيش لصالحه في نهاية الأمر.

سورية محضة أمام أنظار العالم الخارجي، إلى أن بدأت الروائح تفوح منه وأخذت اللسن تتناقل " أن حسني الزعيم ليس أكثر من مجرد صبي من صبيان الامريكان".^{٥٤}

قام حسني الزعيم بانقلاب عسكري في صباح يوم الاربعاء ٣٠ آذار عام (١٩٤٩)، لأن حكومة خالد العظم كانت عاجزة عن معالجة القضايا السياسية، بدءاً من تداعيات حرب فلسطين إلى غليان الشارع ورفض الحكومة توقيع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل وتردها في توقيع اتفاقية خطوط التابلاين لصالح شركة أرامكو السعودية الأمريكية، وكانت ظروف الحكم مؤاتية لحركة عسكرية، حيث وقع الانقلاب بدعم أمريكي قام به رئيس أركان الجيش حسني الزعيم^{٥٥}، وشارك الزعيم عددٌ من الشخصيات العسكرية والسياسية، منهم أديب الشيشكلي وضباط موالون لأكرم الحوراني، شرط أن يلتزم بتحقيق إصلاحات اجتماعية ومحاربة إسرائيل حتى النهاية. ولكن الزعيم كان قد وعد الأميركيين أنه " سيقوم بحركة إيجابية تجاه إسرائيل إذا نجح الانقلاب"، فعزل حسني الزعيم الرئيس القوتلي ونفاه خارج البلاد وحل البرلمان، وأعلن حكماً عسكرياً أجهض تجربة سوريا الفنية في الحياة الديمقراطية.^{٥٦}

استُقبل انقلاب الزعيم بالترحيب الشعبي نتيجة للاخطاء التي ارتكبت من قبل حكومات العهد الوطني، وبسبب التصير الواضح بحق هذا الشعب في حرب عام (١٩٤٨) خاصة، وحصل على تأييد القوى السياسية كحزب البعث العربي والحزب الوطني وحزب الشعب. وبعد أن شعر الزعيم بالاستقرار بدأ مشاوراته، بعد مايزيد عن اسبوعين، بهدوء وتدرج، لتشكيل حكومة مدنية يتولى رئاستها، وأنجز تشكيلها في ١٨ نيسان محتفظاً لنفسه بوزارتي الدفاع والداخلية. وقد أقرت الحكومة عدداً من الاتفاقيات منها اتفاقية (التابلاين)، التي تسمح بمرور النفط من المملكة العربية السعودية إلى البحر المتوسط عبر سوريا واتفاقية النقد مع فرنسا، التي تنظم وضع العملة السورية وعلاقتها بالجانب الفرنسي، وطورت الجيش السوري تنظيمياً وتسليحاً وتجهيزاً بالتعاون مع فرنسا، كما طورت مؤسسات التربية والتعليم العالي وتحديث الجامعة السورية، كما شرّعت أو عدّلت عدداً من القوانين مستفيدة من تجارب مصر في هذا المضمار منها القانون المدني وقانون العقوبات وقانون حل الوقف الفوري. وشرعت في إعداد لدستور جديد والتمهيد لاستفتاء يضمن الشرعية على الإجراءات المتخذة.

كانت مسألة الشرعية مشكلة النظام، ولم يكن أمام الزعيم غير خيارين، إما الاستمرار بالحكم العسكري المباشر أو التحول إلى حكم مدني يرتدي ثوب الشرعية، وقد اختار الزعيم الخيار الثاني، ففي (١٩٤٩/٦/٤) تقرر إجراء استفتاء لانتخاب رئيس الجمهورية وتخويله إصدار دستور جديد.^{٥٧}

^{٥٤} - مايلز كوبلاند " لعبة الامم الاخلاقية في سياسة القوة الامريكية، ص73، مصدر سابق.

^{٥٥} - حسني الزعيم: ولد حسني الزعيم في حلب عام (١٨٩٤) من عائلة كردية من حلب، وله شقيقان هما صلاح الدين الزعيم وهو رجل دين، وبشير الزعيم. أصيب الزعيم باكراً بمرض السكري. تلقى علومه في حلب قبل أن يلتحق بالاكاديمية الحربية العثمانية في إسطنبول، وكان والده يعمل مفتياً في الجيش العثماني، في عام (١٩١٦) تمرد على العثمانيين والتحق بالثورة العربية الكبرى، وفي عام (١٩٢١) انضم إلى القوة العسكرية الفرنسية التي شكلت في البلاد أثناء الانتداب الفرنسي. تلقى تدريبات عسكرية في فرنسا وترقى في المناصب والرتب العسكرية، كان الزعيم خلال فترة حياته *الأولى كما يذكر مؤرخ حياته نذير فنصة "مغامراً مقامراً" على سبيل المثال يذكر اختلافه مع ضابط فرنسي حول مراقبة سيده، ما دفعه لاستنفاذ القطعة العسكرية التي تحت قيادته في لواء اسكندرون، واعتقل هذا الضابط الفرنسي.

^{٥٦} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 119. مصدر سابق.

^{٥٧} - غسان محمد رشاد: من تاريخ سورية المعاصر، ص 35. مصدر سابق.

وفعلاً جرى الاستفتاء في ٢٥ حزيران عام (١٩٤٩)، وانتخب الزعيم رئيساً للجمهورية، ورفّع إلى رتبة المشير، وخُوّل بإصدار دستور جديد. واكتسبت جميع الإجراءات التي نفذها صفة الشرعية، ومن يومها دخلت الحياة السياسية إلى الجيش من أخطر أبوابها (الانقلابات). في سوريا. استمر المشير حسني الزعيم رئيس الجمهورية الجديد بتقوية وتعزيز قدرات الجيش، فإزداد عدده وتنوع سلاحه وعتاده، كما قام بالعديد من الإصلاحات والتعديلات على المستوى المحلي وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والإدارية والتشريعية والتعليمية.^{٥٨}

إن انقلاب الزعيم تم بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وعاد بسوريا إلى قلب الصراع بين الهاشميين ومنافسيهم، فمصر والعربية السعودية وقع عليهما الانقلاب وفُجّ الصاعقة، نظراً لخسارتها حليفهما في دمشق، ولكن رد فعلهما في الأيام اللاحقة للانقلاب مباشرة ماكان ليعود مطالبتهما القوى العظمى بضمان عدم إقدام الزعيم على إعدام القوتلي كما سرت الشائعات عن نيته بذلك. حول ذلك يقول نذير فنصه في كتابه أيام حسني الزعيم: " حملت رسالة شخصية من حسني الزعيم إلى العاهل السعودي، فسُرّ بمحتواها، لأنها كانت تتضمن مجاملات ذات معنى سياسي، منها أن انقلاب الزعيم ليس موجهاً ضد أحد، وإن الزعيم متمسك بالأخوة العربية مع السعودية، وانتهى الاجتماع بقول الملك عبدالعزيز إن لديه رجاءً واحداً يجب أن يصل إلى الزعيم، وهو الحفاظ على حياة القوتلي. طمأنت الملك عبدالعزيز بأن الانقلاب كان سلمياً، وأن الزعيم بطبيعته لايميل إلى سفك الدم والعنف، وأن القوتلي في النهاية زعيم وطني كرامته من كرامة الوطن".^{٥٩}

لكن عدم التزام الزعيم بإعادة الحياة الديمقراطية وحرية الأحزاب - كما جاء في بياناته الأولى - أدى إلى إعادة نظر القوى السياسية بموقفها نحوه، وانتقال العديد من الأحزاب التي أيدته في البداية إلى صفوف المعارضة، وخاصة الأحزاب البارزة في تلك الفترة: البعث العربي والوطني والشعب.^{٦٠}

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى حالة من التذمر في الشارع السوري من حسني الزعيم هو قيامه بتسليم (أنطون سعادة)^{٦١} رئيس الحزب القومي السوري إلى السلطات اللبنانية، التي سارعت إلى عقد محكمة عسكرية وحكمت عليه بالإعدام صبيحة اليوم التالي، أي 8 تموز، ووجد الشارع، حتى غير المتعاطف مع الحزب القومي الاجتماعي، أن العملية منافية للعدالة وخارقة للتقاليد الاجتماعية في تسليم من طلب حماية الدولة السورية. وهذا ما أدى إلى انتقام الضباط القوميين السوريين والدروز من الزعيم، وكانوا من أكبر منفي انقلاب الحناوي ضده.

^{٥٨} - من الإصلاحات التي قام بها الزعيم: منح المرأة حق المشاركة في الحياة السياسية تصويتاً وترشيحاً، شرط أن تتمكن من القراءة والكتابة، وألغى التمثيل الطائفي من الدستور السوري المقترح، ووضع قانوناً مدنياً عصرياً كما هو معمول به في مصر، حدّ من صلاحيات المحاكم الشرعية ورجال الدين في مسائل الزواج والطلاق والإرث وحضانة الأطفال، وأزال عقبة من وجه الإصلاح الزراعي بإلغاء الوقف العائلي، وقدم مشروعاً بتحديد الملكيات الكبرى وتوزيع الأراضي الأميرية على من لايملك أرضاً من الفلاحين، وأسس لجنة للنظر في مسألة توزيع الأراضي. أما جامعة دمشق فقد أدخل على مناهجها ونظامها الأساسي كل ما هو عصري وحديث.

^{٥٩} - (فنصه) نذير: أيام حسني الزعيم، (137 يوماً هزت سوريا، ص7، ط1، دار الافاق الجديدة، بيروت 1982.

^{٦٠} - غسان محمد رشاد: من تاريخ سورية المعاصر، ص37. مصدر سابق.

^{٦١} - كان انطون سعادة قد انتقد بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، لأنه عدل الدستور كي يتمكن من تجديد رئاسته سنة 1949، ووقف في صف شمعون وجنابلاط، وكانت انتقاداته تنصب على الحكومة التي يرأسها رياض الصلح. وصل الاعتقاد بأنطون سعادة إلى الإيمان بأن رياض الصلح وبشارة الخوري يسعيان إلى تحطيم حزبه، وقد توصلاً لإيجاد تحالف ضده بين حزب الكتائب الماروني برئاسة بيار الجميل وحزب النجادة المسلم السني بقيادة عدنان الحكيم. وهكذا رأى أنه من المستحيل التعايش مع هذا الحكم في لبنان، وقال كلمته المشهورة: "إما نحن وإما هم"، مجسداً بها نهاية التحدي.

كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى انتشار الاستياء والسخط بين ضباط الجيش، حتى من قبل من أعانوه في الانقلاب، بسبب الغرور والهالة، التي أحاط نفسه بها، حتى أنه قد منح نفسه رتبة المارشال.

كما تعمق الاستياء بسبب توقيع الهدنة بين سوريا وإسرائيل في (١٩٤٩/٧/٢٠)، إذ حققت إسرائيل ماتريد، فأخلت سوريا مستعمرة مشمار هايردن وماحولها، وأصبح خط الهدنة في منتصف خط القتال والمواقع العسكرية الراهنة، وأصبحت المساحة التي تقع بين هذا المنتصف والمواقع العسكرية منطقة مجردة من السلاح تحت إشراف المراقبة الدولية، وأعطى الأهالي الأصليون حق العودة إليها واستثمارها، على أن لا تدخلها قوى الطرفين العسكرية. هذه الاتفاقية أدت إلى زيادة النعمة على حسني الزعيم في صفوف الجيش، لأنها أعادت جميع المناطق التي تم تحريرها بدماء ودموع الجيش السوري إلى العدو الصهيوني، وكأن تضحياتهم ذهبت هباءً منثوراً.^{٦٢}

كما ظهر الزعيم بوضوح انحيازه إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الصعيد العربي محور القاهرة - الرياض. وبدأ رصيده على الصعيدين المدني والعسكري بالتراجع، مما سهل قيام العقيد سامي الحناوي بالانقلاب العسكري الثاني في (14 آب 1949)، فلم يمض على حكم الزعيم في السلطة سوى 137 يوماً. وبسقوطه سقطت الحكومة التي شكلها الدكتور البرازي. كان أول إجراء للانقلاب العسكري الثاني، اعتقال المشير حسني الزعيم والدكتور محسن البرازي ونقلهما إلى ضاحية المزة القريبة من العاصمة دمشق، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام بهما دون محاكمة، ومن ثم جرت محاكمتهما، ولكن بعد فترة من إعدامهما.^{٦٣}

^{٦٢}- أكرم الحوراني : مذكرات ج 2 ، ص949.

^{٦٣} - محمد معروف: أيام عشتها (1949-1969)، ص117. مصدر سابق.

الانقلاب الثاني :

سامي الحناوي (١٩٤٩/٨/١٤ - ١٩٤٩/١٢/١٩)

لقد سبق وذكرنا بعض الأسباب الداخلية التي أدت إلى الانقلاب على حسني الزعيم، ولكن ، في الوقت نفسه، فإن كل المعطيات تؤكد بأنه كانت هناك قوى خارجية وقفت وراء الانقلاب الثاني في سوريا، كما كان في الانقلاب الأول، الذي كان ايذاناً ببدء تاريخ جديد للمنطقة من خلال الانقلابات العسكرية المدعومة خارجياً في البدء، وعلى وجه الخصوص من أمريكا حيث نقلت تجاربها المطبقة في أمريكا اللاتينية إلى المشرق العربي والشرق الأوسط. وهذا ما أكده باتريك سيل حيث قال : " إن الحكومة العراقية، قد امتعضت من اتجاه الزعيم وسياسته الممائلة لمصر، وتاقت لأن ترى في دمشق حكومة على صلة ودية معها، كانت مستعدة لان تدفع مقابل ازاحته". كان العراق على اتصال مع مجموعة من الضباط والسياسيين السوريين، الذين كان بينهم قائد اللواء الأول الزعيم سامي الحناوي وصهره أسعد طلس ومساعدته العقيد علم الدين القواص، وكذلك الرئيس محمد معروف من مخابرات الجيش وطيار من القوى الجوية السورية هو الرئيس عصام مريود، الذي كانت لديه طائرة تقف على أهبة الاستعداد لنقل المتأمرين إلى بغداد في حالة الفشل، وإذا كان الحناوي هو من وقع عليه اختيار العراق للاطاحة بالزعيم، فقد كان اختياراً فاشلاً، إنه قائد القوة المسلحة الرئيسية في جنوب سورية، وبذلك كانت لديه الوسائل المادية للقيام بانقلاب، ولكنه لم يتمتع بأي من المؤهلات المطلوبة، التي تساعد على البقاء في السلطة، ولم يمارس أية قيادة سياسية فعالة في تمرده، ولربما كان العميل الغبي لمطامع العراق ولاعداء الزعيم الآخرين داخل سورية.^{٦٤}

إن قيام اللواء سامي الحناوي بانقلابه في (١٤ آب ١٩٤٩)، وإطاحته بحسني الزعيم، كان نكبة حادة لاصدقاء الزعيم السابقين، فأعلن الملك فاروق الحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام في مصر. كما أن الصحافة الأمريكية حزنت على الزعيم، حيث صورته بأتاتورك سوريا، وراثته كبار صحفها.

وفي الطرف المقابل وعلى الصعيد العربي، كان موقف الحكومة العراقية واضحاً منذ البداية، فقد اعترفت بالنظام الجديد، وهنأت قائد الانقلاب، وأخذت تطرح شعارات الاتحاد والوحدة مع سورية منذ الأيام الأولى، وتوجهت إلى دمشق بعثة عراقية ضمت عسكريين ودبلوماسيين، وفور وصولهم إلى دار الحكومة في دمشق، عقدوا اجتماعاً مع الجانب السوري.

وظهرت مؤخراً بعض الوثائق تؤكد دور حكومة نوري السعيد في إعداد وتخطيط الانقلاب العسكري الثاني في سوريا.^{٦٥}

^{٦٤}- (سيل) باتريك: الصراع على سورية، ص104. مصدر سابق.

^{٦٥}- محمد عبدالرحمن يحيى: مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني ، ص38. مصدر سابق.

أما على الصعيد الدولي، فقد عبرت بريطانيا عن ارتياحها، وكالت المديح لقادة الانقلاب، ونوهت بأن الانقلاب أسفر عن حكومة قوية، يسندها الشعب، وتوازرها الهيئات الوطنية لإعادة سوريا إلى الديمقراطية!!!

بينما اعتبرت الصحف الفرنسية الانقلاب مؤامرة على سورية، ساهمت في تدبيرها المخابرات البريطانية وحكومة نوري السعيد، بينما نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الواقع الجديد على ضوء مصالحها الخاصة. وكل الأطراف تنطلق من هذه المصلحة، فهي تريد أن تطمئن على تطبيق اتفاقية (التابلاين) وعلى موقف النظام الجديد من الشيوعية.^{٦٦} لم يستأثر العقيد الحناوي بالسلطة كما عمل سلفه، بل استفاد من تجربته وسقطاته وهفواته. وبما أنه يختلف عنه في الكثير من الأمور، فقد أفرج عن المعتقلين، وسمح للأحزاب بالعودة إلى ممارسة نشاطها وللصحف المغلقة بالعودة للصدور. ففي اليوم الثاني للانقلاب (١٥ آب ١٩٤٩) سلم قائد الانقلاب السلطة رسمياً للرئيس هاشم الاتاسي تاركاً له تشكيل الحكومة، على أن يراقب الجيش الأوضاع السياسية عن طريق وزير الدفاع، فتم تشكيلها في اليوم نفسه واحتفظ الاتاسي برئاسة الوزراء في حكومة مؤلفة من ١٢ وزيراً. وأعلنت الحكومة الجديدة البدء بالتحضير لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، كما أصدرت قانوناً جديداً للانتخاب، وحددت موعداً نهائياً لإجراء الانتخابات في (١٥/١١/١٩٤٩)، وقد منح القانون الجديد المرأة السورية لأول مرة حق الانتخاب دون الترشيح، وجرت الانتخابات في مواعدها، وفاز حزب الشعب بالأكثرية.

عقدت الجمعية التأسيسية أولى جلساتها في (١٢/١٢/١٩٤٩) وانتخب رشدي الكيخيا (عميد حزب الشعب) رئيساً لها، و هاشم الاتاسي رئيساً للدولة، مما عزز من مكانة حزب الشعب. وأصبح طريق الوحدة أو الاتحاد ممكناً، كما أيد الحزب الوطني فكرة الاتحاد، وكذلك بعض الساسة المستقلين، وكان الموقف العراقي واضحاً منذ البداية، وجرت مفاوضات سرية في بغداد بين لجنة وزارية سورية والحكومة العراقية، رغم الخلاف في وجهات النظر، فإن الجانب العراقي أراد وحدة الشعبين من خلال برلمان واحد وتوحيد وزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد مع ترك الموضوعات الأخرى في كل قطر بتصريف محلي ذاتي.^{٦٧}

ولكن فشل مشروع الوحدة مع العراق، بسبب وجود عناصر قوية في الجيش السوري مؤمنة بالنظام الجمهوري، ولا تريد التضحية على مذبح عرش يقوم عليه عبدالاله، كما أنها كانت تتحفظ على المعاهدة العراقية البريطانية (معاهدة بورتسموث)^{٦٨}. واستقر رأي جميع الجهات على أن سوريا قد تحررت حديثاً من الحكم الفرنسي، يجب ان لاتقع تحت حماية دولة استعمارية أخرى.^{٦٩} وأيضاً على الصعيد العربي كانت هناك معارضة متمثلة بمحور القاهرة- الرياض، وطرح بدائل للوحدة من خلال جامعة الدول العربية.

^{٦٦}- غسان محمد رشاد: من تاريخ سورية المعاصر، ص58.

^{٦٧}- غسان محمد رشاد: من تاريخ سورية المعاصر، ص60. مصدر سابق.

^{٦٨}- معاهدة بورتسموث: وقعت هذه المعاهدة بين العراق وبريطانيا، في عام (١٩٤٨) في ميناء بورتسموث البريطاني وعلى البارجة البريطانية فكتوريا وكانت تنص على السماح للجيش البريطانية بدخول العراق كلما اشتبكت في حرب مع الشرق الاوسط، وكذلك حتمت المعاهدة أن يمد العراق هذه الجيوش بكل التسهيلات والمساعدات في اراضيه ومياهه وأجوائه.

^{٦٩}- (سيل) باتريك: الصراع على سوريا، ص114. مصدر سابق.

وعلى الصعيد الدولي عارضت الولايات المتحدة الأمريكية أي تغيير في الخريطة العربية، دون أن ننسى دور الكيان الصهيوني في إعاقة أي تقارب سوري عراقي، لِمَا يمثله من تمركز للقوى العربية، مما يشكل تهديداً له ولوجوده.

وماكان على الساسة السوريين المعارضين لمشروع الوحدة مع العراق إلا بديل واحد، هو تشكيل تحالف مع عناصر الجيش المعارضة للمشروع. وكان السيد أكرم الحوراني حلقة الوصل بين الفريقين، بينما كان قائد العناصر العسكرية العقيد أديب الشيشكلي، قائد اللواء الأول المتمركز في معسكرات قطنا(عشرين كيلو متراً عن وسط العاصمة دمشق). ولإفشال هذا المشروع وإنهاء النظام القائم والقضاء على حركة الزعيم الحناوي، تحرك العقيد أديب الشيشكلي صبيحة التاسع عشر من كانون الأول عام (١٩٤٩)، واستولى على السلطة العسكرية. وبهذا كانت نهاية حكم الحناوي، الذي استمر من (١٤/٨/١٩٤٩) لغاية (١٩/١٢/١٩٤٩)، و هي مدة لم تتجاوز /١٢٦/ يوماً.^{٧٠}

ما حدثه هذا الانقلاب في النظام السياسي هو تسليم أمور البلاد بعد الانقلاب مباشرة إلى القوى المدنية، والحد من سلطة العسكر، وحصر وتحجيم دوره في مراقبة أمور البلاد، وعادت الحياة المدنية إلى سوريا، من خلال القيام بخطوات عملية لبناء وتهيئة الأرضية لبناء لنظام ديمقراطي، وتم الافراج عن المعتقلين السياسيين، وعادت الاحزاب السياسية إلى ممارسة نشاطاتها والسماح للجرائد الموقوفة عن الصدور مرة أخرى، واعطاء المزيد من الحرية للصحافة والاعلام، ووضع دستور جديد، والتحضير للانتخابات ومنح المرأة حق الانتخاب دون الترشيح ، ولكن للأسف لم تكتمل الصورة بسبب طرح المشاريع الوحدوية بين سورية والعراق، وكان الجيش السوري معارضاً للوحدة، لذا قبل أن تكتمل خطوات الوحدة عاد الجيش القيام بالانقلاب مرة أخرى.

^{٧٠} - غسان محمد رشاد: من تاريخ سوريا المعاصر، ص61. مصدر سابق.

الانقلاب الثالث:

أديب الشيشكلي.(١٩٤٩/١٢/١٩ - ١٩٥١/١١/٢٩).

" كان الشيشكلي يمثل في السياسة السورية، الاتجاه المعادي للعراق الملكي ومشروع الهلال الخصيب. مع أنه كان وثيق الصلة بالسعوديين والفرنسيين. وهذا ما دفع بالعقيد أديب الشيشكلي إلى القيام بالانقلاب الثالث في التاسع عشر من كانون الأول سنة (١٩٤٩)، ليدافع عن النظام الجمهوري في سوريا، وينقذها من النفوذ البريطاني والوحدة مع العراق الملكي، بضغط من حزب الشعب الذي سيطر على الحياة السياسية في سورية".^{٧١}

قام الشيشكلي بانقلابه الأبيض بسهولة كبيرة، إذ تمكن من خلال خطة محكمة من السيطرة على المراكز الحيوية، كما جرى اعتقال الحناوي وعدد من أعوانه، وأذاع زعيم الانقلاب البيان الأول الذي جاء فيه:

" يعتبر الجيش أن هذه الحركة ضرورية للمحافظة على سلامة البلاد، لأن الحناوي وبعض الزعماء السياسيين تأمروا مع عناصر أجنبية لإلحاق الضرر بأمن البلاد والجيش. ورغم التحذيرات التي وجهت إلى الحناوي من نشاطاته الموالية للعراق فقد رفض التحذير... الخ".^{٧٢}

كان العقيد أديب الشيشكلي أكثر دهاء وصلابة ومهارة سياسية من الذين سبقوه، إذ ترك السلطة السياسية الاستمرار في مهماتها، وجعل الجمعية التأسيسية تمضي في طريقها لإعداد الدستور، ومنها تشكيل الحكومات أو سحب الثقة منها، واكتفى هو بدور القوة الفاعلة والمراقب من وراء الستار، وقد استمرت هذه الحقبة زهاء سنتين، مما جعل المنظرين السياسيين يراقبونه من خلف ستار دون أن يكشف عن مكنونات نفسه أو يظهر خفاياها. وعدّ الشيشكلي حركته تصحيحية خاصة بالسلطة العسكرية، فقد بقى رئيس الجمهورية الأتاسي في منصب الرئاسة وحزب الشعب يمارس أعماله الاعتيادية، وقد أمسك بناصية الحكم على الرغم من اهتزاز مكانته نتيجة الانقلاب على الحناوي، وقد عمل بعد فترة على إطلاق سراح الحناوي، وسمح له بالمغادرة إلى لبنان حسب رغبته، لكن القدر كان له بالمرصاد، حيث اغتيل من قبل (هرجو البرازي) ثأراً لقريبه الدكتور محسن البرازي الذي أعدمه سامي الحناوي.^{٧٣}

طلب الشيشكلي رسمياً من الرئيس الأتاسي بعد نجاح الانقلاب تشكيل حكومة جديدة، فاختار الأتاسي خالد العظم لتشكيل الوزارة، ولكنه لم يوافق على شروط حزب الشعب فلم ينجح في تشكيلها، فتم تكليف الدكتور ناظم القدسي الذي ألف وزارة جديدة في (١٢/٢٥ / ١٩٤٩).

٧١ - (الخير) هاني: أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث، البداية .. النهاية، ص59.

٧٢ - غسان محمد رشاد: من تاريخ سوريا المعاصر، ص64. مصدر سابق.

٧٣ - غسان محمد رشاد: من تاريخ سورية المعاصر، ص65. مصدر سابق.

لكنها لم تنل رضا الجيش، فاعتذر بدوره. وهنا طرح الرئيس الأتاسي حلاً وسطاً، يقضي بالعودة إلى تكليف خالد العظم بتشكيل حكومة جديدة، يشترك فيها أربع وزراء من حزب الشعب، على أن يتولى وزارة الدفاع أكرم الحوراني، وحدث الاتفاق، وصدرت مراسيم تشكيل الوزارة، ونالت هذه التشكيلة ثقة الجمعية التأسيسية بالأغلبية.

عادت سورية في ظل هذه الحكومة باتجاه محور القاهرة-الرياض، وهي السياسة المنسجمة مع قادة الجيش، حيث سافر العظم في (١٧/٦/١٩٥٠) إلى القاهرة للمشاركة باجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية، وتم توقيع ميثاق الضمان الاجتماعي العربي، وبعدها غادر القاهرة إلى المملكة العربية السعودية، ولم يعد إلى دمشق إلا في (٢٤ أيار ١٩٥٠)، وفوجئ الجميع عندما قدم في ٢٨ آب استقالته بعد خلافات وزارية لم يقوَ على حلها.. وعندما طُلب إليه تشكيل وزارة جديدة، رفض ذلك واعتكف في داره.^{٧٤}

فكُلف ناظم القدسي بتأليف وزارة جديدة، وقام على الفور بمباحثات مع حزب الشعب، الذي وافق على المشاركة في الوزارة، فكانت الوزارة جميعها من حزبه ماعدا وزيرين هما زكي الخطيب وفوزي سلو ممثل الجيش، الذي كلف بمراقبة مسيرة الحكومة، وقد تعرضت الوزارة إلى معارضة من داخل الجمعية التأسيسية وخارجها. فقد استقالت واعدت تشكيلها ثانية، ومع هذا لم تستمر طويلاً، فاستقالت ليعاد تشكيلها الثالثة في ٨ أيلول عام (١٩٥٠). هذه الوزارة عاشت سبعة أشهر فقط، ليكلف القدسي بتشكيل وزارة رابعة في ٢٣ (أذار ١٩٥١)، وتعتبر هذه الوزارة أقصر الوزارت عمراً في تاريخ سورية حيث لم تستمر سوى يوم واحد.^{٧٥}

أعتقد أن هناك عدة أسباب أدت إلى استقالة الحكومات المتتالية،

- أولها كان عدم رضى الجيش عن بعضها،
- وثانيها هيمنة بعض الأحزاب على الأخرى،
- وأحيانا كانت تلاقي اعتراضاً من الجمعية التأسيسية، أو بسبب الصعوبات والأزمات التي كانت تحدث.
- يضاف إلى ذلك إصرار قيادات بعض الاحزاب على تعيين وزرائهم بأنفسهم، لضمان ولاءهم السياسي.
- وأن قادة بعض الاحزاب السياسية دفعوا بعض الحكومات إلى الاستقالة لضمان تدخل الجيش، وتورطه باستلام الامور، وذلك حافظ على وحدة أحزابهم.
- كما أن المحاور الاقليمية والمشاريع الوحدوية المطروحة لعبت دوراً سلبياً في ذلك.

بينما كانت الأحداث السياسية تسير في طريقها المتناقض، أي الصراعات لم تتوقف بين الحكومة والبرلمان وبين أنصار الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي من جهة، والإقطاع من جهة أخرى، وبين الأحزاب السياسية المتنوعة، في وقت كانت الضغوط تزداد على سوريا للانخراط في مشاريع أحلاف عسكرية غربية في المنطقة. كانت هناك مداورات البرلمان السوري لوضع دستور عصري. وقعت مواجهات عديدة بين نواب يطالبون

^{٧٤}- غسان محمد رشاد: من تاريخ سوريا المعاصر، ص73. مصدر سابق.

^{٧٥}- أكرم الحوراني: مذكرات ج2 ص1111. مصدر سابق.

بالعلمانية نصاً صريحاً في الدستور، وآخرين اعتبروا ذلك كفراً وزندقة. ودفع الأمر للتصويت في جلسة عامة، فرفضت العلمانية وتبنى البرلمان نصاً يعتبر الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. وذكر بند آخر أن سوريا هي جزء من الأمة العربية، تتطلع دوماً إلى اليوم الذي " تصبح فيه أمتنا العربية موحدة في دولة واحدة ". وتقدمت الجهات المتنورة في البرلمان بمشروع شرعة حقوق الإنسان من ٢٨ بنداً لتصبح جزءاً من الدستور. وتضمنت هذه الشرعة حريات التعبير والصحافة والإعلام والتجمع وإنشاء الأحزاب والجمعيات وحقوق العمال ومجانية التعليم والضمان الاجتماعي، واعتبر الدستور أن للدولة " مسؤولية اجتماعية " تجاه الشعب. إلى أن توصل البرلمان إلى صيغة دستورية ترضي معظم النواب. وهكذا باتت سوريا تتمتع بنظام ديمقراطي معتدل واقتصاد حر، وأعلن دستور عام (١٩٥٠)، الذي خلا من عبارة " الإسلام دين الدولة " لأن سوريا هي وطن لعدة ديانات. كما أن بطاقات الهوية للمواطنين لم تعد تذكر المذهب أو الدين.^{٧٦}

لقد استمرت هيمنة حزب الشعب على المجلس، مما أدى إلى تصاعد استياء الساسة المعارضين، فضلاً عن ازدياد العسكريين من خصوم حزب الشعب. وقد أدى هذا في النهاية إلى استقالة الدكتور القدسي (١٩٥٠/٦/١ - ١٩٥١/٣/٧)، وإعادة تكليف خالد العظم.

وكان أوجه هذا الصراع طبقياً من ناحية أي بين الفلاحين والإقطاع حول الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين التي قادها أكرم الحوراني، ومن ناحية أخرى صراع سياسي بين الأحزاب الرئيسية حول سياسة الاحلاف والمحاور التي كانت تحاول دفع سورية للانخراط فيها. والصراع حول المبادئ الأساسية التي تبنى عليها الدولة.

تمكن خالد العظم، بعد مكوثه أقل من عام خارج الحكم، من تشكيل وزارة جديدة بالرغم من احتدام الخلاف بين الجيش والرئاسة والبرلمان دون اشتراك أي من الأحزاب، وذلك بتاريخ (٢٧ آذار ١٩٥١)، إذ أكد العظم في بيانه الوزاري " أن سورية لن ترتبط بأي من المعسكرين الدوليين أو بأحد المحاور العربية، وركز على ضرورة إكمال المشاريع الاقتصادية المطروحة، وتهيئة مشاريع جديدة، ودعم الجامعة العربية، والسعي لتحقيق الوحدة العربية مع سائر الدول الجامعة العربية، ومن خلالها جعل قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية مصيرية، والدفاع عن استقلال الوطن، وتقوية الجيش، وتوثيق الصلات الخارجية وفق المصلحة الوطنية، واعتماد الاخلاص والنزاهة في شتى المجالات".^{٧٧}

وفي عهد هذه الوزارة بدأ التحرش الصهيوني حول بحيرة الحولة، التي ردد فيها الجيش السوري على تلك التحرشات. كما جرى ترفيع العقيد الشيشكلي إلى رتبة زعيم وتعيينه رئيساً للأركان العامة، وإسناد وزارة الدفاع إلى فوزي سلو، لكي يكون الجيش على علم بما يدور من لقاءات وتحركات مع الأقطار العربية المجاورة. استمرت هذه الحكومة حتى نهاية تموز عام (١٩٥١) عندما اضطر خالد العظم إلى الاستقالة إثر أزمة سياسية حدثت في وزارته.

^{٧٦} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 126. مصدر سابق.
^{٧٧} - (سول) باتريك: الصراع على سوريا، ص 128، مصدر سابق.

وبعد ذلك أجرى الرئيس الأتاسي سلسلة من المشاورات، انتهت بتكليف السياسي المستقل حسن الحكيم بتشكيل الوزارة، وقد عارض الجيش في البداية هذا التكليف نظراً لميول حسن الحكيم للوحدة مع العراق، كما أنه اتفق مع الجيش على تشكيل الوزارة مقابل شروط وضعها الحكيم وتم الاتفاق عليها، وصدرت مراسيم الوزارة الجديدة في التاسع من آب عام (١٩٥١).

وحصلت الوزارة، من خلال بيانها الوزاري، على أكثرية الأصوات، حيث بدأت أعمالها بمجموعة قرارات، عالجت من خلالها العديد من القضايا التي كان لها أولوية في جدول أعمالها، كمشكلة التمويل ومشكلة الاضرابات، وذلك بتشريع قوانين تضمن حقوق العمال والموظفين. لكن الخلافات عصفت بالوزارة لتباين وجهات النظر حول مشروع الدفاع المشترك وموضوع ربط الدرك بوزارة الداخلية. وتفاقت الأزمة مما دعا بعض الوزراء إلى تقديم استقالتهم، وأصبح من الصعب استمرار الحكومة، فتقدمت بتاريخ ٢٤ أكتوبر عام (١٩٥١) باستقالتها، وعلى أثر ذلك نشأت أزمة حكومية جديدة استمرت من (١٩٥٠/١٠/٢٤) إلى (١٩٥١/١١/٢٨)، انتهت بتشكيل وزارة جديدة برئاسة معروف الدواليبي، وقد اعتبرت تحدياً للجيش، ولم تستمر أكثر من أربع وعشرين ساعة، فمهدت لقيام الزعيم أديب الشيشكلي بانقلابه الثاني في (١٩٥١/١١/٢٩)، واضطر السيد الدواليبي إلى تقديم استقالته.^{٧٨}

^{٧٨} - غسان محمد رشاد: تاريخ سوريا المعاصر، ص73. مصدر سابق.

الانقلاب الرابع:

أديب الشيشكلي (٢٩/١١/١٩٥١ - ٢٥/٢/١٩٥٤).

حذر الشيشكلي رئيس الوزراء الدواليبي بان القائمة الوزارية التي قدمها لم تكن مقبولة، وستضطره إلى ان يحل المجلس النيابي، وهذا على ما يبدو ما كان يود أن يتجنبه كلياً، ولكن الدواليبي لم يرض بأية تسوية، وهكذا فقد أطاح الشيشكلي بحكومة الدواليبي. ففي ليلة ٢٨-٢٩ تشرين الثاني أمر بالقبض على رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة والأمين العام لحزب الشعب ناظم القدسي وعدد من ذوي الميول الهاشمية، أمثال حسني البرازي، وأبلغ بيان مؤرخ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني بان الجيش قد تولى المسؤولية من أجل السلامة والأمن العامين، وفي إذاعة إعلانية في ذلك الصباح اتهم الشيشكلي حزب الشعب بكونه مسؤولاً عن الانقلابات الثلاثة، التي حدثت من قبل، وقال ان الجيش السوري يعتقد بأن حزب الشعب لم يكن يمثل الشعب، وبأن الهدف الرئيسي للحزب كان التآمر على البلد وتخريب جيشه وإعادة الملكية.^{٧٩}

وفي ٣١ تشرين الثاني عام (١٩٥١) دخلت البلاد فعلياً عهد الانقلاب الرابع، وتمت خطوة الشيشكلي الحاسمة في الطريق إلى الحكم، إذ اعتقل رئيس الوزراء معروف الدواليبي وزج به وبمعظم أعضاء وزارته في السجن، واعتقل رئيس مجلس النواب وبعض النواب، فما كان من رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي إلا أن قدم استقالته. بعد ذلك أذيع البلاغ العسكري رقم (١) بتاريخ ٢ كانون الأول عام (١٩٥١)، جاء فيه إن المجلس الأعلى بناء على استقالة رئيس الجمهورية وعدم وجود حكومة في البلاد يأمر بمايلي: يتولى رئيس الأركان العامة ورئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة، ويتولى كافة الصلاحيات الممنوحة للسلطات التنفيذية.^{٨٠}

وعندما استلم الشيشكلي مهام رئيس الدولة بمرسوم عسكري، انصب اهتمامه على ترسيخ جذور الانقلاب الرابع في البلاد عبر حكم عسكري مباشر، ولكن في البداية بقي متردداً أن يصبح رئيساً للجمهورية مؤثراً البقاء وراء الستار، لذا وقع اختياره على فوزي السلو، ليتسنى له من خلاله أن يمارس الحكم المطلق دون أن يظهر تحت الاضواء الكاشفة، وقد عين سلو رئيساً للدولة كخطوة أولى عندما بدا له أن ذلك يفيد. وأصدر العقيد أديب الشيشكلي مرسوماً بحل البرلمان، وآخر بتولي الأمناء العامين في الوزارات صلاحية الوزراء ريثما

^{٧٩}- (سيل) باتريك: الصراع على سورية ، ص 156-157. مصدر سابق.

^{٨٠}- هؤلاء حكموا سوريا. أديب الشيشكلي على الرابط التالي: <http://syrianleaders.com/>

يتم تشكيل حكومة جديدة . كما أصدر مرسوماً آخر بإلغاء جميع الأحزاب السياسية، وآخر بتوحيد الصحف وجعلها أربعة صحف تصدر في دمشق وحمص وحلب والجزيرة.^{٨١}

وبنمو مطامع الشيشكلي السياسية ظهرت الحاجة إلى أداة لتحقيق هذه المطامح، ففي السنتين اللتين فصلنا بين انقلابيه، كان الشيشكلي شخصية ذات نفوذ تمارس النقض(الفيثو) من وراء الستار أكثر من كونها ممسكة بسلطة تنفيذية، وعندما قام بإزاحة السياسيين المدنيين وبدا ذا سلطة كاملة، زوده فوزي سلو بذلك الستار الذي وضعه بينه وبين المسؤولية التنفيذية، الأمر الذي ينسجم وما تتطلبه غريزته الحريصة وتجربته الضيئة في الحكم.

ولم يستطيع الشيشكلي أن يهرب من الخاتمة، وهي أن عليه الآن أن يحكم بالاسم كما يحكم في الواقع، فكان عليه أن يبني جهازاً سياسياً، ويقيم نظام حكمه على أساس دستوري، ويصبح رئيساً للجمهورية. ولكن الطريق إلى الشرعية محفوف بالمخاطر، ولربما كان سقوط الشيشكلي عائداً إلى محاولته الانتقال من حاكم عسكري إلى رئيس جمهورية منتخب، مما أفقده الاتصال بالجيش، وبمحاربتة للسياسيين في موطنهم سمح لهم بالاتجاه ضده.^{٨٢}

هكذا استمر الحكم العسكري بقيادة أديب الشيشكلي مدة ستة أشهر، وخلال هذه المدة أراد الشيشكلي الرد على الحملات العربية ومعارضة الأحزاب والسياسيين لانقلابه، بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في البلاد للبرهنة على أن ما حققه العسكريون خلال ستة أشهر لم يحققه السياسيون خلال ست سنوات منذ الجلاء. فقد صدر عن رئيس الدولة (٢٥٧) مرسوماً، تناولت تنظيم الحياة الداخلية في البلاد. فبدأت هذه المراسيم بقانون إلغاء الأحزاب وقانون جمع الصحف وقانون منع انتماء الطلاب والمعلمين والموظفين والعمال إلى الأحزاب السياسية، وصدر قانون لتنظيم الشؤون المالية، اعتمد على مبدأ فرض الضرائب التصاعدية والتخفيف قدر الإمكان من الضرائب غير المباشرة، التي تقع على كاهل ذوي الدخل المحدود، وألغيت الرقابة على النقد الأجنبي، فسمح باستيراده، بينما منع خروج النقد المحلي، وصدر قانون الإصلاح العقاري لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وآخر للإصلاح الزراعي يقضي بتوزيع أملاك الدولة على الفلاحين ممن لا أرض لهم، وبأشرت الدولة بتوزيع ٥ ملايين هكتار على ٥٠ ألف أسرة فلاحية بهدف توطين ربع مليون نسمة.^{٨٣}

وبدأت السلطة خطأً لتنفيذ مشاريع الري الكبيرة في البلاد، أبرزها مشروع تجفيف الغاب ومشروع اليرموك، وبدأت مفاوضات مع مصرف الإنشاء والتعمير الدولي، الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، لتمويل خطة الدولة لري ١٢٠ ألف دونم، وتوطين ٢٥ ألف أسرة، وقطعت الدولة شوطاً في تنفيذ مشروع مرفأ اللاذقية لتفريغ ٨٠٠ ألف طن من البضائع سنوياً، ووضعت خطة خمسية لإنجازه، بالإضافة إلى مشاريع الكهرباء وإنارة الريف.^{٨٤}

^{٨١} - (سيل) باتريك: الصراع على سورية، ص 157. مصدر سابق.

^{٨٢} - (سيل) باتريك: الصراع على سورية، ص168. مصدر سابق.

^{٨٣} -أديب الشيشكلي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <http://ar.wikipedia.org/wik>

^{٨٤} -أديب الشيشكلي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <http://ar.wikipedia.org/wik>

وعلى الصعيد الأمني، شهدت البلاد حالة من الهدوء والطمأنينة. إذ انخفضت نسبة الجرائم وحوادث السرقة والسطو، بينما سارت أمور الوزارات بإشراف الأمناء العامين سيراً حسناً، وأعلم الشيشكلي مندوبي الدول العربية والأجنبية أن لاجحة لحصول انقلابه على اعتراف جديد، وأنه يكتفي بالاعتراف القائم. حقق الشيشكلي استقراراً داخلياً لم تشهده البلاد من قبل، وضمن هذا المناخ الجديد، هدد الشيشكلي بشن حرب ضد إسرائيل. وقال في أحد تصريحاته النارية: (إن الطريق من دمشق إلى الخليل سيكون سالماً أمام الجيش السوري).^{٨٥}

عندما شعر الشيشكلي بتعاضم المعارضة الداخلية لنظامه العسكري، نتيجة ممارساته الديكتاتورية، وإسكات منتقديه بطرق بوليسية، وإبعاد السياسيين عن العمل السياسي ومنع الأحزاب، أصدر مرسوم تشكيل وزارة في ٨ حزيران عام (١٩٥٢)، وأعلن بعدها دعم الجيش لمشاريع الحكومة دون التدخل في شؤونها، وأكد أن هذه الحكومة مؤقتة، مهمتها إيصال البلاد إلى الانتخابات النيابية في إطار قانون جديد للانتخابات بفتح السبيل أمام تمثيل حقيقي للشعب.

اعتمد الشيشكلي على أنصاره من الحزب القومي السوري، ودعا إلى تأسيس حزب جديد باسم (حركة التحرير العربي)، ليكون الحزب الوحيد في البلاد استعداداً لخوض الانتخابات، وبعد الإعلان بدأ الشيشكلي عقد اجتماعات جماهيرية لإلقاء الخطب الطنانة، التي تلهب حماس الجماهير، وتجعل تحرير فلسطين في متناول اليد. ولما اطمأن إلى قاعدته الجماهيرية وجهازه الإعلامي، التفت لتنظيم جهاز القمع وبدء حملة الاعتقالات والتعذيب ضد كل من يعارض العقيد، شملت الطلاب والمدرسين ورجال السياسة وقادة الأحزاب والأقلام الحرة، وعندما شعر الشيشكلي بأن الساحة خلت له ولحزبه، رغب في منح نظامه شرعية دستورية صورية، فعرض مشروع دستور جديد للاستفتاء الشعبي في (١٠ تموز ١٩٥٣) تحت إشرافه، وفي اليوم نفسه "انتخب" رئيساً للجمهورية بتصويت مباشر من الشعب بدلاً من فوزي سلو.

جعل دستور شيشكلي نظام سورية رئاسياً، وأعلن عن انتخابات نيابية في ٩ تشرين الأول من العام نفسه. فرغ الحظر عن الأحزاب باستثناء "الحزب الشيوعي"، ولكن الأحزاب قاطعت الشيشكلي ونظامه الديكتاتوري، ولم يشارك في الانتخابات سوى حزب الشيشكلي (حركة التحرير العربي) وحزبان آخران هما " حزب التعاون الاشتراكي" و" الحزب السوري القومي"، ففاز الشيشكلي ب ٧٢ مقعداً من أصل ٨٢، وفاز القومي السوري بمقعد واحد، وذهبت المقاعد المتبقية إلى المستقلين. أما الأحزاب التي قاطعت الانتخابات، فقد ألفت جبهة شعبية معارضة تصدت لسياسة الشيشكلي عبر مظاهرات طلابية وعمالية وفلاحية، وأعلن تمرد في جبل الدروز جنوب دمشق، فقاومه الشيشكلي بالدبابات والطائرات الحربية، وبأشهر حملة قمعية ضد السكان، واعتقل منصور الأطرش القيادي في "حزب البعث" وابن الزعيم الدرزي سلطان الاطرش، وانطلقت تظاهرات في أماكن أخرى من سورية وخاصة في حلب، مطالبة بإنهاء نظام الحكم الفردي الشمولي ولعودة الحريات.^{٨٦}

^{٨٥} - (الخبر) هاني: أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا، البداية.. النهاية، ص 82. مصدر سابق.

^{٨٦} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 131. مصدر سابق.

وفي أواخر عام (١٩٥٣) ومطلع عام (١٩٥٤) تصاعدت المعارضة ضد نظام الشيشكلي من قبل الأحزاب والقوى السياسية، وامتدت إلى الوسط العسكري، وازداد الأمر تعقيداً بعد اعتقال عدد من قادة الأحزاب السياسية (البعث العربي الاشتراكي، الوطني، جماعة الإخوان المسلمين، الشعب)، وبدأ التملل في الوحدات العسكرية لصالح القوى المعارضة، ورافقتها اضطرابات ومظاهرات في بعض المحافظات السورية، وشرع عدد من ضباط حامية حلب في الاستعداد وتنظيم أنفسهم والتنسيق مع حاميات اللاذقية و دير الزور و حمص و حماه، و أصبحت الظروف مهيأة لانقلاب عسكري(أو عصيان مسلح) لإسقاط النظام.^{٨٧}

ولما شعر الشيشكلي بأن زمام الأمور أفلت من يده، كلف أحد أعوانه بالاتصال مع الحكومة اللبنانية لقبوله كلاجئ سياسي، ثم اتخذ ترتيبات مغادرته لسورية، وسطر كتاب استقالته، وسلمه للزعيم شوكت شقير، وتوجه إلى بيروت في ٢٥ شباط عام (١٩٥٤) ناجياً بنفسه إلى المملكة العربية السعودية، حيث ظل لاجئاً إلى أن توجه سنة (١٩٥٧) إلى فرنسا، وحُكم عليه غيابياً بتهمة الخيانة، ثم غادر سنة (١٩٦٠) إلى البرازيل، حيث أنشأ مزرعة، وانقطع عن كل اتصال سياسي، إلا أن شخصاً، يُظن أنه من رجال الدروز، فاجأه في شارع ببلدة سيريس في البرازيل، وأطلق عليه النار فقتله.^{٨٨}

هناك أكثر من رواية حول الدافع لاغتيال الشيشكلي، ولكن ما هو معروف، إن الذي أطلق النار عليه هو درزي، واسمه نواف غزالة، حسب أكثر من مصدر، وتقول الرواية إن أمه وأخته قتلا في الحملة التي قام بها الشيشكلي على جبل العرب، فاقسم نواف على أن ينتقم، وقام بملاحقة الشيشكلي إلى البرازيل، وعندما أطلق عليه النار من مسدسه، قال له: " هذه الرصاصات من سلطان باشا الاطرش".

اعتقد أن دافع القتل كان انتقاماً، لان المجتمع الدرزي آنذاك كان مجتمعا عشائرياً، والعادات والتقاليد العربية كانت سائدة، وأن حملة الشيشكلي العسكرية ضد الدروز قد آذتهم، و أدت إلى اعتقال ابن زعيمهم و إلى هروب الزعيم سلطان الاطرش إلى الاردن. وكان هذا يعتبر إهانة بالنسبة للدروز، لذلك كلف نواف غزاله نفسه للقيام بهذه المهمة الصعبة. وبانتقامه من الشيشكلي استطاع أن يصل إلى حقه وأن يعيد الاعتبار للعائلة والعشيرة والسلطان حسب مفهومهم العشائري.

^{٨٧} - غسان محمد رشاد: من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966، ص ٨٢. مصدر سابق.

^{٨٨} - هؤلاء حكموا سوريا، <http://syrianleaders.com/> مصدر سابق.

الانقلاب الخامس :

إنقلاب 25 شباط 1954:

خلافاً للانقلابات السابقة التي نفذت في دمشق، حيث القرار المركزي للدولة. فقد انطلق الانقلاب المضاد للشيشكلي من حلب بقيادة النقيب مصطفى حمدون، وكان بإمكان العقيد أديب الشيشكلي سحق قوات الانقلاب بالرغم من أن أنصاره في القيادة ووحدات دمشق حاولوا إقناعه أنها قادرة على إجهاض حركة حلب، وأن طيران دمشق قادر على إسكات إذاعة حلب، إلا أنه رفض ذلك حقناً للدماء رغم إلحاح الكثيرين، وأصر على مغادرة البلاد.

بعد مغادرته دمشق وإعلان استقالته، حاول عدد من مؤيديه العسكريين في اليوم التالي تنصيب السيد مأمون الكزبري، رئيس مجلس النواب، رئيساً للجمهورية بالنيابة واستمرار النظام القائم، إلا أن الجيش أحبط هذه الخطة، وانتصرت حركة حلب، وأخلي سبيل المعتقلين السياسيين (مدنيين وعسكريين)، وعادت الحياة الطبيعية في سوريا. وفي حمص عقد السياسيون مؤتمراً لتدارس الخطوات المقبلة، فتقررت عودة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي لممارسة مهامه حتى نهاية ولايته بعد أن أبعده قسراً.^{٨٩}

استناداً إلى قرار قادة الأحزاب بعودة الرئيس هاشم الأتاسي لممارسة مهامه، وصل الرئيس من حمص في الأول من آذار سنة (١٩٥٤)، استقبلت دمشق الرئيس استقبالاً رسمياً. إن أول عمل قام به هاشم الأتاسي هو إصدار مرسوم بقبول استقالة الدكتور معروف الدواليبي ووزارته، ثم أصدر مرسوماً في أول آذار من العام نفسه، يقضي بتكليف صبري العسلي لرئاسة الوزراء، وأنيطت بالوزارة الجديدة مهمة إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد من خلال ممارسة سياسية برلمانية وديمقراطية.^{٩٠}

واعتبرت الانتخابات السورية التي جرت في أيلول عام (١٩٥٤) بعد سبعة أشهر من سقوط الشيشكلي، المعركة الداخلية بين القوى السياسية للسنوات الأربع القادمة، وقد رُحِبَ بها على أنها الانتخابات الحرة الأولى في العالم العربي، وقدمت مقياساً ثميناً للرأي العام في وقت عصيب كانت فيه سوريا أكثر البلدان العربية جدالاً سياسياً. إنها تمثل عودة إلى الحكم النيابي. ولقد هيمنت على الحملة الانتخابية قضية واحدة رئيسية، وهي هل ستنتضم سورية إلى ميثاق دفاعي للشرق الاوسط يراعه الغرب؟ وأن الموضوع الدائم بهذا الميثاق هو التأثير المتبادل بين الكفاح الداخلي من أجل السلطة في سورية والصراعات على مسرح السياسة العربية الاوسع وعلى مستوى أكبر سياسة الدول الكبرى في المنطقة، وفي عام (١٩٥٤)

^{٨٩} - غسان محمد رشاد، من تاريخ سوريا المعاصر، ص 88. مصدر سابق.

^{٩٠} - هاني الخير: أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سورية، ص115. مصدر سابق.

أصبحت هذه الصراعات الخارجية أكثر شراسة، فحلف بغداد المقترح شق العالم العربي، حتى أن سورية قد اصطلت بناره، وكانت أكثر الدول العربية متاعباً وقلقاً.^{٩١}

أسفرت انتخابات عام (١٩٥٤) عن تراجع قوة حزب الشعب، الذي خسر العديد من مقاعده لمصلحة حزب البعث والحزب الوطني. يقول باتريك سيل في هذا الصدد: " إن تراجع حزب الشعب رسم نهاية صفحة طويلة في العلاقات السورية العراقية، فقد قطع الأمل في وحدة الهلال الخصيب بأكثرية أصوات المجلس النيابي السوري، كما دفع العراق وأصدقائه في سوريا إلى إعادة النظر في استراتيجيتهم معتقدين بأنه لأشياء سوى القوة تستطيع حسم القضية. وقد كانت نتائج الانتخابات وحلف بغداد هما سبباً في فتح صفحة جديدة من التآمر العنيف في العام التالي، إذ وجد أعداء العراق في هزيمة حزب الشعب ضماناً للوحدة السورية في وجه التوسع الهاشمي...".^{٩٢}

وهكذا شكلت هذه الانتخابات بداية الانحدار التاريخي للقوى السياسية التقليدية، التي كانت تلعب الدور الرئيسي في القيادة السياسية السورية، ومنطلقاً جديداً باتجاه اليسار، أي باتجاه التسييس والتجذير للحركة القومية العربية مثل البعث، وفتح المعركة ضد الإقطاع في سوريا، و هي المعركة التي سيكون لها أخطر الآثار على الحياة السياسية الداخلية.^{٩٣}

أما حزب البعث، فقد نشط كقوة صاعدة جديدة، إذ ارتفع عدد أعضائه في البرلمان السوري من عضو واحد في عام (١٩٤٩) إلى ٢٢ عضواً في عام (١٩٥٤) من أصل ١٤٢ عضواً، وهذا الانتصار الانتخابي والتقدم الواضح الذي سجله حزب البعث يؤكدان على بداية نمو بذور الاشتراكية في المنطقة العربية إلى جانب حركات التحرر الوطني... وإن التيار اليساري قد أخذ شكلاً واضحاً قوياً في سوريا، أكثر منه في أي بلد عربي آخر.

وفي هذه المرحلة الحرجة اغتيل العقيد عدنان المالكي، معاون رئيس الأركان، على يد عضو من أعضاء الحزب السوري القومي، وذلك في ٢٢ نيسان عام (١٩٥٥)، والمالكي كان عضواً في حزب البعث العربي. وكان لهذا الحادث أثره على السياسة السورية، كما كان ذريعة في تصفية الحزب القومي السوري، إذ قامت السلطات باعتقال الكثير من أفراد الحزب المذكور، ومن بينهم أرملة أنطون سعادة زعيم الحزب الذي أعدم في لبنان أيام حسني الزعيم.^{٩٤}

إن اغتيال المالكي أكد للشعب السوري شراسة الصراع الدولي على سورية من جهة، وتزاحم الأحزاب السياسية اليسارية واليمينية على حد سواء للبحث عن حلفاء عسكريين داخل الجيش من جهة أخرى، الأمر الذي جعل هذا الجيش ينغمس في العمل السياسي إلى درجة ضاقت فيها الحدود بين المدنيين والعسكريين، في حمأة الصراع الوطني والقومي في المنطقة العربية، مع ازدياد الهجوم الغربي والنظام الهاشمي في العراق المعادي، وتساعد

^{٩١} - (سيل) باتريك: الصراع على سوريا ، ص218. مصدر سابق.

^{٩٢} - (سيل) باتريك: الصراع على سوريا، ص243. مصدر سابق.

^{٩٣} - توفيق المدني: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997.

^{٩٤} - (اليجي) محمد بن عبدالرحمن: مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني، ص60. مصدر سابق.

النفوذ السوفيتي لاسيما في مصر وسوريا في نطاق مقاومة مشاريع الهيمنة الغربية، خصوصاً حين أصبح موضوع الوحدة العربية قضية أساسية ومهمة على الصعيد العربي.^{٩٥}

مع تطور الظروف السياسية العربية والإجراءات، التي اتخذتها الحكومة السورية لتوطيد العلاقة مع الاتحاد السوفيتي عن طريق صفقة الاسلحة بين الجيش السوري وحكومة الاتحاد السوفيتي، " والتوجه المصري إلى التسلح مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية (صفقة تشيكوسلوفاكيا عام (١٩٥٥)، قد فتح باب التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي معها، وتأميم قناة السويس، وانفجار الصراع مع الكيان الصهيوني عام (١٩٥٦) من خلال الاعتداء البريطاني- الفرنسي والكيان الصهيوني على مصر، الذي أثار موجة من الاضطرابات الشاملة، والتحركات الثورية في أجزاء عديدة من المشرق العربي، ومقاومة الأحلاف العسكرية الاستعمارية الغربية، التي أحدثتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، باشتراك عدد قليل من البلدان الرجعية المحلية، مثل حلف بغداد ١٩٥٥، حيث عملت القوى الإمبريالية الغربية على تدريب الجيوش العميلة لاستخدامها في مقاومة خط التحرير والوحدة على صعيد الوطن العربي، ضمن هذه الظروف السياسية الملتهبة حقق حزب البعث انتشاراً ونفوذاً سياسياً بين الأوساط القومية العربية في سورية والأقطار المجاورة، وتبنى سياسة الانفتاح على الأحزاب الأيديولوجية الراديكالية الأخرى، ودعا بالبحاح إلى إعادة تكوين الجبهة الوطنية في سبيل النضال ضد الأحلاف العسكرية الغربية وضد حلف بغداد بالذات

٩٦ "

في هذه المرحلة بدأت الحكومة السورية تقترب من مصر منذ عام (١٩٥٦)، فقد صرح ناظم القدسي في (١٩٥٦/١/٢٤) في القاهرة " بأنه إذا ما اتحدت الدول العربية كافة، لتشكيل جمهورية واحدة، فإن هذه الدول ستكون من أكبر دول العالم".

وفي عهد وزارة صبري العسلي (١٩٥٦/٦/١٤ - ١٩٥٨/٣/٦) جرى البحث في مسألة الاتحاد بين البلدين بناء على رغبة الأكثرية النيابية. وقد سعى السياسيون في سوريا ومصر نحو التقارب بينهما من أجل الوقوف أمام التحالفات المشبوهة ومطامع دولة إسرائيل. ومما زاد من الضغوط الدولية، تدخل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، وإدراكها لحدوث فراغ وخطير على المنطقة من جانب الاتحاد السوفيتي، ولذلك أصدر الرئيس الأمريكي "أيزنهاور"٩٧ مبادئه المعروفة من أجل أن تملأ الولايات المتحدة هذا الفراغ.

^{٩٥}- توفيق المدني: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب -1997 .

^{٩٦}- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق.

^{٩٧}- مبدأ أيزنهاور: ابتكر مبدأ أيزنهاور للتصدي لما ظن أنه تهديد سوفيتي صريح للشرق الأوسط في الفترة الفلقة التي أعقبت أزمة السويس، وقد اعتبر المستر دالس بان الروس قد يغتنمون الفرصة التي خلقتها الظروف الصعبة التي وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما تعانين منها لكي تحاول السيطرة على المنطقة أما بقوة السلاح أو بواسطة التخريب الداخلي، في وقت كانت فيه القوى السوفيتية البحرية والجوية متمركزة على أهية الاستعداد على حدود الشرق الأوسط: في بلغاريا ومنطقة البحر الأسود واورانيا والقوقاز وآسيا الوسطى، كما ان الفشل الانجليزي - الفرنسي قد خلق فراغاً في النفوذ، والغى وجود أي رادع حقيقي تجاه التغلغل الشيوعي. ولهذا هدف مشروع أيزنهاور إلى حلول أميركا لملي الفراغ الاستعماري بدلاً من إنجلترا وفرنسا وتضمن هذا المشروع:

1- تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية وحماية الاستقلال السياسي لأي دولة أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما طلبت هذه الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري سافر تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية.

2- تفويض الحكومة في برامج المساعدة لأي دولة أو مجموعة من دول المنطقة إذا ما أبدت استعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول دعماً لقوتها الاقتصادية وحفاظاً على استقلالها الوطني.

وكانت مبادئ أيزنهاور، تنص على أن تقدم الحكومة الأمريكية المساعدة لصد مد الشيوعية الدولية، بناء على طلب الحكومات المعنية في المنطقة.

وكانت أمريكا تعتقد أن سوريا تتعاون مع الدول الشيوعية اقتصادياً، فكل هذه المخاوف أدت إلى إسراع الخطا نحو الوحدة. وفي الوقت نفسه فقد نشأت آنذاك بين عبدالناصر وحزب البعث علاقة خاصة، حتى أصبح حزب البعث في عام (١٩٥٦) من أشد الداعين له حماسة. وكانت سياسة مصر مبنية على سياسة الجامعة العربية منذ عام (١٩٤٥) وقائمة على أساس إقامة تكتلات بين دول الجامعة تحت زعامتها، وليس في تحويل وحدات عربية آسيوية صغيرة إلى وحدات أكبر.

وكان عبد الناصر، يرغب في السيطرة على السياسة الخارجية للدول العربية المجاورة بتتحية الحكومات المعادية والإطاحة بها، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، وليس بالاتحاد معها أو إلحاقها به.^{٩٨}

وبسبب ما تقدم، و بسبب ظروف المنطقة، والأهم الظروف الداخلية لمصر حيث الازمة الاقتصادية والقوى العاملة الفائضة، فُرضَ على مصر اعتناق فكرة القومية العربية بروح هادئة عملية من غير أن يملي إيمان عميق الجذور بالوحدة السياسية، كما هو الأمر بالنسبة لسوريا.

وكانت قوى اليسار قد دفعت بالمسؤولين في سوريا للتوجه نحو مصر. فبعد عام (١٩٥٥) أخذ الروس بعض المسؤوليات على عاتقهم، فقدموا السلاح، وعرضوا تقديم ضمانات عامة للدعم والتأييد في مواجهة الأخطار والتهديدات الغربية، غير أنهم، ولا ريب، قد اخذوا يدركون انه سيكون من الصعب الدفاع عن سوريا كجيب تقديمي في شرق أوسط معادٍ للشيوعية.

وعلى ذلك بدت السياسة السوفيتية تستهدف قيام ثورة شعبية، ولكن على اساس هدف معتدل يقضي باقامة حكم برجوازي صديق للاتحاد السوفيتي، يدار من قبل الحزب الشيوعي من خلف الستار، وهنا يأتي دور خالد العظم، ذلك أنه ليس له حزب سياسي أو منظمة تدعمه، وبدأ يلتفت نحو اليسار باحثاً عن تأييد، وربما كان سنده خالد بكداش، الذي كان في مركز يتيح له توجيه تعليمات لعفيف البزرة رئيس الأركان العامة.^{٩٩}

أعتقد أن الصراع كان في أوجه في تلك المرحلة الزمنية، ما بين الاشتراكية والراسمالية، تقود كل منهما دولة عظمى هما : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وتملك كل منهما من القوة العسكرية مايفوق تلك التي لدى حلفائها مجتمعين، ولكل منهما ايدولوجية عالمية شاملة، بمعنى أن لها محتوى اخلاقيا ولها القدرة على تفسير التاريخ الإنساني وتحديد الاهداف البشرية وطرق الوصول إلى تحقيقها، لذلك كل طرف حاول أن يكون تأثيرها على الشرق الاوسط أقوى وأكثر فاعلية من الأخرى، ومنذ ذلك التاريخ إلى الآن حاولت روسيا على أن لاتخرج سوريا من تحت مظلتها والاحتفاظ بها كحليف استراتيجي، وكانت مستعدة أن تعمل أي شيء من أجل ذلك.

^{٩٨}- (اليحيى) محمد بن عبدالرحمن: مأساة سورية في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني، ص66. مصدر سابق.

^{٩٩}- (سيل) باتريك: الصراع على سوريا ، ص212-213. مصدر سابق.

ويقول باتريك سيل في كتابه الصراع على سورية: " كانت سوريا تحكم من قبل جبهة تقدمية منذ عام (١٩٥٦)، ولكن من خلف ظهر الحكومة، وكان من قادة هذه الجبهة البارزين: خالد العظم وخالد بكداش وزعماء البعث" الحوراني والبيطار"، إضافة إلى صبري العسلي الذي دعم مركزه من خلال استغلاله الماهر لخلافات الآخرين. وكان هؤلاء الخمسة يجتمعون في منزل العظم مراراً من أجل المناقشة والتنسيق السياسي، وقد تقاسموا السلطة مع حلفائهم من العسكريين: السراج (مدير المخابرات العسكرية)، وعفيف البزري الذي كانت له علاقة مع بكداش والنفوري مع خالد العظم، بينما كان للحوراني عدد من الاتباع في الجيش، ربما كان على رأسهم كل من مصطفى حمدون وعبدالغني قنوت. وكان الصراع بين كتل الجيش السوري من أبرز الأسباب للارتقاء في أحضان مصر والتوجه نحو عبدالناصر، كانت الوحدة في إحدى جوانبها حصيلة صراع طويل بين الجيش والسياسيين في سوريا، وهو صراع شغل السياسة السورية منذ عام (١٩٤٩)، فاضطر الضباط إلى التوجه نحو القاهرة بسبب فشلهم في الاتفاق فيما بينهم، فقد أدت التنازعات والعداوات السياسية منذ أواخر عام (١٩٥٧) إلى تحويل الجيش السوري إلى مجموعة من الأجنحة المتصارعة، مما جعلهم يلقون بأنفسهم في أحضان الوحدة و عبدالناصر، ليتخلصوا من تلك الصراعات

يمكننا أن نطلق على الفترة ما بين عامي (١٩٥٤) و (١٩٥٨) تسمية "العهد الديمقراطي"، وهو من أفضل العهود السياسية في تاريخ سورية منذ استقلالها، حيث إعادة الاحتكام إلى الشرعية الدستورية وإلى النظام البرلماني، وآليات عمل السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية والفصل بينهما، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها عماد الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة سواء داخل السلطة التنفيذية أو داخل السلطة التشريعية، والذي كان يتم وفق آلية انتخابات حرة ونزيهة وفعالة، تحت إشراف قضائي وطني، أو تحت إشراف المنظمات الدولية.

وعلى المستوى الاقتصادي تحقق بعض الانجازات في هذه الفترة، مما انعكس بالإيجاب على زيادة معدل دخل الفرد للمواطن السوري، وتم تأسيس بنية تحتية متعددة المهام، ومازالت معتمدة عليها حتى الآن(السدود، المشاريع الزراعية، شق الطرق، الموانئ، المطارات المدنية، المصانع، الصحة المجانية، التعليم المجاني، المدارس، الجامعات). كما تم تأميم الشركات الأجنبية لوقف النهب الاستعماري للثروة المعدنية والموارد الطبيعية. وأطلقت الحريات العامة، أحزاباً وصحافة ومنظمات المجتمع المدني، ولم يشهد العهد الديمقراطي أي تفعيل لقانون الطوارئ. و تمت كذلك إعادة هيكلة الجيش السوري على أسس وطنية واحترافية دون لوثة سياسية أو طائفية، وكسر احتكار السلاح المفروض على سورية من قبل القوى الغربية.^{١٠١}

ومن سلبيات هذه المرحلة اغتيال العقيد عدنان المالكي، معاون رئيس الأركان، على يد عضو من أعضاء الحزب القومي السوري، عندما كان يراعي مباراة كرة القدم في دمشق بين (منتخب الجيش السوري) و(خفر السواحل اللبناني)، وذلك في ٢٢ نيسان من عام (١٩٥٥).

^{١٠٠}-(سيل) باتريك: الصراع على سوريا، ص211-112. مصدر سابق.
^{١٠١}إفتاح الشيخ: إرث سورية الديمقراطية، تاريخ 2/8/2012، موقع كلنا شركاء. الرابط: <http://all4syria.info/>

والمالكي كان عضواً في حزب البعث العربي، ويبدو أن الجريمة كانت سياسية، بسبب أهمية المالكي في الجيش وسمعته كمجاهد في حرب فلسطين ومن مؤسسي الجيش السوري. واعتبر البعث أن الاغتيال ضربة له، لأن المالكي ساهم في تقوية نفوذ البعث في الجيش. وطبعاً كان للدول الاقليمية دور في النزاعات الحزبية داخل سورية ولم تكن بريئة من عملية الاغتيال. شكّل هذا الحدث نقطة تحول كبرى في تاريخ سورية المعاصر، لأنه أقصى " الحزب القومي السوري"، المنافس الأكبر والوحيد لـ "حزب البعث"، من الساحة، و منذ إقصاء " الحزب القومي السوري" أصبح البعث ليس أكبر حركة سياسية في سوريا، بل الأوسع نفوذاً في صفوف القوات المسلحة.^{١٠٢}

يرى الباحث أن عمليات الاغتيال السياسي تعتبر جريمة، وهو ضد ممارسة هذا الفعل بحق أي كان، وفي أي زمان ومكان، لانه عمل غير انساني وغير اخلاقي ومنافي للمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن تصفية أي شخصية ذات تأثير فكري أو سياسي أو عسكري جسدياً وفكرياً يعتبر عمل مدان. وعادة تلجئ الاحزاب والانظمة الشمولية الاستبدادية لممارسة الاغتيال السياسي بالاساليب العنفية، لتحقيق أهدافهم. والذين يمارسون هذه الافعال، لايعترفون بالرأي الآخر وبالمبادئ الديمقراطية.

المطلب الثاني: مرحلة الوحدة والانفصال.

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً بصورة مكثفة جداً، من أسباب داخلية وخارجية أدت إلى قيام الوحدة بين مصر وسوريا، والتي كانت آنذاك مطلباً جماهيرياً للكثير من القوى السياسية، فمن المستحيل أن تقف أية جهة أمامه، سواء كانت أحزاباً أو قيادات أو رؤساء أو قوات عسكرية، بحيث أصبح هذا الهدف بركناً هائجاً داخل سوريا، يمكن أن يجرف ويدمر كل من يقف أمامه، وأصبحت القيادات السياسية بعضها يزاود على بعضها الآخر في التسريع لعملية الوحدة.

يكتب أكرم الحوراني في مذكراته: "... إن سوريا بجميع أحزابها وجميع رجالها وطبقاتها ومثقفها ومفكرها كانت تنادي بوحدة اتحادية رئاسية مع مصر، وقد ظهر ذلك بنتيجة الاستفتاءات التي طرحتها الصحافة السورية على الرأي العام آنذاك، وعلى رجال مختلف الأحزاب". شرح صلاح بيطار مفهوم الاتحاد بين سورية ومصر، فدعا لقيام دولة اتحادية واحدة، وهذا يعني أن أي شكل تأسيسي لوضع هذه الدولة يجب ألا يخرج عن أشكال الاتحادات الموجودة في العالم، كالاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي والولايات المتحدة. وبعبارة أخرى لابد من عاصمة واحدة وحكومة مركزية واحدة وجيش واحد وغير ذلك. وقال معروف الدواليبي: إن مجرد التفكير في أن يأخذ الاتحاد مع مصر شكل اتحاد دولتين جريمة كبرى بحق الشعب.

كما أقرت اللجنة المركزية للحزب الوطني في اجتماع ترأسه الدكتور عبدالرحمن كيالي قيام دولة اتحادية، على أن يكون نظامها رئاسياً". وهكذا كانت الدعوة للوحدة الاتحادية أمراً مجتمعاً عليه في سوريا.

أما فيما يتعلق بالحزب الشيوعي وخالد العظم فلم يبد عليهم اهتمام جدي بموضوع الاتحاد في بادئ الأمر، نظراً لقناعتهم بأن عبدالناصر لن يأخذ هذا الأمر مأخذ الجد كما دلت عليه تجربة سوريا السابقة عام (١٩٥٥)، ولكن الذي أصبح يضايقهم ويزعجهم كثيراً هو أن هذا التيار الوحدوي كان يمتد ويتعاضم لحساب حركة حزب البعث العربي الاشتراكي، حتى أصبح خطراً يشدد الحصار عليهم، دون ان يجدوا وسيلة لصدده أو الوقوف في وجهه...^{١٠٣}

أعتقد أن الشيوعيين لم تكن في اجنداتهم أية مشاريع وحدوية، لأنهم كانوا يقدمون مصلحة التحرر العالمي على مصلحة التحرر القومي العربي. وكان يظهر هذا من خلال شعاراتهم التي تطالب بالسلام والتعايش السلمي ونزع السلاح والنظرة الفوق قومية. وأن الأحزاب الشيوعية كانت تبني سياساتها على ضوء سياسة الاتحاد السوفيتي وعلاقاته مع دول العالم، وكان هناك مثل متداول آنذاك، ينتقد فيه ذيلية الاحزاب الشيوعية، حيث يقول: (يهطل المطر في روسيا، فيرفع الشيوعيون المظلات هنا).

^{١٠٣} -أكرم الحوراني: مذكرات، ج3، ص٢٥٥٩-2560. مصدر سابق.

لذلك ظل الحزب الشيوعي متجاهلاً موضوع الوحدة مع مصر إلى ما بعد سفر الوفد العسكري إلى القاهرة بتاريخ (١٢/١/١٩٥٨)، شرع خالد العظم وعفيف البزرة وحلفاؤه من العسكريين يزاودون، ويطالبون بوحدة اندماجية مع مصر باعتبار ان حزب البعث كان يطالب بالاتحاد الفدرالي، وكان معروفاً لدى الجميع أن خالد العظم كان يهدف من وراء غلوه ومطالبته بالوحدة الاندماجية اجهاض امكانية قيام اتحاد فيدرالي، مقدراً أن عبدالناصر سوف يرفض الوحدة الاندماجية.^{١٠٤}

أما بالنسبة لمصر، فكان رأي جمال عبدالناصر دائماً، هو ضرورة بناء الاتحاد على مراحل. وقد أعلن عن رأيه هذا بعد إعلان المجلسين المصري والسوري قرار الاتحاد بين البلدين، عندما صرح لصحيفة الشعب الكويتية في شهر كانون الأول عام (١٩٥٧) قائلاً: " إن الإجراءات المتعلقة بتحقيق الاتحاد بين سورية ومصر تتخذ صورتها النهائية. وقد كان من رأيي أن ندخل الاتحاد على مراحل كالوحدة العسكرية والوحدة الثقافية، وقد قطعت هذه المراحل شوطاً بعيداً، واتخذت شكلها الايجابي عندما أرسلت مصر قواتها العسكرية إلى سورية".^{١٠٥}

ومن الواضح أيضاً أن مصر كانت تسعى للوحدة مع سورية بعد حرب السويس، ولكن بشكل غير علني وباستراتيجية النفس الطويل مركزة على الجيش، عاملة على احتوائه، ليكون قادراً على تحقيق الوحدة بالشكل الذي يتصوره جمال عبدالناصر، نظراً لاختلاف النظامين السياسيين بين البلدين.

وهناك رأي يقول: " إن عاملين أساسيين عجلا بالاتحاد مع مصر هما: الخصومات والمطامح بين صفوف الضباط السوريين و التنافس البعثي الشيوعي، وزاد من تأججها اتهام الضباط البعثيين عفيف البزري قائد الجيش بأنه لايرغب في الوحدة مع مصر، وأنه غير جاد فيها انعكاساً لموقف الحزب الشيوعي، مما أوصل إلى حالة تأزم دعت بعض ضباط الجيش إلى إعلان حالة الاستنفار في وحداتهم...".^{١٠٦}

وحسب رأيي إن الظرف الموضوعي للبلد كان متطابقاً مع ما سعى إليه البعثيون، نتيجة نمو الحركة القومية في البلدان العربية، والشعارات التي رفعتها بعض القوى السياسية ذات التوجه القومي كحزب البعث المطالبة بـ "أمة عربية واحدة وذات رسالة خالدة"، والتخلص من الاستعمار والقضاء على اسرائيل وتوحيد الوطن العربي. بالإضافة إلى الرغبة الطموحة لدى بعض المثقفين العرب إلى الوحدة، وكان هناك سبب آخر، هو فشل السوريين في الاتفاق بينهم، نتيجة الصراع الطويل بين الجيش والسياسيين، وأن سيطرة بعض الضباط القوميين على مقاليد السلطة في سورية، قد حسمت الأمر لصالح الجيش من أجل قيام الوحدة مع مصر.

^{١٠٤} - أكرم الحوراني: مذكرات، ج4، ص2568. مصدر سابق.

^{١٠٥} - أكرم الحوراني: مذكرات، ج4، ص٢٥٦٨. مصدر سابق.

^{١٠٦} - (سيل) باتريك: الصراع على سوريا، ص416. مصدر سابق.

وأمام تلك التدايعيات اجتمع مجلس القيادة (العسكرية) ١٠٧ في ١١ يناير عام (١٩٥٨)، وقرر التوجه، دون علم رئيس الدولة ومجلس الشعب، إلى مصر لمقابلة عبدالناصر، لإخطاره بقرار الجيش بضرورة قيام الوحدة الفورية، ولكن عبدالناصر طلب التمهّل في الوحدة الاندماجية، إلا ان العسكريين تحدّثوا عن حالة الفرقة بينهم وحالة الاستنفار الدائمة في الثكنات، وتسلسل الشيوعيين إلى الأعصاب الحساسة في سوريا، وعن الفساد السياسي للشخصيات السياسية السورية، وتلقيهم الأموال من العواصم العربية والأجنبية. وكان رد عبدالناصر هو أن ما سمعه منهم لا يبرر قيام وحدة، وأن كل ذلك يعد أسباباً سلبية، تكون عبئاً على الوحدة أكثر مما تكون قوة دافعة لها، وطلب مهلة للتفكير، أو هكذا كان يتظاهر، ولكنهم أصروا عليه لقبول طلبهم .

فكان لهم ما أرادوا. ولكن حدد عبدالناصر ثلاثة شروط للموافقة على قيام الوحدة بين البلدين، وهي: إجراء استفتاء شعبي حول الوحدة، وأن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا، وأن يستقيل الضباط المسيسون من الجيش، اللذين عملوا في المجالات السياسية والعامّة. ١٠٨

وحسب ما أراه، إن عبدالناصر وضع هذه الشروط أمام إصرار الوفد السوري على الوحدة، انطلاقاً من قناعة بأن السوريين سيوافقون على شروطه. وإن عبدالناصر لم يكن ليقبل الوحدة بهذه السرعة لولا إدراكه لفوائدها السياسية والاقتصادية إقليمياً ودولياً. وأنه أدرك أن وحدة كهذه ستمكّنه من التحكم بسوريا، خاصة أن السوريين يحتاجونها، ولم يعد بإمكانهم التراجع، وأراد عبدالناصر استغلال الخلافات داخل سوريا لمصلحته. وهكذا حقق عبدالناصر ما كان يطمح إليه، وأصبح حاكماً فردياً وقائداً عسكرياً، لا يقبل أن يشاركه أحد السلطة، وأصبحت سورية إقليمياً تابع لمصر لا أكثر.

تم بعد ذلك إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط عام (١٩٥٨)، وأعلن الرئيس شكري القوتلي، من شرفة قصر الرئاسة في القاهرة، تنازله عن الحكم للرئيس عبدالناصر في خطابه المشهور وسط احتفالات رسمية وشعبية منقطعة النظير. وأطلق على القوتلي لقب المواطن الأول في الجمهورية العربية المتحدة. وأن اعلان الوحدة أدخلت البهجة إلى قلوب الشعبين المصري والسوري والجماهير العربية، التي طالما أمّلت بوحدة الأمة العربية.

إلا أنها فرحة لم تكتمل، وآمال أحيبتت بسبب مجموعة من العوامل والظروف، بحيث لم تستمر الوحدة أكثر من ثلاث سنوات.

أسباب فشل الوحدة بين مصر وسورية.

أعتقد أن السوريون أخطأوا عندما سلموا مصيرهم لـ عبد الناصر، وقبلوا بشروطه، وأعطوه الحق بأن يفعل ما يراه مناسباً من أخذ القرارات والتقلات ورسم سياسيات استراتيجية تخدم

١٠٧- تشكل مجلس القيادة العسكرية في عام 1956 وكان يضم 24 ضابطاً من قادة الجيش السوري، هؤلاء حكموا سوريا في الظل وفرضوا أجندتهم على الحياة السياسية السورية. يقول أمين الحافظ، رئيس سوريا آنذاك في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية في برنامج شاهد على العصر إنه كان واحداً من بين ال(14) ضابطاً الذين سافروا إلى مصر ضمن وفد عسكري لإجراء مفاوضات الوحدة مع جمال عبدالناصر، وكان الوفد يتألف من: عفيف البزرة، أمين النفوري، أحمد عبدالكريم، مصطفى حمدون، عبدالغني قنوت، طعمة العوض الله، أحمد حنيدى، حسين حدة، ياسين الفرجاني، بشير صادق، محمد النسر، مصطفى رام حمدامي.

١٠٨- جمال سلامة علي: مصر والطريق إلى الجمهورية العربية المتحدة، أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، عمل جماعي، ص ٧٣-٧٥، ط1، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٩.

الوحدة حسب مفهومه. ولان البعثيين اعتقدوا بانهم سيكونون الفئة المفضلة لدى عبدالناصر، وسيكونون عوناً له داخل القوى المسلحة. فرجع مصطفى حمدون قائمة كاملة ومفصلة بأسماء الضباط البعثيين في الجيش السوري مع عناوينهم إلى عبدالناصر لكي يعتمد عليهم. ولكن عبدالناصر كان حاكماً فرداً وقائداً عسكرياً لايقبل أن يشاركه أحد السلطة، أبعد عفيف البزري من منصبه كقائد للجيش السوري، وعين مكانه الفريق جمال فيصل الذي لا يتمتع بأي صفات قيادية ويتصرف كموظف مطيع، وطهر الجيش من الضباط الشيوعيين. ثم استعمل عبدالناصر لائحة حمدون وطهره من الضباط البعثيين أيضاً..

فقد صدر أمر برقي من القاهرة في أول آب (١٩٥٨) بالنقل الفوري لعشرات الضباط البعثيين دفعة واحدة إلى مصر ونقل القسم الأكبر من ذوي الرتب العالية إلى السلك الدبلوماسي أو لوظائف في دولة الوحدة بدون مسؤوليات أو مهام في مصر، لإبعادهم عن سوريا، في جو أوحى وكأن كل هؤلاء لم يكونوا موضع ثقة.^{١٠٩}

وفي أواخر عام (١٩٥٩) كان الخلاف البعثي مع عبدالناصر قد استفحل، مما جعل وزراء البعث يقدمون استقالاتهم، وهم أكرم الحوراني وصلاح البيطار ومصطفى حمدون و عبدالغني قنوت.^{١١٠}

تؤكد معظم الدراسات حول تلك الحقبة ما أشارنا إليه سابقاً حول قيام القيادة المصرية بخطوات لكسر مراكز القوى في صفوف الجيش السوري، والقيام بحملة تطهير طالت الضباط الشيوعيين، ثم ضد الموالين للحواراني والعفلق وضد الضباط اليساريين، وكانت القيادة المصرية تتخذ هذه القرارات دون مشاورات كافية مع السياسيين والعسكريين في سوريا، الأمر الذي لا أراه غريباً على عبدالناصر ونظامه الديكتاتوري، وعلى حاكم مطلق الصلاحيات.

ما فعله عبد الناصر ورفيق دربه عبدالحكيم عامر، الذي كان يعتبر الحاكم الفعلي لسوريا أثناء الوحدة، خير دليل على ذلك. وأعتقد أن الهدف من هذه الخطوة كانت الهيمنة على الجيش السوري، وهذا ما سبب خيبة أمل لدى السوريين من تفاعلات الوحدة. وكانت عمليات التطهير من أكبر المصائب التي حلت بالجيش السوري، لأنها طالت كوادر كفوءة ومتعلمة، وكان إبعادها إضعافاً مثيراً للغرابة في بلد يحتاج إلى كفاءات كل مواطن.

ومن ثم وقع الضرر على الملاكين الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعي بكل شدة. وأذى التجار بسبب قرارات وزارة الاقتصاد، التي كانت تبيح الاستيراد وتمنعه دون ترؤ، وحسب المصالح الخاصة.. ووجد المئات من الموظفين المدنيين والعسكريين أنفسهم في الشارع، بعد صدور قرارات تسريحهم العشوائية.

وأطلقت يد عبدالحميد السراج، فبنى جهازاً أمنياً رهيباً، كان خليطاً من أسوأ النماذج البشرية، يقومون بالقتل والسلب والنهب والسرقة، ويضايقون المواطنين لأنفاه الأسباب، ومن خلال الإرهاب في التحقيق، مع فرض أتوات كبيرة على التجار، ثم أسندت إليه سكرتارية الاتحاد

^{١٠٩} - كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص ١٨٠، مصدر سابق.

^{١١٠} - كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 190. مصدر سابق.

القومي في سوريا ومنصب رئيس المجلس التنفيذي، الذي عين به عام (١٩٦٠) وكذلك منصب رئيس المؤسسة الاقتصادية بعد ذلك.

لم يسبق لأي مسؤول في سوريا أن تمتع بهذه السلطات من قبل، مما جعله يطمح لأن يكون رجل سوريا الأوحده في حمى عبدالناصر وظله.

كما كان الضباط المصريون في سوريا يتعاملون بنفسية متعالية، فكل واحد منهم كان يعتبر نفسه عبدالناصر، وكانوا غالباً ما يتجاوزن التسلسل العسكري، ولم يكده يحل ربيع عام (١٩٦١)، حتى كانت سوريا كلها في حالة غليان عامة، بحيث أصبح التذمر عاماً و شديداً. لأن همينة مصر كانت قوية، وبسبب حل الأحزاب السياسية ووضع الضباط السوريين في مناصب أقل شأنًا.^{١١١}

بالإضافة إلى العوامل الداخلية كانت هناك عوامل خارجية أيضاً، الامر الذي أدى إلى عدم استمرار الوحدة، التي لم تحظى بمباركة الاتحاد السوفيتي، الذي رأى فيها تهديداً وتحدياً لمصالحه في المنطقة، فالروس رأوا في الوحدة امتداداً لجو العداء للشيوعيين في العالم العربي، لهذا لم يكون سعداء بقيامها، أما أميركا، فلم تكن منزعة من وحدة مصر وسوريا، وأنت نتيجة سلسلة تفاهات بين أميركا ومصر على ضرورة مواجهة الخطر الشيوعي في سوريا، وفي الوقت نفسه كمبدأ في السياسة الأمريكية، فإنها لا ترضى بوجود دول قوية على حدود حليفها اسرائيل، وكذلك خشيت القوى الإقليمية المحافظة من الشعور القومي الطاغي الذي ولدته الوحدة، ومن أثره على مصالحها، بل وبقاء أنظمتها في مواجهة المد الكبير لنفوذ دولة الوحدة على المستوى العربي العام. ولاننسى الصراع العربي الاسرائيلي والأحلاف الأخرى في المنطقة مثل حلف بغداد والاتحاد الهاشمي وأطراف غير عربية في الشرق الاوسط مثل تركيا وايران وجميعها كانت حلفاء للولايات المتحدة والغرب.

كانت الوحدة تهديداً لكل هؤلاء، لأن نجاحها كان يعني تغييراً جوهرياً، ليس في الواقع العربي فحسب، بل في الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط أيضاً. لذا كان يلزم- في تصورات هذه الأطراف- العمل من أجل إفشال هذه التجربة الوحدوية الاندماجية بين اثنتين من أهم الدول العربية، وإسقاطها حتى لا تكون مقدمة لحركة وحدوية عامة على مستوى الوطن العربي كله.^{١١٢}

هذه الاسباب مجتمعة أدت إلى فشل التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا التي انهارت بانقلاب جديد وعهد جديد... عهد الانفصال.

أعتقد أن الوحدة كانت ارتجالية وحماسية والجانب العاطفي والقومي كان مسيطراً، ولم تكن مدروسة بشكل جيد، وكانت هروباً إلى الأمام من قبل القوى التي لم تستطع أن تتوافق فيما بينها نتيجة صراعاتها الايديولوجية والسلطوية وارتباطاتها الخارجية وأجنداتها، ولم تُراع في قيامها الظروف الذاتية والموضوعية التي تحيط بالبلدين. فوحدة كهذه تحتاج إلى دراسة واضحة المعالم من جميع النواحي، ويجب ان تسبق الوحدة الاندماجية وحدة المكون المادي للبنى الاقتصادية، ومن ثم الثقافية والاجتماعية والعسكرية ثم وحدة سياسية، لأن طبيعة كل

^{١١١} - (اليحيى) محمد بن عبدالرحمن: مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني، ص 65-75.

^{١١٢} - مصطفى علوي: الصراعات الدولية والإقليمية التي أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية، أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، ص 92-94. مصدر سابق.

بلد تختلف عن الآخر، خصوصاً أن مصر تقع في افريقيا، و هي دولة كبيرة مساحةً وسكاناً، وسوريا بلد صغير تقع في آسيا أي أنهما نظامين مختلفان، أحدهما نظام دكتاتوري ألغى الاحزاب، والآخر نظام فيه أحزاب متعددة، مما يعني طبائع وثقافة مختلفة، وأن الوحدة كانت ضربة قوية للديمقراطية، لأنها أصدرت قرارات بإلغاء المؤسسات الدستورية والمنظمات الشعبية وحلّ الاحزاب، وعادت بالبلاد إلى الحكم العسكري والحكم الأمني، وإلى الإرهاب والتجسس والمحسوبية والفساد، واجتمعت السلطات في أيدي حفنة من الفاسدين، تحكّموا في السياسة والأمن والاقتصاد.

وعليه نستطيع القول إنها كانت تجربة فاشلة بامتياز، ونتمنى أن تكون الشعوب العربية استفادت من هذه التجربة الوجودية، وأن تصبح درساً للذين مازال البعض منهم يطبل للشعارات القومية والوحدة العربية، التي لن تتحقق في المستقبل القريب، وفي ظل هذه الأنظمة القمعية المتسلطة على رقاب الشعوب.

المبحث الثاني:

استلام حزب البعث الحكم في سنة 1963.

في صبيحة يوم الخميس ٢٨ أيلول عام (١٩٦١) داهمت قوات البادية بقيادة حيدر الكزبري مقر إقامة المشير عبدالحكيم عامر والقيادات العسكرية والمصرية.. وكان في انتظار تلك القوات الضباط: عبدالكريم النحلاوي وعبدالغني دهمان وهشام عبدربه. ثم أذاع الانفصاليون بلاغهم الأول من إذاعة دمشق باسم "القيادة العربية العليا للقوات المسلحة" الذي أعلنوا فيه فصل الوحدة بين القطرين، وأعلن فيه قيام الجيش بحركة انقلابية مبرراً ذلك بالعبارة الآتية "إننا قد طرفنا كل باب للإصلاح قبل أن تتفجر الأمور، فلم نجد إلا القوة سبيلاً للتحرر من المستغلين واتباع طريق الحرية، ولم نجد إلا القوة سبيلاً لكي تعاد للشعب حريته وللجيش كرامته"^{١١٣}.

برأيي مهما يكن، فإن استخدام القوة من قبل مجموعة من ضباط الجيش للاستيلاء على السلطة، بحجة إعادة الحرية للشعب، أمر مرفوض، لأن على الجيش أن يبقى محايداً في الأحداث السياسية، أي أن لا يتدخل في السياسية، وعلى الجيش أن لا يستخدم القوة لصالح فئة أو مجموعة أو حزب سياسي، ضد آخر، لأن مهمته هي حماية البلاد من الهجمات الخارجية واستتباب الأمن واستقراره والوقوف إلى جانب الشعب أثناء الأحداث السياسية، التي ربما تحدث في أي بلد، ولكن ماجرى في سورية بعد الاستقلال هو تدخل الجيش في السياسة وقيامه بانقلابات عسكرية وانقلابات مضادة، وهذه كانت بداية الدخول إلى النفق المظلم، وأصبحت تقليداً سيئاً للسوريين، أي كما يقول المثل العامي " كلما دق الكوز بالجرة " قام الجيش بانقلاب، وأصبحت المسألة لا تحتاج إلا لاجتماع مجموعة من الضباط وقيامهم بالاستيلاء على السلطة عن طريق القوة، أي أصبح مودياً لتغيير السلطة. وهكذا دخلت سوريا في دوامة الانقلابات، ولاتستطيع الخروج منها. والشعب السوري هو الذي دفع فاتورة أهواء وأنانية هؤلاء الضباط، الذين لم يفكروا إلا بمصالحهم الشخصية. ورؤيتهم الخاصة لمستقبل البلد المنطلقة من ذاتوية بحتة ولما يملكون من قوة التغيير المادي المقترن بالانضباطية والتنظيم العسكريين.

وفي اليوم التالي أعلنوا عن تأليف حكومة سورية برئاسة مأمون الكزبري، ثم أصدر النحلاوي، العقل المدبر للانقلاب، تعليماته بالقبض على الضباط المصريين، الذين كانوا يعملون في وحدات الجيش السوري للحيلولة دون قيامهم بأي نشاط معاد. وفي الثاني من شهر تشرين الأول عام (١٩٦١) اجتمع السياسيون القدامى، و وضعوا وثيقة الانفصال، التي صاغها صلاح البيطار ونجيب الأرمنازي، ووقع الحضور عليها، وكان من ضمنهم قيادات حزب البعث.

هناك من يشبه مرحلة الانفصال أي من يوم ٢٨ أيلول عام (١٩٦١) إلى يوم ٨ آذار عام (١٩٦٣) بفترة العهد الوطني (١٩٥٤)، أي بالفترة النادرة من الحكم النيابي، حيث عادت

^{١١٣} - غسان محمد رشاد: من تاريخ سوريا المعاصر، ص 155. مصدر سابق.

الأحزاب إلى العمل السياسي العلني، ماعدا الحزب الشيوعي حيث لم تتسامح الحكومة الانفصالية مع الشيوعيين فأبقتهم في المعتقلات لعدة شهور، ولم يسمح لخالد بكداش بالعودة إلى سورية. وحتى عندما حاول الشيوعيون خارج السجون أن يعيشوا حياة عادية ويعودوا إلى ممارسة نشاطاتهم الثقافية والمهنية والتربوية والاقتصادية والسياسية، وجدوا الأبواب موصدة في وجوههم كما كانت في عهد عبدالناصر. وأجريت انتخابات نيابية، شهدت صعود السياسيين القدامى: أمثال خالد العظم وصبري العسلي ومأمون الكزبري وعصام العطار، وخسر صلاح البيطار وآخرون الجولة الأولى...^{١١٤}

لم يرق هذا التطور نحو الديمقراطية طغمة النحلاوي، التي رأت فيها إضعافاً للعسكر وإنهاء لدورهم في السياسة، فقامت مجموعته بانقلاب جديد في ٢٨ آذار عام (١٩٦٢)، هدفه منع عودة الديمقراطية، إذ كان نموذج نظام الشيشكلي يدغدغ أفكار النحلاوي ومن معه. وادعى الانقلابيون في بلاغهم بأنهم يريدون إصلاح ما أفسده التقليديون بسياساتهم الرجعية وأنهم، أي العسكر، سيعملون على إعادة الاعتبار للإصلاح الزراعي والتأمينات ومراجعة مسألة الوحدة مع مصر.

وقام الانقلابيون باعتقال النواب والوزراء، وضغطوا على الرئيس القدسي لحل البرلمان، إلا أنه رفض، فوضعه قيد الاعتقال أيضاً، مما أوصلهم إلى طريق مسدود، إذ لم يكن في الإمكان إحداث تغييرات جوهرية لتحقيق ما وعدوا به دون سلطة سياسية، أي دون برلمان وحكومة عاملة، فانكشف إلى العلن ما هدفوا إليه، وهو تعطيل الديمقراطية والحياة السياسية في البلاد لمصالحهم الشخصية، ولم يحظ الانقلابيون بأي دعم من رجال السياسة أو في صفوف الجيش.^{١١٥}

ثم قام انقلاب آخر مضاد مركزه حلب ضد النحلاوي، الذي كان يرصد تحركات البعثيين والناصريين، وخاصة بعد اتفاق هؤلاء ومباركة القاهرة لهذا المحور المتمثل بالعتيد جاسم علوان، وكان كل من حافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران مع هذا التكتل.

قد قرر هؤلاء، على لسان قائد الانقلاب الجديد اللواء عبدالكريم زهر الدين، إنهاء الانفصال في ٢٠ آذار عام (١٩٦٢)، وأدت هذه الحركة إلى إبعاد قادة الانفصال: النحلاوي ووهيب الهندي، وتعيينهما ملحقين عسكريين في كل من فرنسا وإيطاليا، كما أودى هذا الانقلاب بوزارة الدواليبي وجميع أعضاء حكومته، ثم أودعوا السجن. وأعتقل ناظم القدسي رئيس الجمهورية، وأودع المستشفى العسكري حتى ١٣ نيسان عام (١٩٦٢).

أُخرج القدسي من سجنه في المستشفى العسكري، ليتسلم عمله كرئيس للجمهورية، وشكل بشير العظمة حكومة جديدة، ولكن هذه الحكومة لم تستطع مواجهة حدة الصراعات الداخلية.^{١١٦} وأعقبها حكومة خالد العظم، التي ضمت تحالف أقطاب اليمين مع جماعة الحوراني، وبدت مؤهلة لتوفير الاستقرار، إذ ضمت أقطاب اليمين وعناصر مناصرة لقضايا الفلاحين والعمال، ولقيت دعم وتأييد كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ولم يتورع العظم عن تحريض سفير أمريكا في دمشق ضد عبدالناصر، مؤكداً له أن سوريا لن تهاجم إسرائيل. وبفعل تفاقم الازمات الاجتماعية، وتآكل رصيد شركاء الحكم في أوساط الشعب والجيش، أسقطها انقلاب كان مشكوفاً للجميع.

^{١١٤} - عبدالله الدهامشة (الدكتور): سورية مزرعة الأسد، ص ٨ مصدر سابق.

^{١١٥} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 216. مصدر سابق.

^{١١٦} - أحمد يوسف القرعي: مصر والطريق إلى الجمهورية العربية المتحدة، ص 77. مصدر سابق.

لقد قامت مجموعة من الضباط ذوي الميول القومية بإنقلاب عسكري في ٨ آذار عام (١٩٦٣) بقيادة "زياد الحريري" حيث حرك الحريري اللواء من جبهة الجولان، فيما حرك ضباط بعثيون لواء السويداء في جبل الدروز بعد الاستيلاء على قيادته، وتمكن اللواءان من تطويق اللواء المدرع ٧٠ في كسوة، فسلم قائده عبدالكريم عبيد القيادة لمحمد عمران. أما لواء قطنة، جنوب غرب دمشق، فلم يتدخل لغياب الأوامر، ذلك أن أحد الضباط البعثيين قد سيطر على جهاز الاتصالات للجيش في دمشق. وهكذا فتح الطريق أمام الحريري ليدخل المدينة، ويقوم الحواجز في الطرق الرئيسية، ويطلق الأبنية الحكومية. في تلك الأثناء، قام سليم حاطوم (درزي) باحتلال دار الإذاعة، ومن ثم تم احتلال وزارة الدفاع واعتقال رئيس الجمهورية ناظم القدسي وقائد الجيش عبدالكريم زهرالدين وأكرم الحوراني وعدد من السياسيين الذين كانوا قد أيدوا الانفصال عن مصر.

وتتالت البلاغات الإذاعية صباح الانقلاب، فأعاد البلاغ رقم ٩ الاعتبار لـ ٣٥ ضابطاً منهم أعضاء " اللجنة العسكرية" الخمسة، محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الاسد والمير والجندي، وحرر العقيد لؤي الأتاسي من سجنه، و أصبح محمد عمران بعد ١٨ شهراً من تسريحه قائداً للواء ٧٠ الأهم في الجيش، وقبل أن ينتصف النهار تشكل المجلس الوطني لقيادة الثورة بقيادة العقيد لؤي الأتاسي، الذي أصبح رئيساً للجمهورية، وتولى صلاح الدين البيطار رئاسة الحكومة في ٩ مارس عام (١٩٦٣).^{١١٧}

انقلاب ٨ آذار وانفراد البعث في الحكم.

يؤكد من تابع الانقلاب منذ يومه الأول، أن صلاح جديد تمكن من السيطرة على مكتب شؤون الضباط، الذي يتحكم بالتنقلات والتعيينات والتسريحات والترقيات في القوى المسلحة، كما نجح حافظ الاسد في السيطرة على قاعدة الضمير العسكرية شرق دمشق، التي تضم معظم أسطول سوريا من الطائرات الحربية، وساعد في تسهيل الانقلاب الذي أطاح بحكومة خالد العظم دون إطلاق طلقة رصاص تقريباً. و أحدثت هوية الانقلابيين ارتباكاً، حيث لم يتأكد قادة الجيش والأجهزة الأمنية فوراً ما إذا كان الانقلاب مع عبد الناصر أو ضده، ليحسموا كيفية التعاطي معهم.

ففي نفس اليوم (٨ آذار) قام صلاح جديد، بعد أن اختار لنفسه مركزاً بعيداً عن الاضواء، لكنه في منتهى الخطورة، وهو منصب معاون مدير إدارة شؤون الضباط، قام بتسريح العديد من الضباط العاملين في الجيش من كافة الانتماءات الحزبية ومن الحيايين باستثناء الضباط البعثيين. كما قام باستدعاء أكثر من ٢٠٠ ضابط احتياط بعثي من وظائفهم المدنية إلى الجيش، وكان بينهم الضابط الأهم على الإطلاق وهو الرائد الجوي المسرح حافظ أسد. والخطوة الثانية التي قام بها صلاح جديد هي " تنفيذ التشكيلات التي أجريت في الجيش السوري في غياب بعض أعضاء " مجلس قيادة الثورة في مصر أثناء مباحثات الوحدة مع مصر والعراق من ٣ نيسان الى ١٧ نيسان عام (١٩٦٣)، حيث قام بنقل بعض الضباط الناصريين إلى السلك الدبلوماسي أو الوظائف المدنية وإحالة البعض الآخر إلى التقاعد، ما

^{١١٧} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 238، مصدر سابق.

أدى إلى استياء القيادات الناصرية في مجلس قيادة الثورة وتقديمتها استقلالها ورفضها أي حوار أو مساع حميدة قام بها الفريق "لؤي اتاسي واللواء زياد الحريري"^{١١٨}. لم تلعب القيادة المدنية لـ"حزب البعث" دوراً في انقلاب ٨ آذار عام (١٩٦٣). إذ إن الحزب كان متشردماً بعد الانفصال، وقد تقلصت عضويته، بل كان أبطال الانقلاب هم أعضاء "اللجنة العسكرية" التي لم تكن جزءاً عضويّاً في الحزب. ورغم أن الانقلاب وقع بالتحالف مع الناصريين وزياد الحريري، إلا أن الضباط البعثيين سيطروا على الوضع، فلم يستفد الضباط الناصريون من مشاركتهم في الانقلاب بشكل فعال، إذ وقعوا في الحالة النفسية ذاتها التي أصابت الرأي العام، فاعتقدوا أن الانقلاب سيضاف إلى السلسلة، وكان تحركهم ارتجالياً وردات فعلهم آنية، ولم يلعبوا أوراقهم جيداً، فخسروا الساحة لشركائهم البعثيين، الذين تحركوا بسرعة في كافة الجهات.

واستفاد البعث من الاجواء المعادية للناصرية داخل الجيش، ومن العمل السري المنظم والمحترف "اللجنة العسكرية" التي استطاعت مع الوقت التخلص من الشركاء الناصريين بمساعدة زياد الحريري. كما فشل الحريري في تدعيم مركزه في السلطة، فهو لم يكن ناصرياً صميمياً، يريد أن يدفع بسورية إلى بيت الطاعة المصري، ولا بعثياً، بل كان طموحه شخصياً، ما أضعف دوره. وهكذا تحولت اللجنة العسكرية من أصغر شريك في الانقلاب إلى سيد سورية.^{١١٩}

ومنذ اليوم الأول للحركة احتدم الصراع فيما بين البعثيين المستقوين بثورة ٨ فبراير في العراق ومؤيدي الوحدة في الجيش والشارع، وسرعان ما تمكنت "اللجنة العسكرية" البعثية من إحكام سيطرتها على الجيش. ولمواجهة الجماهير المطالبة بالعودة الفورية للوحدة سارعت الحكومة- المسيطر عليها بعثياً- إلى الدخول في "مباحثات الوحدة الثلاثية". وكل ما تمخضت عنه تلك المباحثات أنها كشفت مدى هشاشة فكر البعث وتخلفه عن منطق المرحلة، وتحول قاداته في كل من سوريا والعراق إلى رموز "للاقليمية الجديدة". وبالمجازر التي مارستها اللجنة العسكرية" والحرس القومي" الذي شكلته، قمعت الطموح الوحدوى في أوساط الجيش والشعب، وأصلّت بالتالي الانفصال والتفرد بالحكم.^{١٢٠}

إننا أرى أن سوريا مرت بمراحل عصيبة خلال هذه المرحلة من دراستنا، أبدى الشعب السوري خلالها مقاومة بطولية وتضحيات كبيرة ضد الانتداب الفرنسي، من أجل التخلص من الوصاية الفرنسية والحصول على السيادة الوطنية والاستقلال التام، وتضمنت ولادة الدولة الوطنية بعد مخاض عسير، ولكن سرعان ما تحول الحلم إلى كابوس عندما بدأت ثلة انتهازية من العسكر باغتصاب السلطة من أجل مصالحهم الشخصية والانانية، وأطلقوا رصاصة الرحمة على جسد الديمقراطية الفتية، ودخلت سورية في دوامة لانهاية لها، اتبعتها انقلابات متتالية غيرت مجرى تاريخ سوريا، وعكست وجه الحياة السياسية فيها من عهد ديمقراطي واعد، كان يزدهر أحياناً، ويتعثر أحياناً أخرى، إلى عهود دكتاتورية، اتسمت بالفردية وتمركز السلطة فيه بيد حاكم فرد، يتولى السلطة بطريق القوة، يمارسها حسب

^{١١٨} - الطاهر إبراهيم: انقلاب 8 آذار عام 1963 في سوريا وحصاد الشوك فيها.. <http://odabasha.ipower.com>

^{١١٩} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر ص 240. مصدر سابق.

^{١٢٠} - عوني فرسخ: الانفصال، أربعون عاماً من الوحدة المصرية السورية، ص 257. مصدر سابق.

مشيئته، ويهيمن بسطوته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويملي إرادته على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من دون أن تكون هناك مراقبة حقيقية على اداء نظامه أو معارضة سياسية في المجتمع.

ومن سمات السلطة في النظام الدكتاتوري، تستند إلى الامر الواقع أكثر مما تستند إلى النصوص وفي حال وجود النصوص، فإنها تطبق بروح غير تلك التي أملت، وقد لا ترى الطريق إلى التطبيق، وهناك أنظمة دكتاتورية متعددة، فمنها دكتاتوريات ايدولوجية، أو عسكرية، ومنها ما تستند إلى حزب واحد. وبعضها ذات توجيهات محافظة رجعية، وأخرى ثورية، وقد يمارس السلطة الدكتاتورية فرد أو هيئة، غير أن السمة الرئيسة التي تميزها هو جوهرها الاستبدادي.

ومنذ أن تحولت السلطة في سوريا إلى دكتاتورية، لم يذق خلالها الشعب السوري طعم الحرية التي ناضل من أجلها، ولم تستقر الاوضاع في البلاد، بل تغيرت خلالها دساتير عديدة وحكومات عديدة حتى أن بعض الحكومات لم تستمر أكثر من يوم واحد، وانعكس عدم استقرار الوضع السياسي سلباً على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب السوري. وأصبحت سورية مركزاً لصراع الدول الاقليمية ومن ورائها الدولية، وكل طرف من الصراع حاول أن يجر سورية إلى محوره، وبسبب ازدياد الخلافات والصراعات بين كتل الجيش، ومن أجل التخلص من مشاكلهم تم طرح مشروع الوحدة مع مصر، وسرعان ما وقعوا في ظل تجربة جديدة أحبطت فيها الآمال، وفشلت الوحدة لأنها تمت بعجالة، ولم تبين على أسس صحيحة، وعاد العسكر إلى الانقلاب من جديد، وبدأت مرحلة جديدة مليئة بالصراع الدموي.

الفصل الثاني:

سمات الاستبداد السياسي من سنة 1963
إلى نهاية حكم حافظ الأسد.

الفصل الثاني:

سمات الاستبداد السياسي من سنة 1963 إلى نهاية حكم حافظ الأسد.

لايقوم وطن حيث لا يوجد قانون، لذلك لاوطن للشعوب التي تعيش تحت نير الاستبداد إلا وطن احتقار الأمم الأخرى.

سان جوست*

يعتبر الاستبداد من أكثر الظواهر المرتبطة بوجود السلطة منذ بداية تكوين المجتمع السياسي للأمم المختلفة. ولم يكن الاستبداد حكراً على أمة دون غيرها، فقد شهدت كل الأمم ومن مختلف أنظمة الحكم، حالات من الاستبداد السياسي خلال تاريخها المتعاقب، من حيث التفرد بالحكم والسلطة وتسخيرهما لتحقيق أهداف خاصة وفردية دون مراعاة للمصلحة الجماعية. " والمستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لابشريعته، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المتعدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس، يسدّها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته".^{١٢١}

وكان الاستبداد الصفة العامة التي أمتاز بها حكم البعث في سوريا، أي منذ انقلاب (١٩٦٣/٣/٨)، عندما قام عدد من الضباط البعثيين والناصريين بانقلاب جديد، أعلنت على إثره حالة طوارئ والأحكام العرفية، ومنعت الأحزاب والتجمعات الحرة والصحف. ثم بدأت عملية تأمين الفضاء السياسي وغيره، لصالح حكم الحزب الواحد، هو حزب البعث العربي الاشتراكي، وحصر القيادات العسكرية العليا والوسطى بالمنتسبين لهذا الحزب والموالين له، خاصة بعد تصفية الضباط الناصريين إثر محاولتهم الانقلابية في تموز عام (١٩٦٣). ثم تنامت حدة الاستبداد تحت وطأة القوانين التسلطية المتتابة، فئات اجتماعية مستفيدة مباشرة منها، وتكونت مراكز قوى متعددة، لها مصالح حقيقية في بقاء التسلط واستمراره. وفي الوقت نفسه وبعملية متوازية تم تهميش لأغلب القطاعات الاجتماعية على تنوعها وتعددتها، التي ارتدت إلى مستوى المتطلبات الدنيا من الممارسة الحياتية والتفوق حول الذات الصغرى، بعد أن كان " الشأن العام" خبزها وملحها.

وفي نهاية عام (١٩٦٥) حاولت القيادة القومية لحزب البعث (التاريخية) الإمساك بزمام الأمور في القيادة العسكرية، إلا أن " اللجنة العسكرية"، التي كانت وراء انقلاب عام (١٩٦٣)، قامت بانقلاب آخر في (١٩٦٦/٢/٢٣)، حيث تحالف فيه أعضاء القيادة القطرية اليساريين مع " اللجنة العسكرية". لم تلبث، فيما بعد، ازدواجية إدارة السلطة بين الجيش والحزب أن حُسمت لصالح الجيش في (١٩٧٠/١١/١٦)، عندما قام حافظ الأسد بانقلاب

*- سان جوست: تولد ٢٥ اغسطس ١٧٦٧ وتوفي في ٢٨ يوليو ١٧٩٤، وهو ثوري وقائد عسكري وسياسي فرنسي شارك في الثورة الفرنسية وكان من أكبر حلفاء روبسبير وشاركه الحكم.

^{١٢١} - (الكواكبي) عبدالرحمن: طبائع الاستبداد ومصارع الاستبداد، ص 41، ط3، دار النفائس، لبنان، بيروت 2006.

عسكري أثناء انعقاد مؤتمر الحزب العاشر، حيث اقتاد فيه القيادة الحزبية العليا ذات الجناح اليساري، وكذلك قيادة السلطات الحكومية، إلى السجن.

مع انقلاب حافظ الأسد، بدأت فكرة الزعيم الفرد بالظهور، و حلت محل فكرة القيادة الجماعية للحزب القائد. ولقد تمت هذه الصيرورة الاجتماعية عبر عدد من الإجراءات القانونية، التي استهدفت تمركز وتركز سلطة القرار المركزي للدولة بيد رئيس الجمهورية. كما وُضِعَ دستور رئاسي ذو طابع إيديولوجي و صيغة تعسفية النهج، حصرت مفاصل الحكم والسلطات الثلاث بيد الرئيس و بالتالي أصبح الولاء " للقائد" ولما يمنحه لاتباعه من امتيازات ومكاسب شخصية قاعدة في الحكم، في ظل غياب سيادة القانون ومبدأ المحاسبة الرسمية واللا رسمية وتعطيل الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني، التي من شأنها أن تلعب دور السلطة الوسيطة والحيوية لحماية الشعب من عسف المؤسسات الحاكمة.

ومن الدلائل المميزة لتلك السلطة أنها منذ ذلك التاريخ، لم تجر انتخابات حقيقية على كل المستويات، سواء كانت انتخابات نيابية أو محلية على مستوى مجالس المحافظات والبلديات أو على مستوى النقابات و التنظيمات المهنية، ليعبر الشعب فيها عن رأيه. أما الانتخابات الرئاسية، فاختُزِلت في الاستفتاء بإحدى كلمتين (نعم) أو (لا) على مرشح واحد ترشحه القيادة القطرية لحزب البعث، هو حافظ الأسد دون منافسة من أحد. و كانت العمليات الانتخابية ومسلتزماتها تطبخ في دهاليز الأجهزة الأمنية، وهي التي كانت تحدد القوائم الفائزة، ثم تجري عمليات شكلية من ترشيح وإجراء حملات انتخابية وإلقاء خطابات و فتح مراكز الانتخاب. ثم تجري عملية الانتخاب في مناخ من الخوف، ويأتي بعد ذلك إعلان النتائج، التي كانت دائماً وفق ما كانت الأجهزة الأمنية و فروع حزب البعث المنتشرة في كافة المحافظات، قد قررتة مسبقاً. هذه الصيرورة السياسية جردت الحركة النقابية العريقة والمنظمات السياسية والمدنية من أي هامش استقلالي عن القيادة القطرية لحزب البعث، وصارت فروع المؤسسات الأمنية المختلفة تقرر مصير قياداتها وسياساتها ونشاطاتها الكبيرة والصغيرة.

هذه الانقلابية الاستبدالية التمثيلية كان من شأنها أن اختزلت المجتمع السياسي في حزب البعث، و اختزلت الحزب في قيادته الموالية للجنرال الأسد، ثم تمركزت في نهاية المطاف في شخصية الرئيس.

وبغية إدامة هذه التراتبية في ماهية وألوية قرار السلطة، قامت الأجهزة الحزبية والحكومية بعسكرة المجتمع وتضخيم الأجهزة الأمنية المتعددة بشكل سرطاني، وحصرتها على قاعدة العلاقات العضوية والعصبية. لقد أدت هذه المركزة للسلطات وتركزها، ضمن إطار فئة محدودة، إلى اجتماع الثروة والسلطة في أيدٍ قليلة وخنق المبادرات الحرة والمستقلة، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية.^{١٢٢}

وتأسيساً على هذه الصيرورة الاجرائية، فقد تمت خلال الفترة (١٩٦٣ - ٢٠٠٠) عملية تقزيم الحياة السياسية، لتقوم تدريجياً على أساس الحزب الواحد واللاعب الواحد من جهة،

^{١٢٢} - (داغر) فيوليت، (الدكتورة): حقوق الانسان والديمقراطية في سوريا، عمل جماعي لثمانية عشر باحثاً سورياً، ص 7-8، منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، ط1، 2001.

ومن جهة ثانية سيطرة أحادية شاملة على كل مقومات ونشاطات الحياة المجتمعية والمدنية والإعلامية وغيرها، دون منافسة أو رقابة على ما يجري حتى ولو محاسبة الفاسدين والمقصرين .

لقد فقد هذا الحزب مع الزمن وظيفته السياسية، وانتابه خلل بنوي في وظيفته الرئيسية ومهمته المركزية، وتحول إلى هيكل تنظيمي محض، حول معه مؤسسات الدولة والمجتمع إلى " مساكن " لاتحتوي على أي شكل من أشكال الحياة المنتجة والمثمرة، و أعاد صياغة البشر ليكونوا، في معظمهم، دون طموح وملاحم وتمايز. وفي المآل أصبحت البلاد أمام مشكلة سياسية- أخلاقية- إنسانية، تؤكد وتعيد إنتاج نفسها في كل اللحظات والمجالات. كما تحولت المؤسسات التعليمية والنقابية مثلاً إلى "مستودعات" تعيد على الأغلب إنتاج أفراد، يملأ التخبط الروحي والتهيه الأخلاقي حياتهم، وتسيطر عليهم حالة من عدم الاكتراث بالمصلحة الوطنية والعمومية، ويعانون ضموراً في أحاسيسهم ومشاعرهم بجماعية الحياة، ليصبح بالتالي الستر والأمان ممن بيده الحكم والسلطان أقصى ما يطلبونه.

لقد تصرف سلطة الحزب الواحد القيادية على تعدد مستوياتها، على مدى تلك العقود، كما لو أن المجتمع وُجِدَ لخدمها، واستغنت عن وظيفتها في خدمته، وانقطعت الروابط بين الدولة والمجتمع تدريجياً بشكل يتناسب مع زوال مضمونها القانوني- العمومي، وشاع مناخ تجريمي اتهامي- خاصة بعد محنة الثمانينات^{١٢٣} - ساهم في توسيع رقعة الانقسام والتنشطي الاجتماعيين.

" خلاصة العهد السابق تقول لنا إذن إن المشكلة بدأت سياسياً، وأدت مع مرور الزمن إلى مجتمع مستقيل، وانتهت إلى أزمة أخلاقية وروحية تطل التكوين النفسي والأخلاقي والفكري والروحي للفرد. جوهر مشكلتنا إداً سياسي، ووجهها البارز أو الطافي المشكلة الأخلاقية - الإنسانية " ^{١٢٤}.

يمكنني القول هنا إن سبب أغلب المآسي التي تعاني منها الشعوب، أي الفقر واليأس والحرمان والفساد والإفساد وتشويه المنظومة الأخلاقية للإنسان والقمع والحروب، هو استبداد الأنظمة السياسية، إنه بلاء تبتلي به الشعوب، أما دواؤه كما أرى، فيكمن في توسيع قاعدة الحكم والانتقال السلمي للسلطة ضمن أولوية النظم الديمقراطية .. مما سيضمن، إلى حد ما، محاربة الجهل والعنف، ونشر التوعية وثقافة التسامح والتخلي بالقيم والمثل العليا وإحياء روح الأمل لدى الإنسان وإحياء منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وقيام أحزاب سياسية وحركات اجتماعية، وتعلم القيم الديمقراطية وممارستها في إدارة شؤون الحكم.

^{١٢٣} - محنة الثمانينات: مصطلح أطلق على أحداث حماه، شباط 1982، التي تمثلت بوصول الصدام بين حافظ الأسد وخصومه من الإخوان المسلمين إلى ذروته، التي اتخذ بعدها النظام خطأً راديكالياً في فرض القبضة الأمنية المشددة، والضرب بيد من حديد على كل من يشتبه بارتباطه بأي نشاط معارض، إخواني كان، أو يساري.

^{١٢٤} - (نهار) حازم : مسارات السلطة و المعارضة في سورية، نقد الرؤى والممارسات، ص11-12، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٩ .
و.الكاظم : هو من مواليد دمشق طبيب اخصائي في الطب الفيزيائي والتأهيل، وباحث في مجال الفكر السياسي وحقوق الانسان.

المبحث الأول:

طبيعة النظام السياسي السوري في دستور 1973.*

من خلال قراءة الدستور السوري لعام (1973) أرى أن يُصنف النظام السياسي حسب مواده بأنه نظاماً رئاسياً، حيث ركزت ورسمت إدارة مؤسسات الدولة بطريقة بحيث يتم التحكم والسيطرة عليها بموجب مضامينه التي تم صياغتها وإقرارها في عام (1973). أعطى الدستور السوري رئيس الجمهورية صلاحيات (تكاد) أن تكون مطلقة، وهو، فضلاً عن ذلك، الأمين العام لحزب البعث الذي يعطيه الدستور السوري في مادته الثامنة الحق في قيادة الدولة والمجتمع، كما أنه يجمع إلى ذلك منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وفق (المادة 103) منه. في الوقت نفسه هو رئيس القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية. أما صلاحياته فهي تتجاوز الصلاحيات التنفيذية إلى التشريعية، وفي (المادة 107) يحق له أن يحل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه، وتجري الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل، وله الحق حسب المادة (108) دعوة مجلس الشعب لانعقاد استثنائي، وله الحق في أن يخاطب المجلس برسائل، وأن يدلي ببيانات، وفي المادة (111) يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج دورات مجلس الشعب، وله الحق في تعيين نائب له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم، كما أن له الحق في تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وإعفائهم من مناصبهم (م 95)، وإعلان حالة الحرب (م 100) وإعلان حالة الطوارئ وإلغائها (م 101).

إن صلاحيات رئيس الدولة في دستور (1973) تعكس مدى هيمنته (دستورياً) على مؤسسات الدولة الأخرى، وقد لعب نمط تطور الدولة وهيكلها المؤسسة على أساس النظام الرئاسي الهرمي دوراً هاماً في تمركز الصلاحيات دستورياً وقانونياً وفعلياً بيد رئيس الدولة.¹²⁰

بالرغم من أن الباب الثاني من الدستور، والذي يتضمن سلطات الدولة تم تقسيمه إلى ثلاث فصول تتضمن : السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، هذا التقسيم يوحي ظاهراً بقيام الدستور على مبدأ فصل السلطات، إلا أنه إضافة إلى عدم ذكر لمبدأ الفصل فإن قراءة متأنية للدستور تؤكد على أنه ليس هناك فصل بينها في الواقع. وأن مؤسسات السلطات الأخرى ليست لها أية فعالية في النظام السياسي استناداً إلى الدستور وهنا نلاحظ:

¹²⁰ - (زيادة) رضوان (الدكتور): سنوات الخوف، الحقيقة والعدالة في قضية المختفين قسرياً في سوريا، ص 18-19. والكاتب هو أكاديمي سوري والمدير التنفيذي للمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن. وباحث زائر في مركز لحقوق الإنسان في جامعة هارفارد وزميل في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، معارض سياسي وعضو ائتلاف الوطني السوري.

*- لقد اوضح تاريخ النظام السياسي في سوريا أنه تمت صياغة عدة دساتير بلغ عددها (11) موزعة بين دساتير دائمة ودساتير مؤقتة وهي كالتالي على وفق تاريخ الصدور: دستور ملك فيصل الأول عام 1920. دستور عهد الانتداب 1930، دستور 1943. دستور عهد الشيشكلي 1950. دستور عهد الوحدة 1958. دستور عهد الانفصال 1961. الدستور المؤقت 1964. دستور 1966. الدستور المؤقت 1969. الدستور المؤقت 1971. دستور 1973.

- هيمنة السلطة التنفيذية ممثلة برئيسها (رئيس الجمهورية)، على السلطتين التشريعية والقضائية.
- وجود سلطة سياسية عليا هي الحزب القائد للدولة والمجتمع (م/٨) تمارس قيادتها من خلال تدخلها وهيمنتها على كافة سلطات الدولة ومؤسسات الدولة والمجتمع.
- التدخل والهيمنة على السلطة التشريعية نلاحظه من خلال المواد التالية:
 - يحل مجلس الشعب (م/١٠٧).
 - يعد مشاريع القوانين ويحيلها إلى مجلس الشعب (م/١١٠).
 - يعترض على القوانين التي يقرها مجلس الشعب (م/٩٨).
 - يتولى سلطة التشريع، ليس فقط: في المدة الفاصلة بين مجلسين (م/١١١/٤).
- وخارج انعقاد دورات المجلس (إذا استدعت ذلك الضرورة القصوى بمصلحة البلاد) (م/١١١/٢).
- يلغي أي تعديل للدستور (يقره مجلس الشعب بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه) أن لم يوافق عليه (م/١٤٩).
- المادة (٥٣) من الدستور التي تتضمن أن نصف أعضاء مجلس الشعب يجب أن يكونوا من العمال والفلاحين.
- هذه المادة تم تنفيذها على أرض الواقع وكما هو معروف بإعداد قوائم انتخابية لمرشحين ناجحين مسبقاً من العمال والفلاحين (وباقي فئات الشعب) من أعضاء حزب البعث وأحزاب الجبهة، كون تلك الأحزاب هي الممثلة الشرعية الوحيدة للعمال والفلاحين.
- ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الصلاحيات الواسعة إلى الهيمنة على السلطة التشريعية من قبل السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية.
- أما على السلطة القضائية:
 - إضافة إلى: تعيين رئيس الجمهورية لأعضاء المحكمة الدستورية، يتمتع بالصلاحيات القضائية التالية:
 - يترأس مجلس القضاء الأعلى.
 - يقترح تعديل الدستور.
 - يعيق مؤسسات الدولة عن مباشرة مهامها الدستورية إذا قام خطر جسيم وحال يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة واستقلال أرض الوطن (م/١١٣).
- هذه الصلاحيات القضائية الواسعة، إضافة إلى عدم مسألته إلا في حالة الخيانة العظمى (م/٩١) كان من الطبيعي أن تؤدي إلى هيمنته على السلطة القضائية، وبالتالي إلى:
 - التعدي على مبدأ استقلال السلطة القضائية التي يضمنها رئيس الجمهورية مع مجلس القضاء الأعلى وفق المادة /١٣١/ من الدستور.
 - التعدي على مبدأ سيادة القانون التي تضمنها الدستور كمبدأ أساسي في المجتمع والدولة (م/٢٥/٢).

والجدير بالذكر أن الدستور السوري لم يوضع من قبل جمعية تأسيسية أو برلمان منتخب مثلما كانت الدساتير السابقة، كدستور عهد الملك فيصل عام (١٩٢٠) و الدستور المعدل عام (١٩٤٣) و دستور عام (١٩٥٠).... بل جاء مشابهاً في وضعه إلى حد كبير لدستور الوحدة

عام (١٩٥٨) ودساتير البعث كدستور عام (١٩٦٤) والدساتير المؤقتة لأعوام (١٩٦٩ و ١٩٦٦ و ١٩٧١)، التي أصدرتها القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. حيث وضع دستور عام (١٩٧٣) من قبل مجلس شعب معين من قبل قائد عسكري وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري.

ومن خلال المواد التي ذكرناها تتجلى لنا أن رئيس الجمهورية يهيمن بصورة تامة على جميع السلطات، ويحكم قبضته عليها بشكل لا يدع لها مجالاً للحركة الذاتية والعضوية إلا وفق مشيئته. فهو يمثل مركزاً أقوى من مراكز بعض الملوك أو الأمراء. إنه مطلق لا معقب لحكمه أو لرايه. فلذا جاء الدستور مهيناً لسلطة مطلقة للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية.^{١٢٦}

وأهم ما يميز الدستور السوري هيمنة الطابع الإيديولوجي القومي على وفق عقيدة البعث، الذي يسعى إلى قولبة المجتمع السوري وفق معتقداته القومية، ويفرض على الشعب السوري والدولة السورية تبني شعاراته وأهدافه، والعمل من أجل تحقيقها. هذا ما نجده بشكل خاص في ديباجة الدستور التي تصلح لأن تكون مقدمة لدستور أو برنامج حزب البعث، وليس دستور لدولة كسورية، ميزتها الأساسية تكمن في التعددية والتنوع القومي والاجتماعي والديني والسياسي... الخ.

في المقدمة نلاحظ تكرار كلمتي (عربي) و(عربية) إحدى و ثلاثين مرة، أما المكونات الإثنية الأخرى، فيكاد تناسيها بصورة مطلقة، أو في أحسن الأحوال لا يرد ذكرها بهذا الحجم. إن المنطلقات الرئيسية التي يستند عليها الدستور والمذكورة في المقدمة كلها ذات طابع وحدوي عروبي. كما نجد الطابع الإيديولوجي لحزب البعث في المواد التالية من الدستور:

• **المادة الأولى:** في الفقرة ١/ نجد أن اسم الدولة هو (الجمهورية العربية السورية) مع العلم أنه تم تعديل الاسم من (الجمهورية السورية) إلى الجمهورية العربية السورية لأول مرة في عهد الانفصال في دستور عام (١٩٦١) المعدل عن دستور عام (١٩٥٠).

• في الفقرة ٢/ القطر العربي السوري هو جزء من الأمة العربية.

• في الفقرة ٣/ الشعب في القطر العربي السوري هو جزء من الأمة العربية ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة.

وهكذا يطبع الدستور كامل الشعب السوري بطابع البعث، فعلى كل مواطن سوري أن يناضل لتحقيق الوحدة الشاملة للأمة العربية وإلا فإنه يخرق الدستور.^{١٢٧} من خلال كل ما ذكرناه عن هيمنة الطابع القومي على الدستور وفق عقيدة البعث، تبدو النزعة العنصرية طاغية عليه، إذ لا فيه أية إشارة لوجود الأكراد أو أية أقلية قومية أخرى في سوريا التي تتميز بالتنوع العرقي والقومي، بل كل المواطنون في (الجمهورية العربية السورية)، حسب الدستور، عرب، يعملون من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة(م/١).

^{١٢٦} - (المالغ) هيثم: القضاء في التشريع السوري، حقوق الانسان والديمقراطية في سورية، ص223، منشورات أوراب و اللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية الأوروبية 2001، عمل جماعي. والكاتب: هو من مواليد دمشق 1931 ويلقب بشيخ الحقوقيين في سوريا، واشتغل محامياً منذ أوائل خمسينات القرن الماضي وأصبح قاضياً في عام 1957 وذلك إلى غاية 1966، وفي عام 2001 أنشأ جمعية حقوق الإنسان في سوريا ويعتبر من أبرز المعارضين للنظام السوري.

^{١٢٧} - (حبش) جان: قراءة في الدستور السوري، تقرير عن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. على الرابط التالي:

<http://hem.bredband.net/cdpps/repdccc.jan.htm>

ويكتفي الدستور بالقول: المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات (م ٢٥/٣)، وتكفل الدولة الفرص بين المواطنين (م ٢٥/٤). تجلت هذه النزعة العنصرية على أرض الواقع من خلال العديد من الممارسات الشوفينية للسلطة وأجهزتها الأمنية حيال الشعب الكردي، كمنع استخدام اللغة الكردية في الأماكن الرسمية، و تعريب أسماء القرى والمناطق الكردية، و حرمان الأكراد من الوظائف والمسؤوليات الهامة المدنية والعسكرية، و طرد الكثير من العمال الأكراد من وظائفهم و الطلبة من الجامعات، ومحاربة كل مظاهر الثقافة الكردية، وحصص التعامل بالأجهزة الأمنية فيما يتعلق بالقضية الكردية الامنية.^{١٢٨}

^{١٢٨} - (حبش) جان: قراءة في الدستور السوري، مصدر سابق. <http://hem.bredband.net/cdpps/repdcc.jan.htm>

المطلب الأول:

الاحزاب السياسية ودورها في حياة البلاد السياسية.

تعود التجربة الحزبية في سوريا إلى أواخر العهد العثماني، إلا أن انقلاب الثامن من آذار الذي أوصل حزب البعث إلى السلطة قد ألغى التعددية السياسية، واستبدلها بنظام الحزب الواحد عن طريق الجبهة الوطنية التقدمية، التي يقودها حزب البعث، وتشمل عدداً من الأحزاب الاشتراكية واليسارية المماثلة لفكره عموماً أو بعض منطلقاته المرحلية، بما يشبه النمط السائد في الدول الشيوعية (الاشتراكية السابقة). لكن في الوقت نفسه وجدت أحزاب معارضة للسلطة بشكل حقيقي، ونضالت في ظروف سرية وقاسية، وتعرض أعضاؤها ومؤيدوها للاعتقال والسجن و التعذيب لفترات طويلة، و تمت تصفية العديد منهم مادياً تحت التعذيب. ولا يوجد في سوريا قانون للأحزاب يسمح بالنشاط السياسي. وسنحاول في بحثنا هذا أن نعطي فكرة مختصرة عن مجموعة أحزاب السلطة والمعارضة في سوريا.

أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية - أحزاب السلطة:

١. حزب البعث العربي الاشتراكي:

تأسس حزب البعث العربي في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية في سوريا على وجه التحديد في دمشق، وضمن بيئة مدرّسي المدارس الثانوية وطلابها، ولكنه لم يأخذ الصفة الرسمية إلا بين فترة الجلاء عن سوريا عام (١٩٤٦) وعهد نكبة فلسطين عام (١٩٤٨-١٩٤٩). وهناك من يؤرخ تأسيسه في ٧ نيسان عام (١٩٤٧)، ومع ذلك فإن أول من بشر بأفكار البعث، ودعا إلى تأليف حزب قومي لتحقيق هذه الأفكار، كان مدرّساً آخر غير الثنائي ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار. إنه زكي الأرسوزي وتلامذته المريدون، الذين نزحوا من لواء اسكندرون، عندما اقتطعته فرنسا من سوريا مانحاً تركيا إيّاه، وذلك قبيل الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة.^{١٢٩}

انعقد المؤتمر الأول عام (١٩٤٧) في دمشق، حيث تم فيه تبني منهاج الحزب، وتشكلت أول لجنة تنفيذية بعضوية ميشيل عفلق و جلال السيد ووهيب الغانم، اختير صلاح الدين البيطار أميناً لها. وأصبح الحزب يعنونُ بياناته الرسمية بـ(أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة).^{١٣٠}

^{١٢٩} - (الصفدي) مطاع: حزب البعث، (مأساة المولد.. مأساة النهاية)، ص 56، ط1 دار الآداب- بيروت-1964. الطبعة الإلكترونية.
^{١٣٠} - راما نجمة، الملف الكامل عن الاحزاب السياسية المعاصرة في سوريا- الابيض والاسود،(مجلة سياسية اقتصادية ثقافية سورية) تصدر في دمشق، ص١٢٥، العدد 129، 2005.

أعتقد أن أحد أسباب دواعي تأسيس حزب البعث، كان نتيجة المد الشيوعي وبروز الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية قادرة على نشر المبادئ الشيوعية في الشرق الاوسط وتهديد المصالح الغربية، لذا اختمرت في الغرب فكرة تأسيس حزب يدعو إلى اشتراكية ولكن بثوب عربي وربطها بالدعوة إلى الوحدة العربية والحرية. وكان هذا الربط له صدى واسع وعميق لدى العرب وخاصة الشباب منهم.

ومايلفت النظر أن أحد مؤسسي البعث من أصول مسيحية، فقد سمي الإسلام معجزة العروبة وخير ما أنتجته العرب، وقد حاول ميشيل عفلق أن يضع الدين العربي في مواجهة "الاحاد" الشيوعي، فضلاً عن تطويعه في الصراع ضد "الشعبيين" من أعداء القومية ومن كارهي العرب ووحدتهم.

وفي عام (١٩٥٢) اندمج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي، الذي كان يرأسه أكرم الحوراني في حزب واحد أصبح اسمه "حزب البعث العربي الاشتراكي" كحزب قومي علماني، يسعى لخلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة أمته. وفي الفترة ما بين عامي (١٩٥٥ و١٩٥٨) كان حزب البعث من أبرز الداعين إلى وحدة سوريا ومصر، ونجح في تحقيقها مع الرئيس جمال عبدالناصر عام (١٩٥٨). ولكن الوحدة لم تصمد طويلاً، فحصل الانفصال عام (١٩٦١)، وكان من مؤيديه أكرم الحوراني، الذي فُصل من حزب البعث على أثر ذلك. دام حكم الانفصال من (١٩٦١/٩/٢٨) إلى (٨ آذار ١٩٦٣) حيث استلم حزب البعث السلطة في سوريا.

في ٢٣ شباط عام (١٩٦٦) نفذ عدد من الضباط الحزبيين انقلاباً على الحزب والدولة، غادر على أثره عفلق والبيطار سوريا نهائياً، وحصل انقسام في حزب البعث استمر حتى اليوم.

مَثَّل وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عام (١٩٦٣)، البدء عملياً لتطبيق مفهوم "الشرعية الثورية"، كما مَثَّل في الوقت نفسه استخفافاً مطلقاً لمفهوم "الشرعية الدستورية". هذا النموذج من الدولة القائم على الحزب القائد، الذي يختزلها مجلس قيادة الثورة في نفسه، وهو بدوره يُختزل في قائد الثورة أو الأمين العام للحزب، ظل قائماً منذ ٨ آذار عام (١٩٦٣) إلى وقتنا الحالي مع اختلافات شكلية وأحياناً جوهرية، ولكنها لم تمس بنية أو عصب السلطة الأوتوقراطية القائمة على استفراد حزب واحد بالسلطة.^{١٣١}

وتأسيساً على ذلك تم بناء المؤسسات اللازمة لمركزة السلطة بيد رئيس الجمهورية، كما وضع دستور رئاسي ايديولوجي الطابع تعسفي النهج، يحصر مفاصل الحكم والسلطات الثلاث بيد الرئيس. فأصبح الولاء " للقائد" القائم على ما يمنحه لاتباعه من امتيازات ومكاسب شخصية، قاعدة في الحكم، وذلك في ظل غياب سيادة القانون ومبدأ المحاسبة وتعطيل مؤسسات المجتمع المدني، التي من شأنها أن تلعب دور السلطة المضادة، لحماية الشعب من عسف الأجهزة الحاكمة. منذ ذلك التاريخ لم يبق للحركة النقابية أي هامش استقلالي عن القيادة القطرية لحزب البعث.^{١٣٢}

^{١٣١} - (زيادة) رضوان (الدكتور): حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية من الفكرة القومية إلى ترسيخ السلطوية، مجلة الديمقراطية (القاهرة) العدد 36 أكتوبر 2009.

^{١٣٢} - فيوليت داغر (الدكتورة): حقوق الانسان والديمقراطية في سورية، ص8. مصدر سابق.

وبعد استلام حافظ الأسد السلطة عام (١٩٧٠)، قام بإنشاء الجبهة الوطنية التقدمية عام (١٩٧٢)، التي اعتُبرت صيغة من صيغ تشريع التعددية السياسية، التي ضمت جميع الأحزاب السياسية المتحالفة مع حزب البعث، لتوطيد سيطرة هذا الحزب على الحياة الحزبية في سوريا، وهو الأمر الذي تحول إلى توطيد لسيطرة الفرد والديكتاتورية ضمن إطار صوري لحزب البعث حتى يومنا هذا.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي، فيما أرى، هو حزب ايديولوجي قومي شوفيني شمولي، تأسس على إنكار حقوق القوميات الأخرى من مكونات الشعب السوري، واغتصب السلطة معتمداً على القوة، ووسّع قاعدته الجماهيرية بالترهيب والترغيب، وأفسد المنظومة الأخلاقية والإنسانية لدى الشعب السوري إلى حد تشويه الإنسان السوري، فعلمه الفساد والرشوة والمحسوبية، وجرده من المشاعر والأحاسيس والقيم النبيلة، حتى أصبح بدون طموح، ووصل إلى حالة من عدم الاكتراث بالمصلحة الوطنية العامة، بحيث أصبح الستر والأمان وتأمين لقمة العيش همه الوحيد. وفي الجانب الآخر، تم فتح المجال أمام المزاودين والانتهازيين وأصحاب المصالح الخاصة ليصلوا إلى المراتب العليا تحت ظل الشعارات البراقة وتحت اسم الحزب وحماية قائده، وارتكبت الفظائع بحق المختلفين معه في الرأي. اعتقد أن حزباً كهذا قد انتهت مدة صلاحيته، و مضى زمانه، لأنه لا يستطيع تجديد نفسه، ولا يقبل الآخر، وبالتالي لا يصلح لهذه المرحلة، التي أصبح فيها العالم قرية صغيرة بفضل العولمة و شبكة المعلوماتية، ووصلت الشعوب إلى مستوى من الوعي، بحيث أصبحت تعرف حقوقها، ولم تعد ترضى أن تعيش تحت ظل الدكتاتوريات.

٢. حزب الاتحاد العربي الديمقراطي:

عرفت سورية إبان عهد الانفصال (١٩٦١/٩/٢٨ - ١٩٦٣/٣/٨) حزباً جديداً هو حزب الاتحاد العربي الاشتراكي، الذي سرعان ما انقسم على نفسه، فتمخض عن هذا الانقسام:

- الحزب التقدمي الناصري بزعامة يوسف جعيداني.
- الاتحاد الاشتراكي العربي بزعامة إسماعيل القاضي.

وقد جرت محاولات قام بها حزب البعث في عام (١٩٨٥) لتوحيد حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، فطلب من إسماعيل القاضي ويوسف جعيداني أن يحلا تنظيميهما، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر للحزب تناقش فيه كل نقاط الخلاف. انعقد هذا المؤتمر في ٢٦ نيسان عام (١٩٨٥) في دمشق، حضره يوسف جعيداني وتخلّف إسماعيل القاضي عن الحضور، ولم ينجح المؤتمر في حل الخلاف القائم بين الأطراف، مما اضطر حزب البعث إلى التدخل مرة ثانية. ومن حيث النتيجة تم الاتفاق على عقد مؤتمر عام التّم شمله في تموز عام (١٩٨٨).

عرض صفوان القدسي، الأمين العام للحزب، وثيقة فكرية سياسية، لتكون منطلقاً للحزب، ولكن يوسف جعيداني عارضها، وطالب بالعودة إلى الجذور الناصرية، وأعلن انسحابه من حزب الاتحاد الاشتراكي، و في الوقت نفسه أعلن عن قيام تنظيم جديد، أطلق عليه اسم الاتحاد العربي الديمقراطي، الذي أخذ الصفة الرسمية بتاريخ ١٣ تشرين الثاني عام (١٩٩٢). وهو حزب ناصري قومي التطلع وحدوي الاتجاه، وأهدافه هي حرية، اشتراكية، وحدة. يؤمن بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية، ويعتبر الفكر الناصري

وفلسفة الثورة وميثاق العمل الوطني وتجربته دليلاً في اجتهاداته الفكرية والسياسية، كما يعتبر تجربة جمال عبد الناصر، بأهدافها العامة وثوابتها القومية، إحدى القواعد الأساسية لمنطلقاته الفكرية والنظرية، و يرى الحزب، بالإضافة إلى ذلك، في تجربة حافظ الاسد مرجعاً رحباً لمنطلقاته واجتهاداته الفكرية^{١٣٣}، ويقوده الآن غسان أحمد عثمان. ودخل إلى واجهة الحياة السياسية بتعيينه عام (٢٠٠٤) عضواً رسمياً في الجبهة الوطنية التقدمية.

حسب اعتقادي أن الاتحاد العربي الديمقراطي والاحزاب المنشقة عنه هي أحزاب قومية تأخذ الناصرية قدوة لها، فشلت في تحقيق أهدافها ومبادئها النظرية، ولم تستطيع الخروج من دائرة حزب البعث، بل بقيت مرادفة له، وساندت السلطة البعثية، وطبقت لقيادة البعث، مقابل ذلك تلقت الدعم من السلطة، و هي لا تملك قاعدة جماهيرية واسعة، بل متواجدة في أوساط الفلاحين، لانه في عهد عبدالناصر حصل الاصلاح الزراعي وتم توزيع الاراضي على الفلاحين وقال عبدالناصر مقولته الشهيرة آنذاك: " لا عبيد بعد اليوم" لا إقطاع، لا عشائر، لا تفرقة، لا طبقيّة". لذلك بقي الفلاحين أوفياء لهذا النهج وطالما فكروا بأنه أمورهم ستتحسن نحو الأفضل بوصول حزبهم إلى السلطة، كما هناك قلة من النخبة المثقفة المؤمنين بالوحدة القومية ضمن صفوف هذا الحزب.

٣. حزب الاتحاد الاشتراكي العربي:

تمخض هذا الاتحاد عن مؤتمر توحيدي للقيادات الناصرية في تموز عام (١٩٦٤)، و صدر عنه بيان تأسيسي، شدد على التلاحم العضوي مع الجمهورية العربية المتحدة وقيادتها، وعلى أنه خطوة باتجاه الحركة العربية الواحدة، التي كان يدفع إليها عبدالناصر، كما انتخب نهاد القاسم أميناً عاماً له.

وعندما أعلنت التنظيمات الناصرية حل نفسها والاندماج ضمنه، تبينت لاحقاً صعوبات تطبيق ذلك، تجلت في انسحاب الودويين الاشتراكيين بقيادة فايز إسماعيل أولاً، ثم حركة القوميين العرب ثانياً. وفي الفترة من عام (١٩٦٦) إلى أواخر عام (١٩٦٧) شهدت هذه المرحلة خروج قيادات الجبهة العربية المتحدة من الحزب بقيادة اللواء محمد الجراح، وشكلت تنظيمياً خاصاً بالاسم نفسه، ولم يطل عمر هذا التنظيم، فانفرط عقده بعد خروج اللواء الجراح من سوريا.

بعد المؤتمر الرابع حمل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي اسم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، كما تبني المؤتمر شعار الجبهة الوطنية، التي تم تشكيلها سراً من حزب الاتحاد الاشتراكي العربي وحزب البعث القومي وحزب الاشتراكيين العرب، و لكن النظام سارع إلى توجيه ضربة شديدة إلى الأحزاب المشاركة في هذه الجبهة، فاعتقل قياداتها وعلى رأسهم الدكتور جمال الأتاسي. وبقيت القيادات في السجون إلى أن أطلق سراحهم في أعقاب الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠. ١٣٤

^{١٣٣} - (عثمان) هاشم: الاحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص ٣٩٤، ط1، دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.

^{١٣٤} - راما نجمة: الملف الكامل للاحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سوريا، ص 29-31، مصدر سابق.

وشارك الحزب في الجبهة الوطنية التقدمية عند قيامها في ٧ آذار عام (١٩٧٢)، ولكنه انسحب منها في شهر نيسان عام (١٩٧٣)، بعد أن لمست أكثرية قاداته عدم جدية قيادة حزب البعث في إقامة الجبهة الوطنية التقدمية وتفعيل دورها في الحياة السياسية. وإزاء ذلك حاولت السلطة أن تشق صفوف الحزب عن طريق دعمها مجموعة صغيرة بقيادة فوزي الكيالي، وهذه المجموعة مازالت عضوا في الجبهة الوطنية التقدمية. ومن أهدافها توحيد الأمة العربية.

٤. حزب الاشتراكيين العرب:

هو حركة انطلقت من تراث الحزب العربي الاشتراكي، الذي كان قد اندمج مع حزب البعث في أوائل الخمسينات، ثم افترق تياره عنه بسبب تأييده للانفصال ومعارضته الشديدة لعبدالناصر. قاد الحركة مجدداً زعيمها التاريخي أكرم الحوراني، وبعد اختلافه مع السلطات البعثية المتعاقبة تشرذمت حركته التي اعتمدت على قاعدة حموية (نسبة إلى حماه) قوية وفكر اشتراكي انتقائي، فخرجت منها تحت نفس التسمية مجموعات ثلاث:

- الأولى انتقلت إلى صف المعارضة بقيادة اللواء السابق عبدالغني عياش، وشاركت في التجمع الوطني الديمقراطي.
- والثانية، بقيادة عبدالغني قنوت، أيدت الحركة التصحيحية، وشاركت في جبهتها إلى جانب الثالثة بقيادة عبدالعزيز عثمان، الذي خلفه ابنه غسان بعد وفاته.^{١٣٥}

٥. الحزب الشيوعي السوري - خالد بكداش:

تأسس الحزب الشيوعي السوري عام (١٩٢٤) على يد فؤاد الشمالي من بلدة بكفيا في لبنان، لكن الشهرة الأكبر نالها خالد بكداش، الذي انتسب إلى الحزب وهو في عمر ثمانية عشر عاماً، ولم يتم الرابعة والعشرين من العمر حتى أصبح رئيساً له.

الشاب ابن حي المهاجرين بدمشق، وجد طريقه السياسية بسرعة، لم يسجن سوى مرة واحدة عام (١٩٣١) رغم أنه اعتقل مرة ثانية عام (١٩٣٤)، لكنه هرب إلى روسيا، وتألّق نجمه سريعاً مع ترجمته البيان الشيوعي، ومن ثم ترؤسه الوفود العربية التي اشتركت في المؤتمر السابع للكومنترن^{١٣٦} عام (١٩٣٥) في موسكو. وفي عام (١٩٤٨) أصبح ممثلاً غير رسمياً للحزب في الدول العربية، وفي عام (١٩٥٤) انتخب خالد بكداش كأول نائب شيوعي في البرلمان السوري، واعتبرت هذه الحادثة مؤشراً لمصير سوريا الأحمر.

لكن الحزب الشيوعي السوري لم يتمكن من أن يطبع المرحلة بطابعه ويصبح القوة الرئيسية، فالوحدة مع مصر جاءت لتضرب الشيوعيين ضربة قاصمة، أضعفت الحزب وشتت قواعده

^{١٣٥} - (طيارة) محمد نجاتي: الأحزاب السياسية في سورية، ص172. مصدر سابق.

^{١٣٦} - انعقد المؤتمر التأسيسي للكومنترن في موسكو، ما بين 6 و2 آذار 1919 بمشاركة ممثلين عن 35 حزباً ومنظمة شيوعية. وفي مؤتمره العالمي الثاني، الذي افتتح في بتروغراد في 19 تموز 1920، ثم واصل أعماله في موسكو ما بين 23 تموز و7 آب 1920، تم إقرار النظام الداخلي للكومنترن، الذي أكد ضرورة أن يتبنى كل حزب شيوعي يود الانتساب إلى الكومنترن اسم: "الحزب الشيوعي في... فرع الكومنترن"، ونص على أن يكون المؤتمر العالمي هو الهيئة القيادية العليا للكومنترن، وهو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية التي تشرف على نشاط الكومنترن وفروعه في الفترة الواقعة ما بين المؤتمرات. وقد ترأس خالد بكداش الوفود العربية في المؤتمر السابع للكومنترن. وتكمن أهمية المؤتمر السابع في أنه صاغ استراتيجية وتكتيكاً جديدين لكل فصائل الحركة الشيوعية، أخذاً بعين الاعتبار تفاوت المهام واختلافاتها عند هذه الفصائل وجامعاً بشكل صحيح بين العام والخاص عند كل فصيل وآخر.

نتيجة الملاحقات واعتقالات طالت أعضائه، ومنهم أحد قياديه الذي تمت تصفيته جسدياً، ولكنها في الوقت نفسه زادت من قوة خالد بكداش، الذي أصبح بطلاً في نظر مريديه، فهو زعيمهم الأوحد، وسيُستقبل لدى عودته إلى دمشق عام (١٩٦٦) بعد الانفصال باحتفالات ومسيرات، ليدخل بعدها مع حزب البعث في الائتلاف الحاكم الذي شكله البعث، وأطلق عليه تسمية الجبهة الوطنية التقدمية.

استمر خالد بكداش أميناً عاماً للحزب حتى عام (١٩٩٥) تاريخ وفاته، ليكون بذلك زعيماً شيوعياً على مدى ستين عاماً، ولكن منصبه كأمين عام الحزب الشيوعي، تنازعه مع آخرين، حتى أصبح لهم المنصب نفسه، و الاسم ذاته، ولكن على أحزاب شيوعية سورية أخرى تحمل الأسم نفسه.

وعندما توفي خالد بكداش استلمت زوجته وصال فرحة بكداش الأمانة العامة للحزب، كأول امرأة تستلم أمانة حزب سوري، ولكن ذلك لم يمر بسلام كامل، وعندما فازت على الكاتب وليد المعماري خرج على أثرها خلوف قطان ونبيه رشيدات من الحزب، كما انشق عليها قدري جميل^{١٣٧} وبفس الاتهامات التي وجهت لزوجها.

وبقيت وصال فرحة بكداش على رأس الحزب حتى وفاتها عام (٢٠١٢)، ثم استلم ابنها عمار بكداش أمانة الحزب، وما زال الحزب عضواً في الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث الحاكم.^{١٣٨}

والجدير بالذكر أن تحركات ونشاطات الحزب ومنشوراته كانت تأخذ طابع سرياً، ولم تسمح السلطة بطرح جريدته صوت الشعب إلى العلن إلا منذ سنتين مضتا، بالرغم من أن الحزب عضو في الجبهة الوطنية التقدمية.

إن الحزب الشيوعي السوري، فيما أراه، هو من أوائل الأحزاب التي تشكلت في المنطقة العربية، و تبنى في نهجه الماركسية اللينينة كنظرية ثورية لكنه لم يكن يملك سياسة مستقلة، بل بقي ذليلاً للحزب الشيوعي السوفيتي، وبنى سياسته في إطار السياسة السوفيتية، حتى مجيء غورباتشوف إلى الحكم، حينها عارض البيروسترويكا.

في بدايات التأسيس امتلك قاعدة جماهيرية من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، عندما كانت الشيوعية في أوجها، حتى السبعينيات من القرن الماضي، وتلقى ضربة قوية أثناء الوحدة مع مصر، و فقد الكثير من جماهيريته بعد دخوله الجبهة الوطنية التقدمية، حيث تعرض لعدة انشقاقات، كانت النزعة الشخصية و الصراع على الزعامة من أسباب بعضها، و خلافات فكرية حول عبادة الفرد والقضية الفلسطينية والوحدة العربية والاتحاد السوفيتي من أسباب بعضها الآخر، مما جعله يراوح في مكانه، و لم يستطع أن يتأقلم مع المتغيرات على الساحة الدولية، فافتقد وهجه في السنوات الاخيرة، عندما أصبح هم القيادة هو الحافظ على المصالح الشخصية، وبذلك أصبح حزباً عائلياً وراثياً.

^{١٣٧} - د. قدري جميل: من مواليد 1952، يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة موسكو عام 1984، استاذ محاضر في معهد تخطيط التنمية الاقتصادية الاجتماعية في دمشق، عضو الحزب الشيوعي السوري منذ عام 1966، منذ أيار 1991، و عضو اللجنة الوطنية لوحدة الشوعيين السوريين منذ تأسيسها عام 2002، له مؤلفات وأبحاث. شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية - وزيراً للتجارة الداخلية وحماية المستهلك.

^{١٣٨} - راما نجمة: الملف الكامل للأحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سوريا، ص ٤-٧، مصدر سابق.

٦. الحزب الشيوعي السوري - يوسف فيصل:

أحد أحزاب الحركة الشيوعية في سوريا، ويدعى أيضاً بالحزب الشيوعي الموحد. انشق عن الحزب الشيوعي السوري عام (١٩٨٦) على إثر خلافات في المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري دارت حول البيروسترويكا، يشارك في الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا، وله ثلاثة نواب في مجلس الشعب. له جريدة إسبوعية تصدر باسمه، هي جريدة النور، أمينه الأول حنين نمر.^{١٣٩}

٧. الحزب السوري القومي الاجتماعي:

في ١٦ تشرين الثاني عام (١٩٣٢) تأسس حزب منظم تنظيمياً دقيقاً، ظهر في البدء على مسرح السياسة في لبنان على يد شاب عائد من البرازيل اسمه أنطوان سعادة، هو الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي بقي يعمل بصورة سرية إلى أن انكشف أمره في ١٦ تشرين الثاني عام (١٩٣٥).

اتخذ الحزب شعار الزوبعة رمزاً له، و يرمز إلى فضائل النهضة الأربع: الحرية و الواجب و النظام و القوة. وبسبب هذا الشعار، الذي يشبه الصليب المعقوف لألمانيا الهتلرية، اتهم الحزب بالنازية، لكنه أكد أن فكرة الزوبعة نشأت من فكرة سابقة، ترمي إلى اتخاذ شعاري الطائفتين المسيحية والإسلامية الممثلتين في سوريا، ثم تطورت هذه الفكرة وابتعدت عن أساس العلاقة الدينية، وأصبحت أربعة أنصاف هلال أطرافاً لزوبعة دائرة، ترمز إلى فضائل الحزب الروحية والأخلاقية في مفهوم مجتمعي إنساني، يهدف إلى تحقيق وحدة حياة الأمة وتقديمها وحضارتها، فيما لو انطلقت من قيم الحرية والواجب والنظام والقوة، وتخطت التعايش الطائفي إلى تجسيد التوحيد الحيائي.

وفي عام (١٩٤٩) وصل الخلاف بين الحزب وحكومة رياض الصلح للذروة، ووجد الحزب نفسه ممنوعاً من العمل، وتم اعتقال ألفين من أعضائه، فاضطر سعادة إلى الالتجاء إلى سوريا، حيث أحسن حسني الزعيم استقباله في البداية، ثم انقلب عليه متراجعاً تحت ضغط القطاعات المعادية للحزب، فقام بتسليم سعادة إلى الحكومة اللبنانية، حيث حوكم في لبنان أمام محكمة عسكرية، وأعدم صباح اليوم التالي لصدور الحكم، لتجنب أية محاولة للضغط أو للشفاعة.

وتأسيساً على ذلك، فقد مر الحزب بمراحل صعبة بعد إعدام زعيمه، وتعرض لانشقاقات كثيرة، وظهرت عودة السوري القومي الاجتماعي إلى الحياة السياسية السورية مجدداً بشكل واضح عام (١٩٩٠)، عندما انتخب أحد أعضائه عضواً في مجلس الشعب، وبعد عدة سنوات بدأت وسائل الإعلام السورية تشير إلى بيانات الحزب، التي تصدر في المناسبات.^{١٤٠}

أصبح هذا الحزب عضواً مراقباً في الجبهة الوطنية التقدمية منذ عام (٢٠٠١)، وله أعضاء في مجلس الشعب ووزير في الحكومة. ويترأسه الآن الدكتور علي حيدر.^{١٤١}

^{١٣٩} -ويكيبيديا الموسوعة الحرة. <http://ar.wikipedia.org>

^{١٤٠} - راما نجمة: (الملف الكامل للأحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سوريا)، مجلة الابيض والاسود، سياسية اقتصادية ثقافية سورية، تصدر في دمشق، ص ٦٠-٦٧، العدد 129، 2005. مصدر سابق.

^{١٤١} -علي حيدر: من مواليد حماة، 1962 اختصاصي في أمراض العيون وجراحتها عام 1994، وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية.

الحزب السوري القومي الاجتماعي حزب ايديولوجي قومي عقائدي، يعتبر أن السوريين أمة تامة، وان سورية جزء من الأمة العربية، تبني مفاهيم مثالية إلى حد التطرف متأثراً بالتيارات القومية المتطرفة في أوروبا، لانه نشئ في تلك المرحلة، وهو حزب معاد للسامية، ويعتبر الصراع مع اليهود صراع وجود، ويعتمد على مبدأ التنظيم المركزي. و لكن في الواقع العملي لا أحد يطبق المفاهيم النظرية، والكل يطالب بالديمقراطية، ولكنهم في ممارساتهم التنظيمية بعيدون عن روح الديمقراطية، و معظم تلك الأحزاب تملك نظرية ثورية من الناحية النظرية.

يطالب الحزب السوري القومي الاجتماعي بوحدة الهلال الخصيب، ولم يستطيع خلال تاريخه أن يحقق جزءاً من أهدافه. وهو فيما أراه قد وضع أهدافاً صعبة التحقيق، لذلك تعرض للعديد من الانشقاقات والمحن، واعتقل وسجن العديد من أعضائه وحرّم من ممارسة العمل السياسي، ولكنه أصبح في السنوات الاخيرة يدور في فلك حزب البعث، وأصبح جزءاً من السلطة، وهو حزب النخبة، ولايملك قاعدة جماهيرية في سوريا.

٨. حزب الوندويين الاشتراكيين:

بدأت هذه الحركة كتيار داخل قيادات الصف الثاني من حزب البعث العربي الاشتراكي، جمعه الاستياء من المواقف الانفصالية لقيادات البعث. وتبلورت الحركة في تكوين الطليعة الوندوية الاشتراكية بعد الانفصال عام (١٩٦١)، و ثم أخذ في البدء اسم حركة الاشتراكيين العرب.

في المؤتمر التأسيسي أوائل عام (١٩٦٢)، الذي حضره خمسون قيادياً، كان معظمهم من حلب، انتخب سامي صوفان أميناً عاماً للحركة.

ورويداً رويداً نمت الحركة، وبعد ٨ آذار عام (١٩٦٣) شاركت في الوزارة وفي الوفد السوري لمباحثات ١٧ نيسان، كما كانت قوة رئيسة في مختلف تحركات القوى الناصرية وضغوطها. لكن العلاقات بينها وبين البعث بقيت بين مد وجزر، اختلفت عناوينها بين حوار حول العودة إلى الحزب وبين اتهامهم بالتآمر ضده، إلى أن شاركت هذه القوى الناصرية ونواتها المركزية حزب الوندويين في تأسيس الاتحاد الاشتراكي السوري عام (١٩٦٤)، ثم انسحبت منه وعقدت مؤتمرها الثالث عام (١٩٦٥) الذي أقر ميثاقاً ونظاماً داخلياً قدمهما فايز اسماعيل الأمين العام الجديد. فكان ذلك الانسحاب سبباً في خسارتها الأولى لقسم هام من تنظيمها ومحيطها الشعبي. ثم توالى تلك الخسارات عند تعاونها مع السلطة الشباطية، ثم مع الحركة التصحيحية، التي تجد تبريرها في حجة النضال الإيجابي. شهدت الحركة عدة حالات من التصدع، تمثل أخيراً عند مشاركتها في جبهة النظام وحكومته.

ومنذ مؤتمرها الحادي عشر عام (١٩٧٢) و منذ عودتها للتعاون مع البعث لم يعد يمكن تمييز فروق مبدئية، إيديولوجياً أو سياسياً، سواء بينها وبين البعث، أو بينها وبين الحركات الناصرية المنشقة عنها أو الموازية لها والمشاركة في جبهة النظام.^{١٤٢}

^{١٤٢} - (طيارة) محمد نجاتي: الاحزاب السياسية في سورية، ص162. مصدر سابق.

٩. الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي:

تأسس عام (١٩٧٤)، وانضم إلى الجبهة الوطنية التقدمية في نهاية ديسمبر عام (١٩٨٨). بعد وفاة أمينه العام أحمد الأسعد عام ٢٠٠١ قرر المكتب السياسي دعوة اللجنة المركزية لانتخاب أمين عام، وكان الفوز من نصيب نجل الامين العام السابق، فراس الأسعد الذي كان يشغل منصب أمين سر المكتب السياسي، والذي نال قرابة نصف الأصوات. استمر فراس الأسعد أميناً عاماً لأكثر من سنة دون صدور قرار من رئاسة الجبهة بذلك، وفي هذه الأثناء كان فضل الله نصرالدين قد انضم إلى جناح فراس الأسعد الذي، رضى للضغوط عليه، سواء من داخل الحزب أو خارجه، فاحتجت اللجنة المركزية، وقررت انتخاب أمين عام مؤقت لمدة ثلاثة أشهر، وجرى انتخاب فضل الله نصرالدين بدعم من فراس الأسعد، على أن يقوم الأمين العام المؤقت والمكتب السياسي بإجراء مؤتمر عام للحزب، لكن ذلك لم يحدث، واستمر فضل الله أميناً عاماً، ثم تم التمديد له بالتزكية. وهو ممثلاً نائب في مجلس الشعب من لوائح الجبهة.^{١٤٣} أما أهداف الحزب فهي: حرية- اشتراكية - وحدة.

وهو كما أراه حزب قومي وحدوي، مرجعيته عبدالناصر وحافظ الاسد، ويملك نفس أهداف حزب البعث، ولكن بترتيب مختلف، ولاتوجد خصوصية معينة لهذا الحزب، وهمه أن يكون جزءاً من السلطة، ويكون عضواً في الجبهة الوطنية التقدمية، و هو يحصل على ذلك بالتزكية، ولايملك قاعدة جماهيرية بين أوساط السوريين، له بعض الاعضاء الانتهازيين والمتملقين للقيادة السورية وللحزب البعث العربي الاشتراكي للحصول على بعض المناصب القيادية لأكثر.

^{١٤٣} - من موسوعة ويكيبيديا الحرة. <http://ar.wikipedia.org/wik>

ثانياً- الأحزاب المعارضة للحكم-السرية:-

١. حزب العمل الشيوعي:

في البدء كان عبارة عن حلقات واعية ومثقفة من الشباب الجامعي، وتم الاتفاق فيما بينهم على تنظيم أنفسهم تحت اسم رابطة العمل الشيوعي في العام (١٩٧٦)، وبعد الاجتماع الذي عقد في بيروت عام (١٩٨١) تحولت الرابطة إلى حزب باسم حزب العمل الشيوعي، وجعلوا لهم نظاماً داخلياً ومنهاج عمل أو دستور.

كان للحزب مواقف فكرية مختلفة عن الاحزاب الشيوعية، ولم يكن على علاقة جيدة معها، لأنه كان ضد السياسة السوفيتية، وضد الدكتاتورية السوفيتية السابقة. كان للحزب أكثر من نشرة تعبر عن أفكاره وآرائه، توزع على أعضاء الحزب وهي: الراية الحمراء وهي الجريدة الرئيسية الناطقة باسم الحزب سياسياً، ووحدة نظريات الدراسات اسمها الشيوعي، ووحدة داخلية لتعبر كل الأعضاء عن رأيهم، اسمها البروليتاري، وهي نشرات دورية تصدر في فترات متقطعة.

يدين الحزب بالعقيدة الماركسية اللينينية، وأهم ما يطالب به هو: الديمقراطية وإلغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات السياسية. وقد وقف موقفاً معارضاً لدخول القوات السورية إلى لبنان.^{١٤٤}

ورفع الحزب عام (١٩٧٦) شعار إسقاط السلطة، وبعد مؤتمر بيروت عام (١٩٨١)، وتحديداً بعد أحداث حماه، استبدل هذا الشعار بشعار آخر هو دحر السلطة، وكان يهدف إلى إسقاطها عن طريق الانتفاضة الشعبية المسلحة. أما فيما بعد، عندما استبدل الشعار بـ دحر السلطة، فكان يعني بذلك إسقاطها عن طريق النضال السلمي، أي القيام بالمظاهرات السلمية والاحتجاجات والاضرابات والتجيش و غير ذلك من الأساليب السلمية، أي بشكل تدريجي خطوة خطوة، للوصول إلى أهدافه.

تعرض الحزب، نتيجة لمواقفه المعارضة للحكم القائم، إلى حملة اعتقالات واسعة، بدأتها السلطة في العام (١٩٧٦ و ١٩٨٧)، واعتُقل آخر طاقم قيادي في عام (١٩٩٤)، وساققتهم السلطة إلى السجون والمعتقلات، حيث دفع العشرات من رفاقه زهرة شبابهم في السجون والمعتقلات، ونتيجة لذلك فقد استشهد عدد منهم تحت التعذيب الوحشي، وحكم على بعضهم الآخر بالسجن لمدد تتراوح بين ٣ سنوات و ١٥ سنة، إلا أن المحكومين بقوا في السجون لمدد أطول مما حكموا بها، بحيث وصلت إلى ٢٢ سنة، وانقطع عمله التنظيمي بسبب هذا النزيف الدامي.^{١٤٥}

وبعد فترة من هذا الانقطاع أعلن الحزب في ٦ آب عام (٢٠٠٣) عودته إلى العمل التنظيمي و ذلك من خلال بيان خاص نشره، و أتبعه بنشرة جديدة أسماها (الآن)، وقد برر تأخر

^{١٤٤} - مقابلة مع غسان مفلح بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٧. وهو من معتقلي الرأي بسبب نشاطه وانتمائه إلى حزب العمل الشيوعي، وعلى أثر ذلك سجن ١٢ عاماً، وقد التقيت به في سجن صيدنايا العسكري، وهو كاتب وناشط سياسي يعيش الآن في سويسرا.

^{١٤٥} - (عثمان) هاشم: الاحزاب السياسية في سوريا السرية والعلنية، ص 397-398. مصدر سابق.

انطلاقته الجديدة بأن العودة يجب أن يصحبها تطوير ضروري على صعيد الفكر والممارسة في العمل الحزبي المعاصر.

ومن أبرز مؤسسي هذا التيار السادة: فاتح جاموس و يوسف عبدلكي و عبدالعزيز الخير وأصلان عبدالكريم ووجيه غانم وغيرهم .. وقد التقيت بالعديد من هؤلاء الشخصيات في سجن صيدنايا العسكري في دمشق في التسعينات من القرن الماضي، منهم عبدالعزيز الخير و فاتح جاموس و ووجيه غانم و بهجت شعبو و غسان مفلح وآخرين....

حسب قناعاتي إن حزب العمل الشيوعي حزب يساري ثوري، ظهر في السبعينات متأثراً بحركات التحرر الوطني وانبثاق اليسار الجديد والثورة الطلابية في فرنسا (١٩٦٨)، تبنى الوحدة العربية، كما تبنى حق تقرير المصير للاكراد في سوريا. وكان الحزب الوحيد الذي تبنى القضية الكردية بهذه الجرأة والمبدئية، كانت قاعدته من النخبة المثقفة، ورفع شعارات كبيرة، لذلك أعطى ضريبة كبيرة، لأن النظام لايقبل هكذا معارضة، وادخل معظم أعضائه إلى السجون، حيث قضوا سنوات طويلة في الاعتقال والتعذيب والسجن، فاستشهد بعضهم تحت التعذيب، وانهارت آمال وطموحات غالبية أعضائه بعد التغييرات التي حصلت في الاتحاد السوفيتي، أي بعد البيروسترويكيا والغلاسنوست، ولم يستطيعوا أن يتجاوبوا ويتأقلموا بسهولة مع المفاهيم الجديدة. ولكن فيما بعد حاول الحزب إعادة النظر في منظومته الفكرية والايديولوجية، لاسيما بعد خروج أكثرية أعضائه من السجون، وحاول لملمة صفوفه والبدء بنشاطه من جديد، ولكن لم يبق إلا فئة قليلة منهم، ومعظمهم كانوا من القياديين، وتركت الغالبية العظمى من رفاقه صفوف الحزب، فمنهم من ترك الحقل السياسي بشكل نهائي ومارس حياته الاعتيادية، وآخرون مارسوا أنشطتهم مع منظمات حقوق الانسان و بعض منهم انتسبوا إلى أحزاب أخرى، ومنهم من بقي مستقلاً، وعمل في حقل الثقافة، ممارساً الكتابة، أو في حقول أخرى خادماً القضية السورية كلُّ بطريقته وأسلوبه.

٢. الحزب الشيوعي /المكتب السياسي:

تأسس الحزب بعد عام (١٩٧٢) على إثر خلافات حادة داخل قيادة الحزب الشيوعي السوري، تمحورت حول الموقف من:

- القضية الفلسطينية.
- قضايا الحزب التنظيمية واستقلاليتها.
- عبادة الفرد.
- إضافة إلى الموقف من الاتحاد السوفيتي.
- وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وقد قاد الحزب مناضلون مجربون من أمثال: رياض الترك و فايز الفواز و عمر قشاش و نقولا الزهو و بشار العيسى و صبحي الحديدي وآخرين.... حافظوا على اسم الحزب مع إضافة عبارة (المكتب السياسي).

في عام (١٩٦٩) عقد (المتهمون) مؤتمرهم المستقل الذي، أعلن الطلاق البائن مع قيادة الحزب الشيوعي بقيادة خالد بكداش والنظام الدكتاتوري للبعث، وأصدروا كتاباً بعنوان(قضايا الخلاف).

القضية الكردية في سوريا لم يكن أفضل من مواقف البعث والشيوعي السوري والأحزاب القومية الأخرى. حاول التغيير والتطوير وأن يتأقّم مع المفاهيم الجديدة بعد ان تحول العالم إلى الأحادية القطبية، وشغلت ثقافة حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني مساحة واسعة في الأدبيات العالمية، فغير اسمه من الحزب الشيوعي إلى حزب الشعب، و حاول أن يفتح على الآخرين، وهو متواجد على الساحة، وله أنصار في المدن الكبيرة، وبشكل خاص في مدينة حمص، لأن الكثير من قياداته هم من أهالي هذه المدينة، ومنهم رياض الترك، الذي غالباً ما يُسمّى بـ(مانديلا العرب) .

٣. حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي:

لقد شهدت الفترة الزمنية، من خروج حزب الاتحاد الاشتراكي من الجبهة الوطنية التقدمية عام (١٩٧٣) إلى انعقاد مؤتمره السابع في العام (١٩٨٥)، قيام التجمع الوطني الديمقراطي عام (١٩٧٩)، حيث دعا حزب الاتحاد الاشتراكي جميع القوى السياسية في سوريا للانضمام إليه، فاستجاب لدعوته كل من حزب العمال الثوري والحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي بزعامة المحامي رياض الترك، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية المستقلة. في هذه المرحلة تعرض الحزب لضغط شديد من السلطة، التي اعتقلت قادته وبعض قواعده، وزجت بهم في غياهب السجن لمدد طويلة.

وفي اتجاه آخر، حاولت السلطة دعم المجموعة الصغيرة من الحزب التي بقيت داخل الجبهة الوطنية التقدمية، و التي كان يرأسها فوزي الكيالي، ومن بعده صفوان القدسي. لكن هذه المجموعة لم تستطع أن تضم في صفوفها القواعد الناصرية، كما فشلت في أن تكون تعبيراً عن التيار الناصري، أو ممثلة له.^{١٤٨}

وتأسيساً على ذلك، انصرفت جهود حزب الاتحاد الاشتراكي إلى تطوير وعيه الديمقراطي وتصليب عوده التنظيمي والحفاظ على قواه، التي زادت ضعفاً وانكماشاً مع الزمن. فتحول بالنتيجة إلى حزب (انتظاري)، يعتمد على ذاكرته الناصرية والدور البارز لزعيمه الأتاسي. لكن مؤتمر الحزب الأخير المنعقد في أوائل عام (٢٠٠٠)، تبني فكرة الخروج إلى العلنية، وأضاف على اسمه صفة (الديمقراطي) تمييزاً للحزب، وتعبيراً عن نزوعه الأساسي. وفي آذار، عندما رحل دجمال الاتاسي، الذي أصر المؤتمر على انتخابه، تحولت مناسبة تأبينه إلى فرصة وطنية، ساهمت بمزيد من خروج الحزب إلى العلنية والحوار الديمقراطي، اللذين يصر حزب الاتحاد على متابعتها، وخاصة إثر التغييرات التي حدثت في سوريا بعد وفاة الرئيس السابق حافظ الأسد. ولاحقاً انتخبت لجنته المركزية حسن عبدالعظيم أميناً عاماً للحزب، كما انتخبه التجمع ناطقاً باسمه.^{١٤٩}

يقول حسن عبدالعظيم في إحدى مقابلاته في مطلع عام (٢٠٠١): "نحن في المعارضة الوطنية قبلنا بإصلاح تدريجي، ونحن نوافق على أن الإصلاح لا يمكن أن يتحقق بعضا سحرية، لكن مازال المشروع الإصلاحي يراوح في مكانه، فالعناصر والقوى الفاسدة في النظام والمستفيدة تقاوم أي إصلاح".

^{١٤٨} - (عثمان) هاشم: الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص 417. مصدر سابق.

^{١٤٩} - (طيارة) محمد نجاتي: الأحزاب السياسية في سورية، ص167. مصدر سابق.

ويقود الآن الموما إليه هيئة التنسيق الوطنية التي تأسست في ٦ تشرين الأول عام (٢٠١١) في بلدة حلبون التابعة لريف دمشق، وهي جماعة سورية معارضة تتألف من عدة أحزاب وشخصيات معارضة مستقلة من داخل سوريا وخارجها، ترفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في سوريا، وتطالب بإسقاط النظام بكل رموزه وبناء نظام ديمقراطي وتعزيز الوحدة الوطنية.

٤. جماعة الإخوان المسلمين:

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في سوريا عام (١٩٤٤)، حيث انتُخب الدكتور مصطفى السباعي مراقباً عاماً للجماعة، مما يعني ارتباطه المباشر بسلطة المرشد العام في مصر، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا تمتعت باستقلال تنظيمي كبير عن مكتب الإرشاد العام في مصر، فلم تنص في بداياتها السورية على تطبيق (الشريعة)، وإن نصت على الإصلاح على أساس الإسلام، ولم تقدم نفسها كبديل شمولي، يرفض التعددية الحزبية كأساس للعمل السياسي، بل العكس من ذلك إذ انخرطت في النسق التنافسي التعددي الليبرالي، الذي ساد الأجواء السورية في سنوات ما بعد الاستقلال، واتخذت الجماعة شكل الحزب التمثيلي، فخاضت انتخابات عام (١٩٤٩)، وشكلت (الجبهة الإسلامية الاشتراكية)، وفازت بأربعة مقاعد في انتخابات الجمعية التأسيسية.

وعند إعداد الدستور عام (١٩٥٢)، بعد أن ألغى حسني الزعيم دستور عام (١٩٢٨)، أصر الإخوان المسلمون على وضع مادة تنص على أن دين الدولة هو الإسلام، إلا أنهم تراجعوا أمام رأي الأكثرية، وقبلوا بديلاً عنها مادة تنص على أن الفقه الإسلامي أحد مصادر التشريع وأن دين رئيس الدولة هو الإسلام.^{١٥٠}

لقد تعاون هذا الحزب مع القوى الوطنية ضد مشروع سورية الكبرى (الهلال الخصيب) وتقسيم فلسطين، وأيد الإصلاح الزراعي، كما شارك في مقاومة الديكتاتوريات العسكرية. وقد كان موقفه إيجابياً من الوحدة السورية المصرية، وشارك في قرار حل الأحزاب، كما تقادت قيادة الإخوان مواجهة عبدالناصر سياسياً، بل نسقت في جميع الإضرابات مع الناصريين في مواجهة الشيوعيين والاشتراكيين.

لكن مرحلة ما بعد ٨ آذار عام (١٩٦٣) شهدت توتراً ومواجهات دامية عديدة بين الإخوان والبعث، كان أشهرها اعتصام حماه عام (١٩٦٤)، الذي قاده تيار الإخوان الجهادي (كتائب محمد)، واستمر ٢٩ يوماً، ثم اعتصام المسجد الأموي في العام نفسه، و قد شارك فيه الإخوان كأفراد بينما قاده الشيخ حبنكة، وأيضاً أحداث حماه ١٩٨٠ عام التي قادها تنظيم الطليعة المقاتلة المنشق أو المتميز داخل الإخوان، وانتهت إلى مأساة، تبعتها عمليات ملاحقة وتفكيك شاملة ضد الإخوان، ورافقتها سياسة تجفيف منابعهم أي (الحاضنة الاجتماعية) و تعرّضت البنية التنظيمية لضربات موجعة من قتل واعتقال.

يمكن أن نلاحظ في تاريخ الإخوان المسلمين السوريين تنازع اتجاهين أساسيين:

^{١٥٠} - راما نجمة: الملف الكامل للأحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سوريا، ص 105، مصدر سابق.

- الأول: سلمي إصلاحى تزعمه قادة مثل: المراقب العام الأول مصطفى السباعي وخلفه عصام عطار.

- والثاني: عنفي جهادي تزعمه قادة مثل: مروان حديد وعدنان عقلة. لقد تألفت قواعدها الدينية من شرائح متعلمة واسعة على الرغم من استنادها إلى ايديولوجيا تقليدية في مواجهة مشروع الدولة الحديثة. فكان تعبيراً آخر عن تناقضات الحداثة العربية ومشكلاتها.^{١٥١}

وبعد النتائج المأساوية للمجابهة البائسة بين الطليعة المقاتلة للاخوان المسلمين والحركيين الاسلاميين مع السلطة عام (١٩٨٠)، وانجرار التنظيم العام في حرب عصابات تخلى فيها عن المفهوم السياسي الذي وضعه مصطفى السباعي، ونتيجة لمفرزات الصدام الدموي، تعرض كوادر ومؤيدو الاخوان إلى الاعتقال والتعذيب والسجن سنوات طويلة، وحملات الاعدام الجماعية خاصة بعد تقنينها بصدرو قانون رقم ٤٩ في تموز عام (١٩٨٠)، الذي ينص على عقوبة الإعدام لكل من ينتسب إلى الجماعة. وعلى ضوء الظروف القاسية تفككت جماعة الاخوان المسلمين، وخرج العديد من قياداتها إلى خارج البلاد، فغابت الجماعة عن العمل السياسي تماماً في سوريا فترة دامت عقدين من الزمن، لتعودوا مع عام (٢٠٠١) بثوب جديد، يحمل ملامح ليبرالية تؤمن بالعمل السلمي والعلني ضمن الأطر الدستورية، فسجلت حضوراً إعلامياً كثيفاً خارج سوريا، في الوقت الذي لا يوجد فيه أي حامل شعبي أو حزبي علني لها داخل البلاد.^{١٥٢} ويقود التنظيم الآن رياض الشقفة، وهو يعيش في الخارج منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

إن جماعة الاخوان المسلمين، كما أراها، تنظيم سياسي، تأثرت فكرياً بفكر حسن البنا، وأخذت التطرف الايديولوجي مذهباً لها، والعنف وسيلة سياسية تؤمن بها للوصول إلى السلطة لبناء دولة اسلامية مبنية على الشريعة الاسلامية ونظامها الاجتماعي.

و هي حزب ايديولوجي، تفسح، ككل الأحزاب الايديولوجية، مساحة كبيرة في فكرها للتطرف والغلو، وعندما يرتبط التطرف بالعنف، لا بدّ أن يتحول إلى إرهاب. وهو حزب شمولي كحزب البعث و الحركات الإسلامية التي ترى النصوص الدينية مقدسة ولامجال للنقاش والتغيير فيها، لذلك فهي تمسك برأس الخيط أو بنهايته، بمعنى لا وجود لحلول وسطية عندها. لذا أرى أن هذه الجماعة أكثر خطورة من الأحزاب القومية أو اليسارية المتطرفة، وفيما لو وصلت إلى السلطة، ستقصي الآخرين وستعود بالمجتمع إلى العصور الوسطى، وخير مثال على ذلك ماحدث في مصر، فما أن استلم الاخوان السلطة، حتى سارعوا إلى البدء مباشرة بأسلمة المجتمع وفق عقيدتهم، و إلغاء القوى و الأحزاب الأخرى، و لم يتورعوا عن اللجوء إلى العنف سعياً للبقاء على رأس السلطة.

إن تطرف الإخوان المسلمين في سوريا كان سبباً لقتل عشرات الالاف من الأبرياء، ذهبوا ضحية الصراع على السلطة بين الإخوان والنظام، وماتراه اليوم من فظاعات ترتكبها الجماعات السلفية والإسلامية باسم الإسلام في سوريا، لم يحدث لها مثيل في التاريخ، و هو

^{١٥١} - (طيارة) نجاتي: الأحزاب السياسية في سوريا، ص 170-171. مصدر سابق.

^{١٥٢} - راما نجمة: الملف الكامل للأحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سورية، ص111. مصدر سابق.

مؤشّر إلى أن ادعاء الجماعة بالتغيير، و إيمانها بالتعددية و الديمقراطية ما هو إلا لعبة تكتيكية غايتها الوصول إلى السلطة.

٥. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا.

أعلن عن تأسيس هذه المنظمة من قبل مجموعة حقوقية وبعض المثقفين السوريين وهم: المحامي أكثم نعيسة و الصحفي نزار نيوف و الحقوقي عفيف مزهر و المحامي حسن رفاعة و مدرس اللغة الإنكليزية محمد حبيب وحسام سلامة والسيدة (م).^{١٥٣} في دمشق في (١٠/١٢/١٩٨٩) في الذكرى الحادية والأربعين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، كمنظمة اجتماعية غير سياسية ومستقلة، لارتبط بأية جهة سياسية، تُعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان وفقاً للمرجعية العالمية (الشرعية الدولية لحقوق الإنسان)، ولمرجعية داخلية هي الحقوق الدستورية للمواطن.

وانعقد الاجتماع التأسيسي الأول في أشرفية صحنايا بدمشق في منزل نزار نيوف في كانون الأول عام (١٩٨٩)، حيث تشكلت الأمانة العامة المؤقتة من الأعضاء الذين ذكرناهم أعلاه، فأشرفت على مصادر عن المنظمة من وثائق، منذ التأسيس حتى بدء حملة الاعتقالات في (١٨ / ١٢ / ١٩٩١)، التي باشرها الأمن العسكري / فرع فلسطين، وطالت حوالي عشرين عضواً ومؤيداً.^{١٥٤}

وجاء في بيان التأسيس المنظمة المطالب التالية:

١- إلغاء الأحكام العرفية وقانون الطوارئ وجميع القوانين التي تتناقض مع روح

ونصوص الدستور الوطني باعتبار أن الدستور مصدر لكل تشريع.

٢- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وجميع المعتقلين لأسباب تتعلق بحرية الرأي والتعبير والاعتقاد، وإحالة من اتهم منهم بجرائم خطيرة على أمن الوطن إلى محاكم علنية، تتوفر لهم فيها الإمكانية القانونية للدفاع عن أنفسهم بموجب القوانين السارية لحظة ارتكابهم للجرائم المفترضة.

٣- سيادة القانون والدستور وفصل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وضمان ممارسة الشعب لحقوقه الديمقراطية، كما وردت في شرعة حقوق الإنسان العالمية، وتأمين تحقيق الشروط الملائمة لممارستها، بما في ذلك حرية تكوين الأحزاب التي لا تتبنى العنف وحرية وعلنية نشاطها.

٤- إطلاق حرية الرأي والتعبير والنشر، بما في ذلك حرية الصحافة، وتأمين حرية التظاهر والاجتماع والإضراب.

٥- تشريع قانون ديمقراطي عصري للانتخابات النيابية، يراعي التطورات السياسية والديمقراطية، ويراعي تمثيل الأقليات القومية.

وتم اعتقال أعضاء المنظمة على خلفية إصدارها بياناً بمناسبة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، تناول الرئيس حافظ الأسد شخصياً بكلمات قاسية، وتحدث أيضاً عن كتائب"

^{١٥٣} - أخبرني أحد الأصدقاء المؤسسين للجان، لا اود أن أذكر اسمه، بأنه كانت هناك سيدة معهم في الامانة العامة، وانه لم يرغب أن يذكر اسمها. ونزولاً عند رغبته هكذا سميناها (م.أ). وقد التقيت بمجموعة اللجان في سجن صيديانا العسكري بدمشق، وقضينا سنوات معاً في نفس الجناح ومع البعض منهم في نفس المهجع، ومازالت العلاقة مستمرة مع البعض منهم مثل: الأستاذة (أكثم نعيسة وعفيف مزهر) وغيرهم .. حتى الآن.

^{١٥٤} - عفيف مزهر: لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سوريا مساهمة في الحوار، الحوار المتمدن، العدد ١٢٠٢، تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩.

الموت التي تخطف الناس من بيوتهم ومن الشوارع عن أقربائهم الهاربين خارج سوريا، على غرار كتائب الموت في أمريكا اللاتينية.. " وكانت هذه أول مرة يجري الحديث فيها عن قضايا من هذا النوع من أي جهة سورية معارضة.

وعلى أثر ذلك تم اعتقال معظم أعضاء المنظمة، وتمت محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة العليا و الحكم عليهم بأحكام قاسية وصلت إلى عشر سنوات.^{١٥٥}

بعد أن تم الإفراج عن بعض أعضاء المنظمة في أواخر التسعينات، وبقي القليل منهم في السجن، وفي ظروف مريحة نسبياً، حاولت المجموعة المفرج عنهم استئناف نشاط المنظمة في الداخل، ورفض بعضهم العودة إلى اللجان، فتم عقد اجتماع علني في اللاذقية في أوائل آب عام (٢٠٠٠) ضم أعضاءً جديداً من معظم المناطق السورية، كما أقر الاجتماع استبعاد كلمة الحريات الديمقراطية ليقصر الاسم على (لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا)، و أعلن أكثرهم نعيسة رئيس المنظمة العودة إلى العمل السلمي والعلني داخل البلاد لتحقيق أهدافها، التي لا تختلف في جوهرها عن أهداف اللجان المعلنة في بيان التأسيس لعام (١٩٨٩).^{١٥٦}

استمر نشاط بعض الأعضاء مع اللجان، بينما تركها قسم منهم، وانضم إليها أعضاء جدد، وفي الفترة الاخيرة ترأس المنظمة دانييل سعود، وهو معتقل سابق، كان طالباً في كلية الطب، اعتقل على خلفية انتمائه لحزب العمل الشيوعي، وفي سجن صيدنايا تواصل مع قيادة اللجان، وبنى معهم علاقات جيدة، وبعد خروجه من السجن انضم إلى اللجان، و هو يترأس المنظمة في الوقت الحاضر.

أعتقد أن تجربة اللجان كانت تعبيراً عن إرهابات الوعي الحقوقي في سوريا وعن تغيير المفاهيم والثقافة الكونية، التي انتشرت بعد الحرب الباردة وانهيار الثنائية القطبية، وانتشار ثقافة حقوق الإنسان والمفاهيم الديمقراطية في العالم، كانت تجربة حديثة في سوريا. و أعتقد أن المنظمة أخطأت، عندما خرجت عن إطارها القانوني، وتعاملت مع السلطة على أساس الخلفية السياسية، التي كان أعضاؤها ينتمون إليها، أي المعارضة للسلطة، وهذا ما أدى إلى اعتقالهم وسجنهم سنوات طويلة، ولقد حدثت اشكاليات مع أعضاء اللجان أنفسهم، في السجن مثلهم مثل بقية الأحزاب السياسية، وهذا ما أدى إلى انسحاب العديد من أعضائها وعدم العودة إلى النشاط بعد خروجهم من السجن، وحدثت خلافات حول المراكز الشخصية بين الأعضاء بعد عودتهم إلى استئناف نشاطهم، و حدثت انقسامات فيها مما أدى إلى ضعف نشاط اللجان وأهميتها في سوريا.

والجدير بالذكر، فقد تم تأسيس عدة منظمات حقوقية أخرى في السنوات العشرة الاخيرة. على سبيل المثال: المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا والجمعية السورية لحقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الانسان في سوريا- ماف. وغيرها.

^{١٥٥} - حسن علي: مساهمة في توثيق تجربة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، الحلقة الاولى: من التأسيس إلى الاعتقال. الحوار المتمدن، العدد ١١٧٧، تاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٥.

^{١٥٦} - عفيف مزهر: لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سوريا مساهمة في الحوار، مصدر سابق.

٦. الحزب الديمقراطي الكردستاني / سوريا (البارتي):

تأسس الحزب في ١٤ حزيران عام (١٩٥٧) بجهود نخبة من المثقفين والسياسيين الكرد، وهم المناضلون أوسمان صبري و حمزة نويران و حميد حاج درويش و رشيد حمو وشوكت حنان و خليل محمد ومحمد علي خوجة وآخرون...

يقول صلاح بدر الدين: "جاءت ولادة الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا كخيار قومي شامل وجامع و كحاجة سياسية موضوعية وكتطور إيجابي في إغناء الحركة الوطنية الديمقراطية السورية، وإضافة زخم جديد إلى قواها الناهضة على شكل قوى سياسية ومنظمات، وشكّل الظهور المنظم للطاقات الكردية السورية في حزب قومي ديمقراطي، واستجابة موضوعية لمتطلبات الساحة الكردستانية أيضاً...".^{١٥٧}

ومن الجدير بالذكر أن جلال الطالباني، الذي كان لاجئاً سياسياً في سوريا آنذاك، قد لعب دور الوسيط بين التنظيمات والقوى الكردية الموجودة على الساحة السياسية السورية، فاتصل بالبعثات أعضاء قيادة (خويبون) القدامى، كما اتصل مع قيادة (جمعية وحدة الشباب)، وسعى إلى إيجاد أرضية صالحة، تساعد على فتح حوار من أجل الوحدة المقبلة بينهم، حيث ابتدأت عملياً في بداية عام (١٩٥٨).

وبعد عملية التوحيد مع (جمعية الشباب) وقسم من (تكتل آزادي) وتنظيم الجماهير في خلايا الحزب، أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني/ سوريا معروفاً بين الجماهير الكردية وعلى مستوى سوريا والخارج، صار يُعرّف اختصاراً بـ(البارتي).

في هذه الفترة عرضت قيادة البارتي على الدكتور نورالدين ظاظا^{١٥٨} الانضمام إليها، فاستجاب لذلك، وتم تعيينه رئيساً للبارتي بسبب ما كان له من إمكانيات أكاديمية وثقافة عالية، وأصبح عثمان صبري سكرتيراً للحزب.

بدأت قيادة البارتي نشاطها السياسي منذ عام (١٩٥٧) حيث قدمت مذكرة إلى مؤتمر تضامن شعوب آسيا وأفريقيا المنعقد في القاهرة، تضمنت المذكرة شرحاً عن أوضاع الأكراد في أجزاء كردستان الأربعة، مطالبة المؤتمر بتأييد نضال الأكراد ونيل حقوقهم في الحرية والاستقلال.^{١٥٩}

تعرّضت قيادة الحزب إلى الملاحقة والاعتقال والسجن، وظهر أثناء فترة الاعتقال خلافات بين أعضاء القيادة، كانت بداية بروز الانشقاق والتكتل داخل الحزب. ومن ناحية أخرى واجه الحزب متاعب سياسية من جانب حكام الانفصال، الذين أضحوا أكثر شراسة تجاه الكرد من سلطات حكومة الوحدة، واستمرت الخلافات إلى عام (١٩٦٥)، حيث انقسم البارتي إلى حزبين، احتفظ الجناح المنشق بالاسم نفسه مضيفاً إليه كلمة (اليساري)، و صار

^{١٥٧} - صلاح بدر الدين: صلاح بدر الدين يتذكر، ص 16، ط1، دار التوير للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- 2011.

^{١٥٨} - نورالدين ظاظا: ولد عام 1919 في قضاء مادن في كردستان تركيا، وهو سليل عائلة كردية ارستقراطية، اشتهرت بوطنيتها وعراقتها، وعندما اندلعت انتفاضة الشيخ سعيد بيران عام 1925 ضد الحكم التركي الاستبدادي، تم اعتقال والده وأخيه الأكبر الدكتور نافذ، وبعد الافراج عنهما، غادر الدكتور نافذ مع أخيه نورالدين إلى سوريا، واستقرا في حلب. درس في مدارس خاصة في سوريا، وأكمل دراسته الجامعية في سويسرا وفي عام 1956 حصل على دكتوراه في العلوم التربوية، ورجع إلى سوريا، وأصبح رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني(البارتي) في سوريا. أثناء دراسته في سويسرا ظل على اتصال بقضية شعبه، وبذل جهوداً كبيرة لاطلاع الرأي العام الأوروبي على قضية شعبه العادلة. بعد عودته وتعيينه رئيساً للحزب تعرض مرات كثيرة للسجن والاعتقال، وفي عام 1967 فرّ إلى تركيا، ولكن المخابرات التركية طاردته وضيقت الخناق عليه، فاضطر إلى مغادرة تركيا والاستقرار في سويسرا. لم يكن سياسياً فحسب، بل كان مثقفاً بارعاً أيضاً، كتب مئات المقالات عن قضية شعبه، وترجم من الفرنسية إلى الكردية، وأصدر كتاباً بعنوان " حياتي الكوردية " باللغة الفرنسية. عاش حياة حافلة بالنضال والماسي والالام، توفي في سويسرا عام 1988 ودفن هناك.

^{١٥٩} - (ملاحم) محمد: صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا (تاريخ البارتي)، ص 31-36، ط3، ألمانيا 2007.

يشير هو نفسه إلى الحزب الذي انشق عنه بكلمة (اليمني). واستمر الصراع بين الحزبين المذكورين حتى توقيع اتفاقية بيان ١١ آذار عام (١٩٧٠) بين الحكومة العراقية و الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، وهي الاتفاقية التي أقرت بالحكم الذاتي لكردستان العراق.

حاول الملا مصطفى البرزاني، القائد السياسي و العسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق، توحيد الحزبين المذكورين في حزب واحد، فانعقد لهذه الغاية و تحت رعايته مؤتمر وطني كردي في قسبة ناوبردان في منطقة جومان في كردستان العراق، قضى بإعادة توحيد الحزبين، و انتُخبت قيادة مرحلية للحزب، كما انتُخب دهام ميرو سكرتيراً للقيادة المرحلة، التي واجهتها مصاعب جمة، تمثلت في أمور تنظيمية و خلافات سياسية بين الجناحين، اللذين عاد كل منهما إلى وضعه السابق حزباً مستقلاً عن الآخر، و بقيت القيادة المرحلة، كما أفرزها المؤتمر المشار إليه سابقاً، حزباً ثالثاً حمل اسم الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا.^{١٦٠}

و على هذا المنوال استمرت حالة الانشقاق والانقسام داخل الحركة الكردية في سوريا حتى أصبح عدد الأحزاب يتجاوز الثلاثين حزباً، جميعها غير مرخصة، وتتشابه في برامجها وأهدافها، و فضلاً عن ذلك يتشابه بعضها في الاسم أيضاً.

لم يكن هذا التشتت لأسباب فكرية أو ايديولوجية أو حول برامجها، باستثناء انشقاقات بعض الفئات اليسارية التي، تبنت الماركسية، أو اهتدت بها، متأثرة باليسار الفلسطيني، والقوى اليسارية في العالم، والصراع بين الرأسمالية والشيوعية في فترة السبعينات والثمانينات. ولم تخلو تلك الانشقاقات أيضاً من الجانب الشخصي والأناية والصراع على القيادة، و وصل الأمر ببعض القيادات إلى حدّ لم يعودوا يقبلون بعضهم، و صار بعضهم الآخر يختلفون الخلافات، ليفتحوا الطريق أمام الانشقاق عن حزبه، عسى أن يصبح هو أيضاً سكرتيراً أو رئيساً أو أميناً عاماً، بل وصل الأمر ببعضهم إلى أن يجمع حوله بضعة عشرات من الأشخاص و ينشق عن حزبه، أو يعلن عن تأسيس حزب جديد بقيادته، فسادت بذلك الحياة السياسية الكردية في سوريا فوضى تنظيمية، تجلت في وجود عشرات الأحزاب، التي صار أنصاف المثقفين يقودون بعضها. أما برامجها السياسية، فتنشابه إلى درجة التطابق أحياناً، إذ أن جميعها تطالب باحترام الخصوصية الكردية والاعتراف الدستوري بالشعب الكردي و حقوقه الثقافية و السياسية في سوريا. وفي الأزمة السورية المبتدأة في آذار عام (٢٠١١) التأمّت أكثرها في المجلس الوطني الكردي في سوريا، و رفعت سقف مطالبها إلى الفيدرالية كحل ديمقراطي للقضية الكردية في سوريا.^{١٦١}

خلاصة القول هنا إن تشكيل هذه الأحزاب كان استجابة لحاجة موضوعية من أجل رفع الظلم والاضطهاد على كاهل الشعب الكردي في سوريا، والاعتراف بحقوقه المشروعة (السياسية والاجتماعية والثقافية)، بمعنى الاعتراف به دستورياً كقومية ثانية في البلاد، حيث تشير المصادر الكردية، وفي غياب إحصاء دقيق، إلى أن الاكراد يشكلون نسبة ١٥% من سكان سوريا، أي بما يقرب من ثلاثة ملايين كردي. أما توزيعهم السكاني، فهم يتوزعون في محافظة الحسكة، وأكبر مدنها هي القامشلي، وفي محافظة حلب، أكبر مدنها هي عفرين و

^{١٦٠} - (ملا محمد) محمد: صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا، ص95. مصدر سابق.

^{١٦١} - أدريس عمر: مرض القيادة لدى الكرد السوريين!!، الحوار المثمن، العدد 4281، 20-11-2013.

كوباني (عين العرب) والمناطق المحيطة بهما. واعتقد أنهم يشكلون نسبة ٧٠-٨٠ % من سكان هذه المناطق، ولهم تواجد كبير في المدن الكبيرة مثل دمشق وحلب، وهم يتعرضون لمختلف أشكال الاضطهاد القومي، ومحرمون من حقوقهم.

6- حزب الاتحاد الديمقراطي: (PYD).

حزب كردي تأسس في نهاية عام (٢٠٠٣)، لكنه لا يحمل في اسمه أية مدلولات كردية، ارضاءً للنظام السوري، كما صرح به أحد مؤسسيه، وهو اوسمان اوجلان، الأخ الأصغر لعبدالله عبدالله اوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني، من خلال مقابلة تلفزيونية عبر شاشة قناه (أرك) التي تبث برامجها من كردستان العراق.^{١٦٢} بعد أن أخرج النظام السوري عبدالله اوجلان رئيس الحزب العمال الكردستاني من البلاد استجابة للتهديدات التركية بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني، قرر الحزب فيما بعد تأسيس ثلاثة أحزاب مرادفة له في الأجزاء الأخرى من كردستان، وهي:

١. الاتحاد الديمقراطي في سوريا.
 ٢. حزب الحياة الحرة الكردستاني (بجاك) في إيران.
 ٣. حزب الحل الديمقراطي الكردستاني في كردستان العراق.
- ولأن حزب العمال الكردستاني كان على علاقة جيدة مع النظام السوري على مدى عشرين عاماً، خلال تواجده في الساحة السورية، ولكي يحافظ على تلك العلاقة الطيبة، ولكي لايزعج النظام السوري، عمد إلى عدم إضافة كلمة كردي أو كردستاني إلى اسم حزب الاتحاد الديمقراطي. بخلاف الأحزاب الكردية الأخرى.
- تشكلت هذه الأحزاب من الكوادر الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني من أجزاء كردستان الثلاثة سوريا و العراق و ايران. وقد تم الإعلان عن تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي من خلال فضائية روز تيفي التابعة لحزب العمال الكردستاني و التي تبث من العاصمة البلجيكية بروكسل.
- هذا الحزب لايمك استقلالية القرار، بل يأخذ تعليماته و توجيهاته من قيادة حزب العمال الكردستاني المتواجدة في جبال (قنديل)، في أقصى شمال كردستان العراق، ويؤمن بفلسفة عبدالله اوجلان، التي تقوم في منطلقاتها الفكرية على فكر الأمة الديمقراطية، أي ما بعد الدولة القومية، هذه الدولة التي يجدها اوجلان عاجزة عن تأمين حقوق الأقليات القاطنة بين ظهرانيها، و لهذا فإنه يدعو إلى أمة ديمقراطية من خلال كونفيدرالية شرق أوسطية، تتساوى فيها جميع مكوناتها في الحقوق و الواجبات.
- إنه حزب ايدولوجي فولاذي التنظيم على غرار الأحزاب الشمولية، و هو أكثر نشاطاً وتنظيماً وفعالية على الأرض من الأحزاب الكردية الأخرى في سوريا، و هو جزء من (منظومة المجتمع الديمقراطي) التي تضم كل الأحزاب و التنظيمات الدائرة في فلك حزب العمال الكردستاني في أجزاء كردستان الأربعة.

^{١٦٢} -مقابلة مع اوسمان اوجلان في قناة زاغروس، برنامج زلال، بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٣.

شخصياً كمتابع لأنشطة و فعاليات حزب الاتحاد الديمقراطي اراه حزباً شمولياً أحادي الفكر، لا يؤمن بتعدد الأفكار و الرؤى رغم إحاقه صفة الديمقراطية باسمه، لا يقبل الآخر إلا تحت عباءته، يسعى إلى الهيمنة السياسية و قيادة المجتمع على غرار حزب البعث و جبهته الوطنية التقدمية، لا يقبل النقد، و يمارس الاستبداد. فهو الوطني و المناضل و الثوري الوحيد، و من لا يرى الأمر من منظاره فهو ليس أكثر من خائن و عميل. له رموزه وأعلامه وشعارته الخاصة التي لاتشبه شعارات و علم كردستان المجمع عليه من قبل أكثرية الكرد في الأجزاء الأربعة من كردستان.

وقد تعرض لضغوطات كثيرة من قبل النظام السوري، بعد أن تحسنت علاقة سوريا مع تركيا في السنوات الأخيرة، أي بعد مجيء بشار الأسد إلى السلطة، واعتقل كثير من أعضائه من قبل نظام الأسد، الذي سلم العديد منهم إلى تركيا، وخلال تلك الفترة ضعف نشاطه كثيراً، وترك العديد من أعضائه صفوفه، فغدا حزباً هامشياً.

ولكن بعد أن اندلعت الأزمة السورية، وساءت علاقات النظام مع تركيا، حاول النظام السوري أن يُحيي العلاقة القديمة مرة أخرى مع حزب العمال الكردستاني، فتم السماح لحزب الاتحاد الديمقراطي بممارسة نشاطه في سوريا، و بشكل علني هذه المرة، ونجح في ذلك بفضل قيادة حزب العمال الكردستاني التي وجدتها فرصة لكي تعوّض فشلها في تركيا خلال ٣٠ عاماً من الكفاح المسلح، دون أن تحرر خلالها شبراً من أراضي كردستان تركيا كما كانت تعد جماهير حزبها، التي كانت قد عبّأتها لتحرير و توحيد كردستان الكبرى، ما دعاها أن ترسل مجموعة كبيرة من كوادر الحزب إلى سوريا.

و سرعان ما شكّل حزب الاتحاد الديمقراطي قوة عسكرية من تلك الكوادر و رفدتها بالشباب و الشبابات، حتى صار لديه عدد كبير من الميليشيا التي سماها (وحدات حماية الشعب) و ذلك تحت سمع و بصر النظام، الذي سلمه المناطق الكردية، و أمده بكل أشكال الدعم و المساندة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة. و بهذا استطاع السيطرة على المناطق الكردية، و لم يكتفِ بإقصاء الأحزاب الأخرى، بل نكّل ببعضها ممارساً الاعتقال و التعذيب بحق أعضائها، و وقف في وجه المظاهرات التي كانت تخرج في المناطق الكردية ضد النظام، ولم يتورّع عن ارتكاب المجازر من أجل إبعاد الكرد عن المشاركة في الثورة السورية، كذلك المجزرة التي ارتكبتها في مدينة عامودا الكردية، التي كانت من أوائل المدن السورية، التي تجاوبت مع صرخات أطفال درعا عند بدء الثورة السورية في آذار من عام (٢٠١١)، و قد سقط في تلك المجزرة سبعة شهداء و العديد من الجرحى فضلاً عن اعتقال العشرات. وفيما بعد أعلن عن تشكيل إدارة ذاتية بمشاركة بعض الشخصيات والقوى الضعيفة والمحسوبة على السلطة، على شاكلة الجبهة الوطنية التقدمية التي أعلن عنها حافظ الاسد. رئاسته الحالية مشتركة بين صالح مسلم وآسيا عبدالله.

7- حزب الاتحاد السرياني:

تأسس في (١٠/١٠/٢٠٠٥)، و قد أخذ على عاتقه المشاركة في تمثيل الهوية السريانية للشعب السرياني، الذي عاش في بلاد ما بين النهرين عبر آلاف السنوات مشكلا حضارات عريقة وبأسماء مختلفة (سرياني، آشوري، كلداني، آرامي)، والعمل على تنظيمه وتهيئته للمشاركة بفاعلية في الحياة السياسية وإدارة الدولة، ونقل سوريا إلى مستقبل أفضل ضمن نظام ديمقراطي تعددي.

إن خصوصية هذا الحزب نابعة من القيم التاريخية والثقافية والتراثية للشعب السرياني، التي جعلته حريصاً على قيادة هذا الشعب للوصول إلى مستوى الشعوب الحرة، ويأخذ مكانته وبكل كرامة بين هذه الشعوب، ويشارك في بناء الدولة السورية من أجل الإسهام في تحقيق الديمقراطية لرفع شأن سوريا. وهو عضو في هيئة التنسيق الوطنية.^{١٦٣} يتواجد السريان بشكل ملحوظ في أقصى شمال شرق سوريا في مدينة القامشلي وبعض القرى التابعة لها، وكذلك في دمشق وحلب وحمص. ويشكلون حوالي ثلث مسيحيي سوريا، و تقدر نسبتهم بـ ١٠%، وهم مجموعة عرقية تسكن شمال ما بين النهرين في العراق وسوريا وتركيا، كما توجد أعداد أخرى في المهجر في الولايات المتحدة ودول أوروبا وخاصة السويد، وهم ينحدرون من عدة حضارات قديمة في الشرق الأوسط أهمها الآشورية والآرامية. كما يعتبرون من أقدم الشعوب التي اعتنقت المسيحية. تعرضوا إلى الكثير من المجازر على أيدي العثمانيين، وأدى ذلك إلى هجرة الكثير منهم إلى دول الجوار خاصة سوريا والعراق.

يصطفون مع السلطة ومع الطرف القوي، وهذه خصوصية يتحلى بها معظم الأقليات الدينية والإثنية والطائفية لحماية نفسها من الضياع، وقد حصلوا على امتيازات كبيرة في سوريا بعد انقلاب ٨ آذار عام (١٩٦٣)، خاصة في المناطق الكردية. إن الغالبية العظمى من السريان في سوريا كانوا أعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي، ويقفون إلى جانب السلطة، ماعدا فئة نخبوية ملتزمة بعقيدته وقوميته ووطنيته، ويعمل على تمثيل الشعب السرياني في سوريا، داعياً إلى الاعتراف به كقومية وكيان قائم بحد ذاته.

^{١٦٣} - ويكيبيديا الموسوعة الحرة. <http://ar.wikipedia.org/wiki>

المطلب الثاني:

النظام السياسي والحقوق القومية للأكراد.

يعتبر الأكراد من إحدى أكبر القوميات الأصيلة في المنطقة، ليس لهم دولة مستقلة أو كيان سياسي موحد معترف به عالمياً. والكرد يعيشون على أرضهم التاريخية منذ آلاف السنين، وقد تعرضت كردستان للتقسيم بين الامبراطوريتين العثمانية والصفوية إثر معركة جالديران في العام (١٥١٤)، وعضواً عن أن يتحقق حلم الأكراد في دولة قومية واحدة على جزئي كردستان المقسمة آنذاك بين العثمانيين والصفويين، أقتضت مصالح الدول الاستعمارية الكبرى - الغربية والشرقية (المحلية الشرق أوسطية) بأن يتم تقسيم كردستان مرة أخرى وبين دول أربع (تركيا، إيران، العراق، سوريا)، وذلك بموجب إتفاقيات ومعاهدات جديدة شهدت ولادة حكومات محلية- كانت لهم ارتباطات ومصالح مع الدول الاستعمارية في كل من سوريا والعراق، بالإضافة إلى كل من تركيا وإيران وريثتي الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية- لتحل محل الاستعمار الغربي في إحتلال لكوردستان. وهكذا ألحق جزء من كردستان بالدولة السورية الحديثة على وفق إتفاقيات سايكس بيكو عام (١٩١٦) وغيرها من المعاهدات^{١٦٤}.

لقد وقف الكرد إلى جانب الشعب السوري بكافة أطيافه من عرب ودروز ومسيحيين .. في ثوراته العديدة ضد هذا الاستعمار الفرنسي الغاشم، وقدموا التضحيات الغالية في سبيل حصول سوريا على استقلالها في العصر الحديث. لابل كان دورهم ريادياً في قيادة المعارك ضد الإحتلال الفرنسي، وممن قاد المعارك منهم يوسف العظمة الذي استشهد في معركة ميسلون، و إبراهيم هنانو الذي كان أحد أبطال الثورة السورية ضد المستعمر الفرنسي، ومنهم من وصل إلى مناصب عليا سياسية وعسكرية بما في ذلك رئاسة الجمهورية مثل حسني الزعيم و فوزي سلو. ولكن تلك الشخصيات لم تنطلق من مشاعر قومية كردية، بل عملت من أجل الجمهورية السورية.

وعندما تعالت النعرات القومية العربية، وتمت الوحدة بين مصر وسوريا على الأساس القومي، شعر الأكراد بالخطر على قوميتهم وثقافتهم، بل على وجودهم الاثني، مما يعني أن النزوع القومي العربي و نموّه، مفرزاً إجراءات عنصرية ضد الأكراد، أدى إلى بروز النزعة القومية لديهم، ولذلك اتخذوا موقفاً سلبياً من الوحدة بين مصر وسوريا.

يقول الدكتور نورالدين ظاظا في كتابه حياتي الكردية: "... كنا نعارض وحدة مصر وسوريا في ظل الحدود المفروضة من قبل ناصر، ونعمل على التشهير بها في منشوراتنا وبياناتنا، والدراسة التي قمت بوضعها حول الوضع الاقتصادي السوري بعد النفوذ المصري سمحت لأعضائنا بإدراك أسباب ضم سورية إلى مصر بوضوح. شعرت شيئاً فشيئاً بثقل

^{١٦٤} - بير رستم: الكرد في المعادلة السياسية السورية تاريخ 14 شباط 2009 على الرابط التالي: <http://www.welateme.co>.

الهيمنة المصرية. وأصبح الإستهياء عاماً وشاملاً نتيجة الأزمة الإقتصادية ومفاسد السلطة الاستبدادية لعبد الحميد سراج^{١٦٥} المفروضة على سوريا^{١٦٦}. هذه المواقف أثار غضب القوميين العرب في سوريا، وتشددتهم تعسفياً في نظرتهم تجاه الأكراد، وعلى الرغم من السقوط المبكر للوحدة بين مصر وسوريا بعد ثلاث سنوات فقط، إلا أن الحكومة السورية وبموجب المرسوم رقم (٩) لسنة (١٩٦٢)، الذي أصدره ناظم القدسي^{١٦٧} رئيس سوريا آنذاك في (١٩٦٢/٨/٢٣) بشكل مباغت وعلى خلفية شوفينية بحتة، والذي أقر إجراء إحصاء سكاني استثنائي في تلك المناطق يوم (١٩٦٢/١٠/٥) بحجة أن السلطات السورية قد أكتشفت على يد دوائرها العروبية أن "هناك مجموعات كردية دخيلة على البلد، قد فرت من مظالم تركيا، وتوافدت إلى مناطق الجزيرة الكوردية، وسكنتها بشكل غير شرعي، مما استدعى سحب المواطنة السورية منهم وبشكل احترازي يحد من توغلهم داخل سورية العربية"^{١٦٨}.

وكان من نتائج هذا الإحصاء أن قسماً من أبناء الشعب الكردي، بلغ تعدادهم آنذاك ١٢٠ ألف كردي، جردوا من الجنسية السورية، وعلى مرّ السنين تجاوز عددهم ثلاثمائة ألف كردي بلا جنسية، فباتوا أجنبان^{١٦٩} في بلدهم، وبرزت ظاهرة "المكتومين"، وهم من ذرية أبوين أو أحدهما من المجردين من الجنسية، ولا قيود لهؤلاء في دوائر الأحوال الشخصية، فباتوا محرومين حقوق التملك والتعليم والتقاضي والعمل والصحة والتصويت أو الترشح في الانتخابات، والمشاركة في الحياة العامة، وغير ذلك من الحقوق التي تنص عليها العهود والمواثيق الدولية.

مهندس هذا المشروع هو قومي شوفيني يدعى الملازم محمد طالب هلال^{١٧٠} قام بحزمة مقترحات بشأن القضية الكردية منها: "...
1- أن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل.

^{١٦٥} - عبد الحميد السراج: ولد عام 1925 في مدينة حماة في سوريا، سياسي وضابط سوري، تخرج في الكلية الحربية في حمص، وواصل دراسته في كلية أركان الحرب في باريس وتخرج عام 1947، تطوع للقتال في فلسطين. كان ملازماً وقريباً من أديب الشيشكلي، عين عام 1955 رئيساً للمخابرات، وترأس التحقيقات ضد الحزب القومي السوري. أثناء الوحدة السورية المصرية شغل منصب وزير الداخلية ورئيس المكتب التنفيذي للاقليم الشمالي، نظم جهاز الشرطة والأمن في سوريا، وفرض عليها حكماً بوليسياً. وكان هذا أحد الأمور التي أدت إلى انهيار الوحدة لاحقاً. كما عرف بعدائه المتبادل لعبد الحكيم عامر. عينه جمال عبدالناصر نائباً له بهدف تقليص نفوذه، فاستقال من هذا المنصب 1961. عند الانفصال ألقى القبض عليه، وأودع سجن المزة في دمشق، إلا أن جهاز المخابرات العامة المصرية تمكن من تهريبه من السجن إلى بيروت ثم إلى القاهرة. لجأ إلى مصر بعد الانفصال، وعين هناك في عدد من المناصب الإدارية، وبقيت علاقته بالرئيس الراحل جمال عبدالناصر متميزة حتى وفاته.
^{١٦٦} - د. (زازا) نور الدين: حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكردي، ترجمة روني محمد دملّي، ص 109، دار نارس للطباعة والنشر اربيل، كردستان العراق 2001.

^{١٦٧} - ناظم القدسي: ولد عام 1905 في مدينة حلب ودرس الحقوق في دمشق، ثم الجامعة الأمريكية في بيروت، كان من مؤسسي حزب الشعب في سوريا. أصبح رئيساً للجمهورية في حكومة الانفصال 1961-1963. عمل كرئيس لمجلس النواب عام 1954 وتولى إحدى الوزارات عام 1949 لمدة ثلاثة أيام، وترأس الحكومة السورية لمرتين في عام 1950 و1951، توفي في الأردن عام 1997.

^{١٦٨} - (بريمو) نوري: كوردستان سوريا، قضية شعب وأرض وطن، ص 84، ط1، كردستان العراق. 2010.
^{١٦٩} - صاحب هذا البحث ولد من أبوين أجنبيين، أي محرومين من الجنسية، وهو نفسه عانى من هذه المسألة كثيراً، حيث حرم من إكمال تعليمه ومن التوظيف وحق التملك والسفر، وهو حتى الآن لا يحمل الجنسية السورية بالرغم من أن النظام السوري الحالي قد حل هذه المشكلة وأعاد الرئيس السوري بشار الأسد الجنسية العربية السورية إلى المجردين منها بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٩ تاريخ ٢٠١١/٤/٧، بعد أن بدأت شرارة الثورة السورية في ٢٠١١/٣/١٥. بهذه الخطوة حاول النظام السوري تحييد الكرد عن الثورة، فقام برشوتهم، وأعاد لهم الجنسية بعد خمسين عاماً من المعاناة والحرمان.

^{١٧٠} - محمد طلب هلال: ضابط في وزارة الداخلية السورية، تخرج برتبة ملازم أول في عام 1961 في عهد الانفصال، لينتقل المناصب العسكرية والسياسية حيث وصل إلى رتبة عميد متقاعد، ليتبوء العضوية المؤقتة للقيادة القطرية، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة في 1970، ثم نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للصناعة عام 1971، كما شغل منصب سفير سوريا في بولونيا بين عامي 1972 و1979. توفي يوم الأربعاء ٢٠١١/٢/٩، عن عمر ناهز 80 عاماً. أصدر الملازم محمد طلب هلال دراسة عن محافظة الحسكة ذات الغالبية الكوردية من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، عندما كان رئيساً للشعبة السياسية في الحسكة، تتضمنت توصيات خطيرة جداً حول كيفية تذويب الكرد وتهجيرهم.

- 2- سياسة التجهيل: أي عدم انشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة.
- 3- إن الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية. فلا بد لتصحيح السجلات المدنية. وهذا يجري الآن إنما نطلب أن يترتب على ذلك إجلاء كل من لم تثبت جنسيته وتسليمه إلى الدولة التابع لها.
- 4- سد باب العمل أمام الاكراد حتى نجعلهم في وضع غير قادر على التحرك وفي وضع غير المستقر المستعد للرحيل في أية لحظة. وهذا يجب أن يأخذ به الاصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بحيث لا يؤجر ولايملك أكراد، والعناصر العربية كثيرة وموفورة بحمدلله.
- 5- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الأكراد بتهيئة العناصر العربية وخلخلة وضع الأكراد.
- 6- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد، أو نقلهم إلى الداخل، وإرسال مشايخ بخطة مرسومة إلى منطقة الجزيرة يكونون عرباً اقحاحاً.
- 7- إسكان عناصر عربية قومية في المناطق الكردية على الحدود، فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم.
- 8- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي، على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.
- 9- عدم السماح لمن لايتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة " ١٧١

وجاء استلام البعثيين للسلطة عام (١٩٦٣) ليكرس هذا الواقع من خلال دستوره المؤقت للعام نفسه، والذي يعتبر المرجعية الأساسية في التعامل مع مختلف المسائل. ومن الملاحظ أن دستور حزب البعث لا يأتي على ذكر لمسألة القوميات غير العربية، فهو يرمي إلى إلغاء الوجود الكردي من الناحية السكانية، وفي المادة الأولى يقرُّ الدستور السوري بأن سوريا جزء من الوطن العربي، مما يعني إلغاء الوجود الكردي على صعيد الأرض، بمعنى أنه يرفض وجود أرض كردية ضمن الأراضي التي تشملها الحدود السورية الدولية الحالية.^{١٧٢} ويوضح تاريخ الأكراد تعرضهم، من قبل الحكومات السورية المتعاقبة، إلى مختلف أشكال الاضطهاد بشكل مستمر، يرمي إلى إنهاء وجوده كشعب له مقوماته القومية التي تميزه عن الشعوب الأخرى. وتجسد هذا الاضطهاد بمشاريع كثيرة نفذها النظام البعثي الشوفيني بحق الأكراد، وما مشروع الحزام العربي إلا دليل على ما ذهب إليه النظام، حيث قام بتهجير آلاف الكرد من قراهم، كما نقل حافظ الأسد آلاف السكان العرب من حوض الفرات إلى المناطق الكردية في الجزيرة، وطرد السكان الأكراد من أرضهم على طول الحدود مع تركيا بعمق ١٠- ١٥ كم، هي من أخصب أراضي الجزيرة، وبناءً على مصادر الجهات الرسمية فقد بلغ عدد العوائل العربية المستوطنة في الجزيرة حتى عام(١٩٧٥) أربعة آلاف ومئة عائلة عربية، وتم توزيع (٧٢٠٠٠٠) دونماً من أخصب أراضي الجزيرة عليهم، بعد أن حُرِّم سكانها الأصليون الأكراد منها ظلماً وبدون أي وجه حق. وقد قامت السلطة بمنح المستوطنين العرب سندات تملك تلك الأراضي، كما نقلت سجلات أحوالهم المدنية من محافظتي الرقة وريف حلب إلى الحسكة، في حين لا يسمح بتاتاً بنقل سجلات الأحوال

^{١٧١} - محمد طلب: دراسة عن محافظ الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، ص58-60، ط1، رابطة كاوا للثقافة الكردية، اربيل كردستان العراق 2001.

^{١٧٢} - (سيدا) عبدالباسط (الدكتور): المسألة الكردية في سورية (فصول منسية من معاناة مستمرة)، ص 121، ط1، مطبعة نينا، السويد - 2003.

المدنية للأكراد من أية محافظة كانت إلى محافظة الحسكة مهما كانت الدواعي والأسباب!!^{١٧٣}

وتواصل سلطة البعث سياسة الإكراه والإعتقال والتعريب ومصادرة الأراضي، و سد أبواب العمل، ومنح المسؤولين في المناطق الكردية الحرية الكاملة في التصرف من دون أية محاسبة، وعدم منح رخص البناء والترميم، ورفض إطلاق الأسماء الكردية على المواليد الجدد، ومنع الأغاني الكردية والكتب والثقافة الكردية بصورة عامة. هذا بالإضافة إلى العديد من الإجراءات التعسفية الأخرى التي كانت - وما زالت- تبغي تضيق الخناق على الأكراد، وتركهم فريسة عدم الاستقرار والخوف من المجهول، ليكونوا على أهبة الاستعداد للرحيل أو الرضا عن مشاريع التعريب التي لم ولن تخدم المصالح الحقيقية للشعب العربي في يوم من الأيام، وإنما هي حجة تتذرع بها العقيلة الشوفينية للتستر على اخفاقاتها المتواصلة في مختلف الميادين، خاصة ما يتصل منها بالأهداف الثلاثة الكبرى للبعث، وهي: الوحدة والحرية والاشتراكية.^{١٧٤}

واستمر النظام البعثي في سياسة الضغط على الشعب الكردي منذ استلامه السلطة عام (١٩٧٣) إلى يومنا هذا على وفق سياسة منهجية، الهدف منها تشتيتهم وطمس هويتهم الثقافية وشل قدراتهم، لحملهم على التخلي عن لغتهم والتبرؤ من هويتهم وإنتمائهم القومي وصولاً إلى تعريبهم من خلال تدابير وإجراءات كثيرة منها:

- 1- حرمانهم من حقهم الطبيعي في ممارسة لغتهم وثقافتهم القومية وذلك بموجب القرار المرقم ١/١٢ ص ٢٥ تاريخ (١٩٨٦/١١/١١)، الذي يمنع التكلم باللغة الكردية في أماكن العمل.
- 2- تغيير الأسماء التاريخية والحضارية لمئات القرى والبلدات الكردية واستبدالها بأسماء عربية، وكذلك أسماء الجبال والعديد من التلال والينابيع والمواقع الأثرية الكردية والسريانية أيضاً.
- 3- منع الموسيقى والأغاني الكردية ومحاربتها، في إطار السعي لطمس الفلوكلور الشعبي ذي الخصائص القومية بموجب القرار رقم ١٨٦٥ تاريخ (١٩٨٩/١٢/٣).
- 4- فصل ونقل تعسفي بحق الكثيرين من الأكراد العاملين في دوائر ومؤسسات الدولة، وكذلك فصل الطلبة الكرد من معاهد التعليم التابعة لأكثر من وزارة.
- 5- ممارسة الإجراءات التمييزية بحق الشباب الأكراد، وحرمانهم من القبول في الكليات العسكرية، و سد أبواب السلك الدبلوماسي في وجوه مهمما بلغت درجة مؤهلاتهم العلمية ومستوى تحصيلهم الأكاديمي، لأن هذه المراكز جكر على طائفة معينة بشكل عام، مع استثناءات قليلة تقرر لها أجهزة المخابرات.
- 6- إصرار الجهات المعنية على المضي في فرض سياسة التبعيث في المناطق الكردية، وإرهاب الطلبة الناشئين وترغيهم للانخراط في صفوف البعث.
- 7- منع تسمية الأطفال بالأسماء الكردية استناداً للقرار رقم ١٢٢ عام (١٩٩٢)، الذي يربط تسجيل الأطفال الأكراد بالجهات الأمنية المختصة.
- 8- إعتقال كيفي متكرر بين الحين والآخر للمواطنين الأكراد وزجهم في السجون والمعتقلات، وتعرضهم لصنوف التعذيب النفسي والجسدي، فضلاً عن القيام

^{١٧٣} - (الهامس) جريس: مملكة الاستبداد المقنن في سورية، ص 166-167. مصدر سابق.
^{١٧٤} - (سيداً) عبدالباسط (الدكتور): المسألة الكردية في سورية، ص 126-127. مصدر سابق.

بالإستجابات الأمنية الشبه يومية للمواطنين الأكراد، حيث لايزال العديد من النشطاء في السجون.^{١٧٥}

واستمر النظام في أساليبه القمعية، وظهر ذلك بوضوح (١٩٨٦/٣/٢١)، عندما منع الشعب الكردي من إحياء العيد القومي للأكراد (النوروز) في دمشق، وواجهت آلاف المتظاهرين الأكراد مع أطفالهم بالرصاص الحي، وذلك أمام القصر الجمهوري بدمشق، مما أدى إلى استشهاد الشاب سليمان آدي (وهو مجرد من الجنسية) وجرح الكثير منهم. ومارس الأسلوب نفسه حينما تجمع عدة مئات من الأكراد سلمياً أما مبنى البرلمان السوري يوم (٢٠٠٣/١٢/١٠) بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان مطالبين برفع الإضطهاد وتأمين الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، وعلى أثر ذلك تم اعتقال العشرات منهم.

وفي (٢٠٠٤/٣/١٢) على إثر مباراة كرة القدم في مدينة القامشلي ذات الأغلبية الكردية بين فريق (الجهاد) وفريق (الفتوة) لدير الزور، وقعت اشتباكات بين جمهور الفريقين في الملعب، بدأت بشعارات استفزازية وتراشق بالحجارة، وانتهت بعدد من القتلى والجرحى من الكرد، سقطوا على يد قوات الأمن والشرطة، التي عملت على فض الاشتباك مستخدمة الرصاص الحي.

وفي اليوم التالي خرج الآلاف في جنازة تشييع ضحايا أحداث اليوم السابق، ورفع المتظاهرون أعلام وصور قادة اكراد ك: (مسعود البرزاني وجلال الطالباني واوجلان)، ورفعوا شعارات ذات مدلولات سياسية، مما أدى إلى اشتباك مع قوى الأمن، التي لم تتورّع عن إطلاق الرصاص الحي على المشييعين، ما أدى إلى وقوع عدد من القتلى والجرحى، وهذا أدى إلى انتفاض الشعب الكردي في سوريا، فعمت المظاهرات كل مناطق تواجد الأكراد.

كان ردُّ فعل الأكراد قوية بسبب الظلم الذي عانوه، بحيث حطموا تماثيل حافظ الأسد، ومزقوا صور بشار الأسد، و نددوا بجرائم النظام القاتل من خلال مظاهرات استمرّت ستة أيام، وقام بعض المتظاهرين بالاعتداء على بعض الممتلكات العامة للدولة تعبيراً عن استيائهم وعن رفضهم لما يعانونه من ظلم.

سئل أحد المشاركين في الاعتداء على تلك الممتلكات، فكان جوابه على الشكل التالي:(عقود و نحن نطالب بحقوقنا فلا مجيب، الحركة السياسية عاجزة عن تحقيق مطالبنا، نطالب بالجنسية، فيقولون "غرباء"، نشاهد " المغمورين" ينعمون بأرضنا بعد أن طوّبت لهم، ونحن لانستطيع أن نمتلك الأرض، نطالب بحقوقنا الثقافية، فيقولون " انفصاليون ". وبالرغم من ذلك كان هذا خطأ كبيراً قمنا به.^{١٧٦}

تعتبر هذه الأحداث من أسوأ الاضطرابات التي شهدتها المناطق الكردية في سوريا المعاصرة، وكان حصيلة المواجهات ٣٦ شهيداً ومئات الجرحى ونحو ٢٥٠٠ معتقل^{١٧٧} حسب لجنة المرصد الميداني لحقوق الإنسان في سوريا.

^{١٧٥} - (الهامس) جريس: مملكة الاستبداد المقتن في سورية، ص167-169. مصدر سابق.

^{١٧٦} - تقرير عن أحداث القامشلي وتدابيرها في بعض المدن السورية ، اعدهت جمعية حقوق الإنسان في سورية آذار 2004.

^{١٧٧} - كان أخي (مسعود عمر) واحداً من بين هؤلاء الذين اعتقلوا، وبقي سنة في الاعتقال، وبشهادته انهم تعرضوا للتعذيب الوحشي في الأقبية المظلمة لأجهزة الأمن، وهو نفسه نجا من الموت نتيجة ضربة على رأسه حيث تم اسعافه وأجريت له عملية جراحية، ولايزال منذ ذلك الحين يعاني صاعاً في الرأس. وقد تم الإفراج عنه وعن كثيرين غيره فيما بعد بعفو رئاسي، ومن حسن حظهم أن سوريا كانت تعاني ضغوطاً من قبل المجتمع الدولي بسبب حادثة اغتيال الحريري، وإلا لكان طالبتهم أحكام قاسية، كما صرح بذلك محمد منصوره (رئيس شعبة الأمن السياسي في وزارة الداخلية) أمامهم أثناء إخلاء سبيلهم.

ومن الجدير بالذكر أن بقية أطراف الشعب السوري، ولاسيما المعارضة السورية، وقفت موقف المتفرج مما قامت به قوات النظام من جرائم تجاه طيف أساسي من الشعب السوري، لا بل أن قسماً منها ساندت ودعمت موقف النظام، واتهمت القوى الكردية بارتباطها بالقوى الخارجية، وبأنها انفصالية تحاول تقسيم سوريا. إن تهمة الانفصال الظالمة جاهزة دائماً، و تُلصق بكل كردي سوري يطالب ببعض الحقوق، و هي تهمة لا وجود لها إلا في خيال سلطات النظام، فالبرامج السياسية لكل أحزاب الحركة الكردية في سوريا بريئة منها، والكردي مشهود لهم بوطنيتهم و ارتباطهم بوحدة سوريا، التي دافعوا عنها في مختلف المراحل من تاريخها.

يمكننا القول، وبوضوح مطلق، إن الشعب الكردي لم ينعم بالراحة والاستقرار وبخاصة منذ عام (١٩٦١) ولحد الآن، إذ تعرضت قيادته السياسية للاعتقال والسجن، وعاش الفرد الكردي كمواطن من الدرجة الثانية، ومورس بحقه مختلف أشكال القهر والظلم والحرمان، ولم تخلُ السجون السورية من المعتقلين الأكراد في يوماً ما خلال هذه الحقبة، واستمرت الإجراءات التعسفية بحقهم إلى يومنا هذا.

أعتقد جازماً أن الاوضاع لن تستقر في سورية، ما لم ترفع المظالم التي وقعت على الكرد، وحرمتهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، و ما لم تُحلَّ القضية الكردية بشكل دستوري عبر الاعتراف بأن الشعب السوري يتكون من قوميتين رئيسيتين، وبعض الاقليات القومية والدينية الاخرى مع الإقرار بحقوق كل مكونات الشعب السوري. أي ما لم تُحلَّ قضية الديمقراطية في سوريا.

إن أفضل الحلول لنظام الحكم في سوريا المستقبل، هو إلغاء النظام المركزي الذي يتحكم فيه شخص أو عائلة أو طائفة، وبناء نظام سياسي اتحادي فيدرالي لا مركزي، يراعي التوازن بين جميع مكونات المجتمع السوري، ويحقق التوزيع العادل للسلطة والثروة. و قد أثبتت تجارب العالم المتحضر أن أفضل النظم الديمقراطية عراقية وتطوراً هي الانظمة الفيدرالية، والامثلة كثيرة نراها في أمريكا وألمانيا و البرازيل و دولة الإمارات العربية المتحدة .. ولحد من الفقر والفساد والمعاناة والمآسي والحروب في بلداننا، على النخب الفكرية السياسية والثقافية الإشادة بتجارب الدول المتحضرة و العمل من أجل إرساء القيم الديمقراطية، لكي تنعم شعوبها بالراحة والامن والسلام. بدون ذلك سنتخلص من دكتاتور و ننتج دكتاتوراً آخر، وتستمر المآسي والويلات كما يحدث الآن في بلدي سوريا.

المبحث الثاني: السمات السياسية والاقتصادية لنظام الاستبداد السياسي.

الاستبداد السياسي هو داء تُبتلى به بعض الشعوب في بعض مراحل تاريخها، وهو أسوأ أنواع الاستبداد. يقول الشيخ عبدالرحمن الكواكبي في هذا الصدد: "إن كلاً يذهب مذهباً في سبب الانحطاط وفي ما هو الدواء. وحيث أني قد تمحص عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي ودواءه دفعه بالشورى الدستورية"^{١٧٨}.

وهناك ثلاث سمات تشترك فيها معظم الأنظمة الاستبدادية في العالم كله، وهي:

١. التحكم المطلق في الحياة السياسية بالتدجين والقمع.
٢. السيطرة المطلقة على الاقتصاد الوطني وتسخير مقدرات البلد لاستضعاف الشعب واستعباده.
٣. التوجيه الصارم لعملية إنتاج الوعي الاجتماعي والتحكم في سيرورة بناء الرأي العام.^{١٧٩}

إذاً يمكن وصف الاستبداد السياسي بأنه الانفراد بإدارة شؤون البلاد والمجتمع من قبل فرد أو مجموعة تغتصب السلطة السياسية والحكم، وتُخضع بقية المواطنين لإدارتها وحدها. وتكمن سلبية الاستبداد ليس في مجرد كونه انفراداً بالسلطة فَحَسْبُ، وإنما في كونه يمثل اغتصاباً حقيقياً لإرادة المواطنين وحياتهم.

إنه استئثار فرد أو فئة في التحكم بإدارة البلاد ورقاب العباد، و على الآخرين أداء الولاء والطاعة، ويعد هذا العمل فعلاً قائماً على الاستيلاء وبالقوة على حقوق المجتمع و الأفراد على حد سواء. فالمستبد يستولى على الشيء بغض النظر عن كونه سلطة أو غرضاً معيناً و ذلك من دون وجه حق.^{١٨٠}

إن الاستبداد السياسي يسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية الجمعية والفردية، والقضاء على الحريات، وتخريب القضاء وتعميم الديماغوجيا والفساد كأسلوب في إدارة المجتمع، بالإضافة إلى بناء نظام المصالح على العلاقات الزبائنية الشخصية، فتسود قيم اللصوصية وأخلاقها، وتصبح المناصب العامة في الدولة وأجهزتها المختلفة، على مختلف مستوياتها امتيازاً، فتضيع المسؤولية، وتغيب المحاسبة، وفي المحصلة يزداد الناس بؤساً وفقراً ومعاناة.

ويقول الكواكبي في الاستبداد والمال: " .. إن المال قبل كل شيء قيمة، وبهذا يتساوى مع كل ما له قيمة، كالوقت والعلم والقوة والدين والثبات". وإذا كان المال كذلك، فإن التلاعب به يصبح تلاعباً بالقيم، تلاعباً بالإنسان الذي يشكل ضماناً لماله، أما قلب المعادلة، فيعني أن يصبح المال ضماناً لصاحبه، وبذلك تتحول القيمة إلى سلعة، فيصبح المال سيداً والإنسان

^{١٧٨} - (كتور) جورج (الدكتور): الكواكبي في طبائع الاستبداد، دراسة تحليلية، ص22، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1987.

^{١٧٩} - ابراهيم بايزو: السمات التاريخية للاستبداد المغربي، من موقع جماعة العدل والاحسان على الرابط التالي :

<http://www.aljamaa.net/ar/document/54284.shtml>

^{١٨٠} - ياسمين كامل منصور: دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي، الحوار المتمدن العدد 3754 تاريخ 10/6/2012.

مطيعاً. ومما يزيد في تفاقم الأمور أن يصبح سوق المال سوقاً محصوراً، يتحكم فيه السلطان أو المستبد وحده. وعند ذلك لا يصبح تحكمه تحكماً بسوق فيه بضائع مختلفة، بل تحكماً برقاب من في السوق من بشر وعباد. إن الدورة الاقتصادية بهذا المعنى ليست سوى تلاعب بالقيم الإنسانية بالذات. إنه الإنسان يأكل أخاه الإنسان".^{١٨١} كما يلاحظ الكواكبي بعمق فعلاً.

" وينجم عن الاستبداد السياسي من الناحية الاقتصادية آثار تدميرية، تتمثل في التبعية الاقتصادية نتيجة للتخلف الاقتصادي السائد، الذي تعتمد تلك الأنظمة المستبدة إبقاءه في البلد، لتجد مبرراً لبقائها هذا، والمتمثل في تصويرها للعالم بأنها القادرة على النهوض باقتصادها وتأمين متطلبات سكانها واستمرارها في تصوير ما تحقق من منجزات، غير موجودة أصلاً في المجال الاقتصادي، بأنه ثمرة جهدها ومرتبطة بقاءه فيها، وإن غيابها يعني غياب جميع تلك المنجزات وكأنها حكر عليها وحدها، هي التي أنتت بها، وهي التي تذهبها متى شاءت".^{١٨٢}

وتقوم بتجميع وتغيب القوانين والمؤسسات السياسية والاقتصادية كلها، وتبديلها عملياً بقانون واحد هو قانون الاستثناء والطوارئ، الذي يقوم على قاعدة بيروقراطية قديمة: " يجب أن يفسد من لم يفسد بعد، ليكون الجميع مداناً تحت الطلب"، وبخاصة إفساد الجهاز القضائي والتعليمي التربوي.

إن نظام الاستبداد ينصب من نفسه وصياً على مصالح الناس والأوطان، ويقدم لهم نموذج الفريد في الوطنية وخدمة المجتمع، وهذا النموذج هو الولاء الأعمى والطاعة الكاملة للحاكم الفرد، بحيث يتمكن دائماً من سحق وتفتيت بذور الحرية والتعددية السياسية، بدعوى أنها تهدد أمن المجتمع وتضعفه في مواجهة قوى الخارج، التي تريد نهب أوطاننا وغزو بلداننا وانتهاك كراماتنا ومقدساتنا.^{١٨٣}

^{١٨١} - (كتورة) جورج (الدكتور): طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد، ص 78 مصدر سابق.

^{١٨٢} - خليل سامي أيوب: إشكالية العلاقة بين الاستبداد السياسي والتخلف العلمي، الحوار المتمدن العدد 3564 تاريخ 2/12/2011.

^{١٨٣} - نبيل علي صالح: الاستبداد السياسي وجذر العطالة الفكرية، من موقع منبر الحرية على الرابط التالي: <http://minbaralhurriyya.org>

المطلب الأول:

الصراعات الحزبية بين أجنحة البعث العسكرية والمدنية.

يعود تاريخ ظهور و اشتداد العنف والاستبداد السلطوي في سوريا إلى بداية استلام حزب البعث السلطة في (١٩٦٣/٣/٨). يقول باتريك اسد في كتابه الصراع على الشرق الأوسط: "استطاع الأسد وزملاؤه في اللجنة العسكرية أن يقضوا على كل مقاومة منظمة لحكمهم، الذي كانوا يمارسونه من وراء الستار. ومنذ اللحظة الأولى تقريباً، أي في غضون أربعة أشهر حافلة ودموية بدءاً من آذار عام (١٩٦٣)، وكان عليهم أن يحكموا بالقوة وليس بالموافقة، ربما لأنهم كانوا مجموعة عسكرية منشقة من حزب شبه منتهي لايملك القاعدة الشعبية. ولقد أثرت تجربة تلك الأيام المبكرة في مواقفهم طيلة عدة سنوات لاحقة، وحتى نما الحزب وأصبح قوياً وكبيراً لم يخلص نفسه من عادات الحذر والقمع".^{١٨٤}

وجديرًا بالذكر أن اللجنة العسكرية ضمت كلاً من صلاح جديد وعبدالكريم الجندي ومحمد عمران وحافظ الأسد وأحمد المير، وهذه الخلية الحزبية كانت قد تشكلت بسرية أثناء فترة الوحدة، عندما اصدرت سلطات العربية المتحدة قراراً حل الأحزاب في سوريا، ولكن هؤلاء المذكورين اعلاه رفضوا الفكرة. وكان بداية تشكلها في مصر، حيث نقلوا يومذاك خلال الوحدة، قامت هذه المجموعة بالضغط لطردهم الحوراني وكبار قادة الحزب المؤسسين بحجة موافقتهم على الانفصال، ثم نظمت كثيراً من الضباط العلويين والدروز والإسماعيليين، وتمكنت من دفع زياد الحريري إلى أن يقوم بانقلاب عسكري، واستلم حزب البعث السلطة. وبقيت هذه المجموعة في الظل، بينما استدعت ضابطاً كبيراً من السنة هو محمد أمين الحافظ^{١٨٥}، لتجعله رئيساً لمجلس الرئاسة، كما وضعت عدداً من الضباط الكبار ذوي النزعة الوحشية، دون أن يكون لهم تنظيم سياسي مثل راشد القطيني ولؤي الأتاسي وغيرهم، وتبين بعد أربعين سنة أن لولب اللجنة العسكرية هو حافظ الأسد، الذي كان يعمل بصمت من وراء أعضاء هذه اللجنة، ويضرب بعضهم ببعضهم الآخر، حتى تخلص من جميع رفاقه في اللجنة العسكرية، وأخيراً انفرد بتملك سوريا له ولأولاده من بعده.^{١٨٦}

وتميزت هذه المرحلة بالاضطرابات الشديدة داخل النظام الجديد بين عامي (١٩٦٣-١٩٦٦)، وكانت أولى الصراعات بين الضباط البعثيين والناصريين داخل مجلس قيادة الثورة، واستطاع الضباط البعثيون حسم الأمور لصالحهم، وذلك بإبعاد الناصريين عن مؤسسات الدولة المدنية وقيادة مجلس الثورة والحكومة والمراكز الحيوية داخل الجيش، كما سرحت

^{١٨٤} - (سيل) باتريك: الاسد - الصراع على الشرق الأوسط، ص142، ط10، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع - بيروت- 2007.
^{١٨٥} - أمين الحافظ: من مواليد مدينة حلب 1921، رئيس سوريا بين يوليو 1963 وفبراير 1966، شغل منصب وزير الداخلية بعد تسلم حزب البعث الحكم في مارس 1963 وذلك قبل أن يتسلم رئاسة الجمهورية، شهد عهده توجهها اشتراكياً للاقتصاد. أطيح به بانقلاب قاده صلاح جديد، وألقي القبض عليه، ثم أفرج عنه بعد حرب 1976. عاش بعدها في المنفى في العراق، عاد إلى سوريا في نوفمبر 2003 وذلك بعد غزو العراق. توفي يوم 17 ديسمبر 2009.

^{١٨٦} - (الدهامشة) عبدالله (الدكتور): سورية مزرعة الأسد، ص14. مصدر سابق.

اللجنة العسكرية، من خلال صلاح جديد مدير مكتب شؤون الضباط، أكثر من خمسين ضابطاً ناصرياً، مما حدا بوزير الدفاع الصوفي والقطيني إلى الاستقالة من مجلس قيادة الثورة، ولحق بهما خمسة وزراء ناصريين، وقام الناصريون بمظاهرات احتجاجية يوم (8/5/1963) ضد هذه الإجراءات، فقام وزير الداخلية محمد أمين الحافظ بقمعها وقتل خمسين شخصاً بالرصاص، ومن ثم تم التخلص من زياد الحريري عندما قام بزيارة إلى الجزائر في (23/6/1963)، وفي غيابه قامت اللجنة العسكرية بإقالته ونقل خمسة وعشرين ضابطاً من أهم مؤيديه، وعرضت عليه وظيفة ملحق عسكري في واشنطن، ولم يسمحوا له بدخول سوريا، فاختار التخلي عن السياسة والتقاعد في باريس.¹⁸⁷

وقد جرت محاولة جاسم علوان الانقلابية الفاشلة في (18/7/1963). يقول أكرم الحوراني بهذا الصدد: " كان من الممكن نجاح هذا الانقلاب لو اشترك به تكتل زياد الحريري، الذي كان يحتل مركز القيادة، كما كان تكتله من الضباط يحتل مراكز هامة، ولكن الحريري لم يكن من الجرأة والمغامرة على مستوى الاشتراك بمثل هذه المغامرة، بالإضافة إلى موقفه السلبي من الناصريين، كما أنه كان وجلاً خائفاً من غدر الضباط البعثيين به منذ الأيام الأولى لانقلاب الثامن من آذار.

أما السبب الثاني لفشل محاولة جاسم علوان الانقلابية، فهو أنها كانت مخترقة من قبل النقيب محمد نبهان، الذي كان مخبراً، وهو ماجعل قيادة البعث تتخذ كل التدابير لافشال المحاولة. ولهذا السبب قرر المجلس الوطني، قبيل محاولة جاسم علوان، تصفية تكتل زياد الحريري في الجيش، وتشكيل الحرس القومي مثلما كان يجري في العراق، وتعيين الضابط حمد عبيد قائداً عاماً لهذا الحرس، وترفيح أمين الحافظ لرتبة لواء وتعيينه رئيساً للاركان ووزيراً للدفاع، لإطلاق يده في قمع المحاولة الناصرية المرتقبة".¹⁸⁸ ومن ثم تخلص الضباط البعثيون من الضباط المستقلين بحلول عام (1964) والاستئثار بالحكم بصورة مطلقة. ولعل من المهم التأكيد على أن المناخ السياسي الذي ساد في البلاد، قد قاد إلى دفع التيارات السياسية الأخرى إلى العمل السري، بعد أن منعت من العمل العلني.

وتأسيساً على تلك التطورات، وفي هذه الفترة بدأت أولى الاحتجاجات على حكم البعث وخاصة منذ ربيع عام (1964)، حيث حدثت في البدء في مدينة حماه، إذ قام المتدينون في المدينة بحركة احتجاج على الأجواء الجديدة، التي أفرزها إنفراد حزب البعث بالسلطة، ومنها الركود الاقتصادي وإقصاء أبناء المدن من الطبقة الوسطى من العمل العام، وتحولت حركة الاحتجاجات التي دعمها علماء حماه ومنهم الشيخ محمد الحامد¹⁸⁹ إلى حركة تمرد،

¹⁸⁷ - (الدهامشة) عبدالله (الدكتور): سورية مزرعة الأسد، ص15-16.

¹⁸⁸ - أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني، ج4، ص3296 مصدر سابق.

¹⁸⁹ - الشيخ محمد الحامد: أحد أعلام الدعوة المجاهدين في الديار الشامية، عالم حماه ومرشدها، مؤسس أول جمعية إسلامية في سوريا باسم (الإخوان المسلمين). ولد في مدينة حماه بسورية عام 1910م، وبعد ستة أعوام توفي والده، وعاش حياته يتيم الأبوبين، وكان أخوه الأكبر: بدر الدين الحامد، وعمره خمس عشرة سنة هو الذي ينفق عليه حتى أكمل دراسته الابتدائية سنة 1922، ثم اشتغل عند معلم خياطة للملابس العربية، ليتعلم مهنة الخياطة، وفي الوقت نفسه يتابع طلب العلم الشرعي لدى العلماء في المساجد، وحين افتتحت "دار العلوم الشرعية" عام 1924م في حماه انتسب إليها. وفي سنة 1928 أنهى الشيخ محمد الحامد دراسته في مدرسة "حماه الشرعية"، فرحل إلى حلب حيث انتسب إلى "المدرسة الخسروية الشرعية" فيها، وكانت تلك المدرسة تعتبر أرقى المدارس في بلاد الشام، فواصل دراسته فيها، مع حضور دروس المشايخ في مساجد حلب، وبخاصة في حلقة عالم حلب الكبير الشيخ نجيب سراج الدين، وفي سنة 1932 عاد إلى حماه بعد أن أنهى دراسته في حلب، ورحل إلى مصر سنة 1938 ملتحقاً بالأزهر الشريف، ليتم دراسته العالية فيه. اتصل خلال إقامته في مصر بالإمام حسن البناء، وصحبه وتلمذ على يديه في العمل الحركي والدعوي، واشتهر بين الإخوان المصريين بالشيخ الحموي. وعندما غادر مصر عائداً إلى حماه سنة 1944 كان شديد الحزن على فراق اخوانه بها، وبكى على هذا الفراق في عدة قصائد، ومنها قوله: ذبت يامصر مذ عزمت رحيلاً / ولو استطعت عشت فيك طويلاً.

التجأ بعض عناصرها إلى جامع السلطان، حيث تمت محاصرتهم. وأخيراً أمر رئيس الوزراء أمين الحافظ باستخدام القوة لإخراج المعتصمين. عندها جرت اشتباكات كان من نتائجها تدمير إحدى مآذن المسجد ومقتل ما لا يقل عن سبعين من أعضاء الإخوان المسلمين. وبعد أن تمت السيطرة على الموقف، اعتقل آخرون ومنهم أحد قادة الحركة مروان حديد،^{١٩٠} الذي سيعود ليقود حركة تمرد ثانية في منتصف السبعينيات.

وفي الوقت نفسه، استمر الصراع داخل أجنحة البعث، وتم التخلص من محمد عمران أيضاً، الذي كان يريد المصالحة مع الناصريين، وعارض استخدام الدبابات في حماة (١٩٦٤)، وساءه بروز محمد أمين الحافظ كثيراً، وكان محمد عمران يرى أنه أكثر معرفة بأهالي حماه، وكان يعتقد أنه يمكن كسب أهاليها بدلاً من إخضاعهم بالقوة، وكان عمران يحجم عن سفك الدماء، وكان حافظ الأسد ينصت لعمران وجديد عندما يتجادلان، وتحالف فيما بعد مع جديد، وفي كانون الأول رُفِع حافظ الأسد إلى رتبة لواء، وعُيِّن قائداً لل سلاح الجوي. وعندما شعر عمران بالعزلة في اللجنة العسكرية، اتجه إلى القيادة القومية للحزب، وعندئذ خالف عمران العهد، وباح لعفلق بسر اللجنة العسكرية، فعاقبته اللجنة بتجريدته من كل مناصبه، وإرساله إلى إسبانيا سفيراً. وقد استفاد حافظ الأسد من ذلك، حيث حل شقيقه رفعت^{١٩١} مكان عمران في رئاسة القوة التي تحمي النظام، والتي أطلق عليها فيما بعد أسم (سرايا الدفاع). التي تأسست في العام ١٩٧١ في بدء رئاسة حافظ الأسد بهدف حماية منشآت الدولة من الانقلابات المحتملة. شهدت توسعاً ذا قيمة آخر سنوات السبعينيات، حتى وصل عدد أفرادها إلى ٢٠ ألف رجل (أي أكثر من ملاك فرقة جيش كاملة). وصلت إلى أوج قوتها في مطلع الثمانينيات بضمها أربعة ألوية منتخبة (ثلاث مدرعة وواحد ميكانيكي) وأصبحت مدججة بالسلاح أكثر حتى من القوات الخاصة مما جعل النظام يسخر الوحدات العسكرية هذه كدرع لحمايته من أي انشقاق أو انحراف داخلي أو من المغامرین صناع الانقلابات، ولكن لجأ رفعت إلى تحريكها ضد أخيه ١٩٨٤، لكن تم حلها على الفور. كان مقاتلو سرايا الدفاع يرتدون بذلات قتال حمراء مميزة خفيفة اللون، فتميزهم تماماً عن مظهر كل الوحدات العسكرية والأمنية الأخرى.

^{١٩٠} - **مروان حديد** : ولد في مدينة حماه عام 1934، لأبوين مسلمين محافظين أشد المحافظة، من أسرة عريقة معروفة في حماه، والده الحاج خالد حديد، يعمل تاجراً في أحد أسواق حماة التجارية، ووالدته الحاجة رثيفة البارودي ذات شهرة واسعة في كرمها وسخانها، نشأ مروان في وسط مثقف متطلع للمستقبل، في مرحلة من أهم وأخطر المراحل التي مرت بها الأمة العربية، ألا وهي مرحلة الكفاح ضد الاستعمار وغرس إسرائيل في قلب الأمة العربية والإسلامية، درس وتدرج في مدارس حماه الابتدائية والاعدادية والثانوية، وحصل على الثانوية العامة الفرع العلمي عام 1955، سجل في كلية الزراعة جامعة عين شمس عام 1956 في مصر، وتخرج فيها عام 1964، طالت مدة دراسته بسبب كثرة اعتقالاته من قبل المخابرات المصرية، التحق بكلية الآداب جامعة دمشق قسم الفلسفة، وحصل على البكالوريوس عام 1970، وهو مؤسس وقائد حركة الطلبة في سوريا، اعتقلته المخابرات الجوية في 30 حزيران سنة 1975، بعد سنة من اعتقاله توفي في السجن المزة العسكري في شهر حزيران 1976.

^{١٩١} - **رفعت علي الأسد**: من مواليد 1937 م، هو الشقيق الأصغر للرئيس السوري السابق حافظ الأسد، ولد في اللاذقية قضاء القرداحة، لعب دوراً رئيسياً في الحياة العسكرية والسياسية في سوريا، شارك في انقلاب ١٩٦٦/٢/٢٣، وبرز دوره أكثر منذ تولي أخيه السلطة التنفيذية في العام 1970، وأصبح قائداً للفرقة رقم (569)، وأشرف على سرايا الدفاع حتى العام 1984، وكان العديد يرون فيه الخليفة المرجح لأخيه الأكبر حافظ الأسد. اتبع دورة أركان عليا مع مجموعة من الخبراء الروس حول العقيدة العسكرية. وفي العام 1975 تقلد منصب رئيس المحكمة الدستورية، وقد جمع بين هذا المنصب وبين توليه منصب رئيس مكتب التعليم العالي من العام 1975 وحتى 1980. حاز على عدة أوسمة وشهادات فخرية من أكبر المؤسسات العلمية والدولية، قاد القوات الحكومية في اخماد معارضة الإخوان المسلمين في مدينة حماه التي ارتكبت فيها قوات النظام مجازر دموية راح ضحيتها ما لا يقل عن 38000 ألفاً، وارتبط اسمه بتلك المجازر. وفي عام 1984 شاعت الأحاديث أنه قام بمحاولة انقلاب على شقيقه حافظ للاستئثار بالسلطة، ولكن الرئيس حافظ الأسد حال دون ذلك، وتمت تسوية الخلاف بخروج رفعت من سوريا مع مجموعة كبيرة من العاملين معه لفترة 6 أشهر حتى يتم تجاوز الأزمة التي نشأت عن تلك الأوضاع، بعدها عاد إلى دمشق وشارك في أعمال المؤتمر القطري عام 1985، وعلى الرغم من تعيينه في منصب نائب رئيس الجمهورية لشؤون الأمن، فإن الخلافات السياسية بين الإخوين بقيت متفجرة في ملفات كثيرة، فغادر سوريا من جديد عام 1985 للاقامة في باريس بعد أن أعلن أكثر من مرة عدم مسؤوليته عن السياسات السورية وقراراتها في كل المجالات.

كان للسراي قسم استخباري فعال له فروع تمارس التحري والاعتقال والتحقيق برئاسة معين ناصيف صهر رفعت الأسد. كما ضمت أيضاً العديد من مراكز التحقيق بما في ذلك " مركز حجز شعلان" على طريق المطار خارج دمشق.

كما انه تم استخدام سرايا الدفاع خارج سوريا كمساعدة للنظام السعودي للتحقيق مكاسب سياسية خارجية فمن المعلوم أن عناصر منها شاركت إلى جانب قوات من المظليين الفرنسيين في قمع انتفاضة جهيمان العتيبي في الحرم الملكي في تشرين الثاني ١٩٧٩. بعدما نُفي رفعت الأسد إلى الخارج إثر محاولته المجهضة للاستيلاء على السلطة، حل معين ناصيف محله قائداً لها فأشرف على ماتبقى من وحداتها المنكمشة. قرر الرئيس حافظ الأسد تدمير قاعدة قوة شقيقه رفعت وتجريدها من السلاح وفك وحداتها بعد محاولتي اغتيال تعرض لهما إعداء رفعت من المستويات العالية في السلطة.

ولما اشتد الصراع بين القيادة القومية والقطرية من جهة، واللجنة العسكرية من جهة أخرى، حصل حافظ الأسد على إجازة في الصيف من مهمته كأمير للقوة الجوية، وذهب إلى لندن لمدة ثلاثة شهور!!

وكانت هذه أول وأخرة زيارة لبريطانيا، كما يذكر سيل، وكان السبب الظاهري لهذه الزيارة هو تلقي العلاج لألم في ظهره وفي رقبته، نتج عن هبوط اضطراري عندما كان طياراً متدرباً، إلا أن أوجاع الأسد ربما كانت من نوع المرض الدبلوماسي.^{١٩٢}

وهكذا: " ومع اقتراب بوادر البت في النزاع القائم بين الضباط وبين القيادة القومية، بقي الأسد بعيداً، إما بداعي النفور أو بداعي الحذر. ولمثل هذه الأسباب أخذ في ذلك الصيف إجازة من مهماته كأمير للقوة الجوية، وذهب إلى لندن لمدة ثلاثة أشهر، واصطحب معه أحد كبار ضباط السلاح الجوي ناجي جميل، وأمر الشرطة العسكرية حسين ملحم، والطبيب يوسف صايغ. وأقام الرجال الأربعة في شقة بمنطقة (كنزنگتون). والذي عرف حتى الآن أن اتصال الأسد الوحيد بالرسميين البريطانيين كانت زيارة لوزير الدولة لشؤون الخارجية - جورج طومسون- في مكتبه بالوزارة. وقد كان لبريطانيا علاقة قصيرة الأمد مع السلاح الجوي السوري، حين زودته بطائرات وتدريبات فيما بين عامي (١٩٥٣ و١٩٥٥)، إلا أن هذه العلاقة انقطعت بعد تحالف سورية مع مصر عبدالناصر.

أعاد عفلق محمد عمران، وجعله وزيراً للدفاع، وبدأت المصادمات بين عفلق والضباط في (١٩٦٦/٢/٢١)، عندما حاول اللواء محمد عمران نقل كل من سويداني وعزت جديد وسليم حاطوم من أماكنهم، قامت اللجنة العسكرية بالرد على الضربة، إلا أنها قامت أولاً بحركة تمويهية، وهي أن الضابط عبدالغني إبراهيم قائد الجبهة، اتصل بقيادة الجيش مدعياً أن شجاراً نشب بين ضباط الجبهة، وأنهم سحبوا السلاح على بعضهم، فذهل أمين الحافظ وعمران ورئيس الأركان، وبعد أن طافوا على الوحدات عادوا منهكين في الثالثة ليلاً، واتجهوا إلى فرشهم في الثالثة صباحاً يوم ٢٣ شباط، وبعد نوم ساعتين فقط أي في الخامسة قام مغاوير سليم حاطوم، تعززهم قوة رفعت الأسد الضاربة وكتيبة دبابات، يقودها عزت جديد، بشن هجوم على منزل الفريق محمد أمين الحافظ، ومن داخل البيت قام الفريق وحراسه بالدفاع الشجاع، واستمر إطلاق النار حتى الظهيرة، وأخيراً نفذت ذخيرة المدافعين،

^{١٩٢} - (الدهامشة) عبدالله: سوريا مزرعة الأسد، ص 67. مصدر سابق.

وقُتِل الحراس وتهدم المنزل وجُرح أطفال أمين الحافظ، فاستسلم الفريقُ ونُقِل حارسه الملازم محمود موسى جريحاً إلى المستشفى، وكانت حصيلة القتال خمسين عسكرياً.^{١٩٣}

وصمد في حماه النقيب(مصطفى العبدو) من كرناز، وكان قائداً للحامية موالياً لأمين الحافظ، حتى وصلت قوة من حمص يقودها مصطفى طلاس، فأخضعته باعتقاله، كما سيطر الموالون لعفلق في حلب على الإذاعة فترة قصيرة.

كان حافظ الأسد قد عاد من لندن في وقت المعركة، إلا أن سلاحه الجوي لم يتدخل، وقضى الأسد ذلك الصباح على الهاتف يرغب أو يرهب ضباط الوحدات في سائر أنحاء البلاد، يكسبهم إلى وصف اللجنة العسكرية.

وتبع القتال تطهير كامل للجيش والحزب والحكومة من حوالي (٤٠٠) ضابط وموظف (ومعظمهم من الطائفة السنية)، واقتيد أمين الحافظ ومحمد عمران والموالون لهما إلى سجن المزة. كما اعتقل في دار الضيافة كل من صلاح الدين البيطار، ومنصور الاطرش، وشبلي العيسمي، وأعضاء القيادة القومية اللبنايون والسعوديون والاردنيون، وظل منيف الرزاز مختفياً من مخبأ إلى آخر، لم يستطع الهرب إلى لبنان- مثل عفلق- بسبب عرج في رجله.

وكان أول عمل للنظام الجديد ترفيع حافظ الأسد إلى رتبة لواء وتعيينه وزيراً للدفاع، وهو في الخامسة والثلاثين من العمر. وبعد أن فاز الأسد بالسلطة، صمم على الاحتفاظ بها. وصعد صلاح جديد، ليصبح حاكم سوريا من خلال منصب الأمين المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث، وصارت الهوة تتسع بينه وبين حافظ الأسد.

ومن الملاحظ إن معظم الذين أرخوا هذه المرحلة من تاريخ سورية يؤكدون على أنه تم اكتشاف المؤامرة عن طريق الصدفة، ويسرد الكاتب عدنان سعدالدين الحادثة على الشكل التالي : " وفي (١٠/٨/١٩٦٦) اكتشفت القيادة القطرية بطريق الصدفة خطط الانقلاب المدبر من قبل القيادة القومية المخلوعة ومن قبل سليم حاطوم، وتمكنت من معرفة أسماء المشاركين في هذا الانقلاب، الذي اختار له فهد الشاعر يوم (٣/٩/١٩٦٦) موعداً، لولا أن أحد أعضاء تنظيمه العسكري الرائد محمد نعيمي انهار تحت التعذيب الشديد، الذي مارسه عبدالكريم الجندي عليه وعلى أمثاله، فاعترف بالتحرك والاستعداد للانقلاب، وأعطاه أسماء عشرة ضباط مشتركين في المؤامرة، وأعطى كل واحد من هؤلاء العشرة بدوره أسماء آخرين، حتى بلغ مجموع الموقوفين مئتين، كان معظمهم من الدروز، كما أن طلال أبو عسلي صرح، وهو في حالة سكر شديد، بموقفه من الأسد وجديد والقيادة الجديدة، فاختمى فهد الشاعر، وهرب البعثيون للنجاة بأنفسهم، وأدى التطهير السابق للجيش من الدروز إلى ضجة كبرى في جبل العرب، فقرر صلاح جديد ونورالدين الأتاسي السفر إلى السويداء، ومعهما جميل شيا العضو الدرزي الوحيد في القيادة القطرية، بعد أن استلموا مذكرة من مجموعة حاطوم، تضمنت وجهة نظر الغالبية من أعضاء فرع السويداء للحزب، ومنها إعادة الضباط المبعدين إلى مراكزهم السابقة، وعقد مؤتمر قطري لبحث أزمة الحزب، وإلا

^{١٩٣} - منير الغضبان (الدكتور): سورية في قرن، ص362 - النسخة الإلكترونية. والكاتب: هو داعية إسلامي من مواليد دمشق عام 1942، والمراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا سابقاً، حصل على إجازة في الشريعة من جامعة دمشق، وماجستير في اللغة العربية في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة عام 1972 و دكتوراة في اللغة العربية من جامعة القرآن الكريم بالسودان عام 1997، حائز على جائزة سلطان بروناي للسيرورة النبوية 2000م، وله العديد من الكتب والمقالات في الصحف الإسلامية. من كتبه 1- في السيرة النبوية 2-المنهج الحركي للسيرة النبوية 3- سورية في قرن.

فإنهم سيتجاهلون أي تعليمات صادرة عن القيادة القطرية، ويقاطعون أي انتخابات حزبية إذا ما استمرت تصفية الضباط الدروز، الذين شاركوا في انقلاب ٢٣/شباط (١٩٦٦) "١٩٤.

انتهز حاطوم ذهاب صلاح جديد ونورالدين الأتاسي إلى جبل الدروز، فأجرى الترتيبات المحكمة، إذ طلب من طلال أبو عسلي السيطرة على الجبهة بكتيبة دبابات، ومن مصطفى الحاج علي أن يستولي على كتيبة الكوماندوس التابعة لحاطوم نفسه، وأن يتأكد من وجود معسكر قطنا في أيد يطمئن إليها، ثم توجه على جناح السرعة إلى السويداء قبل وصول صلاح جديد إليها، ومر بوحدة دبابات في حوران، وكلف أمرها إبراهيم نورالدين بقطع طريق السويداء بعد عبور جديد وأصحابه، وبعد أن جمع صلاح جديد عدداً كبيراً من الشخصيات المحلية في مكتب فرع الحزب، دخل عليه سليم حاطوم وبيده رشاشه، ووضع جديد والأتاسي تحت الحراسة في منزل أحد الحزبيين، وألقى القبض على الضباط العلويين بعد تجريدهم من سلاحهم ورتبهم، كان منهم النقيب محمد إبراهيم العلي قائد الجيش الشعبي. ولكن حاطوم لم يدخل في حساباته حافظ الأسد الذي، أرسل النفاثات تحوم فوق السويداء، وأمر اللواء السبعين التوجه إلى جبل الدروز، وفي مكالمة هاتفية غاضبة بين حاطوم والأسد، وعند سماعه النفاثات، أدرك حاطوم أن قضيته خاسرة، فأخذ بعدها طريقه إلى الأردن، وقام الرفيقان جديد والأسد بطرد تسعة وثمانين ضابطاً بعثياً معظمهم من الدروز . وجاءت حرب ١٩٦٧ بدون هيئة ضباط سوريا بعد ان تم تسريح معظمهم.^{١٩٥}

أعتقد أن أحد الأسباب التي أدت إلى ما آلت إليه الأوضاع في سوريا آنذاك هو أن حكامها كانوا شباناً معظمهم في الثلاثينات من عمرهم، ولم تكن لديهم خبرة كافية في الحياة ومصاعبها، بل كانوا ينتمون إلى جيل ثوري جديد، ويتشاركون في رؤية مفرطة بالتفاؤل حول مستقبل مشرق. وكانوا عسكريين، كل واحد منهم حاول أن يعزز مكانته داخل الجيش، وهناك من تمكن من أن يقوم بالتعيينات على مزاجه، ويعزز من سلطة أبناء طائفته، ويضعف من موقف خصمه، وهذا ما أثار رد الفعل لدى بعض من أبناء الطوائف الأخرى. وبالإضافة إلى كل ذلك، الخلافات بين القيادة القومية والقيادة القطرية، أي بين العسكريين والمدنيين في تلك المرحلة، كانت حاضرة وبقوة في الصراع بين الاطراف، والقت بظلالها على سير الأحداث.

وهكذا " كان أسبوع حرب حزيران عام (١٩٦٧) بمثابة كابوس، جثم على صدر وزير دفاع سوريا. ففي ٥ حزيران فقد الأسد سلاحه الجوي، وفي يوم ١٠ منه فقد الجولان وفي يوم ١٢ منه فقد الموقع القوي على قمة جبل الشيخ، حيث يمكن لإسرائيل أن تراقب كل حركة في سهل دمشق، وأصبحت العاصمة السورية عملياً تحت الحصار، وكان يتدفق إليها عشرات الألوف من اللاجئين. ولم يكن الأسد قادراً على النوم مغشياً عليه من التعب في وزارة الدفاع، وعندما مرّت فترة الخطر المباشر، ذهب إلى بيته ليمعن التفكير في الكارثة لمدة ثلاثة أيام، امتنع خلالها عن رؤية أحد من الناس "١٩٦.

^{١٩٤} - عدنان سعدالدين: الاخوان المسلمين في سوريا، (مذكرات وذكريات الحكم البعثي) (العلوي) من عام 1977-1963)، ص79، ط1، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة -2010.

^{١٩٥} - كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب إلى صيف 2011، ص 279-280. مصدر سابق.

^{١٩٦} - (سيل) باتريك: الأسد - الصراع على الشرق الأوسط، ص225. مصدر سابق.

ولهذا طالب عدد من أعضاء الحزب أن يستقيل الأسد من وزارة الدفاع، وجرت محاولة لطرده من القيادة القطرية، لكنها فشلت عند التصويت عليها بفارق صوت واحد هو صوت عبدالكريم الجندي.^{١٩٧}

يقول الباحث البريطاني باتريك سيل المهتم بشؤون سوريا وعائلة الأسد: "مما لاشك فيه أن هزيمة حرب حزيران كانت النقطة الحاسمة في حياة الأسد، إذ أنها ألقته فجأة في مرحلة النضج السياسي، وحفزت فيه الطموح ليحكم سوريا بعيداً عن قيود زملائه ومنافسيه، الذين كان يحس بأنهم قادوا البلاد إلى الكارثة..."

إذ لم يكن الأسد، قبل الحرب، ليعطي الانطباع بأن ثمة طموحاً يحركه، ولعل أهم مناحي قوته حينذاك كانت قدرته على عدم إثارة الشكوك حياله. فالبرغم من أن أهميته ظلت تتصاعد وتكبر باستمرار منذ استيلاء البعث على الحكم عام (١٩٦٣)، إلا أنه بقي بشكل ما محجوباً بظل عمران وجديد. فهو لم يكن في واجهة المسرح السياسي، ولعله اكتفى بأن يكون عضواً هاماً في ذلك الفريق دونما طموح إلى أن يصبح الرجل الأول في السلطة. كان تصميم الأسد ذلك يعود أساساً إلى الاستياء الذي تملكه، فهو لم يعتبر نفسه مسؤولاً عن الكارثة، التي آلت إليها سياسات صلاح جديد والحكومة والقيادة القطرية (التي ملأها جديد بالذين قام بتعيينهم).

ومع ذلك فقد كانت أصابع الاتهام تشير إلى الأسد لضياع الجولان، مما أثار في نفسه شعوراً ملحاً بأنه مادام سيتلقى اللوم، فليكن له إذن صنع القرارات.

وكانت ثمة أسباب جعلته يعقد العزم على أن يصبح حاكم سوريا، ألا وهي: ازدياد حدة الخلاف بينه وبين زملائه، وكان لب هذه الخلافات هو النزاع حول الأولويات. ففي حين كان اهتمام الأسد مركزاً على الصراع مع إسرائيل، كان صلاح جديد والأطباء الثلاثة (نورالدين الأتاسي، يوسف زعين، إبراهيم ماخوس) يضعون الثورة الداخلية في المقام الأول. إن مواقف نظام جديد وسياساته فقدت كل ما يشده إليها.^{١٩٨}

أعتقد أن طموح الأسد الشخصي وشخصيته العسكريه كسابقه من الضباط، الذين قاموا بالانقلابات العسكرية في سورية أمثال الزعيم والشيشكلي وآخرين.. كان وراء قراره الحاسم، وأن قوة الأسد المتفوقه والمدعومة بالسلاح على خصومه أعطته القدرة والقوة لاتخاذ مثل هكذا قرار.

يقول نيكولاوس فان دام في كتابه الصراع على السلطة: "إن الخلافات في الرأي بين جديد والأسد بدت واضحة وجلية في المؤتمرات القطرية والقومية لحزب البعث، التي عقدت بدمشق في سبتمبر واکتوبر عام (١٩٦٨)، حيث ظهر اتجاهان واضحا:

- أيد أحدهما الأولوية القصوى لما سمي بالتحويل الاشتراكي للمجتمع السوري، وكان يسوده المدنيون كأعضاء بارزين بمن فيهم صلاح جديد وعبدالكريم الجندي وإبراهيم ماخوس وزير الخارجية ويوسف زعين رئيس الوزراء. وهذه الجماعة ذات الميول الاشتراكية رفضت

^{١٩٧} - صلاح جديد هو الذي انتقد أداء وزارة الدفاع خلال الحرب، وخاصة القرار بسحب الجيش وإعلان سقوط القنيطرة بيد إسرائيل قبل أن يحدث ذلك فعلياً، ولكن لم أعثر على معلومات دقيقة خلال البحث عن الأعضاء الذين طالبوا الأسد بالاستقالة وعدد الموافقين أو عدد الممتنعين أو عدد الرافضين.

^{١٩٨} - (سيل) باتريك: الأسد- الصراع على الشرق الأوسط، ص238. مصدر سابق.

علانية فكرة التعاون السياسي أو العسكري مع الأنظمة، التي وسمتها بالرجعية أو اليمينية أو بكونها موالية للغرب كالأردن أو لبنان أو العراق، حتى وإن كان ذلك على حساب الكفاح ضد إسرائيل. ولم يكن لدى هذه الجماعة اعتراض على زيادة الاعتماد على الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية من الكتلة، مادام هذا لصالح التحويل الاشتراكي.

- أما الاتجاه الثاني، فقد أبدى ميلاً قومياً عربياً، وطالب بإعطاء الأولوية القصوى للكفاح المسلح ضد إسرائيل، أي تقوية الإمكانيات العسكرية العربية، حتى ولو أحدث ذلك تأثيرات سلبية مؤقتة على التحويل الاشتراكي لسوريا. وقد تم تأييد سياسة التعاون والتنسيق العسكري والسياسي مع الدول العربية مثل الأردن والعراق ومصر والسعودية، دون الاهتمام بألوانها السياسية، مادام ذلك في صالح الكفاح العربي ضد إسرائيل. وقد عبر معظم المندوبين العسكريين عن هذا الاتجاه القومي في المؤتمرات، ومن أبرزهم وزير الدفاع حافظ الأسد ورئيس أركان الجيش السوري مصطفى طلاس^{١٩٩}.

سرعان ما تفاقم الخلاف بين قطبي الكتلتين، أي جديد والأسد، وأصبح مدار الحديث في الجيش والحزب، وراح الأسد يبعد رجال جديد من المؤسسة العسكرية، منهم أحمد سويداني في شباط عام (١٩٦٨)، وعيّن صديقه مصطفى طلاس بدلاً عنه في رئاسة أركان الجيش، فصار طلاس بدوره ينتزع الرجال الموالين لصالح جديد من الجيش، وكانت آخر ضربة هي إزاحة عزة جديد قائد اللواء السبعين المدرع في الكسوة. واستمر الأسد في إحكام قبضته على الجيش، إلا أن جديد كان لا يزال يهيمن على الجهاز الحزبي، وفي المؤتمرين القطري والقومي للحزب في شهري أيلول وتشرين الأول عام (١٩٦٨) مال التصويت لغير صالح الأسد حيال أكثر القضايا المطروحة، ورُفِضَتْ آراؤه، ولكنه استطاع أن يؤمن إزاحة اثنين من الأطباء الاشتراكيين، وهما رئيس الوزراء يوسف زعين^{٢٠٠} ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس، ومع ذلك ظل مستقبل الأسد في قيادة الحزب في الميزان، لأن التدخل العسكري في الشؤون الحزبية كان ممقوتاً لدى الحزبيين بشكل عام.

ولكن الأسد تمكن من فصل التنظيم البعثي العسكري عن التنظيم المدني، لإبعاد الضباط عن سلاح جديد، وتوقف عن حضور اجتماعات القيادة القطرية من تلقاء نفسه، وقد لاحظ أن قرار الحزب يقف ضده^{٢٠١} كما ينقل ذلك الكاتب منير الغضبان.

أعتقد أن قوة حافظ الأسد كانت تكمن في الجيش، أما سلاح جديد فكان لا يزال مسيطراً على الجهاز الحزبي، إلا أن الجيش استطاع أن يكون العامل الحاسم في حسم الخلافات بين الكتلتين المتصارعتين، وفي تحديد قرارات السلطة.

و كانت سنوات (١٩٦٨-١٩٧٠) مُرّة على القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، مما أدى إلى انفجار صراعات عدّة بين الجناحين، كان بعضها ينتقل إلى العلن ويفيض على الشارع، وبعضها يُترجم نفسه دماً صريحاً أو حقدًا يظلّ مخبأً، لكن الأسد كان

^{١٩٩} - نيقولاس فان دام: الصراع على السلطة في سورية، ص 103. مصدر سابق.

^{٢٠٠} - يوسف زعين ولد في البوكمال سنة 1931، هو طبيب وسياسي سوري وعضو في حزب البعث منذ 1957. تولى منصب رئيس وزراء سوريا مرتين ومنصب وزير الزراعة مرتين في 1963 و1965، كما عمل سفيراً لسوريا في بريطانيا. كان زعين مقرباً من سلاح جديد، وبعد الاطاحة به ومجيء حافظ الأسد للسلطة، أُلقي القبض على زعين وسُجن، ولم يفرج عنه إلا سنة 1981، بعد أن أصيب بالسرطان، سافر إلى بريطانيا ثم إلى السويد للعلاج، حيث أجريت له عملية جراحية، وبعد شفائه انتقل إلى المجر. وأخيراً استقر مع أحد أبنائه في السويد.

^{٢٠١} - منير الغضبان (الدكتور): سورية في قرن، ص 449. مصدر سابق.

يخرج منها كلها أقوى منه حين دخولها. بيد أن النزاع الذي جعل التخلص من الرفاق الإيديولوجيين و"اليساريين" كان أمراً و أشد. كان انفجار الحرب الأهلية في الأردن، أو ما عُرف بـ"أيلول الأسود" عام (١٩٧٠) قد أرخى ظلاله على سوريا، ففيما راح الصدام بين الجيش الأردني وقوات الفدائيين الفلسطينيين يهدد باحتمالات تدخل إسرائيلي وأميركي، توجهت ألوية برية من الجيش السوري إلى الأردن، بأمر من " القيادة القطرية"، دعماً منها للمقاومة الفلسطينية المضطهدة في دمشق نفسها، ضد " نظام عميل"، إلا أن الأسد الخائف من تدخل إسرائيل مضاد، أن يوفر لها الغطاء الجوي، و تركها لقمة سائغة للدبابات الأردنية التي توالت على حصدتها.

كانت تلك تجربة بليغة في تدليلها على حدود المغامرة، التي تصل إليها تصورات بعض الضباط، الذين أناطت بهم الانقلابات العسكرية مسؤوليات أكبر بكثير مما تستوعبه مداركهم. فالذين أرسلوا الجيش إلى الأردن غامروا بإثارة حرب إقليمية، لا يملكون أدنى استعداد لخوضها، وهم الخارجون للتو من هزيمة عام (١٩٦٧) المدمرة. أما الذي لم يوفر الغطاء الجوي لقواته البرية، فكان يغامر بانشقاق في الدولة ومؤسساتها، وفي المجتمع تالياً، وذلك كله كي يقطع الطريق على منافسيه الألداء.^{٢٠٢}

حينذاك كان الأسد مدعوماً من الجيش، أما جديد، فكان لا يزال مسيطراً على الجهاز الحزبي، وفي آخر محاولة له لاستعادة القيادة، دعا إلى مؤتمر استثنائي للقيادة القومية في ٣٠ تشرين الأول عام (١٩٧٠)، وكان أول عمل قام به المؤتمر هو أن أمر وزير الدفاع بأن يتوقف عن إجراء أي تنقلات في الجيش طيلة فترة انعقاد المؤتمر، ولكن الأسد رفض هذا الأمر بشكل قاطع.

وعلى مدى اثني عشر يوماً احتدم النقاش، وقد سخر الأسد من منتقديه المتطرفين، وأفهمهم بطريقة قاسية أنهم، بموت عبدالناصر، لم يعد بإمكانهم الاختباء وراءه وإطلاق تهديداتهم الجوفاء ضد إسرائيل. وقال لهم: " إنه من الأفضل الكف عن أعمال الاستنزاف المجانية التي يستغلها العدو ليفرض علينا معركة ليس الجيش السوري في حالة تسمح له بأن يخوضها أصلاً، ناهيك عن أن يكسبها". وكان من شأن هذه الكلمات أن أثارت زوبعة من الاحتجاجات من قبل الجديديين، فقد اتهموه بأنه قبل التسويات الاستسلامية، ورضخ للامبرياليين. وفي أرجاء المؤتمر، كان جديد لا يزال يسيطر على الأكثرية بين كوادر وقيادات الحزب العليا، التي استعملها لتدمير قرارات تجرد الأسد وصديقه مصطفى طلاس من مناصبهما القيادية في الجيش والحكومة، وتشجب "ازدواجية السلطة" التي خلقها خروجهما عن النظام الحزبي، لكن وزير الدفاع، بما يملك من حذر لامكان فيه لذرة من المخاطرة، عاجل الجميع بانقلاب خاطف وسهل وأبيض، نفذه يوم ١٦ تشرين الثاني عام (١٩٧٠)، و سماه " الحركة التصحيحية".^{٢٠٣}

قام الأسد بإيداع صلاح جديد ونورالدين الأتاسي ويوسف زعين في السجن الذي سيمكثون فيه طويلاً، فلا يخرجون منه إلا موتى، أو مرضى على فراش الموت.

^{٢٠٢} - حازم صاغية: البعث السوري تاريخ موجز، ص63، مصدر سابق.

^{٢٠٣} - (سيل) باتريك: الاسد- الصراع على الشرق الأوسط، ص266، مصدر سابق.

بدأ حكم الأسد في سوريا وهو يتمتع بميزة مباشرة لا يستهان بها: كان النظام الذي أزاحه محتقراً إلى درجة أن أي بديل له يأتي كالفرج. ولم يكن سراً أن الأسد كان أكثر تحراً من صلاح جديد، ولذلك فإن انتصاره قد افتتح شهر عسل جديداً. كان الناس مشتاقين إلى التنفس بحرية أكثر. هذا ما يقوله باتريك سيل، الذي أختلف معه في حكمه هذا، و في أن الناس الذين كانوا مشتاقين إلى الحرية، لن يجدوها في نظام الأسد، فكلاهما، جديد و الأسد، كانا ينتميان إلى البيئة نفسها، حيث كان كلاهما عضوين في الحزب نفسه، و شكلاً معاً "المجلس العسكري"، ومعاً قاما بالانقلاب عام (1963) وكانا يقومان بإدارة البلد معاً موزعين الأدوار على بعضهما، بل ربما كان العكس هو الصحيح، إذ أن الكثير من الذين عاصروا تلك المرحلة، وكتبوا عن تاريخ سوريا، يؤكدون أن ثمة فارقاً بين الاثنين، و يرون أن صلاح جديد كان ذا سمعة حسنة وصاحب أخلاق عالية، كان يبتعد عن الفساد، ويمقت الثروة المادية ووسائل الراحة، و كان رجلاً زاهداً يمقت البزخ و يبتعد عن الحياة الاجتماعية. عكس نظام حافظ الذي بُني على الفساد والفاستين، وأن الحرية التي كان ينتظرها الشعب من زمن حافظ الأسد لم يعيشوها، لا بل ازداد الوضع سوءاً، وعاش الشعب السوري في ظل نظامه أقسى مراحل حياته.

منذ البداية أظهر الأسد مستوى مختلفاً من الجدية في بناء الدولة أكثر من أي واحد من الذين جاؤوا قبله. ولاشك في أنه كان متأثراً بمثال عبدالناصر، الذي كان أكبر الحكام العرب نفوذاً في جيله، والذي راقب الأسد نظامه بشكل تقاليد الإدارة السورية البسيطة الخفيفة التي كانت تكافح للتخلص من العادات العثمانية الرديئة.^{٢٠٤}

لقد بدأ حافظ الأسد بعهد جديد في سوريا، هو العهد البعثي الثالث، الذي فُيَض له، بحكم القوة المحصنة، أن يستمر طويلاً، فلا يغير الحزب فحسب، بل يغير سوريا الحديثة كلها. وقد تكثرت الاجتهادات في شأن الأسد وعقله السياسي، إلا أن أمرين يصعب الخلاف في شأنهما، و هما: امتلاكه أعصاباً باردة، و عدم التردد في استخدام القوة لأي تحد لحكمه.^{٢٠٥}

يقول حازم صاغية في كتابه البعث السوري تاريخ موجز: " لم يكن الأسد بلا دلالة، وهو سليل تقاليد الحذر الفلاحي والأقلي في أن، كان من اكتشف في ماخص سوريا الدرس الذي اكتشف مثله الرفاق العراقيون لبلدهم، والاكتشافان حصلوا في وقت واحد. فقد استخلص " السيد الرئيس" حافظ الأسد و " السيد نائب الرئيس" صدام حسين أن بلديهما اللذين حفل تاريخهما بالانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار وبنوازع الانفصال العديدة عن المركز، أن لهما أن يستقرا بحد السيف. وكم يستدعي اكتشاف كهذا من بعثي شب على أفكار "الوحدة" المثالية، وعلى أهمية اللغة والتاريخ، احتقار الأحزاب والأفكار على عمومها ..!!"^{٢٠٦}

لذلك اتكأ حافظ الأسد خلال حكمه وبشكل رئيسي على رفاق دربه في النضال العسكري، وذلك يحدد تطور إطار الدولة في عاملين رئيسيين: عامل الولاء وهو المحدد الحاسم،

^{٢٠٤} - (سيل) باتريك: الأسد- الصراع على الشرق الأوسط، ص273. مصدر سابق.

^{٢٠٥} - (صاغية) حازم: البعث السوري (تاريخ موجز)، ص 64، دار الساقى بيروت- لبنان، ط1، 2012.

^{٢٠٦} - (صاغية) حازم: البعث السوري (تاريخ موجز)، ص66. مصدر سابق.

والخلفية العسكرية، التي شكلت الجزء غير الظاهر في نمط الدولة المدنية التي حاول الأسد بناءها.^{٢٠٧}

ويؤكد نيقولاوس فان دام صحة ما نشير إليه ويقول: "على مدى الخمسة والعشرين عاماً، منذ أن تولى حافظ الأسد السلطة واقعياً عام (١٩٦٨/١٩٦٩)، ورسمياً عام (١٩٧٠)، لم يحدث سوى تغير طفيف في بنية السلطة داخل النظام السوري. فمعظم الضباط العلويين البارزين في مراكز رئيسية بالقوات المسلحة والأمن والمخابرات في أوائل السبعينات ومنتصفها، ظلوا يتقلدون نفس مراكزهم، أو مراكز مشابهة، بعد مرور عشرين أو خمسة وعشرين عاماً. وهذا يعني أن النظام يتسم بدرجة عالية من الاستمرارية، كما يعني أن أهم أنصار الأسد ظلوا مخلصين له، بحيث لم يشعر الرئيس على مدى أكثر من عشرين عاماً بالحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية داخل جهاز السلطة. إن تسلط فكرة الولاء على الأسد أتت بنتائجها على المدى القصير والطويل، حيث لم يكن هناك حاجة لإجراء تصفيات جوهرية في القوات المسلحة السورية منذ عام (١٩٧٠)، باستثناء إبعاد شقيقه رفعت الأسد".^{٢٠٨}

ذلك أن الأسد، ومنذ استلامه، السلطة حاول إعادة هيكلة النظام السياسي على أسس جديدة مختلفة في بنائها عما ساد منذ استلام البعث السلطة في عام (١٩٦٣)، حيث قام بإنشاء البرلمان (مجلس الشعب) عام (١٩٧١)، وتأسيس الجبهة الوطنية التقدمية عام (١٩٧٢)، التي اعتبرت صيغة من صيغ تشريع التعددية السياسية، التي ضمت جميع الأحزاب السياسية المتحالفة مع البعث، وأقرت بميثاق الجبهة الذي أقر بقيادة البعث الدائمة لها، ثم إعلان دستور جديد عام (١٩٧٣)، عدل بموجبه الدستور المؤقت لعام (١٩٦٩)، الذي كان يربط السلطات التشريعية بالوزارة، فجرى تعديلها لكي يصبح النظام رئاسياً.^{٢٠٩}

وبعد أن أمسك حافظ الأسد الأمور بيده، بدء باتباع سياسة الباب المفتوح بالنسبة للانتماء للبعث، أو "التبعيث"، وتم بناء منظمات مرادفة لحزب البعث كمنظمة (طلّاع البعث) و منظمة (شبيبة الثورة)، وتم تنظيم طلاب المراحل الابتدائية والاعدادية في هذه المنظمات بشكل إلزامي، وفي المرحلة الثانوية كانت إدارة المدرسة تطلب من الطلاب بشكل مباشر أن يرفعوا طلبات انتسابهم إلى حزب البعث، وكان يُتبع الأسلوب نفسه مع الموظفين والفلاحين والعمال ومعظم فئات الشعب تحت التهديد والترغيب، وإعطاء الامتيازات للحزبيين، وحرمان غير الحزبيين من المواقع المهمة والحساسة، وباعتبار كوننا أكراداً، ولنا قضية قومية و أحزابنا الخاصة بنا، فلم ننتسب إلى حزب البعث، ولكن كانوا يضعون النقطة الحمراء إلى جانب الاسم الذي يرفض الانتساب.^{٢١٠} وهكذا تم تحويل حزب البعث إلى أداة ضبط أمني على غرار الحزب الشيوعي السوفيتي، فقد أعلن بعد بضعة أسابيع من انقلابه أنه "بعد هذا اليوم لن يكون البعث حزب النخبة"، وكان عدد أعضاء الحزب لا يتجاوز (٤٠٠) عضواً عند قيام انقلاب عام (١٩٦٣)، و وصل العدد في عام (١٩٧١) إلى

^{٢٠٧} - (زيادة) رضوان (الدكتور): سنوات الخوف، الحقيقة والعدالة في قضية المختطفين القسريين في سورية، ص 18. بدعم من منظمة فريدم هاوس على دعمها لمشروع العدالة الانتقالية في العالم العربي. مصدر سابق.

^{٢٠٨} - نيقولاوس فان دام: الصراع على السلطة في سوريا، ص 168 مصدر سابق.

^{٢٠٩} - (زيادة) رضوان (الدكتور): حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية من الفكرة القومية إلى ترسيخ السلطوية، مجلة الديمقراطية (القاهرة) العدد 36-أكتوبر 2009.

^{٢١٠} - أنا شخصياً تم فصلني من المعهد في السنة الثانية لعدم موافقة الامن السياسي، سنة 1985، لانني كنت ناشطاً في حزب كردي، وأمثالي كثيرون كانوا يعتبرون خطيرين على أمن الدولة.

(٥٦٣٩٨)، وبنتيجة سياسة الأسد في فتح باب الانتساب إلى الحزب على أوسع نطاق، فقد صار عدد أعضائه بعد عشر سنوات (٣٧٤٣٣٢) عضواً في عام (١٩٨١)، وفي عام (١٩٩٢) قفز العدد إلى ٢٤٣,٠٠٨,١.^{٢١١}

كما وسع حافظ الأسد كثيراً في الأجهزة الأمنية، وحشد لها أعداداً كبيرة من طائفته أو المناصرين له منها، ورصد لها المليارات من الليرات السورية، وباعتباره عسكري، فقد كان يفضل الأجهزة الأمنية العسكرية التي أعطاها الهيمنة على الأجهزة الأمنية الأخرى، وهناك أجهزة عددها بعدد الحقول والمجالات التي تغطيها هي:

- 1- الأمن الخارجي.
- 2- الأمن الداخلي.
- 3- أمن الدولة.
- 4- المخابرات العامة أو الأمن العسكري.
- 5- الأمن السياسي.
- 6- أمن الرئاسة.
- 7- ومخابرات القوى الجوية.
- 8- كما توجد فروع أمنية متعددة تابعة للأمن العسكري هي:
 - أ- فرع المنطقة المتخصص بمنطقة دمشق العسكرية وبالجبهة القريبة منها، حيث تتمركز الوحدات العسكرية الأساسية للجيش.
 - ب- وفرع فلسطين المتخصص بملاحقة الفلسطينيين والحالات السورية المتداخلة معهم.
 - ج- وفرع التحقيق العسكري، وهو مركز التحقيق الذي يمر به جميع معتقلي الأمن العسكري، ليعاد التحقيق معهم في حالات كثيرة، ويفرزوا من هناك إلى السجون العسكرية المنتشرة في مختلف أنحاء سوريا. هذا الفرع الذي يترأسه ضابط مسيحي من بانياس اسمه كمال يوسف، هو مصنع للقتل والتعذيب يعمل ليلاً ونهاراً بلا توقف أو استراحة.
 - د- كما يوجد في كل محافظة وقضاء سوري فروع لأجهزة الأمن التي ذكرناها.^{٢١٢}

و يُقدَّر عدد الموظفين في أجهزة الأمن السورية المختلفة بـ (٦٥) ألف موظف بدوام كامل، وعدة مئات من الألوف بدوام جزئي، فهناك وفقاً لذلك عنصر مخابرات لكل (٢٥٧) من المواطنين السوريين. ولما كان (٥٩%) من السوريين فوق سن (١٥) سنة، فعندها يكون هناك رجل مخابرات لكل (١٥٣) مواطن سوري، وهي تعتبر من النسب الأعلى في العالم.^{٢١٣}

عندما نُشر دستور سوريا الجديد في ٣١ كانون الثاني عام (١٩٧٣)، جاء الصدام الأول مع التيار الديني، فثارت الاحتجاجات و لاسيما في حماه، لأن المسودة المطروحة للدستور قد حذفت منها الاشتراط بأن يكون رئيس الجمهورية مسلماً كما كان في دستور عام (١٩٥٠)، وكما سارت عليه الدساتير السورية بعد ذلك.

^{٢١١} - (زيادة) رضوان (الدكتور): سنوات الخوف، الحقيقة والعدالة في قضية المختفين قسرياً في سوريا، ص21، بدعم من منظمة فريدم هاوس على دعمها لمشروع العدالة الانتقالية في العالم العربي مصدر سابق .

^{٢١٢} - محمود صادق: حوار حول سوريا، ص128. النسخة الإلكترونية.

^{٢١٣} - آلان جورج: سورية، لاخبز ولا حرية، ترجمة د. حضيف عبدالغني، ص2-3، النسخة الإلكترونية.

بدأ التذمر يتصاعد في حماه وحمص، كما قاد الشيخ حسن حبنكه^{٢١٤} ذو التأثير القوي حملة في حي الميدان بدمشق، فأوعز الأسد إلى مجلس الشعب المعين آنذاك أن يضيف المادة التي تشترط أن يكون "دين رئيس الجمهورية الإسلام".

أدرك الأسد أن نفوذ الإخوان المسلمين وتأثيرهم يختلف من محافظة إلى أخرى، وأن تأثيرهم في العاصمة دمشق يعتبر الأضعف بحكم تأثيرات سياسية وثقافية واقتصادية مختلفة على أبنائها، ولذلك حاول الأسد اجتذاب علماء دمشق عبر استمالة المعتدلين منهم، ونسج شبكة من المصالح الاقتصادية، التي يتحلى بها هؤلاء العلماء مع تجار دمشق، الذين يعدون الممولين الرئيسيين للتبرعات الخيرية والدينية، وبذلك استطاع الأسد تحييد قطاع كبير داخل التيار الديني، الذي لايهمه في الحقيقة سوى سلامته الشخصية واستمرار مصالحه وقدرته على أداء واجباته الدينية بحرية، وفي الوقت نفسه عمل على الاستفادة من الانقسامات العميقة والكثيرة، التي بدأت تدب في صفوف الإخوان، والتي قسمتها إلى ثلاث جماعات:

- الأولى هي " الطليعة المقاتلة لحزب الله" التي أسسها مروان حديد، وقد استطاعت اجتذاب العناصر الشابية في حماه بشكل خاص، وتبنّت خطأً متطرفاً، يقوم على تبرير استخدام العنف استناداً على فتوى شرعية، تقوم على " تكفير النظام القائم".
- والجماعة الأخرى أصبحت تعرف بـ"جماعة دمشق"، وهي التي يقودها عصام العطار^{٢١٥} الذي لم يستطع العودة إلى سورية، وبقي في لبنان قبل أن يغادر إلى ألمانيا، وتتميز مواقفها بالحيطة والحذر.
- وأخيراً الجناح الذي تزعمه عبدالفتاح أبو غدة^{٢١٦} في حلب والذي ضمن لنفسه اعتراف المجلس العالمي للإخوان المسلمين عام (١٩٧٢).

لكن لا بد من القول إنه لم يكن مقدراً للطليعة المقاتلة في سورية أن تنمو وتزدهر لولا المناخ السياسي والاجتماعي، الذي رافق نشوءها في سوريا، وساعد على امتلاكها التأثير الكافي لدى الشباب. ففي الوقت الذي كانت فيه سوريا تمر بمرحلة من انعدام الحريات العامة والسياسية منها بشكل خاص، وكان مقدراً لها أن تمر بأزمة اقتصادية خانقة، فبعد المساعدات المالية السخية التي قُدِّمت لسوريا عقب دخولها حرب تشرين الأول أكتوبر عام

^{٢١٤} - الشيخ حسن حبنكه: عالم دين سني وفتية سوري، تخرج على يديه كبار العلماء في سوريا في العصر الحديث أمثال: محمد سعيد رمضان البوطي ومصطفى البغا. ولد عام 1908م في حي الميدان الدمشقي، ومن هنا جاءت شهرته المرافقة لاسمه، تفقه الشيخ حبنكه أولاً على مذهب أبي حنيفة، ثم على مذهب الشافعي. وكان خطيباً ذا لسان فصيح، وقد شارك في الثورة السورية على الاستعمار الفرنسي عام 1925م، و شارك في تأسيس رابطة علماء المسلمين، وكان الأمين العام لها، وأسّس عدة جمعيات أخرى. انتخب عضواً في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة عن سوريا خلفاً للشيخ نكي الكتاني، وراح يوجه إلى قيام وإنشاء الجمعيات الخيرية، التي تتولى جمع التبرعات من زكوات وصدقات، لتوزع على المستحقين بكل أمانة ودقة. لم يتفرغ الشيخ للتأليف بسبب مشاغله في العلم والتعليم، توفي سنة 1978م.

^{٢١٥} - عصام العطار: سياسي وداعية إسلامي والمراقب السابق لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا. ولد عام 1927 في أعقاب الثورة السورية، و نشأ في أسرة سورية لها مكانة اجتماعية متميزة، فكان والده من رجال القضاء الشرعي المشهود لهم بالعلم والفضل وحسن السمعة. عمل في التربية والتعليم، فكان من ألمع العاملين في هذا الحقل بدمشق، كما أنه وهب حياته للدعوة الإسلامية منذ فجر شبابه حتى غدا من أعلامها في العالم الإسلامي، وعرفه الناس مفكراً حكيماً وسياسياً صادقاً وقائداً مجاهداً، وقف في وجه الاستبداد، ودافع عن قضايا الأمة، وبعد الانفصال خاض الانتخابات النيابية على رأس قائمة اخوانه، ففاز بالنيابة عن دمشق فوزاً ساحقاً، وبعد الظروف السياسية التي مرت بها سوريا منذ أواسط الستينات اضطر للعيش في ديار الغربية، فتنفرغ للعمل الإسلامي في أوروبا، وتعرض لمحاولات اغتيال أكثر من مرة، واستشهدت زوجته ورفيقة دربه بنان الطنطاوي، عندما اقتحم مجهولون منزله وأمطروها بالرصاص. وما زال على قيد الحياة ويعيش في مدينة آخن بألمانيا وله ولد وبنيت.

^{٢١٦} - عبدالفتاح بن محمد بن بشير أبو غدة: ولد في حلب عام 1917م، و تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، سافر إلى القاهرة والتحق بكلية الشريعة بجامعة الأزهر وتخرج فيها سنة 1948، ثم حصل على تخصص أصول التدريس من كلية اللغة العربية سنة 1950، بعد عودته إلى حلب عمل بالتعليم الثانوي أحد عشر عاماً، وانتخب عضواً في المجلس النيابي بسوريا سنة 1962، عمل في كلية الشريعة بجامعة دمشق، من ثم بالجامعات السعودية نحو ربع قرن، اختير مراقباً لجماعة الإخوان المسلمين في مطلع التسعينات من القرن الماضي، له ما يقارب من ستين كتاباً يدور معظمها حول الحديث النبوي، توفي عام 1997، ودفن بالبقيع في المدينة المنورة.

(١٩٧٣)، انخفضت المساعدات أو كادت تنتهي تماماً، فبحلول عام (١٩٧٩) كان على العاملين في القطاع العام، وهو القطاع الأكثر نمواً وتوسعاً في سوريا أن يتحملوا خسائر حقيقية في مداخيلهم، على الرغم من رفع الأجور في عامي (١٩٧٥ و١٩٧٨)، الأمر الذي ساهم بسخط شعبي عام على النظام، وأدى إلى القلاقل السياسية والاجتماعية بين عامي (١٩٧٥ و١٩٨٠)، وكانت الاحتجاجات الشعبية قد بدأت تظهر قبل ذلك بعامين، الأمر الذي دفع الأسد إلى تغيير حكومي، ولكن تغيير الحكومة لم يغير شيئاً في حقيقة الوضع الاقتصادي، الذي بدأت علائم الفساد والرشوة والنهب تظهر عليه بشكل جلي وواضح وبدأ " حديثو النعمة"، كما أصبح يطلق عليهم، يزداد عددهم ويتكاثرون بشكل أخل بطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في سوريا، وأثر ذلك على آليات النمو المتوازن، التي كانت نهجاً اقتصادياً راسخاً في نظر الأسد، فقد كان في سوريا، على سبيل المثال، في عام (١٩٦٣) ما يعادل ٥٥ مليونيراً (بالليرات السورية)، أما في عام (١٩٧٣) فقد أصبح عددهم ألفاً، ثم ارتفع العدد في عام (١٩٧٦) إلى (٢٥٠٠). وكان عشرة بالمائة من هؤلاء يملك الواحد منهم أكثر من مائة مليون ليرة سورية بحسابات سعر الصرف القائم آنذاك، حيث كان الدولار الأمريكي يعادل ٥ ليرات سورية.^{٢١٧}

وقد أثرى كثير من هؤلاء عن طريق السرقات، التي أصبحت ممكنة عبر المشاريع الحكومية، وبطرق أخرى غير مشروعة كغسيل الأموال وغيرها، وهذا ما شكّل تحالفاً جديداً بين كبار موظفي النظام، سواء السياسيين أو العسكريين، وبين رجال الأعمال، فنشأ بينهما حلف مقدس، تحركه المصلحة الشخصية والمشاركة، ولا يفكر أو يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة، الأمر الذي دفع الأسد إلى إحداث محاكم الأمن الاقتصادي من خلال مرسوم تشريعي صدر في ٨ تموز عام (١٩٧٧)، وتشكيل " لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع" وذلك في ١٧ آب من العام نفسه، وقد حددت مهامها في التحقيق في الاختلاسات المالية وسوء استخدام المنصب وجرائم الرشوة والكسب غير المشروع، وقد أعطيت صلاحيات النيابة العامة وقاضي التحقيق وقاضي الاحالة، بما في ذلك إصدار مذكرات التوقيف والقبض والحجز الاحتياطي على أموال المتهمين. غير أن هذه اللجنة تراجعت وجمدت مهامها ووظائفها، عندما وجدت نفسها في صدام مع شخصيات مقربة من النظام، على رأسها رفعت الأسد، الذي كان نموذجاً واضحاً للثراء غير المشروع، وقد كان الأسد في ذلك الوقت بالذات بحاجة ماسة للخدمات الأمنية التي يقدمها هؤلاء الأشخاص، خاصة في وجه الهجمات " الارهابية"، كما أصبحت السلطة الرسمية تطلق عليها، والتي كانت " الطليعة المقاتلة" تقوم بها.^{٢١٨}

في مثل هذه الظروف أخذ أحد أقطاب الإخوان المسلمين، وهو مروان حديد، بالتحريض خلال فترة إقرار الدستور، وطالب بحمل السلاح ضد النظام القائم، وقام بالتحريض ضد بعض أعضاء الإخوان المسلمين في حماه، الذين ترشحوا للانتخابات النيابية عام (١٩٧٣)، الأمر الذي جعل قيادة الجماعة تنتقده علناً، وتبترأ من تصرفاته وآرائه الفقهية والسياسية، وفي ٣٠ حزيران عام (١٩٧٥) تمكنت قوات الأمن السورية من اعتقال حديد، الذي تعرض في السجن إلى تعذيب شديد أدى إلى وفاته في مشفى السجن عام (١٩٧٦)، مما أعطى

^{٢١٧} - زيادة رضوان (الدكتور): سنوات الخوف، الحقيقة والعدالة في قضية المختفين قسرياً في سورية، ص 29. مصدر سابق.

^{٢١٨} - (زيادة) رضوان (الدكتور): سنوات الخوف، ص 30. مصدر سابق.

جماعته مبرراً إضافياً في تصعيد عمليات العنف، وبدأت المواجهة بين (الطليعة المقاتلة)، التي تولى قيادتها عبدالستار الزعيم، وقوات الأمن السورية تتصاعد تدريجياً بدءاً من اغتيال الرائد محمد غرة رئيس فرع المخابرات العامة في حماه أوائل عام (١٩٧٦)، حتى وصلت ذروتها في حادثة المدفعية في عام (١٩٧٩).

إثر مجزرة مدرسة المدفعية، التي ذهب ضحيتها حسب المصادر السورية الرسمية (٣٢) قتيلاً و (٥٤) جريحاً من الطلاب الضباط، والتي أنكر الإخوان المسلمون معرفتهم بها قبل حدوثها، أو أية صلة لهم بها، بينما تبنتها مجموعة عدنان عقلة في الطليعة المقاتلة، شنت الأجهزة الأمنية حملات مكثفة من الاعتقال وتمشيط المدن والبلدات السورية، ولم تمض أسابيع معدودة حتى بلغ عدد المعتقلين زهاء ثمانية آلاف معتقل، قُدم منهم أمام محكمة أمن الدولة بضعة وعشرون معتقلاً، حكمت عليهم بالإعدام الفوري، واجتاحت البلاد موجة من القمع وإظهار المشاعر المعادية.^{٢١٩}

استفرت هذه التصرفات كثيراً من فئات الشعب، وكان صيف عام (١٩٧٩) صيفاً ساخناً في المواجهات، واشتدت موجة الاعتقالات والتعذيب والتحقيق وإظهار المشاعر الطائفية، ولمعت أسماء في دائرة النظام تتبنى نظرية الأرض المحروقة وسياسة العنف الثوري، وبرز اسم رفعت الأسد بين هؤلاء باعتباره الأكثر راديكالية، والأكثر اهتماماً في إشاعة القتل وسفك الدماء ونشر العنف والدمار واستفزاز المشاعر العامة والتحريض على الطائفية.^{٢٢٠}

وصل الصراع بين السلطة والاسلاميين في الاعوام (١٩٧٩-١٩٨٢) إلى ذروته، قاد رفعت الأسد الحرب على الأصوليين، ولعله لعب الدور الأساسي في تلك الحرب وأنقذ النظام. ولذلك أصبح يتصرف كشرريك لأخيه في حكم البلاد، وليس كمسؤول في الدولة وحسب. خلال تلك الحرب سقط المئات من عناصر القوى النظامية والكوادر العلمية المحسوبة على النظام في المواجهات الدامية بأيدي القناصة الإسلاميين، أو جراء انفجار ألغام وقنابل تحت سياراتهم العسكرية، وبالمقابل قام النظام بإمحاء أحياء كاملة من بعض المدن السورية كما في حماه، بما في ذلك ثلث وسط المدينة الأثري. ولحق الدمار الكلي أو الجزئي والنهب متحف قصر العظم التاريخي، الذي يعود إلى القرن الثامن عشر و (٥٤) مسجداً و (٤) كنائس، وذهب ضحية تلك المواجهات أكثر من ثلاثين ألف سوري، وانتصر النظام في حربه ضد المعارضة، وكان ذلك درساً لأي معارضة جدية موجودة أو محتملة في المستقبل بأن النظام لن يتوانى عن الذهاب إلى أقصى درجات القمع ضد أي تهديد مسلح.^{٢٢١}

ولكن الأوضاع لم تستقر فيما بعد، و أصبح الصراع فيما بين الأخوة عنوان المرحلة التي تلت مرض الرئيس فجأة، وخاصة عندما أرسل الأسد تعليماته بتشكيل لجنة من ستة أشخاص، عهد إليها تسيير القضايا اليومية، وقد تشكلت اللجنة من كل من عبدالحميد خدام (وزير الخارجية) وعبدالله الأحمر (الأمين المساعد للقيادة القومية للحزب) ومصطفى طلاس (وزير الدفاع) وحكمت الشهابي (رئيس الأركان) وعبدالرؤوف الكسم (رئيس الوزراء) وزهير مشاركة (الأمين المساعد للقيادة القطرية). ولكن رفعت، الذي كان أقدم من

^{٢١٩} - تدمير المجزرة المستمرة، ويكيبيديا الإخوان المسلمون، الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين.

^{٢٢٠} - تدمير المجزرة المستمرة، مصدر سابق.

^{٢٢١} - كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر، ص565. مصدر سابق.

بعضهم وأقوى من أي منهم، لم يكن من بين أعضاء اللجنة المذكورة التي، كُلف الكسم برئاستها رغم امتعاض بعض أعضائها.^{٢٢٢}

لم يستوعب رفعت ماجري، وحاول أن يحسم الصراع عسكرياً لصالحه، ولكنه لم يفلح، خاصة بعد أن تعافى الأسد. وتيقن رفعت أن ميزان القوى قد مال لصالح شقيقه الرئيس الأسد، لدرجة لم تعد تسمح له بالحركة إطلاقاً، فاتصل بشقيقه جميل الأسد، ليمهد له المصالحة مع أخيه، وأنه جاهز لأي عمل يرتأيه.

كان الرئيس ينتظر، بفارغ الصبر، انهيار رفعت ورضوخه إلى السلطة، ونجح في لعبة عض الأصابع، ومن هذا المنطلق أعلم شقيقه بالموافقة على طلب رفعت.. وبدأت المفاوضات الصعبة. ومع أن الرئيس الأسد مقيم دولياً وعربياً أنه سيد من أتقن فن هذه اللعبة، ولكن في الطرف الآخر هناك أيضاً من ابتز أخاه وغير أخيه، وبعد أن وافق على الخروج من سوريا ثم العودة عندما تهدأ الأمور، بدأ يساوم على المبلغ، الذي يحتاجه للإقامة عدة شهور خارج البلاد حتى تهدأ العاصفة. طلب رفعت مبلغاً بالقطع النادر لم يكن متوافراً في المصرف المركزي، فخطر للرئيس الأسد أن العقيد القذافي يمكن أن يكون الشخص الذي يحل المشكلة، ويؤمن المال اللازم لإشباع نهم أخيه، وحين التقاه موفد الرئيس، كان القذافي بمزاج حسن، وتذكر مواقف الأسد القومية في دعم الثورة الليبية، ورد على رسالة الأسد رداً جميلاً، تم تحويل المبلغ بكامله إلى المصرف المركزي، وأعطى الرئيس شقيقه جزءاً منه وبقي الجزء الآخر احتياطياً للطوارئ الاقتصادية التي كانت تعصف بسوريا.^{٢٢٣}

وأصدر الرئيس الأسد قراراً جمهورياً في ١١ مارس عام (١٩٨٤) يقضي بتعيين ثلاثة نواب للرئيس: أولاً عبدالحليم خدام^{٢٢٤} و ثانياً رفعت الأسد و ثالثاً زهير مشاركة، و في الواقع كانت ترقية رفعت في الواقع إنزالاً لدرجته، حيث أصبحت مهامه غير محددة، وتم نزع قيادة سرايا الدفاع منه بمقتضى قرار جمهوري آخر.^{٢٢٥}

وهكذا أنهى الأسد الصراع مع أخيه، ونفاه إلى خارج البلاد، و ما يزال منفياً حتى كتابة هذه الأسطر، ويعيش الآن في فرنسا.

وفي التسعينات من القرن المنصرم بدأ الأسد بتحضير نجله الأكبر الضابط باسل الاسد لخلافته في السلطة من بعده، دون أن يكون الأمر قد ذكر، أو حتى تأكد بصورة رسمية. ففي عام (١٩٩٠) صار الرئيس للمرة الأولى يُكْتَبَى علناً بأبي باسل، بعد أن كان يكنى سابقاً بأبي سليمان نسبة إلى جده، و منذ ذلك الحين أصبح باسل، البالغ من العمر (٢٨) عاماً، الساعد الأيمن للرئيس، وكان موضع ثقة، يعهد إليه في مجالات الفساد والتخريب والتدخل في تسوية الضعائن وخاصة بين أفراد عائلة الأسد ذاتها. وكان باسل عضواً في الحرس

^{٢٢٢} - (سيل) باتريك، الأسد- الصراع على الشرق الاوسط، ص689. مصدر سابق.

^{٢٢٣} - مصطفى طلاس: ثلاثة شهور هزت سورية (أمريكا تستحث رفعت الأسد للوصول إلى السلطة في العام 1984)، ص43-44، مكتبة الشارد الإلكترونية.

^{٢٢٤} - **عبدالحليم خدام**: ولد في بانياس 15 في سبتمبر 1932م، وتخرج جامعة دمشق، كلية الحقوق، وانخرط في العمل السياسي في وقت مبكر، فالتحق بحزب البعث السوري في سن السابعة عشرة. وبعد أحد أبرز مرافقي الرئيس حافظ الأسد ضمن ما سمي بالحرس القديم. متزوج من نجاة مرقبي، وله أربعة أولاد ذكور وانثى واحدة. تدرج في مناصب عديدة منذ عام 1966 محافظاً للقنيطرة، ثم لحماه ووزيراً للخارجية، فنائباً للرئيس. شغل منصب الرئيس بالوكالة 37 يوماً بعد وفاة حافظ الأسد، تولى ملف العلاقات السورية اللبنانية. أعلن انشقاقه في ديسمبر عام 2005 بعد أن تدهورت علاقته برئيس الجمهورية بشار الأسد وبعد انتقاده السياسة الخارجية السورية لاسيما في لبنان. أسس جبهة الخلاص الوطني مع الإخوان المسلمين في الخارج، اسبق في فرنسا، و مازال مستمراً في معارضته لنظام بشار.

^{٢٢٥} - نيقولاوس فان دام: الصراع على السلطة في سوريا، ص 172. مصدر سابق.

الجمهوري ورئيس أمن الرئاسة، وعُهدت إليه قيادة لواء مدرع، وهو ما يزال برتبة رائد فقط.^{٢٢٦}

إلا أنه لقي حتفه إثر حادث سير عن عمر يناهز الثاني والثلاثين عاماً في (١٩٩٤/١/٢١)، فتلاشت فجأة جميع آمال الأسد الأب، وشعر بالإحباط، لعدم وجود من يمتلك مؤهلات القيادة من بين أبنائه الآخرين، إلا أن الابن الثاني، وهو "الدكتور بشار الأسد" قد ورد ذكره على لسان العديد من المسؤولين السوريين من المتملقين و الانتهازيين، أثناء تأييد باسل، باعتبار أن بشار هو الشخص الطبيعي لوراثة دور باسل، أو هكذا كانوا يزعمون، وقد نَسُوا أن سوريا جمهورية في شعبها ودستورها وتاريخها كله منذ عهد الاستقلال. وهكذا بدأ المطبلون بالتهويل لبشار الأسد ووصفه بأنه ضمان الاستقرار وضمان نهج الرئيس الأسد، إنه شديد الشبه بوالده، يتمتع بحيوية وديناميكية كبيرة، وإنه ينتمي إلى شجرة الأسد العريقة!!^{٢٢٧}

ويبدو أن حافظ الأسد قد حزم أمره بنقل التاج إلى ابنه بشار فوراً مع وصول الخبر المر إليه بوفاته ابنه باسل. لذلك أمر بشار بالعودة من بريطانيا، حيث كان يختص في طب العيون في مشفى " ويستيرن أي " التي أمنها له الدكتور فواز الأخرس لمعرفته بالدكتور شولنبرغ. عهد الرئيس الأسد إلى بشار مسؤوليات عسكرية تفوق رتبته الصغيرة حاله كحال أخيه من قبله، ففي (١٩٩٥/١/٢٣) تمت ترقية بشار إلى رتبة رائد في الحرس الجمهوري.. واستمرت الترفيعات سريعاً، حتى وصل إلى رتبة عقيد ركن في القوات المسلحة، وأخذت نشاطات بشار العسكرية والسياسية تلقى مزيداً من الدعاية في الإعلام السوري، فقد أعلن مثلاً إن الدكتور بشار بدأ عملياً يعلن الحرب على الفساد، يلاحق المسؤولين عنه ويحاسبهم، كما أنه شنّ حملة ضد التهريب.

وأعلن أيضاً إن بشار الأسد يستقبل السياسيين اللبنانيين، ومن بينهم وزراء وأعضاء المعارضة، كما قام بزيارة الرئيس اللبناني في قصر بعبدا لمناقشة الوضع السياسي في لبنان. ولا يمكن تفسير مثل هذه النشاطات إلا كعملية تحضير نحو تقلد مسؤوليات رفيعة.^{٢٢٨} وخلال السنوات الأخيرة من حكمه بذل حافظ الأسد كل ما في وسعه من أجل أن يتأكد بأن ابنه هو من سيرثه في كرسيه.^{٢٢٩}

يقول مصطفى طلاس: " إن الرئيس الأسد نفسه شعر بأجله الذي يدنو، قبل شهر من وفاته سألنا متى من المقرر أن ينعقد مؤتمر حزب البعث، وعندما أجابناه إنه قد تم تحديد موعد

^{٢٢٦} - lisa wedeen, (Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria) Published 1999, by the University of Chicago in London, seit39.

^{٢٢٧} - نيقولاوس فان دام: الصراع على السلطة في سورية، ص184. مصدر سابق.

^{٢٢٨} - (اليحيى) محمد بن عبدالرحمن: مأساة سوريا ص181. مصدر سابق.

^{٢٢٩} - في يوم الحادي عشر من آذار عام ١٩٩٩ بدأ حافظ الأسد فترة ولايته الخامسة لمدة سبع سنوات رئيساً لسوريا. وفي صبيحة اليوم نفسه وصل إلى مبنى مجلس الشعب لأداء القسم أمام أعضائه، وقد تمكن مشاهدوا التلفزيون السوري، الذي نقل الحدث مباشرة، من رؤية الرئيس وهو يُستقبل من قبل أعوانه في قمة النظام. ولم يكن الظهور العلني للرئيس أمراً اعتيادياً في سوريا الأسد، وخاصة في العقد الأخير من حياته (وعملياً ومنذ خطابه في الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام ١٩٩٤، بمناسبة عقد الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب بعد الانتخابات التي جرت قبل شهر من ذلك. امتنع الأسد من توجيه أي حديث إلى الجمهور. وبعد مرور أربع سنوات، في كانون الأول عام ١٩٩٨، تغيب كذلك، للمرة الأولى منذ تسلم سدة الحكم، عن الافتتاحية لمجلس الشعب، وذلك بذريعة أنه مصاب بنزلة صدرية شديدة. وفي خطابه الاستثنائي أمام أعضاء مجلس الشعب تفاخر الرئيس الأسد بإنجازاته على امتداد فترة حكمه على مدى ثلاثين عاماً، والتي كانت حسب قوله: عظيمة وهامة وأعطت سوريا قاعدة صلبة، مكنتها من الصمود في (وجه أعدائها) والاستمرار في التقدم من أجل مستقبل أكثر إشراقاً". ومع ذلك اعترف الأسد بأن سوريا مازالت تواجه تحديات شديدة الوطأة، ودعا أعضاء مجلس الشعب إلى شحذ الهمم، وخاصة من أجل تصويب الأخطاء الكثيرة، التي حصلت خلال الأجهزة الحكومية، وقد ذكر أنه " إلى جانب الذين يعملون بجد ووفاء، يوجد أيضاً من فقدوا الإحساس، وتقاعسوا أو حتى أهملوا واجبهم، وحذر من أنه " ليس في نيتنا التسليم بمثل هذه المظاهر".

انعقاد المؤتمر في السابع عشر من حزيران عام (٢٠٠٠) أعرب عن تعجبه لعقده في هذا الوقت القريب إلى هذه الدرجة".

ويبدو أنه قد قرر في الشهور الأخيرة من حياته تسريع الخطوات استعداداً لتتويج أبنه. فقد دفع باتجاه، أو وافق، على طرد ثلثة من الشخصيات الكبيرة من النخبة السياسية والعسكرية والأمنية، مثل (علي دوبا مدير الاستخبارات العسكرية ومحمد الخولي رئيس الاستخبارات الجوية وقائد القوى الجوية و علي حيدر قائد القوات الخاصة) التي كان من المحتمل أن تعلن تحديها لمكانة الابن. بالإضافة إلى ذلك قرر، كما مر معنا، عقد المؤتمر القطري لحزب البعث في السابع عشر من حزيران عام (٢٠٠٠)، وهو المؤتمر الذي امتنع عن عقده منذ حوالي خمسة عشر عاماً، وقد حدد عقد المؤتمر من أجل الموافقة على تعيين بشار عضواً في المؤسسات القيادية للحزب، وربما نائباً للرئيس، وذلك من أجل أن يؤسس وبشكل رسمي مكانته في القيادة السورية. إلا أن حافظ الأسد توفي في العاشر من حزيران عام (٢٠٠٠)، قبل أيام من موعد انعقاد المؤتمر المقرر.^{٢٣٠}

إن المتمعّن في مرحلة حكم حافظ الأسد لا بد أن يراها مرحلة مظلمة وسوداء في تاريخ سوريا الحديث، تم في السنين الأولى منها تحجيم وتقزيم الحياة السياسية، تمهيداً لسيطرة حزب واحد سيطرة أحادية وشاملة على كل مقومات ونشاطات الحياة المجتمعية والمدنية والإعلامية وغيرها، دون منافسة أو رقابة على ما يجري، أو حتى محاسبة الفاسدين والمقصرين.

وهكذا بدأ الاستبداد يتجذر في نظام حكم الأسد، وقد جاء ذلك بشكل محكم من خلال رعايته، لإنضاجه على نار هادئة، وهناك من أسس لهذه الظاهرة بوعي لتعظيم دور الأسد وتقديسه، وتجسد ذلك في شخصية وزير الإعلام السوري آنذاك أحمد اسكندر، الذي وضع اللبنة الأولى لهذا الفكر الاستبدادي في إعلامه لكي يحرف أنظار الشعب السوري عن المشاكل الاقتصادية والمجازر التي ارتكبت بحق الشعب السوري في حماه.

إن ما سعى إليه حافظ الأسد خلال ثلاثة عقود من حكمه هو بقاءه في السلطة حتى لو كان ذلك على جماجم البشر وعلى إنهاء مدن بكاملها من على الخارطة السورية! واستمر في صعوده الدائم وطموحه الذي لا حدود له، لم يهمنه من ذلك حزب أو طائفة أو نظام أو أي نوع من العلاقات الإنسانية.

هكذا أصبح حافظ الأسد الرئيس الأوحده والقائد الأبدي، واجتمعت كل السلطات في يديه، وأدت هذه المركزة للسلطات إلى اجتماع الثروة والسلطة في أيدي قليلة، و إلى خنق المبادرات الحرة والمستقلة في المجتمع، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، وإلى تحويل سوريا من دولة جمهورية إلى مزرعة له ولعائلته.

^{٢٣٠} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم، ص23، ط1، مكتبة مدبولي القاهرة 2005.

المطلب الثاني:

القوانين المقيدة للحريات وانعدام الضمانات القانونية في ظل نظام الحزب الواحد.

مع وصول حزب البعث إلى السلطة عام (١٩٦٣)، وإعلان حالة الطوارئ بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢ / بتاريخ (١٩٦٣/٣/٨) أعقب هذه الفترة صدور مراسيم وقوانين مكبلة للحريات مثل:

- مرسوم رقم (٦) المتعلق بمناهضة أهداف الثورة.
- والقانون رقم (٤٩) الذي يحكم بالإعدام على مجرد الانتماء للاخوان المسلمين.
- والمرسوم (٤٧) لعام (١٩٦٨)، الذي أحدث محكمة أمن الدولة العليا.
- والمرسوم التشريعي رقم (١٤) لعام (١٩٦٩) المتضمن إحداث إدارة المخابرات العامة، و قد أعتف المادة (١٦) منه العاملين في هذه الإدارة من الملاحقة و المقاضاة على الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ مهامهم.
- والقانون رقم (٥٢) لعام (١٩٧٩)، قانون أمن حزب البعث العربي الاشتراكي.

وغيرها من القوانين التي قد انعكس ذلك بكل تأكيد على استقلالية القضاء من خلال إنشاء محكمة أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية والعسكرية. فالمحاكم الاستثنائية في سوريا مازالت تحاكم المواطنين، خاصة في القضايا السياسية، أمام محكمة أمن الدولة العليا المشكلة بالمرسوم رقم (٤٧) تاريخ (١٩٦٨/٣/٢٩)، وهي محكمة استثنائية لاتخضع للقانون العام والأصول والاجراءات القانونية، فهي تنظرالقضايا السياسية والأمنية، وأحكامها تصدر بالدرجة القطعية غير قابلة للطعن، وهي تعمل تحت إشراف القيادة القطرية والجهات الأمنية. ويحاكم المواطن السوري المدني أمام المحاكم العسكرية والميدانية، وهذه المحاكم استثنائية، والمحكمة الميدانية أحكامها مبرمة غير قابلة للطعن، ولادور للمحامين أمامها، وقضاتها من العسكريين.

هذا، فضلاً عن تدخل السلطة التنفيذية وسيطرتها على السلطة القضائية، التي تبدأ من تعيين القضاة و صدور التشكيلات والترفيعات والتنقلات، والموافقة الأمنية على التعيين، و شرط الانتساب لحزب البعث العربي الاشتراكي، رغم أن المادة(٨١) من قانون السلطة القضائية تحظر على القضاة إبداء الآراء السياسية و الاشتغال بالسياسة.^{٢٣١}

وقام نظام الحزب الواحد(البعث العربي الاشتراكي) بحظر جميع الصحف المستقلة، وعلى مدى السنوات الأربعين التالية، فإن ثلاثة صحف فقط وجدت في سوريا، وجميعها كانت تتبع الحزب، و هي صحيفة البعث اليومية (الناطقة الرسمية باسم الحزب منذ عام ١٩٤٧)، و صحيفة الثورة (يومية تصدر عن حزب البعث منذ عام ١٩٦٣) و صحيفة تشرين (يومية تصدر عن حزب البعث منذ عام ١٩٧٣). ولا توجد أي قناة تلفزيونية أو مجلة أو جريدة خاصة تصدر في سوريا بما فيها الاحزاب المؤتلفة مع حزب البعث في الجبهة الوطنية

^{٢٣١} - القوانين المقيدة للحريات العامة في سوريا، مركز دمشق لحقوق الانسان على الرابط التالي : <http://www.dchrs.org/news.php?id=110&idC=16>

التقدمية^{٢٣٢} مع حزب البعث. وبالإضافة إلى القوانين التي ذكرناها هناك قوانين أخرى مثل قانون الانتخابات العامة وقانون حرية المطبوعات والمكتبات وقانون العقوبات السوري وقانون العقوبات الاقتصادية، كلها تقيد الحريات في ظل نظام الحزب الواحد.

انعدام الضمانات القانونية وسيادة المحاكم الميدانية والإستثنائية.

يحدد الدستور سيادة القانون من خلال تأطير المبادئ القانونية الأساسية للدولة، ويسهم بذلك في شفافية الحكم. كما تساهم الدساتير، من خلال الحدود الفاصلة بين صلاحيات كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في الدولة وتحديد شكل التفاعل فيما بينها، في تطوير المساءلة ومسؤولية المؤسسات السياسية تجاه بعضها بعضاً وتجاه المواطنين.^{٢٣٣}

وبوصول حزب البعث إلى السلطة بانقلاب عسكري، كما هو الحال في العراق لأن فكر البعث يؤمن بالانقلابية ولا يؤمن بالتداول السلمي للسلطة، فقد صدر العديد من القوانين والمراسيم المتعارضة، بل وحتى المتناقضة مع الدستور القائم آنذاك، بحيث أسست وأرست قواعد لحكم استبدادي شمولي، تنعدم فيه الحريات العامة وحقوق الإنسان، وذلك من خلال البدء في إعلان حالة الطوارئ بموجب أمر عسكري رقم ٢ تاريخ ٨ آذار عام (١٩٦٣)، وهو يوم الانقلاب الذي أوصل البعث إلى السلطة.

وعلى وفق حالة الطوارئ وسريان الأحكام العرفية، فقد تشكلت محاكم إستثنائية، وخاصة منها المحاكم العسكرية، حيث تصدر على وفق قرارات من السلطة التنفيذية بإحالة المتهمين إلى هذه المحاكم، التي تسمى في بعض الدول بمحاكم أمن الدولة، وتكون عادة تشكيلات هذه المحاكم من أحد القضاة وعضوية مسؤول أمني وضباط عسكريين أو من الحرس الوطني،^{٢٣٤} أو حتى من ضابط مخابرات. أما في سورية، فتتألف المحكمة من قاض عسكري واحد وكاتب، وفي الغالب فإن أعضاء هذه المحاكم لايتوفر فيهم المؤهل القانوني لتولي منصب القاضي، حيث لايشترط في عضوية هذه المحاكم غير شرط الولاء السياسي للنظام الحاكم، وهذا شأن أغلب الدول العربية التي تعمل بقوانين طوارئ، ومنها الجمهورية العربية السورية، حيث أصدر في أعقاب الثامن من آذار مرسوم تشريعي بإحداث المحاكم الميدانية العسكرية برقم ١٠٩ تاريخ (١٧/٨/١٩٦٨)، ودرجه فيما يلي نص المرسوم، لتكتمل الصورة، ولنستطيع تسليط الضوء على هذا النوع من المحاكم، التي استقر الفقه القانوني على اعتبارها نوعاً شاذاً من أنواع القضاء.^{٢٣٥} للاطلاع على نص المرسوم راجع ملحق رقم ١. في قسم الملاحق.

^{٢٣٢} - الجبهة الوطنية التقدمية: تحالف سياسي بين مجموعة من الأحزاب القومية واليسارية. تأسس على يد حافظ الأسد، في 7 آذار 1972. وقد ضمت كلاً من حزب البعث العربي الاشتراكي و حزب الاتحاد العربي الديمقراطي و حزب الاتحاد الاشتراكي العربي و حزب الاشتراكيين العرب، والحزب الشيوعي السوري - بكداش- و الحزب الشيوعي السوري- يوسف فيصل- و الحزب القومي السوري الاجتماعي و حزب الوجوديين الاشتراكيين و الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي.

^{٢٣٣} - (زيادة) رضوان (الدكتور): واقع الحوكمة في سورية، مشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية 2005، سلسلة أوراق سورية، بيان من منظمة هيومان ريتس على الرابط التالي <http://www.hrw.org/news/2002/01/30/human-rights-concerns>

^{٢٣٤} - وهي تنظيمات عسكرية مسلحة، تتولى الحفاظ على الامن الداخلي والدفاع عن مقدساته ومكتسباته الحضارية مع القوات المسلحة الأخرى، موجودة في البلدان العربية مثل: السعودية و الكويت وتونس والجزائر.. وبعض الدول الأوروبية.

^{٢٣٥} - هيثم المالح: ماهية المحاكم الميدانية العسكرية ومدى مشروعية الأحكام الصادرة عنها، على الرابط التالي:

<http://www.mokarabat.com/s1296.htm>

الفصل الثالث:

تورفث الحكم واستمرار الإرهاب السلساسف.

الفصل الثالث:

توريث الحكم واستمرار الإرهاب السياسي.

يتضح للمتتبع للحقبة التي سبقت حافظ الأسد من تاريخ سوريا السياسي المعاصر، يرى أن السمة البارزة للسلطة كان تغييرها وانتقالها من أشخاص إلى آخرين، وكثرة الانقلابات العسكرية والتحويلات الفجائية ومخالفة القوانين والدساتير و تعديل الدستور السوري أكثر من مرة، وكل حاكم كان يحاول أن يعدل الدستور على مقياسه، وبعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة تم إقرار وصياغة دستور عام (١٩٧٣)، فأعطى رئيس الجمهورية صلاحيات تكاد تكون مطلقة، وهذا ما مهد للرئيس أن يبني نظاماً ذا طابع عشائري وطائفي وعائلي وشخصي، وتأثر بالأنظمة الشيوعية التي تمتاز بالديكتاتورية العائلية، والتي أقام معها علاقات وثيقة في فترة السبعينيات والثمانينات، وفي مقدمتها نظام كيم أيل سونغ في كوريا الشمالية ونيكولاي شوشيسكو في رومانيا.

ومن خلال ذلك أرسى الأسس المتينة لتوريث أولاده الحكم، على الرغم من تعارض هذا الأمر مع طبيعة النظام الجمهوري وفلسفته المستندة على الخيار الشعبي، وبالتالي فإن أي وسيلة للتوريث يجعل النظام فارغاً من أي محتوى فكري أو قانوني يمنحه الشرعية للاستمرار في الحكم، وفي الوقت نفسه يمنح الشرعية لكل الخارجين عليه والراغبين بالتغيير نحو الأفضل.

وفي الأنظمة الجمهورية من النادر جدا حصول التوريث السياسي، لأن عملية وآلية الانتخابات هي التي تحدد من سوف يخلف الرؤساء والنواب وهذه موجودة في الحكومة والمعارضة المتمثلة بالأحزاب والجمعيات وغيرها. وقد حصلت بالفعل بعض عمليات التوريث السياسي ولكنها نادرة الحدوث، وبصيغة الانتخابات الشكلية كما هو جارٍ في بعض الدول النامية وبالتالي تنتفي معها صفة التوريث الأعمى ذي الطابع الديكتاتوري الأسري.

ويمكننا هنا أن نأخذ اليونان، ذلك البلد الديمقراطي العريق، مثلاً، حيث تحكمه عائلتان منذ عقود من الزمن، وتتناوبان الحكم من خلال الانتخاب الذي يتوافر فيه حق الجميع في الترشح والتصويت. والعائلتان هما باباندريو وكراميس، الأولى تمثل اليسار، والثانية تمثل اليمين. أما تقدم العائلتين على الآخرين، فتعود إلى القدرة المالية الهائلة والعلاقات المتداخلة في المجتمع والخارج والنفوذ السياسي والاجتماعي الهائل اللذين تتمتعان به، بحيث تسهل عملية جذب الأنصار والحفاظ عليهم، بالإضافة إلى دفع أولادهما في فترة مبكرة للعمل في مؤسسات الدولة والتدريب على دخول المعترك السياسي.^{٢٣٦}

ولكن السؤال: لماذا كان بشار هو الذي خلف والده في الجمهورية العربية السورية وعلى أي أساس؟ وهل خلت سوريا من أية شخصيات أو قيادات تستحق المنصب؟ وهل أجريت انتخابات ديمقراطية، وهل كان هناك منافسون إلى جانب بشار الأسد..؟ وهل كان استلام بشار دستورياً؟ . وأسئلة عديدة!!!

جواباً على هذه الأسئلة نقول إن أنظمة الحكم الوراثية تحكم الشعب بالسلاح وبالأجهزة الأمنية والقمع والقهر السياسي والثقافي والفكري، وبالمال والمنح والتوظيفات والتعيينات... إلى آخر ذلك من أساليب لاشرعية ومنافية لكل القوانين والأعراف والشرائع الدولية.

ولمعرفة الأجوبة الكافية والوافية عن هذه الاسئلة، علينا أن نعرف متى فكر حافظ الأسد بتوريث أحد أفراد عائلته السلطة.

من المعلوم أن حافظ الأسد قد استولى على السلطة في سوريا في عمر صغير نسبياً، في الأربعين من عمره حيث كان معاقى، ومستقبله السياسي مضموناً، وكان أبناؤه لايزالون صغاراً. لذلك امتنع في السنوات الأولى من حكمه عن الانشغال في قضية التوريث، وتركها مفتوحة. وبموازاة ذلك، فإن السنوات الأولى من حكم حافظ الأسد كانت شاهدة على سطوع بريق نجم أخيه الأصغر رفعت الأسد. ومن بين أمور عديدة، أُسندت إليه المسؤولية عن فرق "سرايا الدفاع"، وهي وحدة عسكرية مختارة، حظيت بالموارد السخية وأفضل الاسلحة و بقوة بشرية نوعية، غالبيتها من أبناء الطائفة العلوية. ولم يكن من الغريب أن يروّج في سوريا في تلك الفترة الافتراض بأن رفعت هو من سيرث أخاه في حال اختفائه عن الساحة السياسية. ولكن يبدو أن الأسد قد أراد الاعتماد على أخيه لترسيخ حكمه فقط، ولم ير فيه أو في أخيه جميل، الذي لعب دوراً مركزياً في الفترة عينها في النظام السوري، وريثين مناسبين. وكان تحفظ الأسد على أخيه يتلخص في الصفات التي أوردتها باتريك سيل في كتابه السابق ذكره، وخاصة الصفات التي تمنع أحداً عن كيل المديح له. فقد وُصِف رفعت بالفظاظة و الارتشاء و عدم الاتزان، إلى درجة أن الكتاب يحاول أن يلمح إلى أنه لم يكن سوى دمية في يد الأمريكيين والسعوديين في محاولاتهم لإسقاط أخيه.^{٢٣٧}

على الرغم من أننا تطرقنا لهذه القضية في نهاية الفصل الثاني من بحثنا هذا بشكل موجز، ولكن لأهمية الموضوع نحاول هنا التوضيح بشكل أكثر تفصيلاً. لقد طرحت قضية الوراثة بكامل قوتها على جدول الأعمال السوري في أعقاب النوبة القلبية التي أصابت الرئيس في تشرين الثاني عام (١٩٨٣). وفي ظل المرض حاول رفعت الأسد، رغم امتعاض أخيه الواضح، تحسين مكانته كوريث. وقد تفاقم الصراع بين الأخوين حتى وصل إلى حدٍ، هدد الوحدة الداخلية للنظام. وفي نهاية الصراع هزم الرئيس أخاه، وجرده من كل مواقع القوة التي كانت في يده، و أجبره على الخروج إلى المنفى الدائم في أوروبا الغربية. وبذلك أجلت قضية الوراثة مكانها من جدول الأعمال، وإن كان بشكل مؤقت، ذلك أنه من الواضح أن الأسد لم يستعد عافيته، وأن مرض القلب بات يثقل أكثر فأكثر على أدائه لعمله. وفي بداية التسعينات بلغ باسل الأسد سن الرشد، وارتقى سلم النجاح في خدمته العسكرية، وتراكمت له شعبية في أوساط الجمهور السوري، وازدادت بشكل طبيعي الإشارات الصادرة عن دمشق حول نية الأسد تنصيب ابنه من بعده، وقد جاءت تلك الإشارات، في جانب منها، لاختبار إمكانية الإعلان عنه بشكل رسمي كوريث، وربما تهيئة الأرضية لذلك.

^{٢٣٧} - (سيل) باتريك: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ص 690-695. مصدر سابق.

فاجتاز باسل ترقيته العسكرية بسرعة فلكية، وعين في بداية التسعينات قائد لواء في فرقة الحرس الجمهوري، وهي فرقة مختارة في الجيش السوري، وشارك في العديد من الدورات العسكرية مثل دورة الأركان ودورة قائد كتيبة دبابات، التي تشكل شرطاً من أجل الترقية في الجيش السوري.

ولكن خطط الأب، الذي عُرف عنه الحرص الشديد والحذر وحساب خطواته، تعرقلت رغم كل شيء، عندما توفي ابنه باسل في حادث مرور عندما كان متجهاً إلى مطار دمشق. أن وفاة باسل كانت فاجعة بالنسبة للأب، الذي كان قد عقد كل آماله على ابنه، لكي يرثه في الحكم، وكذلك أصابت الصدمة بشراً، الذي استنفر على عجل. وإذا ماكانت لديه بعض الشكوك حول الدور الذي سيلعبه في المستقبل، فقد كان عليه الاحتفاظ بها لنفسه. ولكن ومع مرور الأيام، كان هناك من ادعى أن بشراً أراد التخلص من الحمل الذي أراد والده تحميلة إياه، ولكنه قبل التحدي، واستجاب له بعد ضغط كبير من جانب الأسد.^{٢٣٨}

وفي نقل مباشر من التلفزيون السوري لإجراءات التشييع ومراسيم الحداد على وفاة باسل، ظهر بشار واقفاً إلى جانب والده يسنده ويساعده، ويقوده من يده. وبالمناسبة، تجاهل الإعلام السوري بشكل مطلق ابناً آخر للعائلة، وهو رفعت الأسد، الذي تواجد هو كذلك بين متلقي التعازي. وبعد ذلك بدأ النظام بنشر صورة بشار في مختلف أرجاء سوريا بداية كضلع ثالث في الإعلانات التي تحمل صورة والده وأخيه المتوفى، وبعد ذلك إلى جانب صورة والده، وأخيراً بمفرده.

وبدأت إجراءات تحضير بشار فور عودته عام (١٩٩٤) من لندن بعد حادثة وفاة أخيه، وخضع حسب توصية والده إلى نفس المسيرة العسكرية، وإن كانت أقصر من التي خضع لها أخوه البكر، كما حظيت ترقية بشار في سلم الرتب العسكرية باهتمام واضح، إذ كان يحمل في كانون الثاني عام (١٩٩٤) رتبة ملازم أول ورُقِّي في تموز من العام نفسه إلى رتبة نقيب، وفي تموز عام (١٩٩٥) تمت ترقيته إلى رتبة رائد، وبعد سنتين، أي في تموز عام (١٩٩٧) رُقِّع إلى رتبة مقدم. وفسرت مصادر سورية ذلك بأن التقدم السريع في الترقيات نبع من " التميز الشامل" لبشار في دورة القيادة والأركان والمشروع النهائي الممتاز الذي قدمه خلالها.

وأعلن في كانون الثاني عام (١٩٩٩) عن ترقية بشار إلى درجة عقيد، وبعد وفاة والده رُقِّع دفعة واحدة إلى رتبة فريق.^{٢٣٩}

و بموازاة ذلك، لوحظ جهد الرئيس الأسد لتأسيس قاعدة تأييد لبشار داخل المؤسسة العسكرية. وكانت هذه، على ما يبدو، الخلفية لحملة التنقلات الواسعة وغير المسبوقة، التي تم تنفيذها في أوساط قيادة الجيش السوري، وخاصة في المستويات المتوسطة، في أوساط قادة الفرق. وفي هذا الإطار تمت ترقية ضباط علويين صغار من أجل تسليم تلك المهام، وغالبيتهم مغمورون والذين من المتوقع، حسبما افترض الرئيس حافظ وابنه، أن يمنحوا بشراً التأييد المطلوب.

^{٢٣٨} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ص55. مصدر سابق.
^{٢٣٩} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ص58. مصدر سابق.

ومن بين هؤلاء الضباط، على سبيل المثال، اللواء علي حسن، الذي عُيّن قائداً للحرس الرئاسي بدلاً من عدنان مخلوف، خال بشار الأسد، وقد كان إبعاد مخلوف على خلفية خصام شخصي حدث بينه وبين بشار، وهو الخلاف الذي انتهى لصالح الأخير. وثمة ضابط آخر حظي بالترقية هو اللواء علي حبيب، وهو علوي من عشيرة عائلة الأسد (عشيرة الكلية)، كان قائداً للواء السابع، ثم قائداً لقوات الكوماندو بدلاً من علي حيدر، الذي عارض نية الأسد تعيين ابنه خلفاً له. وتجب الإشارة في النهاية كذلك إلى أن علي أصلان، نائب رئيس الأركان السوري، وهو أيضاً من عشيرة الأسد، قد عين مدرباً شخصياً لبشار. وقد عُوض أصلان على الغطاء الذي منحه لبشار، بتعيينه رئيساً للأركان عام ١٩٩٨، وبقي في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٢. ٢٤٠

وبالرغم من كل التحضيرات والإعدادات لتوريث الحكم، كان هنالك مستوى من الشك يمكن إدراكه وتقديره، عند وفاة حافظ الأسد في ١٠ حزيران عام (٢٠٠٠)، حول فرص ابنه بشار لتبوء منصب الرئاسة وإحكام هذا الموقع. وذلك بسبب كون سوريا، قبل كل شيء "ديمقراطية شعبية"، وهناك من كان يرى أن "خدام هو الوريث"، وأيضاً رئيس الأركان حكمت الشهابي واطب على تقديم نفسه أمام شخصيات أجنبية على أنه "الرجل الثاني في سوريا". ٢٤١

ويشير بعض المحللين، في الوقت نفسه، إلى أن "الأسد الأب قد مات في توقيت غير مناسب قبل أن يتم إعداد بشار للرئاسة، وخصوصاً أن حافظ الأسد قد أجل تعيين بشار خليفة محتملاً له بأية طريقة رسمية، رغم أنه كان قد حدد موعد انعقاد مؤتمر لحزب البعث، الذي كان متوقعاً أن يتم فيه انتخاب بشار عضواً في القيادة القطرية.. وكان في هذا إمكانية تسمية بشار نائباً للرئيس، مما يجعله خليفة لأبيه بشكل رسمي، وقد مات حافظ الأسد قبل انعقاد المؤتمر بأيام فقط". ٢٤٢

خلافاً لكل من ذهب هذا المذهب، اعتقد أن بشاراً كان معداً وجاهزاً، كما كانت الأجواء السياسية مهيئة في أوساط الحلقة الضيقة لحافظ الأسد، لذلك جاءت عملية انتقال بشار الأسد إلى الحكم بشكل هادئ بعد وفاة الأسد الأب. أي تمت عملية التوريث بسلاسة، ودون حدوث أي معارضة مادية محسوسة في أوساط السلطة، والأغلبية كانت راضية ومتفقة، خاصة ما يسمى بالحرس القديم. وفي اليوم التالي أعلن عبدالحليم خدام نائب الرئيس، بحكم صفته الدستورية، تعيين بشار قائداً للقوات المسلحة السورية وترقيته لرتبة فريق، وهي أعلى رتبة عسكرية في سوريا، والتي كان يحملها والده حافظ الأسد. وفي غضون الأسبوعين التاليين أدلى وزير الدفاع مصطفى طلاس بعدد من البيانات، التي عبر فيها عن موافقة الهيئات الأمنية المتعددة أن يكون بشار قائد جديد لها. وفي (١٧ / ٦ / ٢٠٠٠) تم تعيين بشار خلفاً لوالده كأمين عام لحزب البعث.

في الوقت نفسه اجتمع البرلمان السوري لتعديل المادة ٨٣ من الدستور النافذ، التي تشترط "في من يترشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بالحقوق المدنية والسياسية

٢٤٠ - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ص 59. مصدر سابق.

٢٤١ - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ص 57، مصدر سابق.

٢٤٢ - فلاينت ليفريت، ورائة سورية، اختيار بشار بالنار، ترجمة د. عماد فوزي شعبي، ص 148-149، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، الدار العربية للعلوم 2005.

متمماً الأربعين عاماً من عمره). فتم تعديلها بموجب القانون رقم ٩/ تاريخ (٦/١٧/٢٠٠٠)، في أسرع تغييرٍ لدستور في العالم، في اجتماع استمر ربع ساعة فقط، وبشكل هزلي عبر تصويت جرى خلال ثلاث دقائق، فأصبحت المادة (٨٣) نفسها من الدستور تنص على: "يشترط في من يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية متمماً الرابعة والثلاثين عاماً من عمره". وعلى ضوء هذا التعديل تمكن بشار الأسد دستورياً من تقلد منصب رئاسة البلاد، وفي الاستفتاء الشعبي الذي أجري يوم ١٠ تموز عام (٢٠٠٠)، وشارك فيه أغلبية الناخبين السوريين، جاءت النتيجة بنسبة ٩٧,٣% من الأصوات تؤيد ترشيح بشار لرئاسة الجمهورية. وبعد أسبوع، في ١٧ تموز من العام نفسه تولى بشار الأسد المنصب الجديد.

من الواضح أن بشاراً كان يحتاج لتعاون أنصار النظام المؤمنين به بشكل راسخ وكبار المسؤولين، الذين يتحكمون بمفاصل السلطة الهامة، بالإضافة إلى رؤية سياسية واضحة وصائبة. وبالمقابل كانت النخبة السياسية العليا في القيادة بحاجة لإضفاء الشرعية على ذاتها و على قوام وماهية السلطة والوجه الجديد الذي يمثله بشار. وعلاوة على ذلك كله، كانت موافقتهم على دعم وتأييد بشار استباقاً من أفراد الحلقة الداخلية لإمكانية المنع السريع لحدوث أية خلافات محتملة، مما كان سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الهش في الوضع العام. وقد عبر أحد المعلقين عن ذلك بقوله: "إن الحلقة الداخلية قد أدركت بشكل واضح أنه إذا لم يشكوا وحدة متماسكة معاً في وقت الخلافة على الرئاسة، فإنهم ربما يُشَقون كل على حده".^{٢٤٣}

أدى بشار اليمين أمام مجلس الشعب في ١٧ تموز عام (٢٠٠٠)، وشرح في خطابه أسس سياسته المستقبلية، التي اختصرت من قبَله في شعار "التغيير في ظل الاستمرار والاستقرار". وقد أكد بشار بشكل خاص على ضرورة "تقديم أفكار جديدة جداً في كل المجالات، وذلك إلى جانب ترميم وتطوير الأفكار التي لا تتناسب والواقع القائم، وحتى التخلي عن أفكار قديمة (التي) لم يعد بالإمكان جني أي فائدة منها". وأضاف إنه "... يجب تعزيز أجهزة الرقابة والإحساس بالمسؤولية واحترام القانون، وكذلك النضال ضد الهدر والفساد. ويجب أن تسود الشفافية الثقافية والقيم كظاهرة ثابتة في الحياة السياسية في الدولة". وحذر بشار من المطالبة بتغييرات جوهرية في الواقع السوري: "إن الديمقراطيات الغربية هي حدث استثنائي في تاريخ طويل، والذي نجم عنه زعماء وتقاليد أنتجت الثقافة الحالية للمجتمعات الديمقراطية. مقابل ذلك، علينا أن نتبنى ديمقراطية خاصة تعتمد على تاريخنا وثقافتنا وحضارتنا، و تنبع من ضرورات المجتمع والواقع الذي نعيش فيه".^{٢٤٤}

أعتقد أن خطاب بشار الأسد كان من الناحية النظرية يحتوي على بعض الجوانب الإيجابية، و كان واقعياً وشاملاً لواقع الحال في سوريا فيما يتعلق بمواضيع أساسية كالإصلاح والتغيير والاعتراف بالآخر، وهذا ما كان ينتظره الشعب السوري، لأن الإصلاح كان مطلباً للغالبية العظمى من الشعب السوري من أجل الخروج بالبلد من واقعه الراهن المسكون بالجمود والتخلف وتنامي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولأن أي مجتمع

^{٢٤٣} - فلاينت ليفريت: وراثة سورية، اختبار بشار بالنار، ترجمة د. عماد فوزي الشعبي، ص 149. مصدر سابق.

^{٢٤٤} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم، ص 79. مصدر سابق.

بحاجة للتطور والتنمية المستمرة في إطار فهم المستجدات المحلية والإقليمية والدولية واستيعابها، والتعامل معها بأفضل الوسائل والأساليب، بهدف معالجة الصعوبات القائمة والطارئة والمحتملة، وسواء كان هذا المجتمع متقدماً أم متخلفاً، فهو بحاجة دائمة للتطوير والتحديث لإنجاح تنميته، ورفع مستوى حياة الناس وتحقيق العيش الكريم والأمن والامان للمجتمع، وتخليص البلاد من الركود، الذي بناه النظام باسم التمسك بالثوابت، وتجاهل التحولات وشروطها ومقتضياتها الحتمية، حيث يجب أن يبقى التطوير والتحديث مستمرين. ولكن فيما يتعلق بتبني ديمقراطية خاصة بالسوريين، فهذا لم يكن سوى مجرد ملاحظة وتسويق كاذب من سلطة مراوغة، لا تؤمن بأية ديمقراطية، لا ديمقراطية خاصة ولا ديمقراطية غربية. وعملياً كان ذلك من أجل رفض المطالب التي تتضارب مع مصالحها والقول إن هذه الديمقراطية لاتناسب مجتمعنا. وهذا ما يدفعني إلى القول إن ماورد في الخطاب عن " الإصلاح والتغيير" لم يكن سوى تكتيك من النظام لتبرير استيلاء الوراثة على السلطة، ولإمتصاص رد فعل الشعب على ماجرى من عملية توريث غير شرعية للسلطة، وبالتالي كان يجب إعطاء صورة نموذجية على أن الرئيس الشاب يملك مشروعاً إصلاحياً، وعلى الشعب أن يتفائل خيراً بأن الفرع قادم، وأن حالة المجتمع ستتغير نحو الأفضل، وعلى الجميع أن يكون راضياً.

لكن الوحيد الذي رفض التوريث كان عمه رفعت الأسد، الذي أعلن خروجه على انتخاب بشار للرئاسة، حيث كان موجوداً في المنفى في اسبانيا. وجاء في إعلان الخروج، إنه يشكك بشرعية عملية تنصيب " شقيقنا"، بوصفها طعنة سكين في ظهر القانون السوري، الذي فيه ما يكفي للتسبب بسحب الشرعية الدستورية لمؤسسة الرئاسة، ذلك أنه يتجاهل تلقائياً إرادة الشعب.^{٢٤٥}

واستمر سومر الأسد ابن رفعت في معارضة ترشيح ابن عمه، وبقي على هذا الخط، وأعلن أن الاستفتاء الشعبي الذي تمت فيه المصادقة على ترشيح بشار ليس شرعياً، وعلى خلاف بشار، فإن رفعت يتمتع بتأييد وبشرعية في أوساط الجمهور السوري، وحتى أن سومر(ابن رفعت) وصف مسيرات التأييد لبشار بأنها " عرض كاذب".

ولكن وبعد أن اتضح أن عملية نقل السلطة مرت بسلام، وأنه لا يوجد لدعوات رفعت أية استجابة في أوساط القوى السياسية السورية، توقف رفعت عن توجيه انتقاداته إلى هذه العملية، بل والأكثر من ذلك أنه أعلن تأييده للنواحي " الإيجابية" في خطاب القسم، وأن أقوال بشار تدل على بداية " حركة تصحيحية" جديدة بقيادته. ومع ذلك، أفادت مصادر سورية عن صدور أمر اعتقال ضد رفعت في حال حاول العودة إلى سورية، الأمر الذي يدل على تخوف بشار منه.^{٢٤٦}

لم يرث بشار الأسد من والده سلطة الحكم والمنافع المادية والمعنوية الكبيرة التي ترتبط بها فقط، وإنما أورثه أيضاً ساعة رحيله في حزيران عام (٢٠٠٠) تركة ثقيلة من المشاكل والاشكاليات على كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهي نتيجة طبيعية

^{٢٤٥} - قناة تلفزيون ANN العائدة لرفعت الأسد، حزيران 2000 . بثت بياناً باسمه، وقال المتحدث باسم رفعت: " إن ما يحدث في سوريا مهزلة ومسرحية غير دستورية وإنه انتهك حقيقي للقانون والدستور"، ورفض فيها تعيين بشار خلفاً لوالده.
^{٢٤٦} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم، ص 80-81 . مصدر سابق.

للخيارات السياسية التي تبناها الأب خلال أكثر من ثلاثين سنة، حكم فيها البلاد من غير شريك وبيد من حديد.^{٢٤٧}

لذلك كان بشار واضحاً تماماً في تصميمه على عدم التحرك بسرعة في الإصلاح السياسي، ونوه إلى أن التحرك بسرعة كبيرة لدمقرطة سوريا سيؤدي إلى نتيجة مماثلة لما حدث في الجزائر في أوائل التسعينيات، حيث أدت الانتخابات المبصرة إلى فوز القوى الإسلامية المعادية للديمقراطية، مما دفع إلى تدخل الجيش وإلغاء نتيجة الانتخابات.^{٢٤٨} بمعنى آخر، وبحسب قراءتنا، لم يكن لدى بشار الأسد أصلاً مشروعاً سياسياً أثناء وراثته السلطة، وهذا مما يُستشف من تأكيده في خطاب التنصيب على التزامه المطلق بالسير على نهج والده، ولكنه قدم نفسه كحامل لبشرى التغيير، وإن كان محدوداً، و من شأنه ألا يُقوض النظام، الذي أرساه والده على مدى ثلاثين عاماً من حكمه. وقال: "إنه لا يحمل عصا سحرية"، وليس آتياً "لنسف الواقع".^{٢٤٩}

أعتقد أن بشاراً لم يكن واقعياً في خطابه حول النتيجة التي وصل إليها، على أن ديمقراطية سوريا ستؤدي حتمياً إلى نتيجة مماثلة لما حدث في الجزائر، وأن طرح الموضوع بهذه الطريقة من قبله كان هدفه تخويف الشعب من البديل القادم، وأنه هو أفضل الموجود، ولكي تبقى مطالب الشعب مؤطرة ومقولة، وأن لا يطالب بمزيد من الحرية والديمقراطية، ويظل خائفاً وخاضعاً للاستبداد، وأن نظامه هو نظام علماني والبديل هم الإخوان المسلمون والقوى السلفية والمتطرفة. أنا أرى العكس تماماً، لأن البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية للشعب السوري تختلف عن البنية والتركيبية الاجتماعية والسياسية في الجزائر، وأن أغلب الشعب السوري متعلم ومعتدل وليبرالي، فلو تم فسح المجال له لاختيار ممثليه، لن تفوز القوى الإسلامية في انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة، بل ستفوز التيارات العلمانية والليبرالية. كما اعتقد أن حزب البعث كان متفقاً مع ما طرحه بشار حول هذا الموضوع، لأن بنية الحزب وتكوينه الشمولي وممارسته خلال العقود الأربعة لحكم سوريا، كانت ترفض الاعتراف بالآخر، بل كان الحزب يحاول إلغاء الآخر وإلغاء الحياة السياسية، ولم تجر تحت ظل حكم البعث انتخابات نزيهة لا في سوريا ولا في العراق وهما البلدان اللذان حكمها البعث، لذلك فإن فكرة استلام قوى أخرى للحكم مرفوضة بالأصل لدى حزب البعث، لأنه هو الذي يقود الدولة والمجتمع. ويؤمن بالانقلابية الفوقية، كما جاء في دستوره العام.

وهكذا استمر الارهاب السياسي للدولة التسلطية^{٢٥٠}، وتحول كل فرد في نظرها إلى معارض وعضو موضوعي. وهذا يؤدي إلى بناء مزيد من الأجهزة الأمنية، والوهم بأن هناك مؤامرة، لذا يزداد عدد الوشاة والمخبرين، وهذه الثقافة لا تنتج سوى الفرار من السلطة أو الفرار إليها.

^{٢٤٧} - سمير العادلي: سوريا وجوارها، ص 430. مصدر سابق.

^{٢٤٨} - فلاينت ليفريت، وراثة سورية، ص153. مصدر سابق.

^{٢٤٩} - غسان الإمام: إصلاحية بشار، رئيس بلا مشروع سياسي. الشرق الاوسط، جريدة العرب الدولية، العدد 1190 يونيو 2011.

^{٢٥٠} - إن مفهوم الدولة التسلطية هو التماهي التام بين الدولة وبين السلطة المسككة بزمامها، أي تحويل الدولة من شكل سياسي يعبر عن الوجود المجتمعي إلى ملكية قهرية تجعل مؤسسات الدولة مجرد امتداد عضوي لهذه الملكية، ذلك لأن بناء الدولة قائم على هرمية أساسها الولاء الشخصي وحده. وبذلك تتطابق حدود السلطة وحدود الدولة، فيغدو الشعب مادة للقهر والنهب، ويتمادى الحاكمون في احتكار مصادر القوة والثروة، وفي امتصاص قدرات المجتمع المدني، وفي ممارسة ضروب الغلبة والقمع والإرهاب المنظم. من هنا كانت الدولة التسلطية نموذج الاستيلاء التام على الشعب.

وتقوم الدولة التسلطية على ثلاثة أركان هي:- نخبة متسلطة (عسكرية أو مدنية) أو حزب حاكم و هرم بيروقراطي قائم على الولاء الشخصي، بنى موازية كالتضامنيات العشائرية والمذهبية والإثنية والمهنية.

واستمر النمو السرطاني للأجهزة الأمنية، وكانت الوحيدة من مؤسسات الدولة تتمتع بحرية تامة في التدخل المباشر في جميع تفاصيل ومفاصل حياة المواطنين، وفي جميع المستويات الإدارية وفي جميع المجالات، وقد مارست هذه الأجهزة ابتزاز المواطنين، و جمع الملايين من جراء نهب الدولة و المواطنين، ومن المشاركة في النشاطات التي كان عليها مكافحتها، كالقمار والدعارة والتهرب وتجارة المخدرات. والأدلة كثيرة لأن في سوريا حتى بيع الطوابع وافتتاح دكان للسمانة يحتاج إلى موافقة الأمن السياسي. يتحدث أحد رجال الأعمال المقيم في لندن (سليم حديفي)، وهو ضابط منشق من المخابرات السورية، في لقائه مع قناة أورينت في برنامج "ضيف المشرق" عن فساد الأجهزة الأمنية وشركات غسيل الأموال التابعة لبشار الأسد وذي الهمة شاليش وبعض ضباط المخابرات في سوريا، وتحويلهم للأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى كثير من القصص الأخرى. ويروي أيضا كيفية تحويل السفارات السورية في الخارج إلى أوكار مخدرات ومنافذ، لتحقيق مصالح تجارية لأركان النظام وحلفائه عن طريق الحقائق الدبلوماسية بإشراف المخابرات الجوية.^{٢٥١} مما جعلها دولة داخل دولة، تقوم على الإرهاب والابتزاز والفساد والإفساد. لقد حولت السياسة الواقعية لهذه الأجهزة المجتمع إلى (جمهورية الخوف) المتبادل والريبة المتبادلة، وأخضعت النسيج الاجتماعي لمقاييس عملاتها ومعاييرهم الأخلاقية وقيمها.

إن الإرهاب السياسي واعتقال السياسيين استمرَّ بموجب بقاء سريان مفعول قوانين الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية و عدم استقلالية القضاء وتفشت البطالة والفساد والمحسوبية والولاء العائلي والحزبي والطائفي، كما بقي الإعلام موجهاً، وتعزز احتكار السلطة والثروة والقوة. وبذلك تحول المجتمع إلى جسد بلا روح ولا عقل ولا ضمير.

^{٢٥١} - فضائية أورينت نيوز: برنامج ضيف المشرق يقدمه المهندس ايمن عبدالنور، ٢٠١٣//٢/١١.

المبحث الأول:

تجذر الاستبداد السياسي في منظومة البلاد السياسية

لقد سبق وأن تحدثتُ في الفصل الثاني من هذا البحث عن سمات الاستبداد السياسي، وكيفية تجذيره وترسيخه في منظومة البلاد السياسية، والمراحل التي مرت بها خلال استيلاء العسكر على الحكم. بعد أن استفرد حزب البعث بالسلطة، وركز السلطات و مركزها في يد حاكم أوحده، و أقلية حزبية ذات بعد طائفي وعائلي، وصادرت المضامين الحية للحياة السياسية ببعدها الديمقراطي من خلال تطبيق قوانين استثنائية، و بحيث أصبح حافظ الأسد الحاكم الأوحده لسوريا، كما أصبح السياسي الأول والمعلم الأول والمربي الأول و المحامي الأول و المهندس الأول والرياضي الأول و الفلاح الأول، كما كانت المنظمات الشعبية و النقابات المهنية التي أوجدها النظام تردها في مسيراتها، و تعلقها لوحات في مكاتبها، حتى وصل الأمر إلى حد وضع هالة من القدسية حوله، ولذلك تمت مبايعة إلى الأبد.

ومنذ اغتصاب السلطة عبر الانقلاب العسكري من قبل حزب البعث، فقد تم العمل بصورة منهجية مخططة على مصادرة واغتصاب الإرادة الشعبية وتزويرها، وإقصاء المواطن الحر والفاعل، وذلك بتصفية هامش الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية وفي مقدمتها حرية التعبير و الفكر و حرية الاجتماع و التظاهر وحرية الصحافة وتأسيس الأحزاب وحرية تأسيس المنظمات الشعبية والنقابية والمهنية التي أوجد النظام بديلاً عنها و فرضها على المجتمع. وكانت حصيلة هذه السياسة وأد وتعطيل، أو على الأقل تقنين دور أغلب مكونات المجتمع المدني، و تكريس بناء نظام فردي استبدادي مشخص، يركز إلى فرد دكتاتور، يمارس كامل السلطة الفعلية عن طريق أجهزة أمنية أخطبوطية و أذرعها، تراقب وتتدخل في شؤون المواطن اليومية والحياتية.

مع مرور الوقت تبلورت طبيعة هذا النظام والقاعدة الاجتماعية، التي يستند إليها، ويعبر عن مصالحها، والتي ماتزال الدافع المحرك لنهجه وممارساته على مختلف الأصعدة، بحيث أصبحت المنظومة كلها مستبدة. فالحاكم يمارس التخويف والقتل والإرهاب باسم الحفاظ على النظام، ورجل الدين يمارس التخويف باسم الحفاظ على الدين، والمثقف يقمع المجتمع باسم محاربة التخلف، وهذا ما أدى إلى استمرار حالة تعمق التخلف الشامل، نتيجة استنزاف وتدمير قوى المجتمع السوري الذاتية البشرية والاقتصادية والفكرية والعلمية، وأدى بالتالي إلى حالة العجز الفاضح عن السير في طريق التنمية والتطور والتخلص من الهيمنة والتبعية.^{٢٥٢}

^{٢٥٢} - زهير فريد مبارك: الاستبداد العربي موروث تاريخي وتجذير سياسي على الرابط: <http://www.elyahyaoui.org>

لا بل استفحل واستشرى مناخ الفساد والمحسوبية والاضطهاد، وتواصل الإفقار النسبي، بل وحتى المطلق لأغلبية الطبقات والفئات الاجتماعية، وتدهور مستوى المعيشة لدى الأغلبية الساحقة من المواطنين، وتشوهت بنى المجتمع الاقتصادية والثقافية والتعليمية. والأخطر من ذلك تشوهت منظومة القيم الفكرية والأخلاقية والحقوقية، التي تحكم علاقات مكونات وعناصر هذا المجتمع وتطلعاتها وأهدافها.

وما عملية توريث النظام، التي قوبلت بالاستنكار من كل القوى الديمقراطية، إلا تجذير وتأصيل وصورة منحطة من الاستبداد السياسي، الذي تخلخل في منظومة البلاد السياسية، والذي يعتبر انتهاكاً واستهتاراً لحدود له بالدستور، الذي وضعه النظام نفسه. وهكذا استمرت الطبقة البيروقراطية المهيمنة على السلطة في النهج، الذي سارت عليه منذ ثلاثين عاماً وأوصلت البلاد إلى أفق مسدود.

المبحث الثاني: محاولات الإصلاح وتراجع النظام عنها.

لم تعد سوريا كغيرها من البلدان، تستطيع البقاء طويلاً بعيداً عن روح العصر ومستلزماته. لذلك أصبح الإصلاح ضرورة في أوساط السلطة، التي صمت أذانها عقوداً طويلة عن سماع صوت الشعب، ولا سيما صوت المثقفين والعاملين في الحقل السياسي، إذ شعرت هذه الأوساط بتبئيس مفاصل الدولة وجفاف فعاليتها، وبتفشي الفساد في جميع مستويات الإدارة العامة وصيرورته السمة الأبرز من سماتها، وبتآكل المشروعات الأيديولوجية التي كانت السلطة تعتنق عليها - نعتي أيديولوجية الاشتراكية القومية- وبتفاقم الأزمة الاقتصادية وإفلاس قطاع الدولة الاقتصادي، باستثناء قطاع النفط الذي يعتبر من الأسرار الممنوع التطرق إليها. بدا نوع من الحديث عن الإصلاح قبيل وفاة حافظ الأسد، حيث شاعت أحاديث عن فتح ملف/ملفات الفساد، و قد تم تداول أسماء عدد كبير من رؤوس الفساد، كان بينها أسماء مسؤولين كبار في جميع القطاعات القيادية، فكفّت يد رئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي بتهمة الفساد، وتواترت أحاديث عن مشروع إصلاح يحمله بشار الأسد، أحد عناوينه مكافحة الفساد.^{٢٥٣}

وفي خطاب القسم حاول بشار الأسد عام (٢٠٠٠) أن يتبنى مقاربة " إصلاحية" مؤسسية للخروج من هذه الأزمة. وقد أطلقت هذه المقاربة حواراً اجتماعياً- سياسياً نوعياً وواسعاً، طُرحت فيها جميع الأسئلة عن إشكاليات التحول من نمط الخطط والسياسات، ك" التخطيط المركزي الشامل" إلى "اقتصاد السوق" مثلاً، ومن البنية التسلطية الشمولية إلى بنية ديمقراطية. ونمت في هذا السياق حركة المنتديات الثقافية- السياسية، التي دارت أنشطتها حول أولويات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، و التي أُصْطِلِحَ على تسميتها ب" ربيع دمشق"، وتصدرها المثقفون، ولا سيما المثقفين العضويين من اليساريين والقوميين، الذين أخذ وعيهم يتطور على نحو متسارع، وراهنوا على دعم توجهات الرئيس الشاب المعين، الذي منح شبابه وعداً لسوريا بتجديد الحياة السياسية العامة، وإيجاد فضاء عام جديد.^{٢٥٤}

ولكن بشار الأسد حاول، منذ بداية ولايته، تجنب المواجهة مع بنية السلطة التي ورثها عن والده، فسعى إلى التعامل مع المعارضة المحتملة لمحاولاته لتعديل السياسات المحصنة عبر الالتفاف عليها، وهي لاتعني في النهاية تحقيق إصلاح جدي وحقيقي، بقدر ما تهدف لتطوير نظام بديل إلى جانب الحفاظ على السلطة، التي ورثها عن أبيه، واستخدام هذا التكوين البديل كأساس إستراتيجية طويلة الأمد في اختيار تدريجي لنظام راسخ.

^{٢٥٣} - جاد الكريم الجباعي: الرأي. والسياف، آليات تملك الدولة وتثبيت السلطة، ص64، ط1، منشورات أوراب، 2001.
^{٢٥٤} - محمد جمال باروت: العقد الأخير في تاريخ سورية " جدلية الجمود والإصلاح "، ص 33، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت آذار 2012.

ومن هذا المنطلق حاول بشار الأسد تشكيل مجموعة من المستشارين، لتقديم النصح له، وهم من خارج إطار الحكومة، بالإضافة إلى بعض الوجوه من الحكومة، وقد وضعهم بشكل مباشر في مواقع رسمية، كي يتمكنوا من خلالها مساعدته في التقدم بجدول أعماله. وقد تركز عمل المستشارين على الأغلب، و ليس حصراً، على قضايا السياسة الاقتصادية والتأكيد على تعريف بشار الشخصي للميدان الاقتصادي، باعتباره يحتل المقام الأول في الإصلاح. لقد استخدم بشار هذه الشبكة غير الرسمية بشكل أساسي، و لا يزال يستخدمها حتى الآن، لتحقيق التوازن في نفوذ الحرس القديم وتزويده بمصادر بديلة للمعلومات والنصائح السياسية.^{٢٥٥}

إلى جانب إنشاء شبكة خاصة من المستشارين والناصحين والمؤيدين، اتخذ بشار خطوات لوضع الأشخاص الموالين له في مواقع، تمكنهم من التحكم بعنات هامة للسلطة، وبشكل خاص في الجيش وأجهزة الأمن، ومع مرور الوقت وضع مؤيديه في هئتين قياديتين لحزب البعث، وهما القيادة القطرية واللجنة المركزية.

واقعياً التزم بشار بمجموعة محددة من الأفكار الإصلاحية، وارتأى أن الإصلاح، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، يجب أن يتم بأسلوب تدريجي، لتفادي الخلل في التوازن الاجتماعي. ومن الواضح أنه يفضل ما يصفه البعض بالنموذج الصيني للإصلاح، حيث يضع التأكيد الأولي على الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم الانتقال ببطء إلى الإصلاح السياسي، للوصول إلى إرساء أساس الرفاهية المتزايدة.

ركز الرئيس الجديد في سياساته الاقتصادية على محاولة الحث على تطوير قطاع خاص لرجال الأعمال، وقلل من تكاليف عقد الصفقات في الاقتصاد المحلي، وبدأ بخفض الحواجز التي تعيق التفاعل مع الاقتصاد العالمي..^{٢٥٦}

ومن أجل تطوير قطاع خاص ومساهمته الأكثر نشاطاً، بدأ بشار بعدد من التغييرات الجديرة بالتوقف عندها في إطار السياسة الاقتصادية لسوريا خلال السنة الأولى من ولايته. وبهدف زيادة طلب المستهلك أصدر الرئيس الجديد في الأشهر الأولى من توليه الرئاسة أمراً بزيادة رواتب العاملين في القطاع العام، وهي حاجة ملحة قد طال انتظار تشريعها. كما أصدرت السلطة قوانين تم بموجبها السماح بإنشاء المصارف الخاصة في سوريا. يقع هذا كله ضمن التوصيات التي قدمها بعض الخبراء الاقتصاديين (سمير سعيغان ونبيل سكر^{٢٥٧}) والتي حثت على أن وجود قطاع مالي خاص، يعد أمراً ضرورياً وهاماً للمحافظة على تطور الأعمال في سوريا.

للتقليل من تكاليف عقد الصفقات والبدء بانفتاح الاقتصاد السوري على الأسواق العالمية، اتخذ بشار عدداً من الخطوات الأخرى في وقت مبكر من ولايته...

^{٢٥٥} - فلاينت ليفريت: وراثة سورية، اختيار بشار بالنار، ص154. مصدر سابق

^{٢٥٦} - نبيل سكر(الدكتور): الإصلاح الاقتصادي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

^{٢٥٧} -نبيل سكر حاصل على شهادة الدكتوراه في إدارة الاعمال من جامعة إنديانا، وهو اقتصادي مؤيد للإصلاح، عمل لدى البنك الدولي على مدى عقد كامل وفي القطاع المالي في لندن قبل عودته إلى سورية عام 1991، حيث أسس شركة استشارات خاصة.

ففي كانون الثاني عام (٢٠٠١) بدأ بإصلاح السياسات السورية، التي تحكم تبادل العملات، بهدف جعل الليرة السورية قابلة للتحويل بسعر استبدال واحد حالما أصبح غسان الرفاعي وزيراً للاقتصاد والتجارة في التعديل الوزاري، الذي تم في نهاية عام (٢٠٠١).

افترض هذا المسؤول السابق في البنك الدولي دوراً رائداً لبشار، في السعي لتحقيق هذا الهدف.. وقد عهد الرئيس الجديد بهذا الأمر إلى شركة استشارات أميركية رائدة في هذا المجال، لصياغة الاقتراح لإنشاء مناطق تجارة حرة في سوريا على غرار تلك الموجودة في دبي.

لقد تمخّض سجل المسار الذي نهجه بشار في ترجمة هذه الأفكار والمبادرات عن نتائج واقعية ملموسة.. فعلى السياق الإيجابي استطاع الرفاعي الإشراف على إضفاء المنطق على السياسات السورية المتعلقة بهذا الأمر، قبل أن يترك منصبه في تشرين الأول عام (٢٠٠٤).

ولكن الإصلاح تلكأ في أغلب المجالات الأخرى، وكان سمير سيعفان ونبيل سكر يأسفان أحياناً بشكل علني على ضعف التقدم في تنفيذ الإصلاحات الجدية. لقد كان التنفيذ بطيئاً بسبب العجز التنظيمي في الجهاز المسيطر في سوريا وبسبب الحواجز والعقبات الهيكلية، وأبرزها تلك المتأصلة في تركة نظام الأسد والمتمثلة في الفساد على أعلى المستويات.^{٢٥٨}

لم يكن بشار قادراً في العديد من الحالات على إنهاء الاحتكارات التجارية، أو إدخال المنافسة إلى القطاعات الهامة، بسبب تركة الفساد الراسخة بين أفراد الحلقة الداخلية للرئاسة عامة، والمحيطه لوالده خاصة. إن رغبة الرئيس الجديد في تجنب المساس بالمصالح المالية للشخصيات القوية في النظام، أتاحت لرجال الأعمال، ذوي الصلات الجيدة، من المحافظة على سيطرتهم على سوق السيارات وتجارة التجزئة، على الرغم من الإلغاء الرسمي للقيود المفروضة على واردات السيارات. وكانت حاجة المصنعين الأجانب إلى وكلاء محليين وسيلة المناورة والتلاعب، التي سمحت لرجال الأعمال بالمحافظة على موقعهم المهيمن في السوق السورية. وفي بعض الحالات، حتى المبادرات التي بدت ظاهرياً تشجع المنافسة، كإصدار عروض رسمية للحصول على تراخيص الهواتف النقالة في قطاع الاتصالات، كانت فعلياً غير تنافسية بشكل لا ريب فيه.

استمر الفساد ليشمل عائلات وشخصيات مهمة في النظام في ظل رئاسة بشار، كعائلات خدام وطلاس و مخلوف. والأخيرة وهي عائلة والده بشار، فقد امتد نفوذ اتصالاتها، ليصل إلى حد إمبراطورية تجارية ضخمة، بحيث يتجاوز تقدير قيمتها ثلاثة مليار دولار أميركي. وقد أصبحت عائلة مخلوف أبرز عائلة في مجال الأعمال في سوريا بشكل غير قابل للجدل. ومن أبرز شخصيات عائلة مخلوف في مجال النشاطات التجارية خال بشار محمد مخلوف وابنه رامي ابن خال بشار.

يعتبر المدى الذي وصلت إليه إمبراطورية مخلوف مؤثراً للغاية ومثيراً للخشية، إن من جانب ثروتها، أو من جهة قدرتها على استغلال الروابط السياسية لتحقيق المكاسب الشخصية.

تستمر عائلة مخلوف في سيطرتها على المصرف العقاري، وهو أحد مصارف سوريا التي تديرها الدولة، مما يمنحها الوصول بامتياز إلى رأس المال اللازم لمشاريعها التجارية.^{٢٥٩}

^{٢٥٨} - فلاينت ليفريت: وراثة سورية، اختيار بشار بالنار، ص ١٦٥. مصدر سابق.

^{٢٥٩} - عبدالله السوري: فساد آل الحاكم " مافيا سوريا الحديثة"، الحلقة 13 : محمد مخلوف، على الرابط التالي: <http://www.odabasham.net>

إن هذه العائلات ورجال الأعمال المنتمين إليها، يجنون أرباحاً طائلة مادية وغير مادية من بقاء الوضع الراهن في حالة ائتلاف واهن، لذا يقاومون إجراءات التحرر الاقتصادي، التي تتيح المجال للمنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في سوريا. و من هنا أحبط الائتلاف المعادي للإصلاح حركة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية ووضعها في موقف حرج. وهذا بالتأكيد يفرض قيوداً على استراتيجية بشار المزمع القيام بتحقيقها في تنمية القطاع الخاص، قبل إعادة الهيكلة الجذرية للمشاريع التي تديرها الدولة (نمط رأسمالية الدولة).

حاول بشار الائتلاف حول العقبان البنوية، التي تقف في وجه الإصلاح، من خلال استخدام الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، وخصوصاً اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و لكن الأوروبيين اشترطوا التخلص من أسلحة الدمار الشامل. لذلك توقفت المناقشات بين بروكسل ودمشق لحل هذا المأزق، وفشل بشار في جهوده لإزالة العقبان أمام نهجه الإصلاحية، الذي جاء تشنجاً منقطعاً وبطيئاً بشكل إجمالي كما رآه المراقبون، وفي غضون ذلك عمل بشار على إيجاد إجراءات بديلة مؤقتة، لتساعده في تفادي التدهور الخطير في أداء الاقتصادي السوري، و تضمنت هذه الائتلافات زيادة دراماتيكية في التبادل التجاري السوري المحظور مع العراق في الفترة التي سبقت الإطاحة بصادم حسين، وفي أوج التبادل التجاري المحظور مع صدام وصلت العائدات المالية إلى ما يقارب ٢ مليار دولار سنوياً لصالح الاقتصاد السوري.. كان هذا الفيض أشد ما يحتاجه الاقتصاد، وجاء تورط أفراد الحرس القديم وكبار المسؤولين في جني الأرباح من التبادل التجاري المحظور مع العراق، ليساعد في تعزيز تعاون الشخصيات الهامة في النظام لتعزيز سلطة بشار في المرحلة الأولى من حكمه.^{٢٦٠}

أعتقد أن عجز السلطة عن القيام بعملية الإصلاح كان نتيجة عدم وجود إرادة حقيقة لديها، ولم يكن هناك توافق جماعي حول الآليات والأهداف، ومحاولة النظام الفصل بين الاقتصاد والسياسة، وإعطاء الأولوية للإصلاح الاقتصادي. وأن فرص أي إصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي تكاد تكون شبه معدومة في بلد كسوريا. لأنه يلغي أي أمل في المس بالآليات الفساد ونظام النهب، ويزيل أية امكانية لمراقبة توزيع الموارد وإدارتها، أو لمراجع السياسة المتبعة أو المحاسبة. هذا يعني في المحصلة عدم توافر الإمكانية لأي إصلاح في أي مستوى. ويمكن الحديث عن نقطة مهمة جداً، في عهد الأب كان القطاع الخاص حكرًا على حلفائه التطبيقين، لكن ظهور الجيل الثاني من قادة الطائفة الحاكمة، أقصد أبناء الضباط والمسؤولين، اجتاحوا القطاع الخاص أيضاً، على سبيل المثال: رامي مخلوف ومجد سليمان وغيرهما.. في العهد السابق كان النظام مكتفياً بسرقة القطاع العام ورشوة مناصريه عبر الفساد والتوظيف.. وقد أستنزف القطاع العام أيضاً، ولم يعد يكفيهم، مما جعل الوصول إلى وظيفة حارس ليلي مثلاً في القطاع العام يحتاج إلى شهادة جامعية إن كان المتقدم إليها من خارج مناصري الأسد.. و على سبيل المثال أيضاً، كان التطوع في الجيش والمخابرات متاحاً للكثيرين، لكن الأمر، في عهد بشار، صار يحتاج لتوصية من أحد الضباط. وتم تعميم الفساد بشكل واسع، فهؤلاء كانوا القوى المتضررة من الإصلاح، ولذلك وضعوا العراقيل أمام المحاولات الرامية إليه من خلال نفوذها القوي في السلطة والامبراطوريات الاقتصادية،

^{٢٦٠} - فلاينت ليفريت: وراثة سورية، اختيار بشار بالنار، ص ١٧٠. مصدر سابق.

التي بنوها من الرشوة والمحسوبية والفساد. مقابل هؤلاء لا يمكن ذكر دور للقوى المطالبة بالإصلاح، لأنه كان شبه معدوم.

فالإصلاح، كما أرى، لا يتحقق إلا بالسير في اتجاهين:

• **الاول:** يتعلق بمعالجة المشاكل الاقتصادية ومواجهة الاختلالات الاجتماعية والتصدي لظاهرة الفساد.

• **والثاني:** يتعلق بالإصلاح السياسي والدستوري والقانوني. أما مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي طرح في بداية العهد الجديد، فقد ولد ميتاً، إذ لا يمكن أن يتم أي إصلاح دون البشر، والسلطة التي تعلن عن نيتها في الإصلاح، دون رأي البشر وفعلهم وتوافقهم، لن تصل إليه، وطالما ظلت السلطة تعتبر الإصلاح أمراً يخصها وحدها، دون المجتمع الذي ترى هذه السلطة وجوب بقائه بعيداً، فسوف لن يكون هناك إصلاح، كما أن بنية النظام السياسي المغلقة والمضادة للإصلاح والمفتقدة للإصلاحيين داخلها، ينتج على الأغلب أفراداً مضادين للإصلاح.

المطلب الاول: ربيع دمشق.

يقول الدكتور آزاد علي عن ربيع دمشق مايلي: " سمي الحراك الديمقراطي في سوريا بعد عام (٢٠٠٠) بربيع دمشق من جهة التصنيف العلمي، فان هذا المصطلح السياسي ليبرالي في جذره التاريخي وجوهره، أما من زاويته البيئية، فالربيع عموماً دال على التجديد والخير والاختصار، كما أن الربيع في دلالاته الشعرية والسياسية الرمزية عكس القحط واليباس والتسلط. لذلك سيظل الإنسان ينتظر الربيع كل حين، ومن الصعوبة أن تتخلى مجتمعاتنا المنكوبة بالاستبداد عن حلمها في تحقيق ربيع إنساني جميل، ربيع منشود فيه العدالة".^{٢٦١}

تطرق بشار الأسد في خطاب القسم إلى ضرورة الانفتاح والحوار وقبول الرأي الآخر، ودعوة المواطنين للمشاركة في التطوير والتحديث. هذه الكلمات كان وقعها كبيراً وتأثيرها قوياً على الشعب السوري، وكان ينتظرها على أحر من الجمر، وعُقدت عليها آمال كبيرة، بعد أربعة عقود من الكبت والحرمان والفساد والاضطهاد من نظام تسلطي، جمد كل نواحي الحياة، فقد كان الجميع تواقين إلى هذا الربيع، وهنا برز دور المثقفين وبياناتهم وتجددت نواة المجتمع المدني أو ولادتها من خارج رحم السلطة، كالجمر تحت الرماد، ينتظر ريحاً عاتية. وكانت نقلة نوعية عندما تداولت " نواة صغيرة من المثقفين السوريين المستقلين" في ما يمكن فعله في الظرف القائم ودور المثقفين في الحياة السورية، فبدأت اللقاءات أواخر أيار عام (٢٠٠٠) في دمشق، وأخذت تتوسع، وينضم إليها بعض المثقفين والشخصيات العامة انطلاقاً من دائرة المتحاورين، على أن لا تكون من لون واحد، مباشرة بعد التغيير في قمة السلطة السورية، وبخاصة بعد الجو الانفتاحي، الذي أشاعه خطاب القسم الجديد، بما تضمنه من قبول الرأي الآخر ودعوة كل المواطنين للمشاركة في مسيرة التطوير والتحديث.^{٢٦٢}

في هذا المناخ بدأت تتشكل (نويات) منتديات ثقافية ذات بعد سياسي خارج مؤسسات حزب السلطة، وقد انتشرت في جميع المحافظات والمناطق السورية، ولاسيما في العاصمة دمشق، وكان قوامها مثقفين ومناضلين من مختلف الأحزاب السياسية المعارضة ممن يهتمون بالثقافة، ويرون فيها حاضنة للسياسة. بعض هذه المنتديات سمي باسم " المنتدى الثقافي" أو " المنتدى الأدبي" أو " المنتدى الحضاري" و ذلك فضلاً عن مجموعات الحوار الذي، كان ينعقد سابقاً بصورة دورية أو شبه دورية في كثير من المناطق. كانت هذه جميعاً تمارس نشاطها بصورة نصف سرية - نصف علنية، باستثناء بعض الصالونات الأدبية المعروفة في دمشق، كصالون المحامية حنان نجمة وصالون الدكتورة جورجيت عطية وغيرهما.^{٢٦٣}

اتسعت دوائر نشاط المنتديات وخرجت إلى العلن تباعاً، ونشأت منتديات جديدة في مدينة دمشق كمنتدى " الحوار الوطني" الذي أقامه النائب رياض سيف في منزله في إحدى

^{٢٦١} - آزاد أحمد علي (الدكتور): الانتفاضات العربية: جوع للسلطة وكرهية للاصلاح، الحوار المتمدن، العدد 4183 تاريخ ٢٠١٣/٨/١٣.

^{٢٦٢} - محمد نجاتي طيارة: ربيع الرأي الآخر في دمشق، الحوار المتمدن، العدد 411، تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٨.

^{٢٦٣} - جاد الكريم الجباعي: الرأي والسياف: آليات تملك الدولة وتثبيت السلطة، ص 64 ط1، منشورات أوراب ٢٠٠١.

ضواحي دمشق الجنوبية، و "منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي" الذي أقيم في منزل المفكر والسياسي الراحل جمال الأتاسي، والمنتدى الثقافي لحقوق الإنسان" في منزل المحامي خليل معنوق، والمنتدى الثقافي في الحسكة، و "منتدى جلادت بدرخان الثقافي في القامشلي" و"منتدى عبدالرحمن الكواكبي" في حلب، وتأسست منتديات في معظم المدن والمناطق السورية الأخرى.

لقد حاضر في هذه المنتديات عدد كبير من مثقفي سوريا ومفكرها، حيث ضمت طيفاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واسعاً، وازدهرت فيها لغة الحوار وثقافته، وتبلورت جملة من المطالب الجماعية، عبرت عنها تباعاً البيانات والوثائق العلنية والكتابات، كان من أهمها البيان الذي وقعه ٩٩ مثقفاً سورياً، طالبوا فيه بإلغاء حالة الطوارئ التي فرضت على البلاد طوال أربعين عاماً، كما طالبوا بإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وبالإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح بعودة المبعدين، وبإطلاق الحريات السياسية، وإصدار قانون للأحزاب والجمعيات وقانون تنظيم الصحافة، وغير ذلك مما يتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وسيادة القانون.^{٢٦٤}

فاجأ بيان الـ ٩٩ الكثيرين في داخل سوريا وخارجها، وكسر حاجز الخوف الراسخ، فاعتبر نداء وعي ثقافي، وتعبيراً عن ضمير المجتمع، واستعادة دور المثقفين السوريين ومكانتهم. كما كان يعبر عن الضرورة التاريخية لمتطلبات بناء المجتمع الديمقراطي، وتدوال السلطة سلمياً بين الطبقات الاجتماعية.

أحدث البيان ردود فعل قوية من كافة الأطراف المعنية، كما كان أشبه بصرخة، أو حجر ألقى في المياه الراكدة. ولعل أهميته كلها تكمن في ذلك، بل تتوقف عندها، بينما تابع المتحاورون في مشروع الجمعية، وكان معظمهم قد شاركوا في حركة التوقيع على البيان، محاولة البحث عن دور أكثر تقدماً وفعالية للمثقف الجمعي.^{٢٦٥}

في البداية بدأ بشار بالسماح للمزيد من حرية التعبير والصحافة في سوريا، وخلال الشهر الأول من توليه الحكم، عين مدراء جدد في وكالة الأنباء السورية الرسمية- سانا- والإذاعة والتلفزيون الحكوميين، بالإضافة إلى رؤساء تحرير جدد للصحف الثلاث الرئيسية اليومية، التي تسيطر عليها الدولة، وهي صحف البعث والثورة وتشرين. وقد نهجت صحيفة الثورة، على الخصوص، سياسة ليبرالية بشكل أكبر بكثير في ظل رئيس تحريرها الجديد محمود سلامة. وفي كانون الأول علم (٢٠٠٠) أعلن بشار أن الأحزاب الدائمة في الجبهة الوطنية التقدمية يجاز لها إصدار صحف ناطقة بإسمها، وبدأت أول صحيفة بالظهور في كانون الثاني عام (٢٠٠١) وهي صحيفة (صوت الشعب) الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري الذي ترأسه (وصال فرحة بكداش) وكانت دورية نصف شهرية، كما صدر في الشهر نفسه أول ترخيص لصحيفة مستقلة شخصية في سورية بناء على تحويل شخصي من بشار وهي صحيفة (الدومري) التي بدأت النشر في شباط عام (٢٠٠١) لصاحبها الفنان علي فرزات.^{٢٦٦}

والمؤشر الآخر المبكر والمعبر عن ميول بشار الإصلاحية كان في علاجه لحالة الدكتور عارف دلييلة، وهو عميد كلية الاقتصاد السابق في جامعة دمشق، الذي طُرد من منصبه في

^{٢٦٤} - جاد الكريم الجباعي: الرأي والسياسة: آليات تملك الدولة وتثبيت السلطة، ص ٦٦. مصدر سابق.

^{٢٦٥} - محمد نجاتي طيارة: ربيع الرأي الآخر في دمشق، الحوار المثمن، العدد 411، تاريخ ٢٨/٢/٢٠١٣.

^{٢٦٦} - فلاينت ليفريت: وراثة سورية، اختبار بشار بالنار، ترجمة د. عماد فوزي الشيبيني، ص 175. مصدر سابق.

عام (١٩٩٨) عندما انتقد رئيس الوزراء آنذاك محمود الزعبي متهماً إياه بالفساد. وفي آب عام (٢٠٠٠) استقبل بشار "دليلة" ضيفاً مكرماً في القصر الرئاسي، وأعاد الأستاذ السابق إلى منصبه في الكلية، وجعله عضواً في لجنة الثمانية عشر.^{٢٦٧} وفي تشرين الأول عام (٢٠٠٠) كرست صحيفة الثورة صفحتين كاملتين لتحليل انتقادات دليلة للاقتصاديات البعثية. وبالتأكيد ماكان دليلة ليحظى بهذه المنصة العامة لأفكاره دون تعيين بشار رئيس تحرير ذي ميل تقدمي، مع الإدراك لغطاء تفضل الرئيس الجديد بالموافقة على ذلك. لقد عمل بشار أيضاً على إعادة منح السلطة لمنظمات المجتمع المدني، فخلال السنة الأولى من ولايته كانت هنالك منظمة رائدة غير رسمية في مجال حقوق الإنسان، تلك التي تم قمعها في التسعينات وهي منظمة " لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في سوريا"، حيث سُمح لها باستئناف نشاطاتها العامة. وقد ظهرت أيضاً منظمة جديدة تعنى بحقوق الإنسان في سورية وهي " اللجنة السورية لحقوق الإنسان" بقيادة هيثم المالح، وهو محام سوري وناشط في مجال حقوق الإنسان، وقد سجن في الثمانينيات عندما تحرك نظام الأسد لقمع المنظمات المهنية المستقلة.^{٢٦٨}

كما بدأ النظام بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وهو التوجه الذي بدأ حتى في بداية التسعينيات، حيث أطلق سراح عدة آلاف منهم من قبل حافظ الأسد، معظمهم من " الإخوان المسلمين"، وعدد قليل من الحركات السياسية المعارضة للنظام. وفي تشرين الثاني عام (٢٠٠٠) قدم بشار القانون رقم ١٧/ لمصادقة مجلس الشعب، وينص هذا القانون على إصدار عفو شامل على سلسلة طويلة من الجرح الجزائية والسياسية. وجدير بالذكر أن بشار امتنع عن إصدار مرسوم رئاسي بهذا الشأن، كعادة والده، وطلب من مجلس الشعب إقرار قانون دولة يمنح العفو. وقد ذكرت في القانون، للمرة الأولى، حقيقة وجود سجناء سياسيين في السجون السورية.

وفي أعقاب المصادقة على القانون في مجلس الشعب أُطلق سراح ٦٠٠ سجين سياسي، من بينهم أعضاء حزب العمال العربي، وأعضاء من حزب التحرير الإسلامي، الذين اعتقلوا أواخر عام (١٩٩٩) على خلفية معارضتهم لمسيرة السلام، وكذلك أعضاء حزب البعث الديمقراطي من مؤيدي صلاح جديد، وأعضاء من حزب البعث- الجناح الموالي للعراق- وأعضاء من لجنة حقوق الإنسان. وفي نهاية تشرين الثاني عام (٢٠٠٠) قرر بشار إغلاق سجن المزة وتحويله إلى معهد للبحث العلمي. وقد وصف إغلاق السجن في الصحافة السورية بأنه " فتح صفحة جديدة في تاريخ سوريا، تساعد على تأسيس حوار مع كافة قطاعات الشعب السوري. وبعد ذلك سرت إشاعات عن نية النظام إغلاق سجن تدمر أيضاً، إلا أن الأمر لم يخرج إلى حيز التنفيذ.^{٢٦٩}

^{٢٦٧} - لجنة شكلها بشار الأسد من الأكاديميين لتقديم النصيحة له حول المسائل الاقتصادية، وكان هؤلاء حصراً من المحيط الأكاديمي وعالم الأعمال، وتم اختيار بعض منهم على أساس مواقعهم في المؤسسات السورية، وليس لميلهم نحو التغيير الجوهري. وتم اختيار الأفراد الآخرين بسبب خبرتهم في المجال الدولي وتأييدهم القوي لإصلاح السوق وإعادة الهيكلة.

^{٢٦٨} - فلاينت ليفريت: وراثة سورية، ص 176. مصدر سابق.

^{٢٦٩} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ص 145-١٤٦. مصدر سابق.

مع تطور حركة ونشاط المجتمع المدني، برزت ثنائية واضحة فيما بين لجان هذه المنظمات نفسها حول مدى التحالف وسعته وماهيته مع الحزب الحاكم، وكذلك بصدد سرعة إيقاع هذه العملية الإصلاحية. حيث شعر الفريق الأول من هذه اللجان أن خير استراتيجية هي تحالف ضمني مع الإصلاحيين داخل النظام الحاكم، وأن المطالبة بالكثير من الإصلاحات ذات الطبيعة الجذرية وبسرعة قد ينفر البعض من رجال النظام، ومنهم بشار الأسد، الذين يعتمد عليهم لنجاح صيرورة الإصلاح.

أما الفريق الثاني فقد كان غير مستعد لأنصاف الحلول، وألح على أن النظام غير قادر على إصلاح نفسه فما بالك بالإصلاح العام. وأن على الحركة الاستمرار في مطالبها مهما كان موقف النظام الحاكم، وبعض المراقبين وضعوا ميشل كيلو مع الفريق الأول ورياض سيف مع الفريق الثاني.^{٢٧٠}

أما نقطة التحول في ربيع دمشق، فجاءت مع نشر بيان الألف في ٩ كانون الثاني عام (٢٠٠١)، الذي أعده ناشطون في مجال المجتمع المدني ومنظماته، وهو في حقيقته استمرار لبيان التسعة والتسعين. وذكر أن صياغة بيان الألف كانت مثيرة للنزاع إلى حد كبير في داخل حركة المجتمع المدني، مما يعكس تشعب الحركة، وقد تم تسريب نص البيان قبل الأوان إلى صحيفة لبنانية يومية قبل أن يوقع الألف عليه بشكل فعلي. كان النص المنشور لبيان الألف أكثر تطرفاً بشكل ملحوظ من سابقه، حيث كان يدعو بشكل واضح وصريح إلى إنهاء الدور القيادي الرائد لحزب البعث في الحياة السياسية لسوريا وإقامة دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب.

جدير بالذكر أن الذين وقعوا على بيان الألف كانوا ذوي انتماءات مختلفة أي لم يكونوا من لون واحد، بل كانوا ينتمون إلى مختلف تيارات المعارضة السياسية، وإلى الأكاديميين وأساتذة الجامعة والمحامين والممثلين والاعلاميين وبعض مثقفي السلطة ومعتقلي الرأي ذوي الخلفية السياسية المتطلعين إلى نظام ديمقراطي عصري، تُحترم فيه حقوق المواطن السوري. وأن ماورد في البيان كانت مطالب قديمة وجديدة للحركة السياسية، ولكن بجرأة ووضوح غير مسبوقين، مما يعني فيما أراه أنهم ذهبوا بعيداً في تفاؤلهم، لأنهم لم يقدرُوا أن حزب البعث الذي حكم عقوداً من الزمن بالقوة لن يتخلى عن دوره الريادي والسلطوي الذي منحه لنفسه بهذه السهولة، ولن يلغي قانون الطوارئ، ولن يسمح بصحافة حرة ولا بتعددية سياسية، أو بما يعزز من حقوق الإنسان، مما من ورد في البيان، لأن الأرضية لم تكن مهينة لدى الحزب البعث العربي الاشتراكي للقبول بمثل هذا البيان، والعقلية الشمولية التي يتحلى بها الحزب ترفض مثل هذه التغييرات، التي تؤدي إلى إنهاء دوره. إن المطالب الواردة في البيان محقة وضرورية، وجاءت متأخرة أيضاً، ولكن هكذا وبدفعة واحدة من موقعي البيان لم تكن مدروسة أو محسوبة النتائج بشكل جيد.

لقد ركز البيان ثمانية تدابير ملحة كما يراها موقعوه، وهي:

1- وقف العمل بقانون الطوارئ والغاء الأحكام العرفية والمحاکم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة، وتدارك مانجم عنه من ظلم وحيف، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين،

^{٢٧٠} - آلان جورج : سورية ، لاخيز ولا حرية ، ص55. مصدر سابق.

وتسوية أوضاع المحرومين من الحقوق المدنية، و من حق العمل بموجب القوانين والأحكام الاستثنائية، والسماح بعودة المبعدين إلى الوطن.

2- إطلاق الحريات السياسية ولاسيما حرية الرأي والتعبير، وقوننة الحياة المدنية والسياسية، بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية، وخاصة النقابات التي حولت إلى مؤسسات دولتية، فقدت كلياً أو جزئياً الوظائف التي أنشئت من أجلها.

3- إعادة العمل بقانون المطبوعات، الذي يكفل حرية الصحافة والنشر، والذي تم تعطيله بموجب الأحكام العرفية.

4- إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات في جميع المستويات، بما يضمن حقوق كافة فئات المجتمع، وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت إشراف قضاء مستقل، ليكون البرلمان مؤسسة تشريعية ورقابية حقاً تمثل إرادة الشعب، ومرجعاً أعلى لجميع السلطات، وتعبيراً عن عضوية المواطنين في الدولة ومشاركتهم الإيجابية في تحديد النظام العام. فإن عمومية الدولة وكليتها لا تتجليان في شيء أكثر مما تجليان في المؤسسة التشريعية وفي استقلال القضاء ونزاهته.

5- استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

6- إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص على معظمها في الدستور الدائم للبلاد، ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي، وفي العمل المناسب والحياة الكريمة، وحماية حقوق الأجيال القادمة في الثروة الوطنية والبيئة النظيفة. فإنه لا معنى لتنمية اقتصادية واجتماعية إن لم تؤد إلى رفع الظلم الاجتماعي وأسنه شروط الحياة والعمل ومكافحة البطالة والفقر.

7- ان الإصرار على أن "أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية" تمثل القوى الحية في المجتمع السوري، وتستنفذ حركته السياسية، وإن البلاد لاتحتاج إلى أكثر من تفعيل هذه الجبهة، سيؤدي إلى إدامة الركود الاقتصادي والاجتماعي والشلل السياسي، فلا بد من إعادة النظر في علاقتها بالسلطة، وفي مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وأي مبدأ يقصي الشعب عن الحياة السياسية.

8- إلغاء أي تمييز ضد المرأة أمام القانون " ٢٧١.

كان نشر بيان الألف بما احتواه من مطالب بمثابة الشرارة التي نبهت السلطة أو بعض المتشددين فيها إلى كونه تحريضياً، لذلك بدأ النظام بالهجوم السياسي المضاد والمنظم على حركة المجتمع المدني من جانب الحرس القديم في النظام، الأمر الذي وصفه الناشطون في مجال المجتمع المدني لاحقاً على أنه شتاء دمشق الذي أنهى ربيعاً. لقد كان نشر البيان ذريعة لصالح المتشددين في النظام لاتخاذ إجراءات صارمة، للحد من الدور الذي يقوم به الجناح الأكثر تطرفاً في حركة المجتمع المدني. وفي النهاية لم يفعل بشار الكثير لمقاومة الهجوم المضاد، بل إنه في الواقع أجازته أحياناً، كما يبدو في بياناته العامة، لكنه كان يحذر من الإفراط في النشاط المسرف وغير المقيد من أجل الإصلاح.

لقد أتخذ النظام خلال عام (٢٠٠١) ومع استهلال عام (٢٠٠٢) عدداً من الخطوات لبتير نشاطات حركة المجتمع المدني وتقييد أي مظاهر تحريرية أخرى. ففي البداية قام كبار مسؤولي النظام السوري أمثال نائب الرئيس عبدالحليم خدام ووزير الإعلام عدنان عمران ومصطفى طلاس وزير الدفاع بحملة إعلامية ضد المفكرين والنشطاء والتشهير بهم، على أنهم مرتبطون بالخارج وقادمون من أمريكا واتهامات أخرى... كل ذلك من أجل تهيئة الأرضية قبيل الضربة التي وجهتها قوى الأمن لنشطاء المفكرين المنادين بالإصلاح. وبدأت هذه الضربة في المدن الرئيسية والأرياف بعيداً عن رقابة الإعلام الغربي. لقد بدأت عملية التعرض للمفكرين من مؤيدي الإصلاح الذين أسسوا وأداروا المنتديات وأماكن اللقاءات، فقد تعرض المسرحي نبيل سليمان في اللاذقية لاعتداء بالضرب المبرح من قبل مجهولين إلى درجة أنه نقل إلى المشفى لتلقي العلاج. وادعت مصادر مقربة من النظام أن الهجوم على هذا المسرحي كان بسبب المقاطع الخليعة التي ظهرت في مسرحياته، إلا أنه كان من الواضح للجميع أن جريمته كانت تنظيمه وإدارته للمنتدى الثقافي في المدينة.

و كذلك حدث أمر مشابه في القامشلي، حيث تعرض نشطاء أكراد في النادي الثقافي، الذي يحمل اسم جلادت بدرخان، للاعتداء من قبل إدارة الأمن السياسي في المدينة، كما تمت سرقة سيارة سهير الأتاسي، رئيسة مؤسسة المنتدى الذي يحمل اسم جمال الأتاسي، كما وقعت أحداث كثيرة من هذا النوع.

وكانت هناك خطوة أخرى من قبل النظام، وهي الطلب من مدراء المنتديات الحصول على تراخيص لنشاطاتهم، بما يتناسب مع قوانين الطوارئ المعمول بها في سوريا. وقد كانت خطوة مرفقة بالتهديد بأنهم إذا لم يفعلوا ذلك فسوف تُستخدَم بحقهم الإجراءات القانونية. ولكن حتى أولئك الذين أرادوا العمل وفق توجيه السلطات، وتقدموا بطلبات للحصول على موافقة كهذه، واجهوا عقدة البيروقراطية التي وجدوا صعوبة كبيرة للخلاص منها، ولم يُوضَّح لهم من أين يحصلون على هذه التراخيص، هل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو من الجهات الأمنية، فعلى سبيل المثال، توجه رياض سيف في أيار عام (٢٠٠١) إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بطلب للحصول على ترخيص لإنشاء منتدى، فتم الرد عليه من قبل الوزيرة بارعة القدسي على هذا النحو: "بعد أن قمت بمراجعة بنود قانون الاتحادات والمؤسسات الخاصة رقم ٩٣ لعام (١٩٥٨) و مرسوم رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٠ لعام (١٩٥٨) الذي فسر طريقة التعامل مع هذا القانون، قررت رفض طلبك المتعلق بالحصول على ترخيص للمنتدى الخاص بك، ذلك أن الأمر ليس من اختصاص وزارتي، ولأن طلبك لا يستوفي الشروط".^{٢٢٢} إنه ردٌ يتضمن تناقضاً واضحاً، مما يعني أن السلطة تبحث عن أية حجة تتخذها سبيلاً لرفض منح التراخيص التي تشترطها لهذا الأمر، إذ كيف يكون الأمر خارج اختصاصات وزارتها، و مع ذلك تحكم الوزيرة بأن الطلب لم يستوفِ الشروط؟!!

وبعد الحملة الإعلامية والأعمال العنيفة بحق نشطاء المجتمع المدني، بدأت الحكومة بإغلاق منتديات لقاءات المجتمع المدني في شباط عام (٢٠٠١)، وترافق ذلك مع اعتقال المفكرين

^{٢٢٢} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، سنوات الأولى في الحكم، ص 174. مصدر سابق

والشخصيات العامة، الذين وقفوا على رأس المعسكر الإصلاح، والذين استمروا بتوجيه الانتقادات العنيفة للنظام.

وفي آب عام (٢٠٠١) أعتقل مأمون الحمصي، وهو نائب مستقل عن مدينة دمشق انتخب عام (١٩٩٠)، وهو أول نائب سوري يُعتقل في قضية سياسية رغم الحصانة البرلمانية التي جُردَ منها بقرار منفرد من رئيس مجلس الشعب، الذي عُرف باتهاماته المتكررة لطالبي الإصلاح، حيث اتهم الحمصي بالإساءة إلى الدستور و معاداة النظام. وفي مقال نشرته صحيفة تشرين اتهم الحمصي بالتهرب من دفع الضرائب، وبعمليات صدام لفتيات المدارس في حوادث سير والفرار منها.

وفي الأول من سبتمبر عام (٢٠٠١) أعيد اعتقال رياض الترك، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي - المكتب السياسي - في منتجعه في طرطوس. وأصبح الترك، الذي أطلق سراحه من السجن في أيار عام (١٩٩٨) بعد أن قضى فيه ١٧ عاماً، أحد أكبر المنتقدين للنظام. وقد وصلت الأمور إلى ذروتها عندما هاجم الترك في صيف ٢٠٠١ حافظ الأسد في محاضرة ألقاها أمام الحضور في منتدى جمال الأتاسي، وقال فيها " إنه كان دكتاتوراً على نمط ستالين، وأن حكمه امتاز بالتحجر والفساد، وإنه يتحمل المسؤولية عن المذبحة التي جرت في حماه".^{٢٧٣}

وبعد ذلك أعتقل أيضاً سبعة نشطاء بارزين من معسكر الإصلاحات، وفي مقدمتهم عارف دليله، عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، ورجل الأعمال المعروف حبيب صالح وكمال اللبواني، وهو مقرب من رياض الترك، ووليد البني والأثنان هما طبيبان، وحبيب عيسى، وجميعهم نشطاء في جمعيات حقوق الإنسان.

وفي السادس من أيلول عام (٢٠٠١) اعتقل أيضاً رياض سيف، وهو برلماني و رجل أعمال معروف. وتجدر الإشارة إلى أنه في أواسط شباط قدم المدعي العام لائحة اتهام ضده اتهمه فيها بالإساءة إلى الدستور وذلك بسبب نيته لإقامة " حركة السلم الاجتماعي"، وقد وصفت هذه الخطوة كمحاولة للاضرار بالموقع الريادي لحزب البعث المنصوص عليه في القانون. وصادق مجلس الشعب بعد ذلك على تجريده من الحصانة البرلمانية بسبب هذه التهمة. وقد اتهم سيف، وهو وكيل شركة اديداس، بالتهرب من دفع ضرائب تصل إلى ٥٠ مليون ليرة سورية. وفي البداية خضع سيف للضغط، فأعلن في الحادي والعشرين من آذار عام (٢٠٠١) عن إغلاق المنتدى الخاص به، ولكنه في بداية أيلول أعلن عن استئناف نشاط المنتدى. وقد أعتقل بعد أيام معدودة من ذلك من قبل السلطات، وقُدِّم إلى المحاكمة بسرعة، حيث حكم عليه في نيسان بالسجن لمدة خمس سنوات.^{٢٧٤}

إلا أن إجراءات النظام لم تؤد إلى وقف نشاطات معارضيه بشكل كامل، حيث استمر هؤلاء بالعمل، وإن كان بتأييد وتعاطف أقل بكثير. وقد استمر نادي جمال الأتاسي، ونادي عبدالرحمن الكواكبي بعقد اللقاءات، حيث وجهت فيها بشكل متكرر الانتقادات للنظام الذي لا يعمل على دفع الإصلاحات والتغييرات في سوريا، وتأسيساً على ما ذكر، ففي أعقاب موجة الاعتقالات في صيف عام (٢٠٠١) طالبت مجموعة يقدر عددها بـ ٢١٦ شخصاً من المفكرين والصحفيين السوريين ذوي الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة بإطلاق سراح

^{٢٧٣} - آلان جورج: سورية لاخيز ولا حرية، ص 75. مصدر سابق.
^{٢٧٤} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ص 176. مصدر سابق.

المعتقلين.^{٢٧٥} وفعلت لجان إحياء المجتمع المدني الأمر نفسه، فأطلقت في كانون الثاني عام (٢٠٠٢) صيحة احتجاج على الاعتقالات، وحذرت من أن رفض النظام إجراء حوار مع معارضيه إنما هو بمثابة إعلان حرب على المجتمع.^{٢٧٦} وبعد عدة أشهر بضغط من الحكومة والمضايقات المستمرة تم تعليق صدور صحيفة الدومري، في كانون الثاني عام (٢٠٠٢)، وفي صيف العام نفسه تم إصدار مذكرات اعتقال بحق كبار قادة اللجنة السورية لحقوق الإنسان، مما أجبر اللجنة على الانتقال إلى لندن، حيث تابعت عملها.^{٢٧٧}

وفي (٢٠٠٣/١٢/١٠) بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، تظاهر ما بين ١٥٠-٢٠٠ عضواً من حزب يكي تي الكردي في سوريا مرددين شعارات مثل " يسقط حظر الثقافة واللغة الكرديتين" والمواطنة للاكراد"، و"احترام حقوق الانسان في سوريا". و كانوا قد نشروا خلال التظاهرة بيان احتجاج على معاملة الأكراد في سوريا، مشيرين فيه إلى الظلم الذي تعرضوا له، من مثل رفض منحهم حقوق المواطنة، و منع اللغة و الثقافة الكرديتين، و القصور في جزء من الدستور عن الاعتراف بالقومية الكردية، وطالبوا بإعادة تسمية القرى والمناطق الكردية بأسمائها الكردية، و رفع الظلم الاقتصادي عنهم وغيرها من الحقوق التي تنص عليها العهود و الموائيق الدولية.^{٢٨٠}

و في اليوم نفسه قدم مروان عثمان وحسن صالح، القياديان في حزب يكي تي الكردي، مذكرة إلى رئيس مجلس الشعب عبدالقادر قدورة مطالبين بحماية حقوق الأكراد السوريين، وأشارت المذكرة إلى العذاب الذي تعرض له الشعب الكردي من جرّاء هذا التمييز، والضرورة الأساسية للاعتراف بالقومية الكردية كقومية ثانية في البلاد، والاعتراف بثقافتهم وحقوقهم اللغوية، والغاء إحصاء عام (١٩٦٢) الذي بموجبه سحبت الجنسية من أكثر من ١٥٠ ألف كردي في محافظة الحسكة في (١٩٦٢/١٠/٥)، وإلغاء الحزام العربي الذي طبقه البعث عام (١٩٧٣). وعلى أثر هذا النشاط تم اعتقال مروان عثمان وحسن صالح بعد خمسة أيام من المظاهرة، ولكن بأسلوب مراوغ بعد أن تم الاتصال بهم بحجة أن هناك دعوة لهم للقاء وزير الداخلية، على أثر ذلك تم اعتقالهما وتقديمهما للمحاكمة، واستمر اعتقالهما حوالي سنة وثلاثة أشهر.^{٢٧٨}

وفي أشهر أيار وآب وتشرين الأول عام (٢٠٠٣) وفي شباط عام (٢٠٠٤)، نُشرت أربع عرائض يطالب أصحابها بالإصلاح، الأولى موقعة من قبل ٢٨٧ من المثقفين السوريين و الثانية وقع عليها ٥٣٨ شخصاً، والثالثة موقعة من قبل ٦٨٠ شخصاً، أما الرابعة فقد وقعت من قبل ٧٠٠ شخص، حيث دعت جميعها النظام إلى إحلال تغيير من الداخل وإلى المزيد من الديمقراطية. وكان القاسم المشترك لتلك العرائض هو أنها جميعاً كانت تطالب بـ: المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية، وإطلاق الحريات السياسية، والإفراج عن معتقلي الرأي والتعبير، و إصدار قانون المطبوعات، و إعطاء المزيد من حرية الصحافة والإعلام.

^{٢٧٥} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ص 177، مصدر سابق.

^{٢٧٦} - إيال زيسر: باسم الأب، ص ١٧٧ مصدر سابق.

^{٢٧٧} - فلاينت ليفريت: وراثة سورية، ص 181. مصدر سابق.

^{٢٧٨} - مقابلة أجريتها تلفونياً مع الاستاذ مروان عثمان بتاريخ ٢٠١٤/٣/٨.

ولكن بدا في نهاية المطاف أن اتجاه الإصلاح قد تم كبه، و أن بد حجم نشاطه قد تراجع بشكل حاد، الأمر الذي مكن النظام من تجاهل جيوب المعارضة، التي بقيت داخل الجمهور السوري، والتي لم تشكل سوى عبء ضئيل على السلطة.^{٢٧٩} وهكذا حول النظام " ربيع دمشق" إلى شتاء قارس، وبدد كل الآمال بالإصلاح، وتراجع بشار عن الإصلاحات التي نادى بها، واهتزت صورته كإصلاحي مؤمل خصوصاً بعد حملات القمع والاعتقال التي طالت مفكري حركة "ربيع دمشق"، وإصدار أحكام طويلة وجائرة بحقهم، وهكذا أعادت آلة القمع سطوتها مرة أخرى، وطويت صفحة الإصلاح وبشائر التغيير في سورية، واستمر الحكم البوليسي وأجهزة الأمن.

أرى، من خلال هذه المتابعة، أن الشعب السوري كان متعطشاً للحرية وللتغيير، وكانت حاجته للإصلاح كحاجته إلى ضرورات الحياة، تَوَاقُفاً إلى التخلص من المنظومة الايديولوجية للحزب الواحد والقائد الأبدي، خاصة بعد التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي السابق، أي بعد البيروستروكا والglasnost وانهيار الأنظمة الاشتراكية (الدكتاتورية) وإزالة جدار برلين وتوحيد المانيا، بالإضافة إلى العوامل الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تجلت أكثر في البطالة و الفقر والجوع والتخلف وتهميش المواطن.

كل هذه العوامل وغيرها كانت أسباباً ومدخلاً أن يبدأ التغيير في الأنظمة العربية المستبدة. والشعوب العربية كانت بحاجة إلى التخلص من القمع والاضطهاد والفساد والمحسوبية ومن الاستبداد. لذلك عندما تحدث بشار الأسد عن التغيير في خطابه، بدأت النخب الثقافية بالحوارات والنقاشات حول الديمقراطية وكيفية التخلص من حكم الاستبداد، الذي أقصى الشعب السوري من المشاركة في الحياة السياسية، وأفسد المجتمع وأدخل الرعب في قلوب مواطنيه بعسكرة السلطة، واستمر عقود في السياسة المنغلقة ايديولوجيا وسياسياً واقتصادياً. أن تلهف الشعب إلى التغيير والتطوير والإصلاح، في أغلب المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى تأسيس المنتديات الثقافية بسرعة كسرعة انتشار النار في الهشيم، ولكن عندما ظهر عجز النظام عن قبول التغيير السياسي، أبدى الالوية" للإصلاح الإداري" كبديل للإصلاح السياسي/ الاقتصادي. وهي في نظرنا رؤية قاصرة، إذ لا يمكن تحقيق الإصلاح الإداري من دون فصل السلطات واستقلال القضاء ومحاسبة الفاسدين أمام سلطة منتخبة. والأهم من كل ذلك هو مرونة النظام السياسي وعدم احتكار السلطة من قبل حزب، يحاول تطبيق رؤيته بالقوة المادية والمعنوية، وبكتم اصوات المعارضة السياسية. وعليه نستطيع القول إن الاستبداد لا يستطيع إصلاح نفسه، وتفكيك بنيته من تلقاء ذاته، وما طرحه بشار عن الإصلاح ليس إلا مجرد شعار للحافظ على امتيازاته والاستمرار على الحالة القائمة، وامتصاص صدمة التوريث في الحكم الجمهوري (ربما) لأول مرة في التاريخ.

لذلك تراجع النظام عن وعوده، عندما شعر بأن الأمور سوف تخرج من يديه، وسوف يفقد سلطاته ومكتسباته المتعددة والمختلفة، التي حققها خلال ثلاثة عقود من تسلطه بالقوة وعلى حساب الحقوق الطبيعية والمكتسبة للشعب السوري.

^{٢٧٩} - إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ص 177- 178. مصدر سابق.

المطلب الثاني : استمرار الأزمة السياسية في البلاد

حصلت أحداث مهمة في المنطقة والعالم خلال السنوات العشر من حكم بشار الأسد، أي من عام (٢٠٠٠) إلى عام (٢٠١٠)، إذ بعد شهرين من تولي بشار الأسد السلطة اندلعت انتفاضة الأقصى، التي أضافت قوة جديدة من التحدي والتعقيد لتعامل الرئيس الجديد مع المسائل و العلاقات العربية- الإسرائيلية والموقف الإقليمي لسورية، وقد تأثر المحيط الاستراتيجي لسورية أيضا بالتغييرات السياسية في الولايات المتحدة وإسرائيل. ففي عام (٢٠٠١) تسلم جورج بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة، في حين كانت النظرة المبدئية لوصول بوش إلى الحكم إيجابية في العديد من العواصم العربية بما فيها دمشق، حيث رأوا في وصول بوش الابن إلى الحكم بداية العودة إلى سياسات جورج بوش الأب، إلا أنه سرعان ما اتضح أن إدارة الابن ذات مقاربة تجاه المنطقة تختلف تماماً عن إدارة أبيه وإدارة كلنتون. وبعد تولي بوش الابن بوقت قصير أصبح أرييل شارون رئيساً للوزراء في إسرائيل. لقد فرض التاريخ الشخصي لشارون ونظرته الاستراتيجية العامة مصاعب إضافية على علاقات سوريا مع إسرائيل وكامتداد لها مع الولايات المتحدة.^{٢٨٠} وبعد أكثر من سنة بقليل على تولي بشار السلطة، جاءت هجمات الحادي عشر من أيلول الإرهابية عام (٢٠٠١)، وكان هذا الحدث نقطة تحول في السياسة الأمريكية، وهذا ما أشار إليه بوش الابن في خطابه أمام الكونغرس في ٢٠ سبتمبر من العام نفسه حيث قال: "سنقوم بملاحقة الدول التي تقدم الدعم أو الملاذ الآمن إلى الإرهابيين، فعلى كل دولة في كل مكان ان تقرر موقفها الآن، فإما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين. ومن الآن فصاعد فإن أية دولة تستمر في تأييد أو إيواء الإرهابيين ستعتبر نظاما معاديا للولايات المتحدة".^{٢٨١}

كان من شأن هذا الأمر الذي له أثره الدراماتيكي على المحيط الاستراتيجي لسوريا، إضفاء أهمية متزايدة على الإرهاب والأنظمة الشريرة في السياسة الخارجية الأميركية، وأن يضاعف من التوتر ما بين دمشق وواشنطن فيما يتعلق بمكانة سوريا كدولة راعية للإرهاب، وتسعى نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ومع انتقال الحرب على الإرهاب من أفغانستان

^{٢٨٠} - أرييل شارون: ولد في 26 شباط 1928 في قرية كفار ملال بفلسطين أيام الانتداب البريطاني. كان اسم عائلته الأصلي شاينزمان، وكان والداه اللذان هاجرا من شرقي أوروبا من اليهود الأشكناز، إذ ولد أبوه في بولندا، بينما ولدت أمه في روسيا. كان يعد من الشخصيات المثيرة للجدل في داخل إسرائيل وخارجها. وبينما يراه البعض كبطل قومي، يصفه آخرون بأنه مجرم حرب بالنظر إلى دوره العسكري في الاجتياح الاسرائيلي= لجنوب لبنان عام 1982. انخرط شارون في صفوف منظمة (الهاجاناه) عام 1942، وانتقل للعمل في الجيش الاسرائيلي عقب تأسيس دولة اسرائيل. شارك في معركة القدس ضد الجيش الاردني، ووقع أسيرا بيد الجيش العربي الاردني في معارك اللطرون عام 1948، وتم تبديله بأسرى عرب بعد الهدنة. وبعد فترة انقطاع عن الجيش قضاها على مقاعد الجامعة العبرية، عاد مرة اخرى إلى الانضمام إلى الجيش، وترأس الوحدة 101 ذات المهام الخاصة. اتهم شارون بالمسؤولية عن جرائم عديدة منها: مجزرة قبية عام 1953، قتل وتعذيب الأسرى المصريين عام 1967، اجتياح بيروت، مجزرة صبرا وشاتيلا، استفزاز مشاعر المسلمين بإقتحامه للمسجد الأقصى المبارك سنة 2000، مذبحه جنين عام 2002، عملية السور الوافي والكثير من عمليات الاغتيال ضد أفراد المقاومة الفلسطينية وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين أحد مؤسسي حركة المقاومة الإسلامية (حماس). في يناير عام 2006 دخل في حالة غيبوبة لأكثر من ثماني سنوات بعد جلطة دماغية. توفي في 11 يناير عام 2014 عن عمر ناهز 86 عاماً.

^{٢٨١} - ركز بوش في خطابه الحرب على الإرهاب، واتبعت أمريكا مبدأ الضربة الاستباقية أو الوقائية بعد 11 سبتمبر، وقال في كلمته "علينا أن ننقل المعركة إلى العدو وأن نزع عزع خطه"، وفعلاً انتهجت أمريكا هذه السياسة ضد الإرهاب والإرهابيين، لذلك خاضت حروباً في أفغانستان والعراق.

إلى العراق، جاءت الحملة العسكرية لإدارة بوش لضرب صدام حسين ونظامه، لتفرض تحديات غير مسبوقة على الاستراتيجية الراسخة لحماية موقعها الإقليمي.^{٢٨٢}

وقد أثبتت الأحداث المتوالية أن سوريا بشار لا تختلف كثيراً عن سوريا حافظ الأسد من حيث القمع وممارسة الإرهاب والاعتقال السياسي، وتجلّى ذلك في قمع الانتفاضة الكردية في ١٢ آذار عام (٢٠٠٤)، التي اندلعت على خلفية مباراة لكرة القدم بين فريق الفتوة العربي وفريق الجهاد الكردي، عندما قامت جماهير فريق الفتوة بالاستقراوات، ورفعت صور صدام حسين، واطلقت عبارات بذئية بحق الرموز الكردية في (شوارع واستاد مدينة القامشلي)، وهذا ما أثار حفيظة الجماهير الكردية، فقامت بالرد على جماهير فريق الفتوة القادم من مدينة دير الزور، ووقفت القوات الحكومية إلى جانب فريق الفتوة، وهاجمت الجماهير الكردية بالرصاص الحي، فاستشهد عدد من الشباب الكرد، وفي اليوم التالي قامت الأحزاب الكردية بإصدار بيان حملت الأجهزة الأمنية المسؤولية عما حدث، وطالبت الجماهير الكردية بالتضامن مع أهالي القامشلي الجريحة، وعمت المظاهرات والاحتجاجات في معظم المدن الكردية السورية، التي طالبت بمحاسبة المسؤولين وبتحقيق المطالب الكردية المشروعة، وكان رد فعل النظام وحشياً وهجماً، وعلى أثر ذلك استشهد أكثر من ٣٦ شخصاً من أبناء الشعب الكردي في مختلف المدن الكردية إضافة إلى مئات الجرحى وآلاف السجناء نتيجة تلك الاحتجاجات.^{٢٨٣}

أما الحدث الثاني، فهو إصدار قرار أممي رقم ١٥٥٩ بشأن لبنان في ٢ سبتمبر عام (٢٠٠٤)، وقد نص القرار على دعوة جميع القوات الأجنبية إلى الانسحاب من لبنان، وحل ونزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ودعم بسط سلطة حكومة لبنان فوق جميع الأراضي اللبنانية. كما أعلن دعمه مساراً انتخابياً حراً وعادلاً في الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان، وأن تجري وفقاً للقواعد الدستورية اللبنانية، دون تدخلات أو تأثيرات خارجية، وذلك في رد الإرادة السورية القاضية آنذاك بالتجديد للرئيس إميل لحود بمعزل عن إرادة فريق واسع من اللبنانيين). وأعاد مجلس الأمن أيضاً التأكيد على دعوته من أجل الاحترام الدقيق لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصريّة لحكومة لبنان على كامل أراضيه.

وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار (١٥٥٩) برعاية أمريكية - فرنسية، ونال تسعة أصوات، فيما امتنعت ست دول عن التصويت. وفي اليوم التالي لصدوره مددت أكثرية النواب اللبنانيين لرئيس الجمهورية آنذاك إميل لحود لمدة ثلاث سنوات، في حين صوت ٢٩ نائباً ضد التمديد، على رأسهم وليد جنبلاط وكتلته النيابية.^{٢٨٤}

وبعد نحو شهر من صدور القرار، بدأ موسم الاغتيالات مع محاولة اغتيال النائب مروان حمادة، ووصل إلى ذروته مع اغتيال رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري في (١٤/٢/٢٠٠٥)، وهو أهم رجل سياسة ودولة عرفه لبنان مابعد الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠)، ثم تمت تصفية العديد من المثقفين ورجال السياسة وضباط الأمن من لبنان، وكانت

^{٢٨٢} - فلاينت ليفريت: وراثة سورية، ص 207-246. مصدر سابق.

^{٢٨٣} - حسين علي: مأساة أكراد سوريا يعيشون تحت القهر والحصار والتعذيب من قبل نظام الحكم، دار النشر الإلكتروني ص 15.

www.kotobarabia.com

^{٢٨٤} - سناء الجالك: لبنان والقرار 1559.. جدل لاينتهي، الشرق الأوسط العدد 11371. <http://www.aawsat.com>

أصابع الاتهام كلها موجهة إلى سوريا، لأن لبنان كان تحت سيطرة القوات السورية، وأدى كل هذه الأحداث إلى خروج القوات السورية من لبنان بعد رفض لبناني شعبي واسع للنفوذ السوري، ومن ثم تم الحصار على سوريا من قبل المجتمع الدولي وعزلها. وفي الجانب الآخر استمرت سوريا في دعم الجماعات الفلسطينية المتطرفة وحزب الله اللبناني، الذي يعادي إسرائيل، ومحاربة القوات الأمريكية المتواجدة في العراق بعد احتلاله عام (٢٠٠٣)، وذلك باستقبال مجموعات القاعدة القادمة من أفغانستان والدول العربية الأخرى، و تدريبها و تسهيل عبورها إلى العراق لمحاربة القوات الأمريكية، لأنها كانت ترى أن أمريكا قد أصبحت جارة لها من خلال تواجد قواتها في العراق، وأن دورها قادم لامحال لإتمام مشروع الإدارة الأمريكية بإنشاء شرق أوسط جديد، ولأنه كان هناك قانون محاسبة سوريا وإيران من قبل الكونغرس الأمريكي حينذاك.^{٢٨٥}

إن هذه الأحداث جعلت الرأي العام السوري يتجاوب مع الفكرة القائلة إن هناك هجمة استعمارية أمريكية على سوريا، و لذلك لم يحاول الشعب السوري استغلال فترة المد الأمريكي بعد العدوان على العراق للخروج على النظام.

وبعد خروج النظام من عزلته في نهاية عام (٢٠٠٧) جراء فشل السياسة الأمريكية في العراق ونجاح المقاومة اللبنانية في صد العدوان الإسرائيلي عام (٢٠٠٦)، عاد من جديد للتكرار للمطالب الشعبية بالإصلاح والتغيير مستفيداً هذه المرة من الانفتاح الغربي والعربي عليه والاعتراف بمحورية دوره في ملفات الشرق الأوسط، ولاسيما في العراق ولبنان. وفي النهاية لم تبقَ في جعبة النظام أية حجج لتبرير تأجيل وعود الإصلاح التي رافقت التوريث. وبدلاً من أن يبدأ بهذه الصيرورة المتعددة الأبعاد، تلقى الاستبداد جرعة من الثقة إلى درجة الغرور، ناجمة عن " نجاح " النظام في الصمود بوجه ما تعرض له من عزلة. وفي غياب الذرائع اتضح، كما يبدو لأوساط واسعة من السوريين وغير السوريين، أن وعود الإصلاح والديمقراطية لم تكن إلا " خديعة " لتمرير توريث الحكم، وأن الرئيس بشار الأسد يفتقد إلى أي رغبة أو إرادة حقيقية في تحديث النظام والدولة، بما يتماشى مع تطلعات الشعب السوري.^{٢٨٦}

واستمر النظام في تغذية الإرهاب، لأنه كان في أوج قوته، كما يرى ويعتقد، وبعد التفجيرات الإرهابية الضخمة في بغداد في ١٩ آب عام (٢٠٠٩)، كانت كل الدلائل تشير إلى تورطه في تلك التفجيرات، و قد أشار إلى ذلك رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ووزير خارجيته صراحة إلى ضلوع النظام السوري فيها، و إن العراق سيشكو النظام الأسدي إلى الأمم المتحدة، و يطالب بتشكيل محكمة جنائية لمحاكمته، وفي هذه الأثناء طالب العراق النظام السوري بتسليم اثنين من قياديين حزب البعث لديها، وهما محمد أحمد يونس وسطام فرحان، اللذين كان لهما دور كبير في التخطيط والتمويل للكثير من العمليات الإرهابية في العراق.^{٢٨٧}

^{٢٨٥} - الشرق الأوسط الجديد: مصطلح أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على منطقة واسعة تضم كامل البلدان العربية إضافة إلى تركيا و إسرائيل و إيران و أفغانستان و باكستان. أطلقت الإدارة الأمريكية المصطلح في إطار مشروع شامل يسعى إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي حسب تعبيرها في المنطقة. أعلن عن نص المشروع في مارس عام 2004 بعد أن طرحته الإدارة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني.

^{٢٨٦} - عزمي بشارة (الدكتور): سورية درب الألام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن، ص56، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2013.

^{٢٨٧} - مقابلة تلفزيون الحرة مع وزير خارجية العراق هوشيار زيباري حول تفجيرات بغداد بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٩.

كل هذا يدفعني إلى القول إن سوريا النظام الأسد في طريقها إلى أن تصبح دولة مارقة، فبدلاً من أن يلتفت النظام إلى الداخل، و يجري الإصلاحات التي وعد بها، راح يغوص في وحل مأزرة المجموعات الإرهابية، و حاول من خلال الدفع المعنوي الإعلامي لخطابه أن يبعد تلك التهمة عن نفسه. إلا أن رحلة السنوات العشر تلك كانت رحلة سقوط الشعارات المدرسية والديماغوجية المطروحة، فقد أعلن المسؤولون مراراً وتكراراً أن الإصلاح يسير على قدم وساق، مع أن واقع الحال يشير إلى الترددي بشكل متسارع، مما أدى لانتشار حالة عامة من فقدان الثقة بالوعد المعلنة.

واستمرت الأوضاع أكثر سوءاً، ولم يستطع الرئيس الشاب تحقيق مطالب الشعب السوري في التغيير والإصلاح، لا بل استمر في كتم الأفواه والاعتقال والقمع وتسليط أجهزة الأمن على الرقاب، وازداد نفوذ العائلة حتى وصل الأمر بابن خاله إلى بناء امبراطورية اقتصادية على حساب الشعب السوري.

وحاول الرئيس أن يحسّن وجه سوريا من خلال التركيز على السياسة الخارجية، ونجح بعض الشيء في رفع الحصار السياسي والاقتصادي من خلال إعادة العلاقات مع المملكة العربية السعودية، وبدأ يستعيد بعضاً من نفوذه في لبنان، وعاد السفير الأمريكي إلى سوريا، وتوافد إليها وزراء الخارجية والرؤساء، وبنى علاقات مميزة مع تركيا على حساب النهوض الشعبي الكردي في البلدين بغية تطويقه وكبحه. لكن الوضع الداخلي في البلاد بقي كما هو، لأن تركيبة النظام وفلسفته وقواه المسيرة ترفض أي تغيير وإصلاح إلا بالقدر الذي يخدمه. وعلى ضوء ذلك تراجعت شعبية الرئيس الشاب بشار الأسد يوماً بعد آخر.^{٢٨٨} وتعددت الأزمة البنيوية للحكم، مما استدعى إعادة انتاج السلطة من الناحية الشكلية فحسب، وبأسماء جديدة، مما أغلق منافذ وآفاق الإصلاح السياسي، وتداول السلطة بين المكونات الاجتماعية. والكثير من مسببات ما يجري الآن في سوريا كانت ولا تزال انعكاساً لهذه الأزمة البنيوية التي سيطرت على الحكم طيلة اغتصاب السلطة من قبل حزب البعث عام (١٩٦٣)..

^{٢٨٨} - تراجعت شعبية بشار لأنه لم يحقق الإصلاحات التي وعد بها الشعب السوري، لا بل ازداد حجم البطالة في فترته حكمه، وازداد احتقار الناس من قبل أجهزته الأمنية. وظهر ككاذب من طراز رفيع إضافة إلى انتشار ثقافة النبت وماتركته من مقارنات بذهن الأجيال الشابة، تعميم الفساد لدرجة بانت الفساد هو الحاكم ...

الخاتمة والإستنتاجات.

تبين لنا أن من خلال بحثنا هذا أن الشعب السوري، ومنذ استقلال سوريا عام (١٩٤٦) وحتى الآن، لم يذق طعم الاستقرار السياسي، وكانت سوريا عرضة للانقلابات العسكرية و الصراعات الدموية، لأسباب داخلية و خارجية، ولم تجد الحياة السياسية في سوريا إلا فترة قصيرة من النظام البرلماني. أي ما يسمى بفترة الحكم الوطني. وبالرغم من التركة الثقيلة التي تركها المستعمر، حاول السوريون البدء بمعركة البناء الوطني واستكمال الاستقلال، و صياغة نظامهم السياسي، ومهدوا لانتخابات تشريعية، كانت المنافسة فيها قوية بين الأحزاب السياسية. أما الفترة ما بين شباط عام (١٩٥٤) وشباط عام (١٩٥٨)، فتعد من أكثر الفترات ديمقراطية في تاريخ سوريا المعاصر، حيث عادت الحياة الدستورية للبلاد، ومارس البرلمان والأحزاب دورها في رسم السياسات العامة للبلاد، وتقلص دور الجيش في الحياة السياسية. ولكن ما أن ركضت بعض القوى، وخاصة بتأثير العسكر، وراء شعارات قومية تطالب بالوحدة، مما مهّد لاستفراد العسكر بالقرارات الارتجالية، توحدت سوريا مع مصر دون دراسة معمقة لحثثيات الوحدة، ولعدم توازن طرفي هذه الوحدة، حتى عاد الإقصاء والاستفراد بالحكم مرة أخرى، لذلك لم تدم الوحدة طويلاً، بل تم الانقلاب عليها وعلى فكرتها العملية، وتحطمت الآمال، وسيطر العسكر مرة أخرى على مقاليد الحكم.

فبعد تسلم العسكريين البعثيين السلطة عام (١٩٦٣)، تعزز احتكار الأقلية للسلطة السياسية، ونتج عن ذلك اغتراب الدولة عن مكوناتها الاجتماعية، وتراجع دور المجتمع، وهيمنت المؤسسة السياسية ذات الحزب الواحد على باقي المؤسسات، وبدأت تتحكم، من خلال قوتها المتمثلة بالحزب واستلام أتباعه لمراكز القوى، في اتخاذ القرار في الدولة، مما أدى إلى بروز مبدأ الفردية في اختيار القيادات تشكيل حلقات من الطائفة والعشيرة والعائلة. ومع صعود حافظ الأسد إلى السلطة وحصرها في نفسه قابضاً عليها بيد حديدية، وواضعاً كل إمكانيات الدولة، من أجل أن يكتب الاستمرار لسلطته خوفاً من طفرة أخرى، منذ ذلك الحين تجسدت السلطة في شخص الرئيس، الذي أحاط نفسه بهالة كبيرة، وجمع بيده كل السلطات، وسيطر على أجهزة الدولة، وأصدر القرارات بنفسه، رغم المشاركة المزعومة للشعب أو لمجلس قيادة الحزب أو المؤسسات الدستورية. لقد ارتبطت مؤسسات الدولة وأجهزتها بشخصه، وطُبعت المجالات السياسية والفكرية والإعلامية بطابعه الشخصي.

هكذا انطبعت السلطة في تلك المرحلة بطابعها الاستبدادي، محاولة القضاء على كل ما من شأنه أن يهدد استقرارها، وأن يفعل بها ما فعلته هي بغيرها. وبالتالي كان لا بد من أن يكون الأمن هاجسها، فامتلكت الأدوات، وابتكرت الوسائل التي من شأنها إخضاع الآخرين والاستحواذ على حريتهم وضممان الطاعة والولاء لها، فأطلقت اليد الطولى لفروع المخابرات وأجهزة الأمن، تراقب من قريب ومن بعيد، وتحاسب من يُشتبه بهم. وحتى قبل أن تثبت علاقتهم بأية تهمة تزجهم في سجونها وأقبيتها سنوات طوال. وما توريت السلطة إلا شكلاً من أشكال هذا الاستبداد، الذي ابتلى به الشعب السوري. واستمرت سياسة الإقصاء والتهميش للشعب السوري وقواه الاجتماعية وخاصة الحيوية منها، و إبعاده عن لعب دوره في الحياة السياسية. و بالرغم من الوعود التي أطلقها الوريث

بشار الأسد في خطاب القسم بالتغيير والتطوير، استمر قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية والاعتقال والسجون والتعذيب بحق النخب المثقفة، وضاعت كل الآمال التي عقدها الشعب السوري على الرئيس الشاب بتحسين وضع البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للخلاص من الحقبة السوداء من تاريخ سوريا المعاصر.

نتائج البحث:

من خلال قراءتنا لواقع تاريخ النظام السياسي لسوريا المعاصرة، وتتبعنا لأهم المفاصل السياسية منذ الاستقلال ولغاية الوقت الحاضر، مع تركيزنا على فترة رئاسة الاب والابن لآل الأسد، اللذين حكما سوريا من خلال حزب البعث، وليس حزب البعث من خلالهما، من جهة، وتوقفنا على أهم ميزة اقترنت بالنظام السياسي والمتجسدة بمفهوم الاستبداد.. حيث أصبحت هذه اللازمة أهم سمات النظام السوري المعاصر.. وما ينتاب سوريا في الوقت الراهن، كما نعتقد، ما هو إلا ، في بعض جوانبه ، نتاج طبيعي لهذا الاستبداد والردود المتوقعة منه، رغم إدراكنا لما لعبته وتلعبه القوى الإقليمية وبعض المراكز الرأسمالية في توجيه مسارات الظاهرة السورية المعاصرة.

لقد توقف البحث ، رغم عدم اكتمال جوانبه التي ندركها بوعي كامل، على جملة من النتائج نذكرها أدناه.. لكن في الوقت نفسه، هناك عوامل أخرى لم نتطرق إليها، لأنها ليست لها علاقة مباشرة بالبحث. و أهم هذه النتائج هي:

1- كانت سوريا دائما محط أنظار القوى الخارجية بسبب موقعها الجيوسياسي والصراع العربي الإسرائيلي، والاستقطاب بين المعسكرين (المعسكر الاشتراكي السابق والرأسمالي) وبعض مصالح القوى الاقليمية. و قد لعبت تلك القوى دوراً سلبياً في عدم استقرار سوريا وكان لها اليد الطولى في الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا المعاصرة.

2- شكلت القضية الفلسطينية عبئاً كبيراً على دولة سورية الناشئة، مما أثر في إعادة صياغة الخطاب القومي والوطني السوري وزيادة الشحنة الأيديولوجية في الممارسة السياسية للنخب السورية، التي انحازت نحو الفكر العربي والمقاوم لإسرائيل، وعلى الاخص عندما استولى حزب البعث على السلطة. ومن هذا الموضوع تشتق النتيجة الثالثة والمتعلقة:

3- بازدياد توسع المؤسسة العسكرية عددياً وكذلك أعباء التسليح، وارتفعت سوية عسكرية الدولة السورية بالتوازي مع زيادة الخطر الاسرائيلي عاما بعد آخر، بحيث أصبحت أحد كوابح التنمية الاقتصادية بصورة عامة.

4- إن تضخم الجيش وزيادة فعاليته وتدخله، المباشر وغير المباشر، في رسم السياسات الخارجية والدفاع للدولة السورية الحديثة، أديا إلى تدخل الجيش بشكل مباشر ومبكر في الحياة السياسية السورية. ولهذا التدخل تاريخ طويل ينطلق مما لعبته القوى المسلحة على امتداد تاريخ المنطقة، حيث كانت ولا تزال محط أنظار القوى الخارجية.

5- إن جذر مشكلة تنامي الاضطهاد السياسي في سوريا يعود إلى جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية ، للظروف الداخلية والخارجية، وإلى ماهيات القوى الاجتماعية. وأرى أن أحد هذه العوامل يكمن في تدخل الجيش في الحياة السياسية واستلامه للحكم المباشر طوال سنوات استقلال سوريا، ما عدا فترة قليلة جداً كان الجيش يتحكم بصورة غير مباشرة.

6- كانت فترة حكم حافظ الأسد من أسوأ العقود التي عاشها الشعب السوري، حيث أنتابتها ازمان اقتصادية وسياسية واجتماعية، تجسدت بعض مظاهرها السياسية في تعمق الاستبداد

والاستلاب والاغتراب، فكانت ثلاثة عقود من المجازر والسجون والتعذيب، وحرمان الشعب السوري من الحريات الطبيعية والمكتسبة في ماهياتها الأساسية. وتصرفت السلطة، على مدى تلك العقود، كما لو أن المجتمع وجد ليخدمها، واستغنت عن وظيفتها في خدمته.

٧- الحكم العسكري المبطن بالفكر الشمولي القومي لحزب البعث ذي الصيغة الانقلابية، والتي تنطلق من حكم النخبة (الطليعية) التي أناط التاريخ وقوى الغيب بها إحداث هذه الانقلابية كما يتصور البعث. هذا وغيره من العوامل ساهمت في الوصول بسوريا إلى هذه الأزمة السياسية الخائقة الحالية. التي دفعت بها نحو الدمار والحرب الأهلية واحتمالية التفكك.

٨- من خلال دراستنا لواقع سوريا تبين أن أغلب المؤشرات تدل على أن ما طرحه الرئيس بشار الأسد عن الإصلاح كان مجرد شعار للحافظ على النظام ومقوماته وماهية آلية إدارته من خلال الاستمرار على الحالة القائمة، وامتصاص صدمة التوريث في الحكم الجمهوري. ومن ميزة هذا العهد عدم اجتثاث بؤر نظام الفساد، لدرجة أصبح الفساد العام هو المتحكم في تسيير مؤسسات الدولة على أغلب المستويات، والفساد لا يمكن أن يعتمد غير الأساليب الدكتاتورية والمعتمدة على العنف المادي والمعنوي وكبت الأصوات المعارضة ومن خلال تشديد مناحي الاستبداد.

٩- وتأسيساً على ذلك، يمكن الاستنتاج واقعياً بأن عشر السنوات الأولى من حكم بشار الأسد كانت بمثابة الامتداد الطبيعي والمكمل لحكم حافظ الأسد، من حيث سكتها الأساسية، ألا وهي القمع والإرهاب والاعتقال السياسي. كما كانت رحلة سقوط الشعارات المدرسية والديماغوجية المطروحة، مما أدى إلى انتشار حالة عامة من فقدان الثقة بالوعود المعلنة.

١٠- أثبتت التجربة العملية لتاريخية الحكم في سوريا المعاصرة أن الدولة المركزية المتشددة لا تصلح كنموذج لإدارة الدولة المعاصرة، بسبب التنوع القومي والطائفي والمذهبي للكثير من المجتمعات ومنها المجتمع السوري، ناهيك عن سيادة المفاهيم العصرية والمتعلقة بماهيات العقد الاجتماعي بين المكونات والدولة. إن الدولة المركزية، وخاصة في البلدان النامية، ستلجأ بالضرورة إلى استخدام العنف المادي والمعنوي على المكونات الاجتماعية، وبالتالي سيُسمح فيها بمصادرة الحريات وانتهاك حقوق الانسان في ظل النظام الشمولي.

وفي النهاية أستطيع القول إن ظروف سوريا بتعددتها القومي والطائفي والمذهبي وبتنوع اتجاهاتها الفكرية والسياسية، تحبذ إقامة دولة ديمقراطية مدنية تعددية مستقلة تعتمد دستوراً ديمقراطياً عسرياً تمارس من خلالها الفصل بين السلطات الثلاث، وتحترم وتحقق مبادئ المواطنة والمساواة والعدالة، وتضمن التداول السلمي للسلطة بين المكونات الاجتماعية، وتحد من الاعتقال والتعذيب والعنف الجسدي، وتلغي القوانين الاستثنائية والاضطهاد القومي والمذهبي.

الملاحق

الملحق رقم 1

قانون الطوارئ في سوريا:

حالة الطوارئ : هي نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان تعلنه الحكومة، لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد أو جزءاً منها وذلك بتدابير مستعجلة وطرق غير عادية في شروط محددة ولحين زوال التهديد. وفي التشريعات الدولية، المتعلقة بهذا الموضوع، يرد دائماً نص يؤكد على ضرورة وأهمية تحديد المكان والزمان، وتفيد بشروط *حازمة، للحد من العسف التي قد تمارسه السلطات العرفية أو التنفيذية أو الادارية، إزاء هذه الحالة، تحت طائلة البطلان وفقدان المشروعية، والخضوع للمساءلة القضائية، لان حالة الطوارئ حالة استثنائية وتشكل خطراً جدياً على حريات المواطنين وكرامتهم.

وعلى إثر انقلاب عسكري قاده حزب البعث العربي الاشتراكي في ٨ مارس ١٩٦٣، حيث أعلنت الأحكام العرفية بالأمر العسكري رقم ٢/، وبقية نافذة لغاية ٢٠١١. وعند إعلان حالة الطوارئ يسمى رئيس مجلس الوزراء حاكماً عرفياً وتوضع تحت تصرفه جميع قوى الأمن الداخلي والخارجي ويمنح الكثير من الصلاحيات. وتجيز المادة /٤/ من القانون للحاكم العرفي أو نائبه وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل في أوقات معينة، ومراقبة الصحف والنشرات والمؤلفات وغيرها، وأن يحيل المخالفين إلى المحاكم العسكرية.

ومن آثار قانون الطوارئ في سوريا إنشاء المحاكم العسكرية والميدانية، ووفقاً لحالة الطوارئ قامت بمحاكمة مدنيين، مشيرة إلى تقديرات باختفاء نحو ١٧ ألف مواطن سوري، وتعذيب الالاف، وأدت إلى تقييد الحريات وانعدام ممارسة السلطة القضائية لاية صلاحية بصدد الاعتقالات، ومراقبة الاتصالات الهاتفية والبريدية، ومنع المحكومين بعد الإفراج عنهم من الحصول على جوازات سفر بأوامر الأجهزة الأمنية، وطغيان الأجهزة الأمنية والرعب، وإلغاء حصانة الملكية الفردية، ومصادرة الالاف من دور السكن بحجة الأمن.

١- محاكم الميدان العسكرية:

مرسوم جمهوري رقم (١٠٩) تاريخ (١٧ / ٨ / ١٩٦٨).
بناء على أحكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم (2) تاريخ (١٩٦٦/٢/٢٥) وعلى قرار مجلس الوزراء تاريخ (١٩٦٨/٨/١٤).
يرسم ماييلي:

مادة 1- تحدث محكمة أو أكثر: تسمى محكمة الميدان العسكرية.
تتولى هذه المحكمة النظر في الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم العسكرية والمرتكبة زمن الحرب، أو خلال العمليات الحربية التي يقرر وزير الدفاع إحالتها إليها.
يسري اختصاص هذه المحكمة اعتباراً من (١٩٦٧/٦/٥).

مادة 2- يقصد في هذا المرسوم التشريعي ماييلي:
أ- زمن الحرب: هو المدة التي تقع فيها اشتباكات مسلحة بين الجمهورية العربية السورية وبين العدو، ويحدد بدؤها وانتهائها بمرسوم.
ب- العمليات الحربية: الأعمال والحركات التي يقوم بها الجيش أو بعض وحداته في الحرب أو عند وقوع صدام مسلح مع العدو.

مادة 3- تؤلف المحكمة بقرار من وزير الدفاع من رئيس وعضوين، ولا تقل رتبة الرئيس عن رائد، كما لا تقل رتبة كل من العضوين عن نقيب، ولا يجوز محاكمة أحد ضباط القوات المسلحة أمام محكمة يكون رئيسها أدنى مرتبة.

مادة 4- أ- يقوم بوظائف النيابة العامة لدى المحكمة قاض أو أكثر من النيابة العسكرية، يجري تسميتهم بقرار من وزير الدفاع.
ب- تتمتع النيابة العامة لدى المحكمة بجميع السلطات والصلاحيات الممنوحة للنائب العام وقاضي التحقيق العسكريين.

ت- تصدر قرارات النيابة العامة قطعية لا تقبل أي طريق من طرق الطعن.
مادة 5- يجوز للمحكمة ألا تنقيد بالأصول والإجراءات المنصوص عليها في التشريعات النافذة.

مادة 6- تطبق المحكمة العقوبات المقررة قانوناً، ولا تقبل الأحكام التي تصدرها أي طريق من طرق الطعن.

مادة 7- لا تنفذ أحكام محكمة الميدان العسكرية إلا بعد التصديق عليها من السلطة المختصة، وتنفذ وفقاً للتشريعات المرعية.

مادة 8- أ- تخضع أحكام الإعدام لتصديق رئيس الدولة، أما باقي الأحكام فيجري تصديقها من وزير الدفاع.

ب- لرئيس الدولة ووزير الدفاع كل بحسب اختصاصه أن يخفف العقوبة، أو يستبدل بها عقوبة أخرى، أو يلغها كلها مع حفظ الدعوى.

ويكون لحفظ الدعوى مفعول العفو العام. كما يجوز له أن يأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة ميدان عسكرية أخرى، ويجب أن يصدر القرار في هذه الحالة معللاً، فإذا صدر الحكم في المحاكمة الثانية بالبراءة، وجب التصديق عليه في جميع الأحوال، وينفذ فوراً.

ت- لوزير الدفاع ضمن اختصاصه أن يوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها، وفي هذه الحالة تطبق قواعد وقف تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات العام.
ج- لرئيس الدولة أو وزير الدفاع كل بحسب اختصاصه، بعد التصديق على الأحكام بالإدانة، أن يمارس الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين.

مادة 9- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.
وبعد أن حدثت اضطرابات داخلية في سوريا عام (١٩٨٠)، وجد رأس النظام أن حكمه مهدد، و لذلك أصدر المرسوم التشريعي رقم (٣٢) تاريخ (١ / ٧ / ١٩٨٠) عدل بموجبه المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم (١٠٩) تاريخ (١٧/٨/١٩٦٨) بحيث أضاف عبارة (وعند حدوث اضطرابات داخلية) إلى نهاية الفقرة ب من المادة المذكورة لتصبح كالتالي:
المادة ٢- الفقرة ب- العمليات الحربية: الأعمال والحركات التي يقوم بها الجيش أو بعض وحداته في الحرب، أو عند وقوع صدام مسلح مع العدو، (وعند حدوث اضطرابات داخلية).

استناداً إلى المادتين الأولى و الثانية، و حتى بعد التعديل الذي أُحدث في الفقرة (ب) من المادة الثانية، و أضيفت إليها عبارة (وعند حدوث اضطرابات داخلية)، بحيث أصبح التقاضي في هذه الاضطرابات من اختصاص المحاكم الميدانية، و بغض النظر عن صحة هذا المرسوم و انسجامه مع الدستور من عدمه، يمكننا القول: لا يجوز لهذه المحاكم أن تحاكم المدنيين لسببين اثنين:

١. لأنها أصلاً محدثة لمحاكمة العسكريين، وبالتالي فلو فرضنا جدلاً صحة صلاحياتها لمحاكمة العسكريين أثناء الاضطرابات، لكان من الواجب إصدار مرسوم لتحديد بدء تفعيل المحكمة وإيقاظها من سباتها.
٢. في كل الأحوال فإن إضافة عبارة تمدُّ صلاحياتها للعمل عند حدوث الاضطرابات الداخلية، لايعني بالضرورة محاكمة المدنيين إذ أن ديباجة المرسوم (١٠٩) واضحة بأن اختصاصها هو النظر في الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم العسكرية، وبالتالي فلا يشمل المدنيين، فضلاً عن أن المادة الأولى تخوّل هذه المحاكم النظر في الجرائم الواقعة في زمن الحرب، أو خلال العمليات الحربية. و معروف أن الاضطرابات الداخلية قد تحدث في غير زمن الحرب.

إن هذا التعديل كان ثمرة إحساس حافظ الأسد بأن حكمه يتعرض لتهديد من القوى الداخلية المناهضة له، و لذلك لجأ إلى توسيع صلاحية المحاكم العسكرية الميدانية لاستخدامها في تصفية خصومه السياسيين، على رأسهم الإخوان المسلمون في أعقاب حركتهم العنيفة في حماه وحمص عام (١٩٨٠).

لقد التقيت شخصياً بكثيرين ممن ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين، و حزب البعث العراقي في سجن صيدنايا العسكري عام (١٩٩٢)، وكان قد تمت محاكمتهم أمام المحاكم الميدانية في سجن تدمر السيء الصيت، وهم مدنيون. لقد أكد هؤلاء أن المحاكم كانت تتألف من قاضٍ واحد أو اثنين، وكانوا يتلون التهم على المتهمين، ولا يعطونهم حق الدفاع عن أنفسهم، و كانت المحاكمة تجري في غياب محامي الدفاع، و كانوا يصرون الحكم دون إعلان مدته للمتهمين.

لقد كانت تلك المحاكم استثنائية بكل ما في الكلمة من معنى، فقد حكمت وأعدمت الآلاف من الذين عارضوا النظام في ثمانينات القرن المنصرم، وشملت هذه الأحكام من حمل السلاح ومن لم يحمله، وأقل حكم كان عشر سنوات، ومنهم من قضى خمسة عشرة إلى عشرين سنة أو أكثر، دون أن يُسمح لأحد زيارته، ودون أن يتجرأ أحد من أهل المحكوم مجرد السؤال عنه.

وتأكيداً على مانقول، نروي واقعتين عمليتين توضحان ماهية هذه المحاكمات الشكالية:

الشهادة الاولى:

يروى المعتقل السابق محمد سليم حماد في سجن تدمر في كتاب " تدمر: شاهد ومشهود" كيف أنه بعد خمس سنوات مرّت على اعتقاله، حوكم أمام المحكمة الميدانية في تدمر، فيقول: " في (٣٠ / ٣ / ١٩٨٥) فتح باب المهجع، وتليت أسماء عدد من السجناء مطلوبين للمحاكمة. وفي باحة الذاتية تم تجميعنا قرابة السبعين أو الثمانين شخصاً مغمضين الأعين مكبلي الأيدي، وأمرونا أن نجلس القرفصاء، وجوهنا للجدار وظهورنا كالعادة باتجاه الشرطة، الذين لم يكفوا عن ضربنا وركلنا ولطمنا بالعصي والخيزران والكرابيج. وبعد قرابة الساعتين من الضرب والشتم والتعذيب، جاء دؤري، ونادى المنادي اسمي، فرفعت يدي بالإجابة. وعلى باب الغرفة التي تتم فيها المحاكمة أمرني الرقيب أن أفتح عيني، واقتادني إلى كرسي أمام القاضي، وأجلسني عليه. لكنني بقيت من خوفي مغمض العينين مطرق الرأس حسب التعليمات. فناداني هذا الرجل القابع وراء المكتب باسمي، وقال لي أن أرفع رأسي وأنظر إليه. قدّرت انه سليمان الخطيب^{٢٨٩} الذي طالما تحدثت الأخوة عنه..... من نظمك أولاً؟ هكذا ابتدرني سليمان الخطيب بالسؤال.

قلت: سيدي أنا مش منظم.

قال: شو اسمك انت؟

قلت: محمد سليم حماد سيدي.

قال وهو يمعن في إضبارتي: أنت أردني ولا !

قلت: نعم سيدي.

قال: مابكينا هالعروضات اللي عندنا ولا.. انت جاي كمان هون تقاثل معهن؟

قلت له: سيدي أنا ما قاتلت ولا عملت شيء.

وعاد يقرأ في الإضبارة للحظات ثم سألني: شو علاقتك مع سالم الحامد؟

قلت وقد تبين لي أنه لم يطلع على الملف من قبل : كنت أعرفه من الجامعة.

ومن غير أن يزيد أو ينقص، عقد سليمان الخطيب حاجبيه، وقطب جبينه، ثم التفت نحوي

وصاح: نحن عم نحكم الناس هون بالإعدام.. وانت لازم نشنقك من بيضاتك !

واتجه بنظره إلى الرقيب، وقال له وقد قضى الأمر: خذه. وكانت تلك نهاية محاكمتي".^{٢٩٠}

^{٢٨٩} - سليمان الخطيب: قاض ورئيس احدى المحاكم العسكرية التي تأسست خلال أحداث الثمانينات، وهو اسم أشهر من العلم بين المساجين وذو سمعة سيئة بسبب أسلوبه ومعاملته الانسانية للمعتقلين وأحكامه القاسية.

^{٢٩٠} - محمد سليم حماد: تدمر. شاهد ومشهود، مذكرات معتقل في سجون الأسد، ص46، مركز الدراسات السورية. من سلسلة كتب مكتبة أبو عبدو البعل الاكترونية.

كان يظن أنه قد حكم عليه بالإعدام، واستغرب طوال الفترة أن زملاءه في المهجع نفسه، الذين قيل لهم أثناء محاكمتهم ما يشبه ما قيل له، قد أعدموا جميعاً، أما هو، فقد أطلق سراحه بعد أحد عشر عاماً.

٢- محكمة أمن الدولة العليا:

المرسوم التشريعي رقم (٤٧) تاريخ (١٩٦٨/٣/٢٨)، المتضمن إحداث محاكم أمن الدولة العليا.

بناء على أحكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ٢/ تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٥.

رئيس الدولة.. يرسم مايلي:

المادة 1- أ- تُحدث محكمة (أمن الدولة العليا)، تمارس مهامها في مدينة دمشق أو في أي مدينة حسب مقتضيات الأمن، وذلك بأمر من الحاكم العرفي.

ب- لرئاسة المحكمة حق عقد جلسات المحاكمة في أي مكان تراه مناسباً.

المادة 2- أ- تشكل محكمة أمن الدولة العليا بمرسوم بناء على اقتراح الحاكم العرفي من رئيس وقاضيين، أحدهما مدني والآخر عسكري.

ب- ويجوز أن يضاف إلى هيئة المحكمة عضوان آخران في الحالات الهامة التي، يعود تقديرها للحاكم العرفي.

المادة 3- يمثل الحق العام لدى محكمة أمن الدولة العليا نيابة عامة، يسمى رئيسها وأعضاؤها بمرسوم بناء على اقتراح الحاكم العرفي.

المادة 4- يجوز عند الضرورة إحداث وتشكيل أكثر من محكمة أمن دولة.

المادة 5- تحل محكمة أمن الدولة المحدثة بموجب هذا المرسوم التشريعي محل المحكمة العسكرية الاستثنائية التي تعتبر ملغاة، وتتمتع بسائر اختصاصاتها وصلاحياتها المحددة بالمرسوم التشريعي رقم (٦) الصادر بتاريخ (١٩٦٥/١/٧) وتعديلاته، وتختص بالنظر بالجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم التشريعي المذكور وتعديلاته، وذلك إذا أحيلت إليها بأمر من الحاكم العرفي في أي مرحلة من مراحل القضية. كما تختص في كل قضية أخرى يحيلها إليها الحاكم العرفي.

المادة 6- يشمل اختصاص محكمة أمن الدولة جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين مهما كانت صفتهم أو حصانتهم.

المادة 7- أ- مع الاحتفاظ بحق الدفاع المنصوص عليه في القوانين النافذة، لا تتقيد محاكم أمن الدولة بالإجراءات الأصولية المنصوص عليها في التشريعات النافذة، وذلك في جميع أوار وإجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة.

ب- يكون للنيابة العامة عند التحقيق جميع الصلاحيات المخولة إليها ولقاضي التحقيق ولقاضي الإحالة بمقتضى القوانين النافذة.

ج- يمكن للمحكمة أن تحكم بالحقوق أو التعويضات المدنية عن الأضرار الناتجة في الدعاوى التي تفصل فيها.

المادة 8- لا يجوز الطعن بالأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة العليا. ولا تكون هذه الأحكام نافذة إلا بعد التصديق عليها بقرار من رئيس الدولة، الذي له حق إلغاء الحكم مع الأمر بإعادة المحاكمة، أو إلغائه مع حفظ الدعوى، أو تخفيض العقوبة أو تبديلها بأقل منها. ويكون لحفظ الدعوى مفعول العفو العام، ويكون قرار رئيس الدولة في هذا الشأن مبرماً غير قابل لأي طريق من طرق الطعن أو المراجعة.

المادة 9- تنقل جميع الدعاوى التي هي قيد النظر لدى المحكمة العسكرية الاستثنائية الملغاة بحالتها الحاضرة إلى محكمة أمن الدولة العليا المحدثه.

المادة 10- تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي.

المادة 11- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.^{٢٩١}

إن هذا المرسوم في مادته السادسة قد وضع البلد بكامله تحت سطوة هذه المحكمة، فهذه المادة لا تميّز بين مدني و عسكري، و لا تحترم الحصانات التي يتمتع بها الموظفون الكبار في الدولة كالوزراء وكذلك نواب البرلمان. و هي محكمة خارجة عن السياق الدستوري و عن القضاء أيضاً، من حيث أن المادة السابعة من المرسوم تستثنيها من "التقيد بالإجراءات الأصولية المنصوص عليها في التشريعات النافذة"، و تجعل المادة الثامنة الأحكام الصادرة عنها غير قابلة للطعن أمام أية محكمة أخرى.

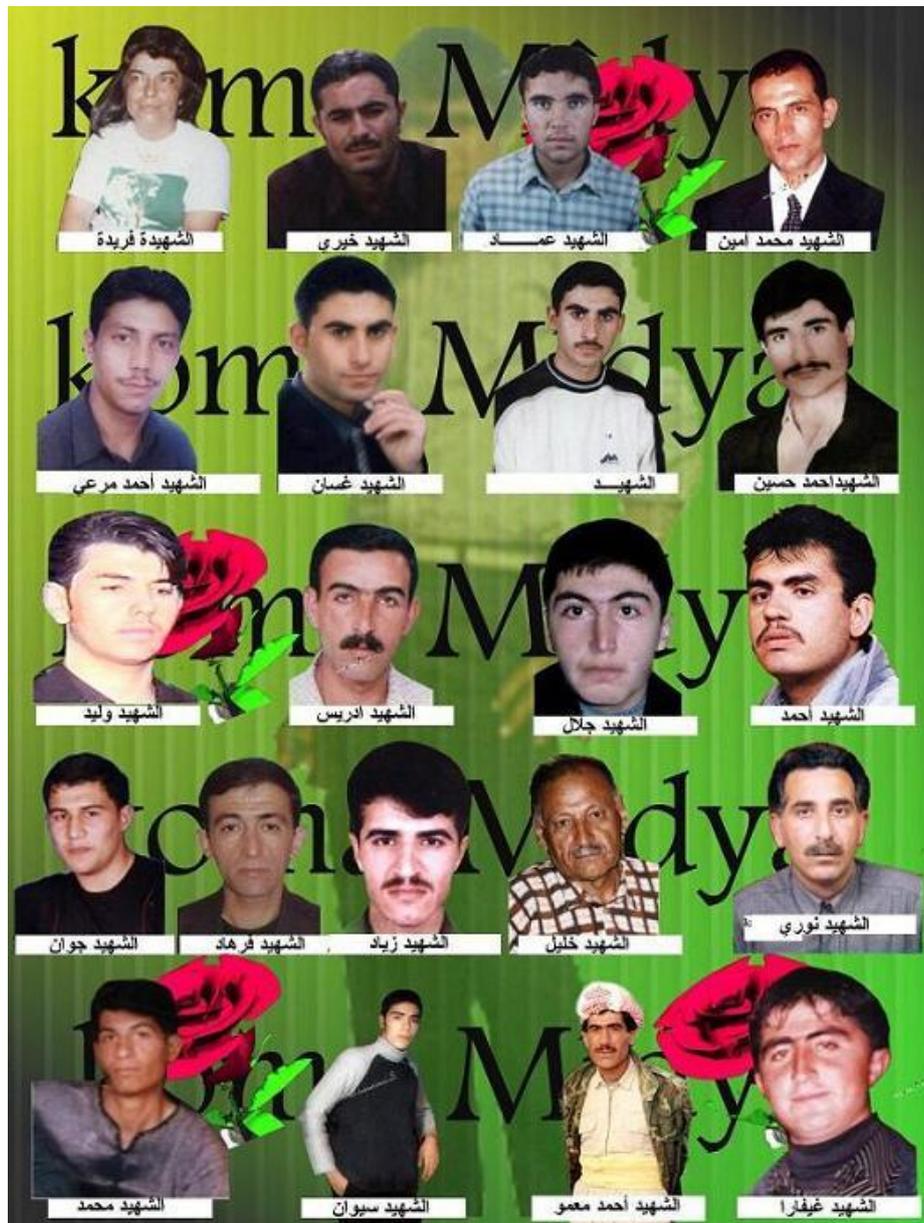
إن تبعية هذه المحكمة للحاكم العرفي، كما جاء في المادة الأولى من المرسوم القاضي بتشكيلها، قد عطّلت الدستور، وشرّعت الاستبداد، وجعلت البلاد تحت سطوة حالة استثنائية، لأن الحاكم العرفي نتاج قوانين الطوارئ التي تتجاوز الدساتير. و من هنا فإن أحكامها لا تستند على القوانين، و لا تتخذ أقوال المتهمين أسباباً للحكم إدانةً أو براءةً، بل تبني أحكامها على التقارير و التحقيقات الصادرة عن الفروع الأمنية، وهي تحقيقات تنتزع الاعترافات من المتهمين تحت شتى أنواع التعذيب، و لايفيد معها وجود محام للدافع في قاعة المحكمة، لأن وجوده شكلي، لا يؤثر في الحكم الذي يكون جاهزاً و مبرماً قادماً من جهات أمنية.^{٢٩٢} و من المعروف في سوريا أن هذه المحكمة مرتبطة بالقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، و من هنا فإن الأحكام الصادرة عنها سياسية، و ليست قضائية.

^{٢٩١} - (الهامس) جريس: مملكة الاستبداد المقنن في سوريا (السجون والمعتقلات الرهيبة)، ص35-38 مصدر سابق.
^{٢٩٢} - لقد تمت محاكمتي أمام محكمة أمن الدولة العليا بدمشق نهاية عام ١٩٩٤ بتهمة الانتساب إلى منظمة سرية ومحاولة اقتطاع جزء من أراضي الوطن، وحكمت المحكمة عليّ بالسجن خمس سنوات مع تخفيفه إلى أربع سنوات حكماً قضائياً قطعياً غير قابل للطعن أصدر وأفهم علناً. وحكم على العديد من أعضاء الأحزاب المعارضة بأحكام قاسية وصلت إلى خمسة عشر عاماً.

الملحق رقم ٢:

شهداء الانتفاضة الكردية في ١٢ آذار ٢٠٠٤.

صور شهداء الانتفاضة الكردية الذين تم استشهادهم على أيدي قوات النظام السوري، على خلفية مباراة كرة القدم بين فريق فتوة العربي وفريق الجهاد الكردي عام (٢٠٠٤)، راح ضحيتها ما لا يقل عن (٣٧) شخصاً وإصابة أكثر من (١٦٠)، واعتقل أكثر من (٢٥٠٠) شخص، تعرّضوا، حسب تقارير واسعة، للتعذيب وإساءة المعاملة. أُفرج عن معظم المعتقلين في نهاية المطاف، بموجب عفو رئاسي أصدره الأسد في ٣٠ مارس عام ٢٠٠٥. ٢٩٣



إن هذه المجازر تعتبر من النقاط الأكثر سواداً في تاريخ النظام السوري في فترة حكم الأسد الأب و نظامه الاستبدادي. و قد تجسّدت قيادة العمليات في مرحلة المجازر في شخص أخيه رفعت الأسد، الذي انتصر في الحرب ضد الإخوان المسلمين. و ها هو الأسد الابن مستمر على طريق والده، يمارس الاعتقال والتعذيب والقتل بدم بارد.

الملحق رقم ٣:

صورة عن الوثيقة التي كان يحملها المسجلين في سجلات أجاناب سوريا.

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
مديرية الشؤون المدنية بمحافظة الحسكة
١٧٦٣ / بدل تالف

شؤون صالحة لوثائق السفر وخارج القطر

مذكرة حكم رقم ٥٤ / تن آ
بيان قيد فردي خاص بالمسجلين في سجلات أجاناب محافظة الحسكة

الاسم ادريس بن النسيب الجنس ذكر محل وتاريخ الولادة ١٩٦٨/٧/١
المرجى الأول من تموز وثمانية محل ورقم القيد ١٣/٢٢
المرجى خد ١٣/٢٢

اسم الاب يوسف اسم الام مريم
الوضعية العائلية عازب تاريخ التسجيل ٩٢٤/٩/٢٤

لم يرد للمذكور قيد في سجلات العرب السوريين بمحافظة الحسكة نتيجة احصاء عام ١٩٦٢ ، وبناء على طلبه اعطيتاه بيان القيد المدون اعلاه في سجلات أجاناب تلك المحافظة .

في / / ١٤٢٢ هـ الموافق ٨١ ' ٤ ٢٠٠٩

الباعم الايسر لصاحب البيان
منظم البيان
الاسم
التوقيع:

امين السجل المدني في المالكه
العقيد وليد الاسعد
الاسم:

٦٧٥٦٩٤١-٩٩٨



المراجع والمصادر

باللغة العربية:

- ١- أكرم الحوراني (الدكتور): مذكرات ج ١-ج ٤. الناشر مكتبة مدبولي بالقاهرة، من سلسلة كتب أبو عبدو البغل الكترونية، النسخة الالكترونية.
- ٢- آزاد أحمد علي (الدكتور): دور الحركة القومية الكوردية في كوردستان سوريا في الانتفاضة السورية خلال عام ٢٠١١، مطبعة جامعة دهوك ٢٠١٢.
- ٣- أحمد يوسف القرعي، مصر والطريق إلى الجمهورية العربية المتحدة (أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية)، عمل جماعي، ط ١، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٩.
- ٤- السراج البراء (الدكتور): من تدمر إلى هارفارد (رحلة سجين عديم الرأي)، ط ١، سلسلة كتب أدب السجون، ٢٠١١. النسخة الالكترونية.
- ٥- إيال زيسر: باسم الأب، بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٥.
- ٦- بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: المدخل في علم السياسة، ط ٧، مكتبة انجلو المصرية - القاهرة 1989.
- ٧- تقرير عن أحداث القامشلي وتداعياتها في بعض المدن السورية، أعدته جمعية حقوق الإنسان في سورية آذار 2004.
- ٨- جورج كتورة (الدكتور): طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد، دراسة تحليلية، ط 1، بيروت، عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٧.
- ٩- جاد الكريم الجباعي: الرأي .. والسيف، آليات تملك الدولة وتثبيت السلطة، حقوق الانسان والديمقراطية في سورية، عمل جماعي، ط 1، منشورات أوراب ٢٠٠١.
- ١٠- جوزيف حجار (الدكتور): سورية بلاد الشام (تجزئة وطن، دراسة وملف وثائقي حول اتفاقية سايكس - بيكو، ط 1، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٩.
- ١١- جريس الهامس: مملكة الإستبداد المقتن في سورية (السجون والمعتقلات الرهيبة)، ط ١، دار بافت للطباعة والنشر، ألمانيا ٢٠٠٧.
- ١٢- جمال سلامة علي: مصر والطريق إلى الجمهورية العربية المتحدة، أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، ط 1، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٩.
- ١٣- حازم نهار: مسارات السلطة والمعارضة في سورية، نقد الرؤى والممارسات، ط ١، الناشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٩.

- ١٤- حازم صاغية: البعث السوري تاريخ موجز، ط١، دار الساقى، بيروت، لبنان ٢٠١٢.
- ١٥- حسين علي: مأساة أكراد سورية يعيشون تحت القهر والحصار والتعذيب من قبل نظام الحكم، دار النشر الالكتروني.
- ١٦- حماة مأساة العصر، من منشورات دار التحالف الوطني لتحرير سوريا ١٩٨٤. النسخة الكترونية.
- ١٧- رضوان زيادة (الدكتور): سنوات الخوف، الحقيقة والعدالة في قضية المختفين قسرياً في سوريا، النسخة الكترونية.
- ١٨- سمير العادلي: سوريا وجوارها سياسات الصراع والعزلة في عهد حافظ الأسد، حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية، ط١، منشورات أوراب ٢٠٠١.
- ١٩- شادي حاجي: تشريع اضطهاد الشعب الكردي في سوريا بموجب الدستور والقانون والقضاء، دراسة خاصة، المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية ياسا، أبريل ٢٠١٢.
- ٢٠- صلاح بدر الدين: صلاح بدرالدين يتذكر، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١١.
- ٢١- عبدالباسط سيدا(الدكتور): المسألة الكردية في سورية، فصول منسية من معاناة مستمرة، ط١، السويد ابسالا، Nina Tryckerei ٢٠٠٣.
- ٢٢- عدنان سعدالدين: الاخوان المسلمين في سوريا، مذكرات وذكريات الحكم البعثي (العلوي) من عام 1963-1977، ط١، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١٠.
- ٢٣- عبدالله التاجي: حمامات الدم في سجن تدمر، ويكيبيديا الاخوان المسلمون، النسخة الالكترونية.
- ٢٤- عبدالله الدهامشة (الدكتور): سورية مزرعة الأسد، ١٩٦٣-٢٠٠٠، ط١، دار النواعير، بيروت ٢٠١١.
- ٢٥- عبدالرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، ط٣، بيروت، لبنان ٢٠٠٦.
- ٢٦- عزمي بشارة (الدكتور): سورية درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2013.
- ٢٧- عوني فرسخ: الانفصال، أربعون عاما من الوحدة المصرية السورية 1958-1998، ط١، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٩.
- ٢٨- غسان محمد رشاد حداد (الدكتور): من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، أوراق شامية، ط١، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية ٢٠٠١.
- ٢٨- فيوليت داغر(الدكتورة): حقوق الانسان والديمقراطية في سوريا، ط١، منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية الأوروبية 2001.

- ٣٠- كمال أديب: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١، ط١، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠١١.
- ٣١- مطاع الصفدي: حزب البعث، مأساة المولد.. مأساة النهاية، ط١، منشورات دار الآداب، بيروت. ١٩٦٤.
- ٣٢- منير الغضبان (الدكتور): سورية في قرن، ط١، 2006 مكان الطبع غير معروف.
- ٣٣- محمد بن عبدالرحمن اليحيى: مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني، من سلسلة كتب تاريخنا المعاصر، النسخة الالكترونية.
- ٣٤- محمد معروف: أيام عشتها، ١٩٤٩- ١٩٦٩، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية، دار رياض الريس للكتاب والنشر ٢٠٠٣ .
- ٣٥- محمد طلب هلال: دراسة عن محافظ الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، ط١، رابطة كاوا للثقافة الكردية، كردستان العراق، اربيل ٢٠٠١.
- ٣٦- محمد ملا أحمد: صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا أو (تاريخ البارتي)، ط3، المانيا، نوروز 2007.
- ٣٧- محمد نجاتي طيارة: الاحزاب السياسية في سورية (حقوق الانسان والديمقراطية في سورية)، ط1، منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠١ .
- ٣٨- محمد سليم حماد: تدمير..شاهد ومشهود، مذكرات معتقل في سجون الأسد، من منشورات مركز الدراسات السورية، النسخة الالكترونية.
- ٣٩- مصطفى خليفة: القوقعة، يوميات متلصص، دار الآداب، بيروت ٢٠٠٨. النسخة الالكترونية.
- ٤٠- مصطفى طلاس: ثلاثة شهور هزت سورية، أمريكا تستحث رفعت الأسد للوصول إلى السلطة في العام ١٩٨٤، النسخة الالكترونية.
- ٤١- محمود صادق: حوار حول سورية، ط١، دار عكاظ، لندن ١٩٩٣.
- ٤٢- محمد جمال باروت: العقد الاخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012.
- ٤٣- مصطفى علوي: الصراعات الدولية والإقليمية التي أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية ، أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، ط١، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٩.
- ٤٤- نوري بريمو: كردستان سوريا، قضية شعب وأرض ووطن، ط1، كردستان العراق، أربيل ٢٠١٠، اسم دار النشر غير معروف.

- ٤٥- نذير فنصه: أيام حسني الزعيم، 137 يوماً هزت سوريا، دار الافاق الجديدة بيروت. النسخة الإلكترونية.
- ٤٦- نجاة قصاب حسن: جيل الشجاعة حتى عام 1945، مذكرات 2 ، ط1، مطابع ألف باء - لأديب، دمشق ١٩٩٤.
- ٤٧- هيثم المالح: القضاء في التشريع السوري، حقوق الانسان والديمقراطية في سورية، ط١، منشورات أوراب و اللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية الأوروبية ٢٠٠١.
- ٤٨- هاني الخير: أديب الشيشكلي ،صاحب الانقلاب الثالث في سوريا، البداية والنهاية، ط١، دمشق 1994.
- ٤٩- هاشم عثمان: الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ط١، دار رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠١.
- ٥٠- هبة الدباغ: خمس دقائق وحسب- تسع سنوات في سجون، النسخة الإلكترونية.

المصادر الأجنبية المترجمة إلى العربية:

- ١- أندرو راثمیل: الحرب الخفية في الشرق الأوسط، الصراع السري على سورية ١٩٤٩-١٩٦١، ط١، دار سلمية للكتاب ١٩٩٧.
- 2- آلان جورج: سورية.. لاخبز... ولا حرية، ترجمة د. عبدالحصيف عبدالغني، ط١، دار الشرق، بيروت ٢٠٠٦.
- 3- باتريك سيل: الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحه، ط٨، مكتبة دار طلاس ، دمشق ٢٠١٠.
- 4- باتريك سيل: الأسد- الصراع على الشرق الأوسط، ط١٠، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان ٢٠٠٧.
- ٥- ستيفن هامسلي لونغريغ: تاريخ سورية ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت تاريخ الطبع غير معروف.
- ٦- فلاينت ليفريت: وراثة سورية، اختبار بشار بالنار، الترجمة عن الانكليزية الدكتور عماد فوزي الشعيبي، مركز المعطيات الدراسات الاستراتيجية عن الدار العربية للعلوم ٢٠٠٥.
- ٧- مايلز كوبلاندي: لعبة الأمم (اللاخلاقية في سياسة القوة الأمريكية)، ترجمة مروان خير، ط1، بيروت ١٩٧٠.
- ٨- نيقولاوس فان دام (الدكتور): الصراع على السلطة في سوريا، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٥.

٩- نورالدين زازا (الدكتور): حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكردي، ترجمة روني محمد دُملي، ط١، عن دار نارس للطباعة والنشر ، اربيل، كردستان العراق. ٢٠٠١.

المواقع الالكترونية:

1- الطاهر إبراهيم: انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣ في سوريا وحصاد الشوك فيها. على الرابط:
<http://www.odabasham.net>

2- ابراهيم بايزو: السمات التاريخية للاستبداد المغربي، على الرابط التالي: <http://www.aljamaa.net>

3- آزاد أحمد علي (الدكتور): الانتفاضات العربية: جوع للسلطة وكراهية للإصلاح، الحوار المتمدن العدد 4183 تاريخ ١٣/٨/٢٠١٣.

٤- أدريس عمر: مرض القيادة لدى الكرد السوريين، الحوار المتمدن، العدد 4281 ، 20-11-2013.

٥- الأمينة ماري شهرستان (الدكتور): تاريخ سوريا تحت الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٤٦ على الرابط التالي: <http://www.ssnp.info>

٦- العقد الضائع، حالة حقوق الانسان في سوريا خلال السنوات العشر الاولى من حكم بشار الاسد، أعدته منظمة هيومن رايتس، تموز ٢٠١٠.

٧- أديب الشيشكلي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <http://ar.wikipedia.org/wik>

٨- القوانين المقيدة للحريات العامة في سورية، مركز دمشق لحقوق الانسان على الرابط التالي :
<http://www.dchrs.org>

٩- بير رستم، الكرد في المعادلة السياسية السورية تاريخ 14 شباط 2009. على الرابط التالي:
<http://www.welateme.co>

١٠- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب -١٩٩٧. على الرابط التالي: www.awu.sy

11- تدمير المجزرة المستمرة، ويكيبيديا، الأخوان المسلمون، الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الاخوان المسلمين... .

١٢- تقرير عن أحداث القامشلي وتداعياتها في بعض المدن السورية، أعدته جمعية حقوق الإنسان في سورية ، آذار 2004.

١٣- جوردي تيجيلي، انتفاضة القامشلي 2004: علامة عهد جديد للكرد في سوريا، ترجمة أماني لازار.
[Www.syrianwa.com](http://www.syrianwa.com)

١٤- حسين عبدالرزاق، ثورة لا "انقلاب عسكري"، جريدة المدى، العدد 2966 كانون الاول 2013، وهي جريدة سياسية يومية.

١٥- حسن علي، مساهمة في توثيق تجربة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، الحلقة الأولى: من التأسيس إلى الاعتقال. الحوار المتمدن، العدد ١١٧٧، تاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٥.

١٦- حماد في عهد حافظ الأسد، من موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين على الرابط التالي:
<http://www.iumsonline.net>

١٧- (حبش) جان، قراءة في الدستور السوري، تقرير عن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، على الرابط التالي: <http://hem.bredband.net>

١٨- خليل سامي أيوب، إشكالية العلاقة بين الاستبداد السياسي والتخلف العلمي، الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٤ تاريخ ٢/١٢/٢٠١١.

١٩- رضوان زيادة (الدكتور): واقع الحوكمة في سورية، مشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية ٢٠٠٥، سلسلة أوراق سورية، على الرابط التالي: <http://www.hrw.org>

٢٠- رضوان زيادة (الدكتور): حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية من الفكرة القومية إلى ترسيخ السلطوية، مجلة الديمقراطية (القاهرة) العدد ٣٦-اكتوبر ٢٠٠٩.

٢١- زهير فريد مبارك: الاستبداد العربي " موروث تاريخي وتجذير سياسي. من موقع فلسطين اون لاين
<http://felesteen.ps>.

٢٢- سناء الجاك: لبنان والقرار 1559.. جدل لاينتهي. الشرق الاوسط العدد 11371.
<http://www.aawsat.com>

٢٣- سليمان مدني (الدكتور): هؤلاء حكموا سوريا، أديب الشيشكلي على الرابط التالي:
<http://syrianleaders.com>

٢٤- عبدالله السوري: فساد آل الحاكم، مافيا سوريا الحديثة الحلقة 13 : محمد مخلوف. على الرابط:
<http://www.odabasham.net>

٢٥- عقيل الناصري (الدكتور): من تاريخية الانقلابية في العراق الحديث، الحوار المتمدن، العدد 939 تاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٤.

٢٦- غسان الإمام، إصلاحية بشار: رئيس بلا مشروع سياسي. الشرق الاوسط، جريدة العرب الدولية، العدد 1190 يونيو 2011.

٢٧- فاتح الشيخ: إرث سورية الديمقراطي، تاريخ 2/8/2012. موقع كلنا شركاء.الرابط:
<http://all4syria.info/>

٢٨- فتحي سيد فرج: الحكومات العسكرية في العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد ٢٦٢٥- تاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٩. على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org>

- ٢٩- مبارك بدري: مفهوم السلطة عند ماكس فيبر، الحوار المتمدن العدد، 3061 تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٢.
- ٣٠- عفيف مزهر: لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سوريا مساهمة في الحوار، الحوار المتمدن، العدد ١٢٠٢، تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩.
- ٣١- مهند السماوي : الوراثة السياسية، شبكة النبا المعلوماتية. www.annabaa.or
- ٣٢- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، يوم المعتقل السياسي السوري، صفحات سوداء من تاريخ حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية. على الرابط التالي: http://sada.pagesperso-orange.fr/damas_center.htm
- ٣٣- نبيل علي صالح: الاستبداد السياسي وجذر العطالة الفكرية، من موقع منبر الحرية على الرابط التالي: <http://minbaralhurriyya.org>
- ٣٤- نبيل سكر (الدكتور): الإصلاح الاقتصادي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- ٣٥- هيثم المالح: ماهية المحاكم الميدانية العسكرية ومدى مشروعية الأحكام الصادرة عنها، على الرابط التالي: <http://www.mokarabat.com>
- ٣٦- هؤلاء حكموا سوريا، محمد هاشم الاتاسي ، على الرابط التالي: <http://syrianleaders.com/presidents/94>
- ٣٧- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة . الانتخابات التشريعية في سوريا 1947. على الرابط التالي: <http://ar.wikipedia.org/wik>
- ٣٨- ياسمين كامل منصور: دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٥٤ تاريخ ٢٠١٢/٦/١٠. <http://www.ahewar.org>

المجلات والجرائد:

- 1- الابيض والاسود، مجلة سياسية اقتصادية ثقافية سورية، تصدر كل اثنين، يصدرها الحزب الشيوعي السوري.
- 2- الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية. تصدر في لندن باللغة العربية.
- 3- مجلة الديمقراطية، دورية سياسية فصلية محكمة، تعنى بدراسة النظم السياسية المختلفة، تصدر عن مؤسسة الاهرام المصرية.
- 4- جريدة المدى العراقية. جريدة سياسية يومية، تصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون في بغداد.

المصادر الاجنبية:

1-Lisa Wedeen, (Politics,Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria) -
.Published 1999, by the Uuiversity of Chicago in London, seit39

مقابلات:

١- مقابلة لب مع غسان مفلح. تاريخ ٢٠١٤/٢/١٧.

٢-مقابلة لب مع مروان عثمان. تاريخ ٢٠١٤/٣/٨.

٣- قناة زاغروس: مقابلة الصللفب ببهاد مبران مع اوسمان أوجلان فب برنامج زلال، تاريخ
٢٠١٣/١٠/٢٧.

٤- فضائبة أوربنت نبوز: برنامج ضبف المشرق مقابلة أبمن عببالنور مع ربل الاعمال السوري سلبم
للبفب، ٢٠١٣//٢/١١.

٥- مقابلة تلفزبون الربة مع وزبر لاربلبة العراق هوشبار زببارب حول تفلببرات ببببب بباربب
٢٠٠٩/٨/١٩.

الفهرس

٧	المقدمة:
٩	أهمية البحث:
٩	أهداف البحث:
١٠	الدراسات السابقة:
١١	منهجية البحث:
١١	خطة البحث:
١٣	الفصل الأول: نشوء الدولة السورية و تطورها
٢٥	المبحث الأول: الاستقلال والسيادة الوطنية
٣٠	المطلب الأول: الانقلابات العسكرية ودورها في تطور منظومة البلاد السياسية
٥٣	المطلب الثاني: مرحلة الوحدة والانفصال
٥٩	المبحث الثاني: استلام حزب البعث الحكم في سنة ١٩٦٣
٦٤	الفصل الثاني: سمات الاستبداد السياسي من سنة ١٩٦٣ إلى نهاية حكم حافظ الأسد
٦٨	المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي السوري في دستور ١٩٧٣*
٧٢	المطلب الأول: الاحزاب السياسية ودورها في حياة البلاد السياسية
٩٤	المطلب الثاني: النظام السياسي والحقوق القومية للأكراد
١٠٠	المبحث الثاني: السمات السياسية والاقتصادية لنظام الاستبداد السياسي
١٠٢	المطلب الأول: الصراعات الحزبية بين أجنحة البعث العسكرية والمدنية
	المطلب الثاني: القوانين المقيدة للحريات وانعدام الضمانات القانونية في ظل نظام الحزب الواحد
١٢٠	
١٢٢	الفصل الثالث: وريث الحكم واستمرار الإرهاب السياسي
١٣١	المبحث الأول: تجذر الاستبداد السياسي في منظومة البلاد السياسية
١٣٣	المبحث الثاني: محاولات الإصلاح وتراجع النظام عنها
١٣٨	المطلب الأول: ربيع دمشق

.....الأخطامد السلسلس فف سورفا من ١٩٧٠ - ٢٠١٠

١٤٧المطلب الثاني : استمرار الأزممة السلسلسة فف البلاد

١٥١الخاتمة والإستنتاجات

١٥٥الملاحق

١٦٧المراجع والمصادر